



شرح المنطوق

حاشية المنار

حاشية المنار عن الأصول

1

حاشية عمرى زاوده على شرح
ابن ملك لمنار الانوار
من اصول الفقه

مكتبة القصر
مكتبة القصر
مكتبة القصر

Süleymaniye Kütüphanesi
Hasan Hüsnî Paşa
522

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله جعل حكمه المشرع كشجرة اصلها ثابت وفرعها مرفوع
 الذي في لفظه وظهر احسانه ولا يقاس بسلطان احد سلطان
 والصلوة على من انزل على الكتاب فينته بقوله الصدق وفعله
 الصواب وعلى اله الذين هم اصحاب الهدى والسداد والباذلون
 جهنم في الوصية الى مسلك الرشاد **قوله** اولنا موصلة كانت
 اولها فيوافقنا سبي من تفسير الرازي كما ان التفسير الثاني يوافق
 ما في الكشاف **قوله** وقبل معنا خلق الهداية فينا والاحتداد
 كما سبي من تعريف المتقدمين من مشايخ اهل السنة وبديل
 عليه قوله فينا والآله يبق الفرق بينه وبين التفسير الاول
 فان دلالة الله تعالى لا تكون الا بالخلق **قوله** وهي الدلالة الموصلة
 ابتداء كلام لا تعلق له بالتفسير الثاني ولا تميز للهداية مطلقا
 لا المذكور في قوله خلق الهداية على ما يتبادر الى الهم فانها
 لازمة على ما نبهنا على عليه والتفسير بالدلالة الموصلة هو
 المتعدية ولان هذا التعريف قد ذكر في الكشاف **قوله** شافاه
 كما قوله ان لا تهدي من اجبت مثال لا استواء الدلالة
 الموصلة **قوله** وقوله كما واما عمود فهدى ناسهم الى نصنا لهم
 الدلائل الفارقة بين الحق والباطل كما تجبوا العم على الهدى فهدوا

وذكر الاضطرار في شرح المطالع
 الهداية وجدان ما يوجب الاطلاق
 وهو غير مرض لان ذلك الوجوه
 هو الاحتداد الهداية لان من
 وجد المطالب ولم يدل عليها
 غيره بقا منتهاه صاعد للهم
 الا ان يقال هذا تعريف للهداية
 بمعنى الاحتداد
 وصار

فهدى مثال لا استواء الدلالة على ما يصل **قوله** ولهدا عرفها
 المتقدمون لا لانها لا تستعمل في غير الدلالة **قوله** اصلا وبه
 تبين انهم لم يتعافتوا بالمعنى في تفسيرها ولا يلزم
 مثل قوله فهدى ناسهم كما تجبوا العم على الهدى كما يلزم
 اهل الاعتزال لكن يرد عليه مثل قوله وان لا تهدي الى
 الاضطرار مستقيم مسد البني وم قوله في الهدى الى الرشاد
 مسد الى القرآن اذ لا معنى لاسناد الخلق الا غير كما لا
 ان يحمل ذلك على المجاز او يقال مرادهم تعريف ما هو كثر استعمال
 بحسب المحل والمسند اليه لا بالاول فقط ولا يخفى ان اكثر
 اسناد الهداية اليه سبحانه كما ان اكثر استواءها في الدلالة
 الموصلة **قوله** لئلا يقول ان الضلالة يقع في مقابلتها
 استواء لعدم الوصول الى المطلوب بمعنى الضلالة فيجب
 ان يعتبر الوصول في مفهوم الهدى ليصح التقابل الثاني ان
 الانسان يمدح بكونه مهديا كما يمدح بكونه مهتديا ومعلم
 ان من دل على الصواب لا يستحق المدح ما لم يصل بل اوله يصل
 لم يمدح يستحق الذم الثالث ان احتداد مطاوع صعد
 والمطاوعة حصول الاثر عن تعلق الفعل المتعدد بمفعول
 فالمطاوع لا يخالف الاصل الا في انه في اثر والاصل تأنيش
 والاصل تأنيش فيه والوصول بمعنى في الابداء فكذا في الهدى

قوله لان الزينة مستفاد من الكتاب والسنة اقتصر على ذكرهما وان
 الشريعة مستفاد من الاجماع والعيان ايضا نظر الى ان الاجماع لا يكون
 الا بسند من الكتاب والسنة والعيان نظرها الحكم لا يثبت واليقت
 هو النص الوارد في الاصل فاستغنى بذكر الكتاب والسنة عن ذكرهما
قوله من غير سبق رواية او نقل وقايل **قوله** واشارة الى ان المختص به
 لما كانت الآية المذكورة في حقه وم ثم ان الاول ذكر قوله به اذ التفسير لا يرجع الى
 مجرد الخلق فيه انه لا يختص به وم بل قد يوجد في اقرس واغا المختص به
 هو الخلق العظيم والوصف المذكور لا يجوز ذلك نفعاً واما لا الخلق الموصوف
 بالمعظم فمصادرة ثم انه يمكن ان يعقل وصف الخلق بالمعظم بوجه اخر غير
 ما ذكره الشارح وهو ان اختصاصه بما غاي هو بالخلق الموصوف به لا بمجرد
 الخلق فانه قد يوجد في افراد الناس ولهذا اقرب **قوله** وكف الاذد اي
 اختاله او تحله ووجه هذا التفسير غير ظاهر والظاهر سره من قبل الشريف
 والخطاب بلا و قد وجدت في بعض الكتب نقلاً عن بعض المشايخ
 ان حسن الخلق هو كف الاذد عن الناس واقداله عن سراج بلا حجة ولا
 متكلمات **قوله** وما امره وم غيره بها الى برهنة الخصال **قوله** لان بعضه الايمان
 اشدين بعض كيفية وكيفية التشكيك قد يكون بالتقدم والتأخر
 كالموجود فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن وقد يكون بالاولوية
 وعدمها كالموجود ايضا فانه في الواجب اتم وان ثبت واقول منه في الممكن
 وقد يكون بالشد والضعف كالبياض بالنسبة الى الثلج والعاج ولا
 صدق

ولا يذهب عليك ان التشكيك ان ثبت بين الاديان الحق فالظاهر من
 القسم الثاني لا الثالث **قوله** الدين وضع اي الدين الحق **قوله** الحق
 بالاجان كالدخا الى المرحى عند الصبا والرجوع عنه عند العشاء
قوله ويقوله المحمود عن الكفر ولم يخرج بالوضع الا ليرى فانه مخلوق لا حالة
 ثم الاظهر ان يسند الاحتراز عن الكفر الى قوله الى الجزاء مسوق
 للاحتراز عن الاديان الباطلة **قوله** ومن حيث انه موثوق بخيار من
 اقرت كذا على كذا **قوله** الاصل ما يستلزم عليه غيره والمراد به حصن الدليل فان
 الحكم يستلزم عليه ولا حاجة الى دعوى النقل كما اشارها البعض لان الاستثناء
 بمعنى الفقد يشمل الاستثناء العقلي **قوله** وهذه القيد لا بد منه مذكور
 او محذوف فاستلزم عليه ما قيل ظاهر كلامه يدل على وجوب ذكره وان
 عدم ذكره محال وهو ممنوع لان قيد الحيثية مراعى في الامور التي تختلف
 باختلاف الاضافات وان لم يصرح به انتهى قال العلامة التفتازاني في
 التلويح وقيد الحيثية لا بد منه في تعريف الاضافات الا انه كثير ما يحذف
 لشرارة امره **قوله** وهذه الاصول مبنية على علم التوحيد ولا ينافيه
 ما سيجي من ان الاصول فانها متوقفة على معرفة الله تعالى اصول العلم
 الكلام ايضا لا اختلاف الجديتين الاول من حيث حجية الاصول فانها
 متوقفة على معرفة الله تعالى وصدق المبلغ وغير ذلك والثاني من حيث
 ان عامة العقائد الدينية تؤخذ من هذه الاصول **قوله** والفرع ما
 يستلزم على غيره لا بد منه ايضا من اعتبار قيد الحيثية كما في تعريف الاصول

لكن الشارح ترك التبيين عليه من هذا الكفاية بما ذكره في تعريفه الاصل **قوله**
 المنقول بوجه السراج الهندية في شرح المعنى بان المتبادر من اضافة الاصول
 الى الشئ ان يكون ذلك الشئ فرعاً وقد جزم به المصنف في الشرح **قوله** واذ اضافة
 الى اضافة لفظ الاصول ثم لا نسب بالتام بهوان يجعل الاضافة
 على هذا الاحتمال ايضا لتطهير المقاص فانها مشقة يكون هذه الاصول
 بمنى الفرع الذي به نظام المعاش ونجاة المعاد **قوله** اذ لم يمكن حمل
 به بغيره امكان الحمل على معناه بلا اعتبار امر اخر فلا يرد ان المثال المذكور
 فيما يمكن فيه حمل المصدر على معناه بطريق الاستناد المجازي قصور الالفاظ
 ولا حاجة الى جعله مثالا للمعنى كما قيل **قوله** وفي صحاح الجوهري الشريعة
 ما شرع الله لعباده من الدين بعد ما نبه على ترادف الشريعة والشريعة
 استدلال بذلك على كون الشريعة ايضا اسم للدين بقى ان الشارح رحمه الله
 اسم هذا الدين والمفهوم من كلام الجوهري ليس ذلك بل الاطلاق
 كما شهد له الاستعمال ايضا يقولون شرايعهم من قبلها وكان في شرع
 موسى **قوله** ولو قيل اصول الفقه لا فاداة الاضافة الاختصاص
 فيه تسامح اذ اضافة اذ افاداة الاختصاص تغيبه على جميع
 التقادير والاوضح ان يقال لتوهم اختصاص الاصول بالفقه
 لما كانت الاضافة تقيد الاختصاص **قوله** فتوهم اختصاص الاصول
 بالفقه فيه ايضا تسامح لان الاضافة اذ افاداة الاختصاص
 استفيد اختصاص الاصول بالفقه ولم تكن الاضافة موصولة

قوله

قوله وتماثل ان يمتنع الافادة قال في المرأة المراد باصول الفقه ادلة
 تحقن دلالتها بالفقه اختصاصا من اشياء لا يثبت حتى يرد ان
 الاعتقادات والوجدانيات تثبت بالكتاب والسنة ايضا فان
 الاضافة لا تزيد على صريح اللام وهي لا تدل الا على الاول كما تحقق
 في موضعه انما هو ان ما ذكره من المنعيل غير قاطع في اصل المدعى من
 كون اصول الشريعة اعم فائدة فان غاية الامر فيما ذكره بهوان لو قيل
 اصول الفقه لا يلزم منه فساد وانما تقدم في قول القائل ولو قيل اصول
 الفقه لا فاداة الاضافة الاختصاص **قوله** بل من جهة استنباط المعاني
 الفقهية لو سلم صحة ذلك لكن المحذور المدعى فيما سبق بهوان لا يبراهم
 وان دفاعه يكون المعنى على ذلك غير مسلم **قوله** والا لو كان الشرع بمعنى
 المشروع الى بين واظهر كما سبق منه ثم انه لا يلازم قوله سابقا
 والاظهر ان الشرع هو ما ليس بمصدر على ان الشرع بمعنى المشروع ايضا
 يعم الاحكام الفرعية وغير عاجب القبة وبمقتضى الاستعمال
 بالاحكام الفرعية لا يحصل الترادف كما لا يخفى فانه عبارة عن الاتحاد
 في المفهوم الا ان يجعل على التحمل **قوله** لا يلزم الزيادة على قدر الحاجة
 وهو افادة كونها ادلة للفقه **قوله** لان قوله والاصول امر ابع لا يصلح
 ان يكون اصلا باعتبار المذكور يعني ان القياس لا يكون جهة في غير الاحكام
 الفرعية وفيه بحث فان مؤيد هذه العبارة هو كون مجموع ادلة
 الفروع والاصول هو هذه الاربعة ولا يلزم منه صلاحية كل من

الكتب الاول منه الافادة
 والثاني منه اطلاق
 الافادة

الاربع لان يكون دليلا في كل منها وهذا **قوله** فلا بد من التنبيه عليه
 قال الشارح فيما سيجي افراد القياس بالذم لان الثلاثة كانت اصولا
 لعلم الكلام والفقه والقياس اصل للفقه فقط انتهى ولا تذهب
 عليك ان الافراد المذكور تنبيه جلي عليه ومن لا يفهم الاجزاء ثم
 الاظهر ان تحليل افراد القياس بذلك فيما سيجي بناءه على تعميم
 لفظ الشرع فلاحق كلامه لا يلائم سابقه **قوله** ما عاقل اصول
 الشرع اه جواب عن سؤال مقدر هو انه اذا تقرر ترادف الشرع
 والفقه فلم اوثر لفظ الشرع على الفقه ثم ان ما ادعاه من وقوع
 الاصطلاح عليه دون لفظ الفقه ممنوع كيف وقد قال صاحب التحقيق
 انما عدل عن لفظ الفقه الى الشرع في القواعد الاصولية اه والافراد
 ان يقال ان اصول الفقه لم يغير لغيره ومعنى اضافي وهو في اللقب اشهر
 ومن ذكر ذهب نفس السامع اليه من اقول الامر وعالم يكن في اصول
 الشرع ذلك اوثر في الذكر عليه **قوله** واحق بالسنه الاعتقاد بدله
 على امرين احدهما التأخير والاخر الذكر عقيب والتحليل المذكور انما يدل
 على الاول دون الثاني فان الاجماع والقياس ايضا حجيت ثابتة بالكتاب
 الا ان يقال لم يتعرض لبيان الامر الثاني صرحنا لانفهام من قوله
 واخر الاجماع لتوقف حجيت عليه ما فانه اذا تقرر تأخير الاجماع عنها
 فعين ذكر السنه عقيب الكتاب ثم ان الشارح لم يتعرض هنا
 لوجه تأخير القياس عن الثلاثة او عن الاجماع فقط لما لم يسبق ذكره

لا يفهم
 المصباح
 صح

قبل

قبل بخلاف الثلاثة قال في التحقيق ولما كانت الثلاثة مع تفاوت
 درجاتها تجب اوجبه للاحكام قطعاً ولا يتوقف في اثبات الاحكام
 على شيء قدمت على القياس الذي يتوقف في اثبات الحكم على القياس
 عليه ولذا افرد بالذكر **قوله** الى الاستحراج من النص الظاهر الكتاب
 ليظهر التقابل بالسنه **قوله** بطله الاذي قلنا انه قد قل هو في فاعترضوا
 النساء والاذا في النجاسة كذا في التبيين للاتقان **قوله** قسنا عليهم ان على
 المرأة في عدم نجاسته **قوله** فيطاع على الوطى الحلال فانه يجب
 حرية المصاهرة بالاجماع وحرية المصاهرة عبارة عن شيئين حرمت
 اربعة حرية الموطوءة على اباء الواطى وان علوا وحرمتها على اولاده و
 ان سفلوا وحرية انتميتها على الواطى وان علوا وحرية بناتها
 عليه وان سفلوا كذا في غاية البيان **قوله** اول الاشارة الى انمطاط رتبة
 الظان الا انمطاط للرتبة متحققة في جميع الوجوه المذكورة فخصم
 بذلك ليس كما ينبغي ثم ان الاول في ذكر هذه الوجوه هو تبديلا او
 بالاول في الاخير في ان يجعل الداعي الى افراد القياس بالذكر هو مجموع هذه
 الامور على ما يصرح من كلام المصنف في الشرع **قوله** فانه بالنسبة الى الثلاثة
 لانه يستلزم منها **قوله** اولاً انه ليس بقطعي بحيث ان يكون مطلقاً
 على قوله اول الاشارة الى انمطاط رتبة وعلى قوله لان القياس اصل
 بالنسبة لا حكم فيكون على الاول وجهاً مستقلاً للافراد بالذم
 على الثاني وجهاً آخر لا انمطاط رتبة وكلام المصنف في الاول

قوله فان قلت الآية المؤكدة كان الاولى ذكر خبر الواحد ايضا صرحنا ليكون
في الكلام اشارة الى ظني على واحد من الثلاثة كما فعل المصنف في الشرح
وكانه اكتفى بعموم العام المخصوص السنة **قوله** فان قلت السنة لا يعم
بها الا عند الجمهور اه الظاهر ان شاء السائل هو قوله ولهذا لا يصار اليه
الا عند الجمهور عنها فقولنا فينبغي ان يفرد ذكرها ليس كما ينبغي لان
القول المذكور ليس بمسوق وجبها للافراد بالذكر كالا يخفى **قوله** و
بالقديين الاولين يجوز نسخ الكتاب لا كلام فيه عند تحقق
التعارض والعلم بالتاريخ وانما الكلام في المصير الى السنة عند ايمان
العمل بالكتاب فصورة السنة خارجة عن البحث لان ايمان العمل بالكتاب
فيها ممنوع قوله وبالقديين الاولين يجوز نسخ الكتاب يريد بالنسخ
اعتماده هو المشهور ومن الزيادة على الكتاب فانها نسخ ايضا عندنا
وقد جوز ائمتنا الزيادة على الكتاب بالمشهور فلا يرد علينا المشهور
لا يجوز به النسخ ثم ان تقديم خبر الواحد على ما ذكره الشارح يكون
استطراد **قوله** والقياس مغير وصف من المخصوص الى العموم قبل
فيه تشايع اذا قيل لا يغير الحكم ولكن يظهر انه عام كذا في بعض
حوادث التلويح **قوله** كاذبا لاشياء الستة المذكورة في حديث الجمهور
وهي الذهب والفضة والخطبة والشعر والتمر والماء فان الربوا
كان خاصا بها بتفسير ثم عمت في كل مكيل وموزون قياسا
عليها بعلية القدر والجنس كما يجب في علمه **قوله** فان قلت على هذا

اي على ما فهم من السباق من كون مقتضى الانضمام هو اثبات الاصل
والوصف والا افراد هو عدم اثبات الاصل وما قيل من ان السؤال
قوله والقياس مغير وصف من المخصوص الى العموم ليس بوجه
كالا يخفى وجبه **قوله** وفيه نظر وجه النظر ما سيذكره في بحث
الاجماع حيث قال بعد ما نقل القول المذكور ولكننا نقول ذلك
فاسد لان العدول لا يتصور في نسخ الاجماع على حكم من احكام
الله تعالى خبرنا بل بناء على حديث او معنى من النصوص **قوله**
مؤثر او ما ذكره من من يبيع التعاطي واجرة الحام فالاجماع
فيها واقع عن دليل الا انه لم ينقل اليها استثناء بالاجماع
عنه كذا في جامع الاسرار انتهى كلام الشارح هناك والجواب
عن اصل السؤال على ما في بعض الشروح هو ان الاجماع وان
احتاج في تحققة السند الا انه لا يحتاج في الاستدلال
به الى ذلك السند بل يثبت به الحكم من غير نظر اليه وتفتيش
عنه بخلاف القياس فانه لا يمكن الاستدلال به الا بعلاظة
احد هذه الاصول واجاب ابن السهام عنه بان المحتاج الى
المستند قول كل واحد وليس قول كل واحد اجماعا بل الاجماع
هو مجموع الاقوال المستوقف على كل واحد ولا يحتاج الى مجموع
المستند **قوله** فقد صارت شريعة لنا في شريعة المصنف اية
من قبلنا انما نزلنا اذا قص الله تعالى رسول بلا انكار فكانت

ملحقة بالكتاب او السنة والاقتصار على الثالث كما فعل الكبار
 قصور لا يخفى **قوله** على باقوى الدلائل كما في الاصول الثلاثة
 كتدريج القطع منها على الظن وفي جايه الاسرار لكما على عمل
 بالا قوى من الدلائل الاربعة **قوله** لانها وردت في جوارح
 عند الحاجة كان الاولى طرح لغز الجواز من البين اذا الكلام
 ليس فيه ثم ان الامة اجمعت على شرعية العمل بالتحريم عند
 الحاجة فالعمل به على الاجماع ايضا كذا في بعض الشروح
قوله والى بالافار على بالسنة لقوله ثم آه وفي شرح المصنف
 وقول الصحابي ملحق بالسنة لاحتمال السماع **بما حث**
الكتاب قوله ولذا جعله تفسيره قال فيما سبى قلنا
 هذا تعريف له من جهة مفهومة الكلم فبين كلامه تدافع
قوله لان المجموع تعريف الكتاب اذ هو كون القرآن بمجموع
 كتاب الله كما ينظر في الاووم المذكور **قوله** على ما توهى البعض
 يريد به صاحب الكشف ومن شبه **قوله** وان لم يكن معهودا
 في الخارج الظاهر ان لم يتقدم له ذكر كما لا يخفى **قوله** وبه ختم
 ان يجمع قوله المنزل على الرسول بعض بقوله المنزل وبعض
 بقوله على الرسول **قوله** لان الفاظها غير منزلة بخلاف
 الفاظ القرآن وهذا بين على ان يراد من المنزل ما انزل
 لفظ ومعناه مرفا لا مطلق الى الكمال كنه تفسير الكلام

عمالا

بما لا يقضي صاحبه فان الملص قال في الشرح اخرج المكتوب في المصاحف
 وجا غير متولد لقوله تحت المنزل فانه صريح في خلاف ذلك **قوله** و
 هو الضمير للمصحف المدلول عليه بالمصاحب كما في قوله ابن الحاجب
 المرفوعات يسموا اشتراك **قوله** وبقيت احكام هذا التقييد وقه
 من صاحب الكشف وقوله الشارح ولا يلزم له وجه ظاهر والحق في
 الخروج لما سخط تلاوته واحكامه ايضا بل هو اوله بالآخر **قوله** و
 الا ان وان لم يرد بالمصحف ما ذكر بل ما جرح فيه الصواب مطلقا على
 ما هو موضح في اللفظ وفي كلامه بحث لانه ان اراد عدم خروج ما سخط
 تلاوته بهذا القيد فليس ولا يحذور وان اراد عدم خروجه عن
 التعريف مطلقا فهم لخروجه بقيد التلاوة اشير اليه في التلويح لا يقال
 يلزم ان لا يكون لقوله المكتوب في المصاحف فائدة لاننا نقول غير مسلم
 فانه يجوز ان يجعل احكامه انما لم يكتب من القرآن اصلا مثل ما ارتفع
 بالنسبة قبل الكتابة روى ان سورة الاحزاب كانت تعدل سورة
 البقرة والى هذا اشير في الكشف **قوله** والتعريف ان يكون للمصاحف الكلية
 بخلاف الشخص فانه جزئي لا يحصل معرفة الاستيعين مشخصاته
 بالاشارة او نحوها للتعبير عنه باسمه العام فلهذا اشارة الاشكال في
 تعريف القرآن من وجه اخر وليس من سنة الاول **قوله** او بعضه بالقد
 اصحاب الشارح في زيادة ذلك فان بعض الآية قد يكون دليلا مستقلا
 بحكم مستقل وليست بآية وقد استدلل ذلك على صاحب التلويح حيث

كما في قوله تعالى **كلوا واشربوا ولا تسرفوا** فان كل كلمة منه دليل مستقل بحكم
مستقل وليست بآية وقد استدل ذلك على صاحب التلويح حيث قال الامام
انما يستعمل عنده من حيث انه دليل على الحكم وذلك آية الله حيث احتج في
توجيهه الى ان يقال ان الغرض من تعيين الآية هو من جانب الكثرة لـ
تقرير جانب القلة **قوله** وهي كونه منزلا على الرسول ومبينا ان المراد بالقرآن
على الرسول المنزل لفظ ومعناه فلا يصدق على الاحاديث الانسية وسائر
الكتب السماوية وبذلك يثبت في المصاحف المكتوب بخط القرآن وبالمنقول بالتواتر
النقل بين دفتي المصاحف فيكون جميع الصفات المذكورة مختصة ولا حاجة
الى ما قبل من ان المراد اختصاص بجميع الصفات لا اختصاص كل منها **قوله**
لانه ليس بمشترك بين الاجزاء وفيه بحث فان وجوده في الكل والجزء
في الجملة كما في تحقق الاشتراك لا محالة ولا حاجة للاعتبار بشمول جميع
الافراد الا ان يقال المراد بآية سقوط وصف الاعجاز عن الاعتبار في
التعريف لعدم شموله لكل جزء اذ لو اعتبر في التعريف لا يكون التعريف
جامعا لافراد العرف وان كان من الصفات المشتركة بين الكل والجزء **قوله**
اذ الاعجاز انما هو بمسوق المذكور في جميع الكتب بمسوق او مقدارها
فالقص على الاول كما فعل الشارح قصور **قوله** قلنا الالف واللام في الجمع
ويمكن ان يجاب عنه قول السائل لان قرأته مكتوبة مصحفة لا في المصاحف
بان يقال لانهم ذلك بل كل من كتب من مصحف كتب كذلك في الشرح الاكمل
قوله وليس سلم انها خرجت بقوله في المصاحف ناظرا الى قول السائل فيكون

هذا

8
هذا الوصف راثلا لا حاجة ولا تعلق له بدفعه اصل السؤال فان منشاءه
هو قوله قبله وبه يخرج قراءة ابي والتلويح المذكور يؤيده كما لا يخفى
قوله ولكن فيه شبهة ليس من تنمة قول الجصاص فان المشهور لا
شبهة فيه عنده بل يفيد البين حيث يكفر جاحده كما سيجي توضيحه
السنه وبه يتبين ان الاعتبار بقوله انما هو في تعيين التواتر لا في اخراج
المشهور بقوله لا شبهة فيه حتى يلزم ان يكون التعريف على رتبة
دون والى الجهور **قوله** يكون تأكيد هذا الموضع صالحا للتأكيد لقوة
شبهته المشهور بالتواتر **قوله** في اوائل السور احتراز عن التواتر سورة
المنزل **قوله** على ما هو المشهور من مذهب الجمهور هو قول المتقدمين
وما سيجي من الصحيح هو قول المتأخرين **قوله** لانه لم يكفر بشركها و
انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم **قوله** والجواب انها من القرآن آه
واجاب عنه القائل بان قيد الحشية معتبر في الحدود وانما لم يطرد الحد
لولا ان المراد من الكتاب الكفاية على انه قرآن وليس التسمية كذلك
بل كتابتها للفصل والتبرك ورد بان معنى اعتبار قيد الحشية في التعريف
هو ان يجعل اطلاق اسم الحدود على ما صدق عليه الحد من حيث
تحقق هذا التعريف فيه وصدق عليه فانما يكون قولنا الحمد لله رب العالمين
قرآنا لو اعتبر فيه القيود الثلاثة المنزلة والمكتوبة والمنقولة بالتواتر
فاذا قيل ذلك شكر الم يكن القيود الثلاثة معتبرة فيه وليس معنى
اعتبار قيد الحشية ان يكون مكتوبة مثلا من حيث انه قرآن فانه

عكس المقصود على ان الفصل والبرك بها لا يمنع قرآنية لان نزول الله
قوله لكان الشبهة في كونها قرآنا المراد بالشبهة صحتها هو ما يشبه
الدليل وليس به نفس الامور في اعتقاد الخصم وازالة تلك الشبهة
لما كانت محتاجة الى الامعان لخصاء فادها بعد المتكبر بها معذور
حتى لا يكفر بالانكشاف المأول وهو صحتها ما يعم المنك من انما انزلت
وكتبت للذين بها كما يكتب على صدور الكتب ويذكر عند كل ام ذي
فقط لا يقال اذ كانت في التسمية شبهة يلزم خروجها عن تعريف
القرآن بقولهم بلا شبهة مع انها من القرآن على ما هو الاصح من
مذهب الامام لانا نقول الشبهة المنفية في التوفيق ما هو من جهة
النقل ولذا جعلوا قولهم بلا شبهة استرازا عن المشهور وتأكيدا لور
تقوية اول شبهة في انعدام تلك الشبهة في التسمية عند الامام والآ
لم يقل كونها قرآنا وما المذكورة صحتها فليس المراد بها الاما ذكرناه **قوله**
ولم يجز بها الصلوة على ان الامام التمسنا شي ذكر في شرع الجامع الصغير
انه لو اكتفى بها بجز الصلوة عند المذبح وان كان الصحيح هو الاول
كذا في الكشف **قوله** لشبهة الاختلاف في كونها آية فاشرها وان كانت
آية ثالثة عند الامام لكن الصحيح من مذهب الشافعي انها مع بعدها
الرأس الآية تامة فاوثر ذلك شبهة في كونها آية فلا يتبادر
الفرض المقطوع به كذا في الكشف والتلويح وفي بحث لان هذا يقتضي
ان لا يجز الصلوة باول كل سورة الرأس الآية لان الآية الثالثة

على ذكره من مذهب الشافعي في التسمية مع ما بعد حاله في الآية فاشرها
قوله فاما جازت بقصد التيسر وهو ليس بقرآن لان قيد الجبئية معبر
في تعريفه على ما ينشأ كانه عليه قبل **قوله** الذي هو المراد في لغة كذا
في الكشف وغيره في التوضيح لان اللفظ في الاصل استخاطش من العلم
وهو انظم من كلام الاستسكان فانه جعل لفظ النوى حقيقة ولفظت الرقي
الذي خيف مجاز **قوله** رعاية للادب تعليل عن اللفظ وقوله لان انظم تعليل
لاختيار النظم جمع الكلام في السلك المنفرع من كتب اللغة هو عدم اختصاص
النظم بالآلة قال في القاموس النظم هو التائيف وضمت شي الى اخر
وفي الجمل نظمت الحز نظما لكن ذلك غير قاطع فيما ذكره القوم من ان
فيه اشارة الى تشبيه الكلمات بالدر فان مدعا به هو الايهام
وكون اكثر استعجال النظم في الآلة كاف في ذلك **قوله** فيكون ذلك
تعريفا لخاص القرآن ممنوع وما ذكره انما يفيد كون التعريف خاص
القرآن لا الاقتصار عليه وقد قيل كان حق هذه المباحث ان تدور
عن الكتاب والسنة الا ان نظم الكتاب لما كان متواترا محظوظا
كان مباحث النظم به اليق والصدق فذكر عقيب قال المص
في شرح منتخب الاختصلي بعد ما ذكر نكتة لا يشار النظم ولا محل
علينا ذكر اللفظ في تعريف الخاص والعام لان ذكر اللفظ لا يختص
بالقرآن انما **قوله** فالاولى ان يقال اطلاق النظم واللفظ
جامع على السواء فيه ان المص قال في شرح منتخب الاختصلي

ان مشايخنا من انكر اطلاق اسم اللفظ على القرآن بان يقولوا
 قائل اللفظ هذا وقلان يلفظ بالقرآن والتوقيف ورد بالقراءة
 والتلاوة لا باللفظ المصمم بمعناه المحض بل استلزم وقال
 الرضوي شرح الكافية واللفظ خاص بما يخرج من اللفظ من القول
 فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله استلزم ولا يذهب
 عليك ان الفرق المذكور انما هو في اللفظ في المصاحف لا المعنى
 فاعلم بذاته الله تعالى ان يجعل اطلاقه على الكلمات المكتوبة
 مما يلفظ بها الانسان وان لم تكن ملفوظة بالعيان اليه كما
 فعلوه في تعريف الكلمة ثم اللفظ انما يتضمن اطلاقه في حق
 الله تعالى نوع سواء ادب لا يجوز اطلاقه ولهذا قال المص
 فيما نقلنا عن ان المشايخ انكر اطلاق اسم اللفظ على القرآن
 فلا يرد عليه وورد به بعض الافاضل في كتابه على التلويح
 حيث قال بعد ما نقل الكلام المذكور من الشارح ولا يذهب
 عليك ان مشايخنا قولهم فالاول عدم الوقوف على ان الكلام
 في بيان النظم على اللفظ في هذا المقام لا لعدم فهم اللفظ
 فيه **قوله** لا المعنى القائم بذاته الله تعالى ان المذكور فيها سبق
 من توجيه العدول عن اللفظ الى النظم به غاية الادب ليس
 بناء على ان يرد بالقرآن ذلك الحق بعينه كيف وقع اطلاق
 النظم غير جازم **قوله** ولم يرد به ابتداء الكلام ولا تعلق **قوله**

بما قبله

بما قبله **قوله** لان المعنى لا يكتب وقد ذكر في تعريف القرآن المكتوب
 2 المصاحف **قوله** بل نظم دال على المعنى الحاصل ان المعنى هو
 فيه بطريق القيدية لا بطريق الجزئية وهذا كما جعل في
 الاسلام العمل مأخوذا في علم الفقه لا بطريق الجزئية اذا
 اذ المركب من العلم وفقره لا يصدق عليه العلم بل جعله
 مأخوذا فيه بطريق القيدية **قوله** وفيه قد علم من زعم ان
 المعنى مجرد قرآن اي في قوله اسم للنظم والمعنى حيث
 ذكر النظم ايضا فان مؤدى هذه العبارة على ما بينا اما
 جزئية المعنى او قيدية واما ما كان يحصل بها الرد المذكور
 اما على الاول فان القرآن هو مجموع النظم والمعنى لا مجرد
 المعنى واما الثاني فلان القرآن هو نظم الدال على المعنى
 وليس المراد كون الرد بخصوصية هذا التعبير فلا يرد عليه
 ان ذلك يحصل ايضا بان يقال القرآن اسم للنظم الدال على
 المعنى فان تعيين بطريق ليس من ادب المفارقة فلا حاجة
 في الجواب لما قيل المراد ذلك على وجه يتضمن توجيه القول المشهور
 للامام الحج كما هو اللائق ولذلك عدل عما هو الظاهر وهو قولنا النظم
 الدال على المعنى فانه مشعر بعدم كون المعنى ركنا اصليا فلا يلزم
 غرضه رحمه فانه مستبعد جدا وهو مذهب الحج وهو ايضا داخل
 في الزعم **قوله** الا انه لم يجعل النظم ركنا لازما في الصلوة اي في حال الجهر

والاختيار **قوله** لانها حالة المناجات مع الرب والمناجات تحصل بالعلمان
والتمييز لانها للصلوة **قوله** لانه يلزم منه احد الامرين لانهما ان يكون المعنى
المجرد قرانا فيلزم البطلان المذكور وانما ان لا يكون فيلزم جواز الصلوة
بدون القرآن وبهذا التعريف تبين ان قوله لانه اسم للنظم كيك جذا
قوله بطلان تعريف القرآن تعليل الرجوع بلزوم ذلك بسبب على تحقيق
التعريف المذكور في زمن الانام وبه غير ثابت **قوله** لان الفارسية
غير مكتوبة في المصاحف وكذا غير منزلة وغير منقولة نقل استوار **قوله**
اقترب من القصص او في منتخب الاختصار واقام النظم والمعنى فيما
الاحكام الشرعية اربعة توفيقا صاحب التحقيق في تفسيره واقام النظم
والمعنى في نظم القرآن ومعناه فيما يرجع الى معرفة احكام الشريعة واقترب
عالم يحصل به معرفة الاحكام بدون القصص والاشكال والحكم وفيه
اشهر ونقل الشارح بعينه الى شريفة هذا المتن وان كان بين العبارتين
تفاوت ظاهر في افادة ذلك المراد واصله ان في ذكر احكام الشريعة اشارة
الى كون المراد باقسامها المتعلقة بمعرفة الاحكام فتضمن الاقترب من
عن تفسيرها الى القصص والمعبر والاشكال والاشارة وبهذا التواتر
تبين ان الاولى للشارح كان ذكر الكلام المذكور عند قوله واقامها
لئلا يتوهم خلاف المدار ثم انه لا يراد على صاحب التحقيق ما اورده
الاتفاق حيث قال لا يكاد يمتنع اذ ما من معنى يستفاد من الكتاب
الا بهذه الطرق سواء كان كالمشعر او لا فلا معنى للاقترب

اشهر

اشهر ما ان المراد هو الاقترب من تقسيم النظم والمعنى الى تلك الامور
من حيث هي لا مطلقا لا يدرى باعتبار لا ينافي عدمه باعتباره فخره
كما تقترب بين الاقسام المذكورة جوهرا **قوله** اما اقسام النظم والمعنى
يتم على ما مضى من بعض من بعض اطلاقات فخر الاسلام على الاقسام
الخارجة عن التقسيم الرابع وقد صرح صاحب التوضيح بان الجميع
اقسام النظم بالنسبة الى المعنى اخذ بالمعنى وميلا بنظمه اقسام
التقسيم الرابع هو الدال بطريق العبارة والاشارة والدلالة
والاقتضاء وعدم الالتفات الى العبارات واختلافها من دأب
المشايخ كذا في النظم قيل وجه الشئ طريقة انما صاحب التحقيق
وقد قال بعد تفسير الوجه بالطريق والمراد بالوجه الاقسام وكلامه
صرح في ان مراده بالتفسير المذكور به بيان اصل المعنى لان المراد به جوهرا
ذلك كما ظنه الشارح واعتراض عليه بانه ليس بناسب للمقام اذ لا
معنى لقوله طرق النظم صيغة وتلفظ **قوله** ولعله يكون بمعنى الجزئية ان اراد
حقيقة فليس في كتب اللغة ذلك وان اراد بجزئية فلا وجه للتردد ثم
الاظهر مما اختاره الشارح ان يقال استعبرت الوجه للاعتبارات
فصلها في كونه كسبحان الذي اسرى بعبده ليلا فيه ان الآية
على ما ذكره من قبيل التجرید وما نحن فيه من قبيل ارادة الخاص العام
والفرق بينهما بين كيف والا قول ما يتعلق بمفهوم اللفظ والثاني
بمناوله الا ان يقال المراد اشبات مدخلية انضمام اللفظ الى اللفظ

اخراج اللفظ الثاني عن ظاهره في الجملة **قوله** او هو قبيل التخصيص بعد
 التخصيص هذا على بقا عموم اللفظ على حالها بخلاف ما سبق فانه
 على نقص العموم واردة الخالص منها فيظهر التامثل لكن العموم من
 حيث الارادة فيما جعل من قبيل التعميم بعد التخصيص او عكسه
 محتمل **قوله** لشدة اهتمام المتكلم بالمخصوص لقد اصاب في تقييده
 فان التخصيص بعد التعميم يعمل بالاهتمام فاذا كان مقارنا بالتعميم
 يحصل الشدة لا محالة **قوله** لم يخرج من الاقسام المذكورة الى يجب معانيها
 اللفظية **قوله** والجاز خارج عن هذه الاقسام وفيه بحث اذ تقرر
 انه ليس بين الاقسام المذكورة تمايز حقيقي وسبب من الشارح
 ايضا والجاز والجاز كل منها يتصف بالعموم والمخصوص فخرجها
 عن التجميع الاول مطلقا لا وجبا لجاز **قوله** وان جعلت موضوع
 مبتدأة بموضع الشارح في صارت حقا يقرها اللفظ بمجرده وكانت
 دلالتها على تلك المعاني حقيقة ايضا **قوله** كانت دلالتها على ذلك
 المعنى بالصفة فيدبر في قوله صيغة ودلالتها الى كانت لفظية
 خارجة عنه لان الجاز بالنسبة الى الشرح اذ هو لا تدل بصيغتها
 على المعاني اللفظية الا بقرينة **قوله** فاما على الافراد فهو الخالص
 قيل المعلوم منه الخالص الشخص واما الخالص النوعي كرجل او نسا
 فيدل على الاشتراك بين الافراد واجاب عنه بعض الافاضل بان
 المعنى الواحد اعم من ان يكونا شخصا كرجل او نوعيا كرجل فان

دلالة الرجل على الواحد النوعي على الافراد لا على الاشتراك غاية
 ان ذلك الواحد النوعي مشترك بين الافراد والفرق بين
 الدلالة على المشترك بين الافراد على الافراد وبين الدلالة
 على الاشتراك بين الافراد بين وان اشبه على ذلك التام
قوله او على الاشتراك بين الافراد فهو العام جعله العام
 ما يدل على معنى واحد موافق لما في التلويح وفي شرح المص
 لان اللفظ ان وضع بمعنى واحد فخاص او لاكثر فان شمل
 كل فعام فجعل العام ما يدل على اكثر من معنى واحد
 وبهم الموافق لما في الكشف والتحقيق **قوله** لان معناه
 اما ان يكون ظاهرا او لا والاولى طر **قوله** او لا بان يقول
 لانه ان ظهر معناه فاما ان يحتمل التأويل كما في التلويح
 فان المقصود هو بيان وجه الاختصاص في الاربعة
 فلما درج اقسام الخلق في هذه التجميع ايضا يكون
 الاقسام ثمانية الا ان يكون الكلام مبنيا على اختيار الجواب
 الاول من السؤال الا في ذكره **قوله** اجيب بانها داخله
 اشكل بعضهم في قولها في البيان خصوصاً بالنسبة
 الى المتشابه ودفع المعنى الفشار حيث فر البيان
 بقوله الى اظهار المراد بحسب الدلالة الواضحة او الخفية
 حكمه الاستلزام باحد الوجهين يعني اما بالطلب والتأمل

والاستفسار كما في غير التشابه واما يكي عنان ذهني من زجاء الوهم
قوله لان المقصود من ذكر اقسام المقابلات تبيين اقسام الالوهة
 مستبعد جدا لان لكل منها كلاما مخصوصا بها ولا تعلق لها بالكلية
 بمقابلاتها اصلا كما سيجي والاظهر ان الحاجة على تقدير القول الى
 المезде عن ذلك ان غاية ما يلزم هو تبيين اقسام البيان على وجهين
 الامر بما ناطقت الاربع على الحاصلة من كل منها **قوله** وان ترقف
 بالاقتضاء المفهوم منه هو كون الاقتضاء ايضا ما يستفيد من النظم
 وهو مخالف لما في عامة المعبرات والمذكور فيها هو انه دل على المعنى
 بالنظم فان كان موقفا فعبارة والآفاشارة وان لم يدل عليه
 بالنظم فان دل عليه بالمفهوم لغة فهو الدلالة والآفاالاقتضاء
 فلتأمل **قوله** والاستقراجه فيه الى جهة قطعية فيها يمكن ضبطه **قوله**
 وان كان المناسب ان يقول الرابع في افادة الحكم مؤدى ذلك هو ان
 لا يكون منشاء التسامح مجرد ايراد لفظ معرفة والآفاالاقتضاء للتعرض لتغير
 ما ذكره بعد ولا يذهب عليك انه لا وجه للاقتضاء في بيان التسامح
 على قوله لان المعرفة صفة قائمة بالعارف ثم انه ان كان يدور التسامح
 فيما لو قيل والرابع في وجه موقوف فاما ان يكون من جهة لفظ الوهم
 او من جهة لفظ الوقوف ففيه كلام لان كل واحد منهما ليس بمفهوم
 بهذا اما الاول فلفظ واما الثاني فلان البيان والاستعمال ليسا بمعرف
 قائمة بالكتاب **قوله** لاقيسات فلا تكون اقسام حقيقة بل اعتبارية

قوله

قوله اراد بها ما يفهم من العبارات يوجب بالعبارات كالماء الاقسام
 كالماء والعام **قوله** لغويا كان او شرعيا كان اللفظ هو الاقتصار على
 ما ذكر الشرع كما فعله الكلف حيث فرجا بقوله الى معانيها و
 حدودها واصطلاح الاصولييين وهو الموافق لما في شرح المص
 ايضا ووجه ذلك ان قولهم مواضعها مفسر بالمعاني اللغوية
 فاذا فسر قولهم معانيها بذلك يلزم الاستدراك لاحالة **قوله**
 وقوله قسم خامس انما يصح ان يكون من اقسام القران اذا كان
 الاقسام في قوله واقسام النظم والمعاني التقسيمات دون حقيقة
 الاقسام كما مر به حاسب التحقيق في دفع الاشكال عن اصله
 اذ يكون معنى الكلام وبعد معرفة هذه التقسيمات قسم خامس
 غاية الاثر ان لا يكون هذا التقسيم من تقسيمات النظم والمعنى
 كالتقسيمات الاخر ولا خير فيه **قوله** اسرارها بما جاز اليست
 الشبهة في تسمية قسما بل في جعله قسما خاصا فالعرض له هنا
 اشتغال باللاغية قال في التحقيق لم يرد الشئ بقوله قسم خامس
 انه قسم الاقسام الاربعة لانه غير مستقيم بل اراد ان معرفة تلك
 الاقسام متوقفة على هذا التقسيم فكانه قسم خامس لها
 اشترى وهو الاصح **قوله** الخاص وضع لمعنى واحد قال في الكلف بخبر
 بقوله واحد المطلق ايضا على قول من لم يجعل المطلق خاصا و
 لاعلماء وهو قول بعض مشايخنا وبعض اصحاب الشافعي

مما لا يخفى

لان المطلق ليس يتعرض للوحدة ولا للكثرة لانها من الصفات
 وهو يتعرض للذات دون الصفات انتهى والمقصود من
 جعل المطلق خاصا كما يدل عليه صريح كلامه في الشرع وعله
 لذلك ترك تقييد المعنى بالواحد واستند اخراج المشترك
 الى قوله معلوم ولان المص جعل العام ما يدل على المعنى
 الكثير على ما نقلنا من شرحه فيما سبق عند ذلك وجه
 المحر فلو قيد المعنى بالواحد يخرج به العام ويكون قوله
 على الانفراد لغوا والشارح لعدم تنبيهه لذلك فعل ما فعل
قوله ما يكون دلالة الشئ بالطبيع كدلالة اخ على الوجه **قوله**
 او العقل كدلالة اللفظ المسموع من واثب الجدار على
 وجود اللفظ **قوله** خرج به المجل وفي شرح المعنى للفاقي هو
 خارج عن القسم فلا حاجة الى الاحتراز عنه وقوله معلوم
 ليس قيد احتراز لا يابل بيان للعراق **قوله** والمجل معلوم
 المعنى في اصل وضعه وفيه بحث فانه اذا كان المجل كذلك
 فكيف يمكن الاحتراز عنه بقوله المعنى معلوم ولو نظر الى
 الظاهر لم يكن في حين قوله وضعه حجة بحمل على المعلوم
 من كل وجه كما لم وجه **قوله** وقيل احتراز به عن المشترك
 اقتصر المص في الشرع على ذلك هذا الوجه **قوله** وان احتمل ان
 يكون كافرة او مؤمنة وذلك باعتبار ان الذات لا تتخيل

والمطلق

صف من الاوصاف لا باعتبار ذات الاسم لانه مطلق هو
 المتعرض للذات دون الصفات **قوله** لا كما مقصود الانتهاء
 به يريد به التنبيه على ان المراد بالجنس والنوع ههنا ما في
 لسان اصل الشرع لا ما هو مصطلح المنطقيين **قوله** دون
 الحقايق بخلاف اصل المنطق **قوله** جعلوا اللفظ المشتمل
 على كثيرين متساويين زاه وان كانوا متفقين في الحقيقة **قوله**
 جنسا خاصا الكلام في بيان اصطلاح الفقهاء في الجنس
 والنوع فالاولى طرح قوله خاصا وكذا من قوله فيما سيجي
 نوعا خاصا **قوله** حتى ان من اشرى عيدا وظهر انه اذكر
 هذا المسئلة ههنا غير مناسب لما ذكره صاحب الكشف
 حيث قال تحكموا اثاره على الرجل والمرأة باختلاف الجنس
 نظر الى فحش التفاوت بينهما في المقاصد والاعلام
 فقالوا لو اشرى عيدا فظهر انه امة لا ينعقد البيع بخلاف
 البتة لا يحسم مع ان اختلاف النوع لا يمنع الا نعتا دائريا
 فانه يظهر منه ان المسئلة فرع لكونها جنسين لا نوعين
 والكلام ههنا في الثاني لا الاول قوله واللفظ المشتمل
 على كثيرين متفقين في الحكم نوعا خاصا وفي التلخيص ان
 النوع في عرف الشرع قد يكون نوعا منطقييا كالفرس
 وقد لا يكون كالرجل فان الشرع يجعل الرجل والمرأة نوعين

مختلفين نظرا لاختصاص الرجل بالاحكام **قوله** فان قلت
 الرجل ايضا اه كان الاول في تقريب هذا المقام ما ذكره الكشاف
 في لا يرد السؤال المذكور ولا يحتاج الى ذلك الجواب البارد
 في دفعه وهو ان الحكم يكون الرجل والمرأة نوعي **الاشارة**
 انما يسهل باعتبار اشتراكهما في الانسانية واختلافهما
 في المذكورة والانثى **قوله** واللفظ الذي له معنى واحد
 بالنصب عطف على قوله واللفظ المشتمل على كثيرين متفقين
 وفي كلامه بحث فان ما ذكره في صدر مقام كون مقصود اللفظ
 معرفة الاحكام دون الحقايق مما لا يدخل له في جعل اللفظ
 الذي له معنى واحد حقيقة عينيا خاصا كما لا يخفى الا ان يقال
 لم يرتب عليه بمجموع الثلاثة دون كل واحد منها او ايضا ليس
 الكلام صريحا في بيان اصطلاح اصل الشرع في لفظ
 الجنس والنوع على ما ذكرنا فالاولى والاقتصار في جواب
 لما على ما ذكره صريحا فليتل من ان قوله حقيقة قيد للوحدة
 لا للمعنى **قوله** بهذا الاسم الخاص **قوله** لانه محتمل ببيان
 التفسير تعليل لتفسير البيان لذلك وهذا عند قيام الدليل
 بطريق المجاز كقولهم لا حرة انت طالق شقين فكذا
 محتمل ببيان التقريب مخجلا في نفسه كذا ذكره اللغاة
قوله قلت القول الاول لبيان المذمومة خالفه الاول

مطالع

مشايخ سمرقند واصحاب الشافعي على ما ذكره المصنف في الشرح
 فتخصيص الاول ببيان المذهب والثاني بنوع الزعم لحكم
 ظاهر والاشبه ان يقال صريحا ان كون الخاص غير محتمل
 للبيان لكونه يتناو في نفسه وقطعه ارادة الغير عنه ولا خفاء
 في تعارضهما فهو ما وخارجا فابراد صافي الكلام معاملا لا يحتاج
 الى العذرة وان كان بينهما استلزام على ان التعريفات الآتية
 بعضها متفرع على كون الخاص غير محتمل للبيان كعدم جواز
 الحاق التعديل وبعضها على كون موجب قطعية كبطلان التاويل
 بالاطهار في رواية الترمذي **قوله** لان المدعى عدم احتمال البيان
 يريد ان البيان في المدعى هو البيان في الخارج بخلافه في الدليل
 كما يدل عليه قوله والدليل كونه يتناو في نفسه ولا يرد مدخلية لفظ
 الاحتمال في دفع المصادرة في يد عليه انه لو كانت العبارة لا
 يبين لكونه يتناو في نفسه لا يكون فيه مصادرة ايضا **قوله** هذا تقرير
 لما ذكره من قوله ولا يحتمل البيان كان الظاهر عدم الاقتصار عليه بل
 يذكر كون موجب قطعية ايضا كما فعله السراج السند وغيره
 فان بعضا من التعريفات الآتية كبطلان التاويل بالاطهار
 في اية الترمذي مما لا تعلق له بعدم احتمال البيان بل هو متفرع
 على كون موجب الخاص قطعية كما صرح به في التوضيح وغيره ولا يخفى
 في القومية الى من الرجوع **قوله** وهو المبدأ عن الاستواء وزاد

عليه في الاسلام قوله بما يقطع اسم الاستواء وهو الظاهر
 يكون زائدا على النص بجز الواحد من زاد متعديا والمفعول
 محذوف ان زائد شيئا **قوله** ولئن سلمنا لكنه احتمال لم ينشأ
 من دليل وفيه تأمل **قوله** على سبيل الوجوب هو على رواية الكوفي
 والاعلى رواية الجرجاني في طريق الاستئذان وحكم صاحب
 الهداية باولية **قوله** عندهما لك ما بين دليلي والثاني هو في قوله
 لتدريج **قوله** لانهم واطلب عليه يعني ان البيان هو لنا عندهم
 بفعل النية **قوله** وهو شرط عندهما لك وفي الكشف هو من ذهب
 صاحب الفواصر وقيل هو قول مالك فحزم الشارح بذلك ليس
 كما ينبغي **قوله** المقولوم الاحمال بالنيات فان قيل قوله وم الاحمال
 بالنيات مشهور والزيادة بالمشهور جائز عندكم فها لا
 علمتم به قلنا انه وان كان مشهورا لكنه مشهور الظاهر كما سيأتي
 فالنظر على رتبته لم يعمل به كذا في الشرع الاكل **قوله** لان قوله
 الفعل والمسح **قوله** زيادة على النص نسخ له اذ النص باطلا
 يقتضيه جوازهما على الوجه حصل والتعليق بهذه الاشياء
 ينزىل اطلاق الجواز وهو حكم شرعي فكان نسخ الحكم
 الكتاب بجز الواحد **قوله** قلنا لو قلنا بالوجوب اه قيل وفيه
 بحث اذ لا مانع من الحكم بان واجبه ان يخط رتبة من واجبه
 وفيه ان اعتبار المراتب للوجوب غير معهود في الشرع **قوله**

فانما هو وجوبه واسما به في حكمه فافهم في قوله
 فافهم في قوله فافهم في قوله فافهم في قوله

لزم

لزم التسوية بين الاصل والفرع كان الاظهر ان يقال لزم
 التسوية بين التبعين مع طبع التفرقة بين الاصلين
 على ما في الكشف او يقال لزم التسوية بين فرع الفرع وفرع
 الاصل كما في الكافي وج لا يرد النظر المذكور **قوله** ولما ان
 يقول وفيه النظر المارد على الجواب المذكور فيكون ابتداء
 لكن قوله فالواجب ركبكم جدا ثم ان النظر المذكور ونشأوه
 هو قول المجيب لزم التسوية بين الاصل والفرع اذ المراد
 منها هو الصلوة والوضوء فقوله وليس الكلام فيها بل
 في مكان غير بعيد نعم لو قرر الجواب على ما في الكشف لكان
 له وجه **قوله** فان النذر بالطمأنينة منفردة اه لا يذهب عليك
 ان هذه العبارة قاصرة في اثبات المدعي من وجدها في فليشأ
قوله كالنصوص المفردة والمحكم بخلاف صاحب الكشف
 حيث اكتفى بقوله كالنصوص المتواترة ان قوله المتواترة
 صفة للنصوص لا للحكمة لئلا يفسد المعنى ووقع في بعض النسخ
 والسنة المتواترة وفيه تأمل **قوله** والاد للوجوب وهو
 خاص قطع في مدلوله وثمة لو كان قطعي الثبوت يثبت
 به الغرض لا لقطع الاحتمال عنه فاذا كان ظني الثبوت
 يثبت به الوجوب **قوله** واما خبر النية فلا يدل على وجوبها
 لانها اه وفي الكشف ان عدم القول بوجوب النية كونه

خمس من القسم الرابع لان معناه اما ثواب الاعمال
 او اعتبار الاعمال على ما يستعرفه فيكون مشتركا للدلالة
 انترى **قوله** والوضوء ليس بعبادة فيه اشارة الى ان
 الكلام في الوضوء الذي هو مقتضى الصلوة واما الذي
 هو قربة فيفتقر الى النية بخلاف اذ بها يتميز العباد
 عن العادة على ما مر 2 به صاحب التلويح في بياض
 النسخ **قوله** يدل على ان محان الفعل على التركيب ان
 يفسر بجمان الفعل على التركيب حصرنا بما لا يشتمل الوجه
 ليصح التعليل بقوله اذا الاصل عدم الوجوب كالا لا يخفى
قوله الا يريد ان النبي قد تم تصوير ما يتفهم الكلام من
 عدم دلالة الموافقة على الوجوب **قوله** لانه يخرج عن العهد
 بادنى اده اريد به الخروج عن العهدة عندنا فمنفع كيف
 والمفروض عندنا انما هو بيع الرأس وان اراد عندنا
 فغير يفيد ذلك كان الاول ان يقول وامكن العرب بحكم على
 على الاقل ليتقنه كما في شرح الهداية اكل الدين ثم الاظهر
 ان يقال ان ما ينطلق عليه اسم المسح كما في سائر الكتب
قوله قد ذكرنا الشافعي بثلاث شعرات كذا في الهداية في
 شرح الوقاية لصدر الشريعة المفروض في بيع الرأس
 عند الشافعي ان ما ينطلق عليه اسم المسح وهو شعرة

او ثلاث

او ثلاث شعرات **قوله** فنفى ذلك البعض محلا قبل عليه الشارح
 يستشكل القول باجمال الآية فيما يأتي فكيف يختار حصرنا
 انها بمائة انتهى ولا بد من وجوب عليك ان الكلام صرحنا في اية المسح وفيما يأتي في
 آية الطواف فابن حزم من ذاك **قوله** اولان ذلك يحصل بفعل
 الوجه اجاب عنه الشافعي بان عدم تادى الغرض بما حصل في ضمن
 غسل الوجه مبني على قوات الترتيب وهو واجب فصار الخلاف
 مبنيا على الخلاف في اشارة الترتيب كذا في التلويح **قوله** ولما لم
 ان يقول لانه الاجمال من حيث العدد لان الامر لا يقتضي التكرار
 اجيب عنه بان منشاء الاجمال من حيث العدد على ما مر 2 به صاحب
 الكشف وغيره وهو ورود الامر بصفة التفضل فانها للتكليف
 والمبالغة وذلك بمقتضى ان يكون من حيث الترتيب حيث الاسراع في
 المشي فالتحقق خبر الواحد بيان له لانه يصلح لبيان اجماله ولا يخفى ان
 ذلك غير متوقف على كون الامر للتكرار كيف ولو عبر بالماضي والمستقبل
 او الامر واتصفاته كان ذلك كما كان بقصرنا انه لو كان باب التفضل
 يقتضي الاجمال كان قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطفروا بجلا وليس
 كذلك اجماعا وتمسك التعاوي في هذا المقام بقول صاحب الهداية
 في رد قول مالك في طواف القدوم بان قوله تعالى وليطوفوا لا
 يقتضي التكرار مردود لان معناه لا يقتضي التكرار للطواف المبين
 بان يكون الطواف المقدّر بالسبعة واجبا مرتين قوله ولا لانه الاجمال

من حيث المبدأ لان تعيين الحركة زائد على ما صحتها فبيان من باب بيان
الاوصاف لا بيان الذات فلا يتحقق الاجمال به والا لكان الخاص
خصوص النوع والجنس مجازا وقد آجيب عنه بان الام كذلك
الا ان الاجمال هنا انما حصل لما بعد الاجمال على ان الابتداء من محله
معين هو المراد بالطواف ولم يجز واحد منهم الابتداء من ان
موضع كان وقالوا الابتداء من غير المحركه او فاسد حيث علم
به ان حقيقة الحركة من حيث هو وكيفما تحققت غير مرادة بل
حركة اعتبر تعين ببدء **قوله** والا لكان يقال ثبت العدد
وتعين المبدأ بخلاف الطهارة فانها ثابتة بمجر الواحد **قوله**
بالاخبار الشهيرة في الكشف بالاحادِيث المتواترة **قوله** وبطل
تأويل اشارة الى ان التأويل مرفوع لمطف على فاعل بطل بخلاف
البواقي فانها مجزوات لمطفها على المضاف اليه **قوله** يعني بترتب
يريد التبيين على كون بترتب خبرا في معنى الامر على امر **قوله** في المذخور
بها من فوائد الاقرام دلالت الايات والاخبار ان حكم غير من
خلا وما ذكر كذا في تفسير القاض **قوله** حمل الشافعي القوم على الاطهار
هو مذهب زيد بن ثابت وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم
وما اختلف بناء من حمل القوم على الجبض هو مذهب الخلفاء
الراشدين واد الرداء رضي الله عنهم **قوله** والجبض مؤنث
كذا في شيء هذا الشرع واكثر شيء سائر الشرع لكن الموجد

في شيء الكشف الجبض وهو الصواب اذا لم يكن ليس من
المؤمنات السماعية فانها محصورة وليس فيها الجبض
واختصاصه بالنساء لا يقتضي ذلك كما لا يخفى الا ان يدعى
كون الجبض جمعا جنسيا للجبضة كما لتمر والتمرة وجواز
اعتبار التذكير والتأنيث في هذا مثل الجبض الجمع
يكفي في المقام لكنه محل كلام مع ما في قوله والجبض مؤنث
من عدم الملازمة لحمل الكلام على ذلك **قوله** بدليل قراءة ابن
عباس وطلقوهن وفي الكشاف وفي قول الله دم
في قبل عدتهن **قوله** كذا روي عن الزهري وقتادة في شيء
المع لسراج الدين الهندي وقال الزهري وقتادة
يطلقها قبل عدتها انتهى وعبارة الشارح تفهم
ان المروي عنهما القراءة المذكورة فلتأمل **قوله** وفي الكشاف
معنى الآية مستقبلات لعدتهن كقوله اتينه لليلة
بقيت من المحرم الى مستقبلاتها قوله ولا استبعاد في
تسمية شيء واحد له لو كان يقول وعن الثاني ان الجبض
وان كان مؤنثا فالمراد ذكره فلما اضيفت الثلاثة الى القوم
روى جانب التذكير لكان اظهر واخص وتسمية
شيء واحد باسم الذكر والمؤنث ليس منطوية انكار
للخصم في يتقرر في استبعاد كيف وكون القوم

مشترك بين الطهر والحيض متفق عليه بيننا وبينهم
 وانما اثنان في الترجيح **قوله** كالحنطة والبر كذا في الكنف
 واعتراض عليه بعض الافاضل بان يرجع مفردة البرة
 والحنطة مفردة وجهه حنط كذا في الصحاح وما غره الا
 الاسما حلة الجمع في قوله الحنطة البر ولا يذهب
 عليك ان صحة التثنية المذكور غير متوقفة على الترادف
 وان البر ليس بجمع صفي بل جمع جنس كالتمرة
 يتناول القليل والكثير فتوارد البر والحنطة على شئ واحد
 لا محالة **قوله** فلما اضيفت التثنية الى المذكور روي علامة
 التذكير وفي نسخة الدين الهند لان عادة العرب شاعت
 في ان المحدود اذا كان مؤنثا واللفظ مذكر او بالعكس
 فوجدنا ان لكن اعتبار اللفظ عند جمع اولى وتنهي
 وفيه الكمال بحث فان ما نحن فيه ليس من هذا القبيل
 في شئ وانما هي في هذا ذكر لفظ الشخص مثلاً مراد به المرأة او
 لفظ النفس مراد بها المرأة **قوله** قلنا هذا باطل قيل لكن الاولى
 تغريح هذا على الجواب ليس بربط الكلام **قوله** يجعل الشافعي ذلك
 الطهر بحسبوا بذا العدة وكل من فسر القربى بالاطهار على ذلك الا
 ابن شهاب بن اصحابه سالك فانه لم يجب منها **قوله** لان
 المعتبر هو الطهر المتمثل بين الدين والالتم القضاء العدة بطهر

واحد بل اقل ضرورة اشتراكه على ثلثة اطهار والشرع سأل
 وهذا دفع لما عسى ان يورد من ان ذلك انما يكون اذا لم يكن
 بمحض الطهر طهراً وهو منفع **قوله** وطلقت فيها قبل اى في
 الحيضة وفيه انه لا حاجة الى التأويل المذكور لان الحيض مؤنث
 على ما زعمه الشافعي **قوله** قلنا ذلك البعض ما لم يحتب من العدة
 وتقديره ان الحيضة لا لم يكن متجزئة لكونها اسماً لا يتخلف بين
 الطهر وبين من الدم شرعاً الغنيما ما يقع فيه الطلاق والابيل مضى
 بعض العدة قبل الطلاق مع انه معقب له فبالضرورة يلزمها
 ترقيص اربعة حيض وقد يقال في الجواب انه وجب تكليد الحيضة
 الاولى بالاربعة فوجبت بنها ضرورة ان الحيضة الواحدة لا تقبل
 التجزئة ومثله جائز في العدة كما في عدة الامة فانها على النصف من
 عدة الحرة وقد جعلت قرئين ضرورة **قوله** قلنا الا شرع عام اه
 اعترض عليه صاحب الترجيح بان كما هو قطعي في معناه كذلك
 العام قطعي في انتظمه فان انصرف السؤال عنه بوجبه اتاه بوجه
 اخر انتهى وقد يقال في الجواب نزل بعض الشرع منزلة كلمة
 كما يقال رأيتك سنة كذا وانما رآه في ساعة منها وفي كشف الكشاف
 انه اذا شريح في الثالث ساء الاطلاقي شارباً في نحو قوله ام ابن ثلث
 سنين وابن سبع سنين وهو مطرد في عرف العرب والعجم
 وذلك لان الزائد جعل فرداً ثم اطلق على المجموع اسم العدد الكامل

وقد يقال ان قوله تعالى الم عاود وقال بعده
 وان لا يكره بطريق العدة على ان الم عاود الذي يكره
 ينسب بان ترجع الطهر ولا يحتب الطهر
 الذي طلقت فيه من العدة اجيب بان
 محله التقصان وان كان فيه ضرورة لكنه
 لم يبعد ما شمله في العدة بخلاف الزيادة
 على ما مر من عدة الامة انتهى وانما قوله
 على ان هذا الم عاود راء فلا حاجة
 تذكر له

ويمكن الجواب ايضا بان ما هو القطعي في مدلوله الخاص من حيث
 هو خاص من غير اعتبار المعارض والموانع في القرينة الصارفة عن
 ارادة الحقيقة فلا يحل القراءة على الاظهار لعدم القرينة الصارفة عن
 حمل الثلاثة على مدلولها بخلاف الاشرافان وضمها بالعلول قرينة
 صارفة عن ارادة الحقيقة فان المراد بها هو شمول الود والعدو
 عشر في الجملة ويمكن استخراج الجواب المذكور في الشرح ايضا على ذلك اذا
 العامة كالحاصل في الحكم المذكور ويكون التعرض لكونه عاما بيانا للواقع
 لا لعدم تأني ذلك لو كان خافيا فيندفع اعتراض صاحب الترجيح
 عنه **قوله** يجوز ان يراد بعبارة على طريق المجازية بنصب القرينة
 الصارفة عن الحقيقة كما في قوله هو فقد صفت قلوبكم بقوله تعالى
 وقالت الملائكة والمراد جبرائيل لم لا بطريق التخصيص فلا بد عليه
 ما قيل وفيه نظر لان اخص المخصوص في العامة اذا كان جمعا ثلثة ولا
 يجوز التخصيص بعد كما سيجي **قوله** بقوله تعالى فان تطلقها فلا
 تحل له ان يراد منه الطلقة الثلثة بالاجماع **قوله** وهو غير مؤثرة
 في الحل فيه تناسخ قوله فالقول بان ثبت الحل كما قال به ابو حنيفة
 يعز عن جمع الزوج الثاني مثبتا حلا جديا للقول ولم لعن الله المحلل
 والمحلل له فقد الحق بالنص خبر الواحد بطريق البيان ولا يجوز ان
 يكون بيانا لعدم الاجال فيه **قوله** بل كان ابطالا قال في التمهيد لا
 وجه له لان عدم التحلل ليس تاما صدق عليه مدلول حجة يلزم ابطال

بالجزم هو اثبات مكوث الكتاب بالجزم **قوله** كونه غاية الى المحرمة الغليظة
قوله لا يقال نفس الزوج لا يصلح ان يكون غاية يعني فيكون النص
 متروك الظ فلا يستقيم التأكيد **قوله** بالحديث المشهور هو
 حديث العسيلة **قوله** فيكون الزوج الثاني مع الاصابة غاية مكانه
 قيل هذه الحرمة مقياة بالتزوج والاصابة ثبت بحديث العسيلة
 لا يقال ان ذلك في صورة الحرمة الغليظة لان ذلك محال والمحال لا
 يدخل في التحليل لانه لو دخل لانسد باب التمسك لان محال الاصل
 غير محال الفرج كذا في جامع الاسرار ثم ان في كلام الشارح اشارة
 الى قول المصنف هذا جواب سؤال مقدر على ما تمهد من القاعدة من
 ان الخاص لا يحتل البيان فلا يرد عليه وان لم ينسب عليه صريحا كما
 فعله سائر الشراح **قوله** لامرأة رفاعه هو بكسر الراء وبالفتح والعين
 المهملة **قوله** ثم تكلم بعد الرحمن ابن مزيريه هو بفتح الهمزة وكسر الباء
 بلا خلاف وكان عمدة الزوجين صحابيا والزبير قيل يهوديا في غزوة
 بني قريظة **قوله** الاكهدية ثوبى حبيب الثوب بالنظم بالضمين
 حيوطة في اطرافه واحدة حديدية يقال له بالتركيب سيجق والتثنية
 من جبهة الاسترخاء والضعف **قوله** فاذا وجد الدوق وجد
 العود قال في الكشاف ان حكم ما بعد الغاية بخالف ما قبلها او
 هو امر حادث لانه لم يكن قبل ولا بد له من سبب وقد ثبت
 بعد الدخول فيضاف اليه ثم قال وعبارة بعض الشرح ان العود

في الرد الى الحالة الاولى وفي الحالة الاولى كان الحل ثابتا مطلقا ولم
 يسبق فعل الزوج الفلاني بغير الحل الذي عدم لانه حدث بعده اشتراك
 ولا يذهب عليك ان كلام الشارع خلط بالاحد التقريبي بالآخر
قوله وهو حاله فادته الى الرد الى الحالة الاولى **قوله** لا بالسبب السابق
 قيل هو مظهر على قوله بحديث العيلة الى المحللية ثبتت بحديث
 العيلة لا بالسبب السابق اشتراك وهو غلط صريح لفظا و
 معنى **قوله** لانه كان ثابتا قبل الحرية الغليظة وسبب كونها من بيت
 ادم الا ان حكمه يختلف باعتراض الحرية فاذا اشتهرت امكن ان يقال
 ثبت بالحل السابق **قوله** ولو كان خبرت الحل بالسبب السابق
 فاذا ثبت عدم المذكور بتسمية آباء محلا يكون مصادرة لا
 محالة والصواب ان يجعل الحديث المذكور جوابا آخر عن النقض
 الوارد بان يقال انما يلزم ما قلتم ان لم ائتمنا محلبة الزوج الثاني
 بقوله قد تنكح وليس كذلك بل يشبه بقوله ثم لعن المحلل والمحلل له
 الاول بكسر اللام والمراد به الزوج الثاني والثاني بفتح اللام والمراد به
 الزوج الاول **قوله** كالتيبر المستعار هو الذكر من الغنم وقد
 سمي غيره الناسد لا سيلا والغنم **قوله** بل عمل بخاصتين خاص
 الكتاب وهو حصة في انتهاء الحرية وفاقدا السنة وهو العود
 في اثبات الحل الكامل وهذا اولى من اصدار احدهما كما فعله الخالف
 في المسئلة **قوله** ولما لم ان يقول عدم المناقات اه هذه مغالطة

في العود كمن يتنكب في كلامه ولا يحل له
 وكان ثابتا

منشأها الغفول عن تحقيق المقام كيف ومن قال بكونه مثبتا
 للحل لا يمكنه انكار كونه غاية للحرمة لدلالة صريح الآية عليه
قوله واذا كان غاية للحرمة لا يبرهينها المراد به هو ان كونه غاية
 للحرمة من حيث هو غاية من غير ان يدل شيء آخر على الردم لا
 يقتضيه ذلك ولا يدل عليه لانه لا يجامع الردم ويقتضيه عدمه
 كما زعمه الشارع حيث بنى الاعتراض عليه والفرق بين عدم الدلالة
 على الردم والدلالة على عدم الردم واضح والمراد به هنا الاول
 دون الثاني **قوله** والعيلة ان كنيستان عن العضوين ككنوزهما
 الا ان ذلك في الكشف وهو موافق لما في الاسس لكن ما ذكر
 صرنا من نكتة التصغير لا يناسبه اذ من الطائفة لا يدخل
 التصغير العضوين في ذلك وفي طلبه الطلبة قال العتيق العيلة
 كناية عن حلاوة الجاه قال الشيخ اكل الدين تمثيل الاصابة
 حلاوة الجاه ولذته ثم قال وقد صغرت اشارة الى العذر
 الذي يحمل به يعني ان تلك الحلاوة وان قلت شئت الحل وقد
 اجاد قد سر سره فيما افاد والله والله في الترشاد **قوله**
 سوله مصلك المال في يد السارق او يستر ملك اما اذا قطع والعين
 قائمة بيده فيجب ان يترك الا صاحبها بالمقتضى ما على ملكه لان
 بالسرقة لم تنزل عن ملكه فقد وجد الموقوف منه عين ماله
 فلهما حق ثم انتفاء الثمان بالاستهلاك وهو الظاهر من نصيب

ويوم وروى الحسن عنه انه يجب الضمان لان الاستهلاك فعل
 اخر غير السرقة **قوله** لانهما مختلفان كما الظن في التقرير ان يقال
 وقال الشافعي بجمعه ان لان الله تعالى امر بالقطع وهو خالص
 ومدلوله ولم ينفع الضمان لاخر مما دلالة ولا هو من
 ضرورة **قوله** لانهما مختلفان اه كان شر في الاكل وغير مأخوذ
 من الكشف والشايع قصد تلخيص الكلام فادخل بالمراد ويمكن
 تجميعه بان يقال قوله بجمعه ان يدل التزاما على كون القطع
 غير تاف للضمان بوجه فيصلي ان يكون هذا تعليلا لذلك
 الاعتبار **قوله** لان الضمان كجر المحل اه كذا في الشر في الاكل
 وصاحب الكشف جعل من الاختلاف مقصودا وهو الظن
قوله لم يكن عاملا بهذا الخاص حيث جعل القطع في الآية
 جميعا الموجب ومع نقل العصة يكون بعضه ولو لا هذا الاعتناء
 لما ورد الايراد لان اشياء حكم سكت عنه النص
 بجز الواحد غير محذور كذا في فصول البديع للمرحوم القاري
قوله فقد اتت بما ابيتم من ترك العمل بالخاص وهو الموافق
 لما في شرع النص وتفسيره بالزيادة على النص بجز الواحد
 ليس كما ينبغي اذ يلزم منه ان لا يكون الايراد هذا البحث
 صريحا بقريب اصلا وتحقيق ذلك ان المائل المذكور
 صريحا بالبحث عنها والنظر فيها بحسب تبيين الاول

انه هل فيها ترك العمل بالخاص او لا والثانية هي انه هل
 فيها زيادة على النص بجز الواحد او لا ولذا ورد صاحب
 التوضيح اكثر مما ائلا المذكور صريحا في صحة الزيادة فيمكن
 هذا على ذلك منك فانه ينفعك في مطالعة هذا المقام **قوله**
 ثبت باشارة قوله تعالى جزا وقد يجز ان يتغير النص
 بدليل تقرر به كقوله انت حر نقص في اشياء الحرية فاذا انقل
 به الاستثناء تغير موجب فكذلك نص في غيرنا النص الذي
 لم يوجب سقوط عصة الحال وهو قوله تعالى فاقطعوا ايديها
 يدل على ان هذا تقرر به وهو جزا وقد اجاب ابن السهام عن
 ذلك الايراد بانه ليس من الزيادة بجز الواحد على النص
 لان القطع لا يصدق على نفي الضمان واشياءه يكونا صادقا
 عليه المطلق وهو القطع بحيث تكونان فريدين له بخلاف
 الطواف فانه صادق على طواف لا طهارة فيه وطواف
 فيه طهارة بل نفي الضمان حكم آخر غير مندرج تحت الاول
 ثبت بالحديث المذكور **قوله** ولان الجزاء مصدر جزى
 بمعنى كفى كذا في اصول فخر الاسلام وقال في الكشف فعمل هذا
 يكون الرخصة اصلية وهو غير طلالة مصدر جزى بجزى
 يقال جزيته بما منه جزا فاما كونه ماضيا فواجبة في
 كتب اللغة التي عند وقبل الشيخ وقوله عليه السلام واختر

على ذلك ابن الرهام في التجريد بوجه آخر وهو انه ليس
 ما هو بمعنى الكافي جزاء المحدث والمحدث بل الجزاء من الاجزاء
 والجزاء من الجزاء وهو الكفاية **قوله** ولا يكون ذلك الا بكمال
 الجناية فيزيد الجزاء على الجرم الجناية **قوله** لانه مباح نظر الى
 فاته وذلك اعظم شبهة في سقوط الحد فلا يجب معها
 الحد كما لا يجب بالعصبة فتورد الا انتفاء القطع وهو
 ثابت نقضاً واجماً **قوله** فلم يثبت العصبة في المال من جرأة
 العبد لا يكون حراماً لعينه لان المهمة من العبد انما يقتصر
 الحرمه لغيره فلا يجمع مع العصمة فكيف لتناف بينهما
 والخبر ليس كذلك لعدم الحكم بعدم شرط بخلاف المال
 المسروق فقد كان مفصلاً قبل السرقة فقال للعبد مقتراً
 الى الصيانة فوجب القطع له وجود شرط كذا في الكشف وليس
 من ضرورات انتقال العصمة انتقال الملك الى الله كما لانه
 لا تشائية في الاسلام كيف وانما يستلزم اثبات الغائب
 ان جميع الاشياء ملك لله كما لا يظهر ان مستأنف لا تعلق
 له بما ذكر قبله من السؤال والجواب والعرض منه دفع ما ع
 ان يورد من انه يبقى على ما ذكر ان يتحمل الملك الى الله
 حتى لم يبق للمالك حق الاسترداد وان كان المسروق
 قائماً لعينه **قوله** واستنقذ القطع مع ان المقصود منه التفر

شكوك

تحقيق

تحقيق القطع لا بطلان **قوله** كالعصر اذا تخلف المالك المصيل لم
 اذا صار بعد السرقة غير فاته لا يبقى للعبد بالسرقة منه عصم
 احق فيه فاجب يجب الضمان رعاية لحقه لا انتقال حقه اليه
قوله حال انعقاد السرقة كان الاظهر ان يقال حال انعقاد
 السرقة موجبة للقطع كما في الكشف وغيره **قوله** ولكن انما
 يتقرر دفعه لما عر ان يقال العصمة حال انعقاد السرقة
 ينبغي ان يسقط الضمان عند ذلك سواء قطع او لم
قوله فان لم يقطع تبين انما كانت للعبد تفرسيط
 ما نقل عن البسوط بيلق هذا وبين **قوله** فان قطع تبين
 ما لا يظهر وجهه وانظر انه سره وقلم الناس **قوله**
 فيه تكيل في الحفظ عليه لان من تقرر ان انما يقطع بينه
 يترد السرقة فيبقى الاملاك محفوظاً في ايدي ملاكها وهذا يرجع
 الى ما تقرر عند من ان العبد في الاشياء المطلقة دون الصور كما في
 القصاص فانه يسمى مقادير ان كان فيه افتاء **قوله** فان الوقف
 باق على ملك الواقف وكلما وعليه الفتور كذا في الكشف **قوله** لان للطلاق
 لازالة ملك الكا حذا يمنع لان اطلاق الرجوع واقع ولا يرد
 الملك بالاجال كذا في السرقة الاكمل **قوله** وهو المانع يعني ان المراد به ذلك
 صرحنا بدليل سب النزول فانها نزلت في خلع وقع بين جميلة
 بينت عبد الله بن ابي وزوجها ثابت ابل قيس وكان اول من

خلع في الاسلام والا فلا فتد بالمال اعم من الخلع ومن الطلاق
على ما **قوله** كونه اقرب لتعليل لوصول الطلاق بافتداء لا بقوله الطلاق
مرتان **قوله** يعني فان طلقها بعد المربعين الاظهر حينئذ ان يقلل فان
طلقها بعد الخلع فان ما ذكره انما يناسب وصل قوله فان طلقها بعد
الطلاق مرتان لا بالافتداء بل بالمال والكلام في الثالث دون الاول
فالتفسير لا يطابق المفسر وان امكن تصحيحه بحمل كلامه على ما سيجي
في الجوابين ان اتصاله بقوله الطلاق مرتان هو اتصال بالافتداء
قوله لم يرد به حقيقة التثنية بل التكرير كما في بيك هذا هو الاختار
صاحب الكشاف ومن تبعه ومختار القوم ان التثنية على حقيقتها
وعليه قول الشارح فيما سبق يعني فان طلقها بعد المربعين وقد
اعترض ابو حيان على صاحب الكشاف في تفسيره بان التثنية التي
يراد بها التكرير لا تقتصر تكريرها على اثنين ولا ثلثة بل يدل على
التكرير مطلقا فتعذر اسم بيك معناه اجيب اجابة بعد اجابة
فما زاد وقد نقله بعض الفحول في حاشيته على التلويح على وجه
القبول ويمكن ان يجاب عنه بالافتقار ليس بحسب دلالة
اللفظ فلا يخرج ذلك **قوله** يعني فان طلقها بعد التظليقتين
تظليقة اخرى لا يذهب عليك ان هذا التفسير غير ملائم لكون
التثنية للتكرير **قوله** ولا يتصور الخلع قبل التظليقتين عملا
بموجب الغاء وقوله فان ففتح الا يقيم احد ود الله **قوله** واجب

عنه بان اتصاله بقوله الطلاق مرتان هو اتصال بالافتداء ولو عكس
لكان انساب **قوله** ثم رتب على الافتداء الثالثة يعني بقوله فان
طلقها **قوله** وهذا لم يقل به احداي كون موجب الغاء والترتيب
في الذكر وفيه بحث فان الغاء العاطفة للجهل قد تنبذ كونه المذكور
بعد ما كلاما مرتبا على ما قبلها في الذكر كقوله تعالى ادخلوا ابواب جناتكم
خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض
شيعتنا منها حيث شاء منهم اجر العاملين فان ذكر ذمة الشيء
ومدحه يصح بعد جرد ذكره على ما صرح به الرافعي وغيره الا ان يقال
ان ذلك على طريق المجاز والكلام في حقيقة الغاء ولا وجه للعدول
عن المعنى الحقيقي بعد ما امكن تصحيح الكلام بالحمل عليه **قوله** و
لما عدم تصور الطلقة الثالثة بدون الخلع فيجوز لازم اه لا كان
جواب قول المفسر ولا يتصور الخلع قبل التظليقتين منفسرا
منه اكتب به ولم يتعرض لجوابه على الاستقلال **قوله** فان قلت
على ما ذكرت من ان الافتداء منصرف الى التظليقتين **قوله** ولا يكون
المراد بقوله الطلاق مرتان الرجوع لان الخلع طلاق باين **قوله**
وقد اتفق المفسرون على ان المراد به الرجوع فيه كلام فان صاحب
الكشاف ادور ذلك بقيل اشارة الى ضعف **قوله** قلنا انه رجوع
على تعقيب عدم الاخذ وعلى تعقيب الاخذ فلا وفيه بحث فان
المخبر الذي ذكره السائل انما هو مخالفة اجاب المفسرين ولا

ولا يذهب عليك ان ذلك لا يندفع بما ذكره فان معنى تفسيرهم الطلاق
 بالمعنى هو تقييده بذلك والتوزيع المذكور يأتي عنه **قوله** متى
 فترقت امرها الى العلى اى اذنت في الشروع بلا سر ثم ان من صحتها
 وفي قوله وبغضها من فرضها موصولة والتأنيث باعتبار المعنى ولا
 يذهب عليك كونه جارقا على ما هو المتبادر من مثله لكان قوله و
 زوجها بلا سر فليشأ **قوله** وبغضها من كذا في جميع المعبرات لكن المظهر
 قال في المغرب ومن اريد به العاوية على معنى ان وتبها زوجها بغضه
 المهر فيه نظر انتهى **قوله** وعند الشافعي وجوب اى وجوب المهر مطلقا
 ولهذا قال اما بالتسمية ولو قال وعند الشافعي وجوب بالمهر لكان
 اظهر واخصر اما الثاني فظا اما الاول فلان الكلام في وجوب مهر المثل
 في المفوضة **قوله** وفائدة الخلاف نظير في المفوضة في التهذيب للامام
 محمد السنة انه ان زوج الاب ابنة الصغيرة او المجنونة مفوضة او لا
 زوج ابكر بالنفذ دون رضاها مفوضة في انقضاء النكاح فلا ان
 اعتقها يمتح ويحب من المثل بالعقد انتهى فالاحوط ان يفيد
 المفوضة حصنها بما عدا المهرتين ليصح اطلاق قوله فيما
 سيجى وعند الشافعي لا يجب **قوله** فعندنا يجب المهر اى مهر
 المثل **قوله** ويجب المتعة وفيه خلاف مالك والمتعة ثلاثة
 اشراب من كسوة مثلها وصى ربح وخمار وبلخفة وهذا
 التقدير مروي عن عائشة رضي و ابن عباس رضي كذا في

في الهداية وفي العناية اذا المتعة يجب عندنا في موضعين قبل الدخول
 عند عدم التحية وعند التسمية الفاسدة كالرسمى خيرا او خيرا
قوله قلنا هذا ليس بطلاق اى التنصيف بالطلاق قبل الطبع
 واجيب عنه في الكافي بان المسمى يمكن تنصيفه بخلاف مهر المثل
قوله ارادة ان تبغوا النساء ذكر الارادة تفيد للمعنى لا بيان
 الاحتياج اليسر في جوفه حذف اللام اذ لا يشترط في حد فراجع
 ان وان كون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المقتل مثل جئتكم
 ان تكون **قوله** ويجوز ان يكون بدلا ما وراء ذلك اى على
 الاشتمال وعلى هذا يلزم تقديم مفعول تبغوا فيكون
 اليه كما في العجينة زيد حسنه واما على الاول فالمفعول المقدر
 لفظ النساء على ما صرح به احمل التفسير وفي الكشاف ان
 لا يوجد ان لا يقدر ووجهه مذكوره في شرحه للعلائق
 لتفتا زان قدس سره **قوله** والابتغاء هو الطلب بالمقد
 الد بال عقد النكاح خاصة وان كان مطلقا ينظم
 عقد الابارة ايضا وكان له يصرح به بقوله على قرينة
 التقابل والتعطيل بقوله غير ما يحين ويجعل ان ير بدله
 عقد النكاح وعقد البيع كليهما على ما افصحته عنه البيضاوي
 في تفسير الاية حيث قال ارادة ان تبغوا النساء باسم الكم
 للصرف في مهرهن او انما انتهى عن ان في تفسير الشارح

الابتعاد بذلك قصر المسافة والافصح ان يفتر الابتعاد بالطلب
 ثم يقال والطلب بالعقد يقع كما في الكشف **قوله** لقوله تعالى غير
 ما في بين والسفاح التماس السخى وهو صبت المتى فانه الغرض
 منه **قوله** والمراد منه العقد الصحيح اشارة الى دفع ما عسى ان يورث
 على ما ذكرنا العقد الفاسد فان الحكم فيه ليس وجوب المهر
 بنفس العقد عندنا ايضا مع ان مطلق العقد يقع ووجه الدفع
 به وان حكم العقد الفاسد يخص عن عموم الآية بالاجماع
 الوارد فيه **قوله** اذ لا يجب المهر بنفس العقد كذا في التلويح
 وقيل عليه ان هذا التعليل لا يخفى على مصادرة لان الكلام
 في بيان وجوب المهر بنفسه فالحكم في تعليل ما ذكرنا ذلك
 البيان مصادرة على المطلوب انشأ وهو يدفع لان ذكر تلك
 المقدمة ليس الا لاثبات اعتبار قيد الصحة في العقد وليس
 اعتبار ذلك لبيان وجوب المهر بنفس العقد فيمكن بهدوء
 وتوقف ذلك البيان عليه حتى يكون مصادرة بل الامر آخر كما يشهدنا
 عليه كيف ووجوب المهر بنفس العقد في المفوضة منفرجا
 من الآية سواء قيد العقد بالصحيح او عظم للصحيح وانما
 قلنا مل على ان المذكور هو عدم وجوب المهر بنفسه
 العقد في المفوضة وهو من العقود الصحيحة فبين تلك
 المقدمة والمقدمة تغاير من وجهين **قوله** عملا بالباء الموضحة

للاصاق

للاصاق وهي مجاز في غير ترجيح الالبان على الاستراكية فيكون
 خاصا في ذلك **قوله** فان قلت المهر من الآية لا يذكروا هذا
 السؤال والجواب بعد قوله فمن آخر وجوب المهر ان كان اولي
 كالا يخفى **قوله** ان العقد المشرع به هو المصق بالمال في المهر
 كلام **قوله** نفية المهر كما اذا تزوج بها على ان لا يهر لها **قوله**
 سواء استباه او سكتا عنه وانما سكت عنه لانضام حكم
 من صورة النفي بالاولوية **قوله** فمن لم يجعل المهر مقدرا شرعا
 وهو الشافعي فانه قال كل ما يصلح ثمتا في البيع يصلح مهر اذ
 لو تزوج امرأته بنحوه وراحمه كان الحنة مهر اعنده
 عندنا يجب عشرة وراحمه **قوله** لانه يحى بمعنى القطع لو قال
 لانه يحى ايضا كان احسن لئلا يتوهم اخراج التقديرات
 من معانيه فانه خلاف المراد **قوله** لانه يقال او يجب عليه ولا
 يقال قدر عليه الظاهر به الاستدلال بذلك على تقديرات
 الغرض بمعنى الايجاب بعلم مع عدم تقديرات الغرض بمعنى
 التقدير بها وهذا لا يكاد يصح اذ قد صرح الرض وغيره
 من المحققين ان مثل ذلك ما كمل الى اختيار العرب فانهم
 يسمون احد المتساويين في المعنى حكم لفظي دون الآخر
 من ذلك تقديرات عرف الى مفعول واحد وعلم الى مفعولين مع
 انهما مترادفان على المختار ولو قال لانه يقال فرض عليه او يجب

ولا يقال فرض عليه بمعنى قدر على ما في الكشف وغيره كان **قوله** و
بقريته **قوله** وما ملكنا ايمانهم له اجاب عنه الحق الفاضل بان المقدور
في الاما والاعراض لا النفقة والكسوة غير ان تقديم العوض لم يبين
الصلافا من قبال المهر وعوض الامة اعني الثمن في جواز القلة **قوله** و
موافق لما فرت به الآية في تفسير التفسير حيث قيل ان ما اوجبنا من
المهر هو في ملكك في اوقاجهم ومن للعوض في اوقاجهم **قوله** لانه غالب
الاستعمال بحيث يستغنى الحل عليه عن القرينة **قوله** لانه القرينة
لواحدة في الجواز كافي وفي المشترك يحتاج لارادة كل معنى من معاني القرينة
كذا وقع في بعض المعينات لكنه شكل لان قرينة المشترك انما هي الارادة
للاطلاق ولا يذهب عليك ان الارادة لا تنطبق بمعنى واحد فلا معنى
لاحتياجها الى تعدد الفرائض ولكنه مأخوذ من كتب الشافعية وهم
يقولون بعدم المشترك فليأمل **قوله** وفي بحث لان حرف العطف ولا
يذهب عليك ان ما ذكره صرح في المحرر في جواز وجوبه عليه في مواضع
في الكشاف والاية المذكورة انما ذكرت هنا مثالا لا لاشاهد او دليل
لجوازها حتى يفيد منع كونها من هذه القبيل فيما نحن بصدده ايضا
فتعرض الشارح للبحث عن كون الامة من هذا القبيل او لا اشتغال
بما لا يعني في هذا المقام **قوله** لان السجدة بمعنى الانقياد يوجد في
جميع الناس لاني كثير منهم قد يمنه ذلك اذ المراد بالانقياد الاطاعة
بما ورد في حق من الامر شكليفا كان او لكونه بينا على وجه ورده الامر ولا

يذهب

يذهب عليك ان الكفار لا يستلوا النكر من ايمانهم لاحظ لهم من ذلك
ثم ان هذا المحذور لا اختصاص له يكون حرف العطف بمثابة تكرار الفعل
بل هو مقتضى وجود حرف العطف مطلقا فيلزم من ذلك ان يكون
حاصل بحثه الاستشكال في معنى الآية لا الاعتراض على ما ذكره **قوله** و
ما لا ينسب ان يقتصر في البحث على ذكر الشق الثاني من الترتيب **قوله**
وفي الثاني يلزم الحذف من غير دليل ممنوع قال في الكشاف وانما اذنت بغير
منزول عليه **قوله** بسجد ونعم قال اذا جاء اضمار المغاير لفظا ومعنى
في عطفها تبينا وما بارد املا ان يحذف هذا او لا فيراد من الضرب
الاول السفر يقال ضرب في الارض ضربا اذا سار في ابتغاء الرزق
قوله وما وصلت عليهم اشارة الى دفع ما ذكره المعترض من ان
حمله على الإيجاب اولى بقرينة قوله عليهم ولا يذهب عليك ان ما
ذكره من اعتبار التضمنين انما يصح للتصحيح فانه دفع ما قاله المعترض
من وجه الترجيح بذلك محل تأمل **قوله** ويمكن ان يقال سلمنا ان
المراد به وانه انت نجيب بان ذلك عدول عما ذكره اصحابنا واستدلال
على الخط بوجه آخر فلا تعلق له بما نحن بصدده ومحل ذكره ليس
الا كتب الفروع **قوله** وغير ذلك وكل معلوم مقدّر كذا في النسخ
المجودة عندها ومن زعم ان العبارة وغير ذلك معلوم وقع
فيما وقع **قوله** بالحديث المذكور كذا في النسخ المعجودة عندها
ومن زعم ان العبارة بالحديث المشهور محال ما قال **قوله** ان

من الخاص لانه لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد وهو طلب
الفعل وبالقيد الثاني عن الدعاء والالتماس فان الاول على
سبيل التضرع والثاني على سبيل التساوى **قوله** لا يكون امرا
عند الاصوليين واما عند اهل العربية فكل ذلك امر **قوله** وقيد
بالسبيل اشارة الى العلم بما هو الواقع ليس بشرط خلاف المتعذر
ولا يذهب عليك انه لا يدخل لقيد السبيل في حصول تلك الاشياء
بل هو انما ينصرف من لفظ الاستعلاء لان معناه طلب العلم
وعند الامر نفي عالما سواء كان في نفسك او لا الا يرد انه لو سئل
لفظ السبيل من البيان وقيل وهو قول القائل لغيره استعلاء
لكانت الافادة كما كانت ولم قيل عند الامر نفي عالما على ما هو معنى
الاستعلاء امر مضمون لا يمكن الاطلاع عليه وانما المذاهب تحقق ذلك بحسب
اللفظ فلهذا في المصنف لفظ السبيل كان له وجه **قوله** والمراد بقوله افعلا
يكون اشتقاق طريقة افعلا كما في كتب القوم والظاهر ان ليس مرادهم
خصوص هذه الطريقة بل نفعها على ما نبت عليه بعض الافاضل وهو
طريقة اشتقاق الامر من المصدر مطلقا فيتناول امر المزيادات وامر الغائب
فلا يرد عليه النظر وكان تفسير الشيخ اكمل الدين لها بقوله يعني القاعدة
المشهور في استخراج الامر من المضارع لترويح نظره **قوله** وفيه نظر خروج
اه هذا ايضا ذكره في الشرح الاكل وكذا قوله والا صوب ان يقال وما ذكره
في جيل النظر من كلمات القوم ذكره الشيخ في شرحه واورده عليه النظر المذكور

ثم قرر

قرر رأيه على ذكره بقوله والا صوب فما فعله الشارح صريحا خارج
عن دائرة الانصاف **قوله** خرج بهذا اي بقيد افعلا على ان كان
وكذا القول تطلق بمعنى المفعول وحيث يكون افعلا بدلا عن القول **قوله**
والاشياء قسم من اللفظ وفيه بحث لان الاشياء كما يطلق على
الكلام الذي ليس لنسبة خارج تطابقه او لا تطابقه كذلك تطلق
على فعل التكلم اعني الغاء الكلام الاشياء كالاجزاء على ما صرح به
العلامة التفناني في شرح التلخيص فاظنه صالحا للزجيج كونه
القول بمعنى المفعول ليس كذلك ولو استدل على ذلك بقوله المصنف
ومنه الامر لكان اسلم ووجه ذلك ان الخاص من اقسام اللفظ لا
يحال ولا يصح ان يجعل من اقسام اللفظ ليس الا الامر بمعنى الصيغة
كما لا يخفى وان اراد اصطلاح اهل الاصول بغير ما نبت لان صيغة
افعل على طريق الاستعلاء اه قال فيما سبق والا صوب ان يقال
ان مراده من افعلا ما يدل على طلب فعل ساكن الآخر ولا يذهب
عليك ان ما استعمل في التهديد والتعذيب خارج عن التعريف بقيد
الطلب فابراد هذا الابد بعد ذلك مستدرك جدا ويؤيد ما
سبق ما في ايضا المفضل وهو ان افعلا علم جنس لكل ما يدل
على طلب الفعل من لغة العرب كفعل لكل مبنى للمفعول من الفعلين
ثم ان قول من قال في الجواب عن هذا الشك من السوال ان
التعريف على قول من يرك من الاصوليين ان الامر حقيقة في الاصول

مجاز فيما عداه فلا يرد عليه النقض بما ذكرنا من مجاز عندهم من
 على عدم فهم المراد **قوله** قدم الامر يعني على الشر **قوله** هو الامر يريد
 قوله **قوله** آمنوا **قوله** يعني يختص المراد من الامر المراد من الامر في هذا
 المقام هو الله تعالى يعني امروا المذكور مما سبق هو المستمر في قول
 المصنف رحمه الله تعالى او استخدام ولا يفرق ما في الافاضة حينئذ هو
 انما يريد المراد بالامر يوجد بصيغة فقط سواء كان ذلك واجبا او
 نذرا او غيره وبهذا لا يكون الفعل موجبا لان الوجوب يصلح مرادا
 بالامر انما هو فان لم تقاسد قننا ان يواد به هذه الاشياء ليس الا
 الصيغة لا محالة فاذا كان محل النزاع هو ما يواد بالصيغة لما كان
 الاستدلال المخالف المدعى باطلاق لفظ الامر على الفعل وجه صحيح
 ولما احتجنا في النقض عنه الا ان يقال انه مجاز بل الظاهر ان يقال
 انه ليس محل النزاع ومنها ان المؤدك ما ذكره عدم صحة الاستدلال
 بفعل النبي صلى الله عليه وسلم على الذب والاباحة ايضا وهو خلاف الاجماع **قوله**
 في لا يستفاد الوجوب تفريجه على اختصاص المراد بالصيغة بقصرها
 اشكال وهو ان الاختصاص المذكور ظاهره منقضى بمثل قوله تعالى
 كتب عليكم الصيام وقوله تعالى وتلك على الناس حج البيت فانه يفيد
 الوجوب وليس بصيغة الامر الا ان يقال الاختصاص اضافي والغرض
 في كون الفعل موجبا على ما هو محل الخلاف واما الجواب عنه بانه
 اخبار يريد به الامر مجازا فلا يكاد يصح لان ذلك انما يتصور في مثل

قوله

قوله تعالى والمطلقات يتربصن وقوله والوالدات يرضعن اولادهن
 واما كون جميع ذلك من هذا القبيل فمالم يقل به احد ولا منقضى
 له كالمردف لا على اطلاقه بل اذا لم يكن مشتركا كالعين بالنسبة
 الى الميزاب فانما امراد فان وليس اللفظ مختصا بالمعنى فان للعين
 معناه آخر **قوله** كما لم يشرك هذا ايضا ليس على اطلاقه ولقد اصر
 صاحب الكشف حيث قال ببعض الانطال المشتركة **قوله** تعرض
 المصنف لما هو محتمل ان يكون مراده التنبيه على اختصاص المعنى بالصيغة
 فقط ويكون قوله لازمه تأكيد ذلك قال في الكشف بعد ما ذكر الورد
 وهو الذي يدل عليه ظاهر اللفظ انما هو ويؤيد ذلك اقتضار
 المصنف على ذكر التفريع لاختصاص المعنى بالصيغة فقط وما ذكر
 في بعض الشرح من ان قوله وموجب الوجوب تفريجه على اختصاص
 جانب اللفظ بالمعنى لا يساعد سياق الكلام على ان المصنف
 يقوونه في الشر **قوله** فصل في موجب الامر ثم ان معنى لزوم الصيغة
 على هذا التقدير انه لا بد من **قوله** تلك الصيغة لتحقيق
 ذلك المراد **قوله** وفيه رد على من زعم ان كلام المصنف هذا هو
 من جملته قوله لازمة فلا يرد ما قيل ان الظاهر يعود الضمير الى الاول
 لكنه لا يمتنع من جهة المعنى وعوده الى قوله لازمة خلاف الظاهر
 من حيث العربية وان صح ذلك من حيث المعنى **قوله** الذي ليس
 سهوا ولا طبع اذ لا اجاب في جميع ذلك اجاعا وينبغي ان تحذف

ايضا عن محل النزاع ما كان يجب اتباعه من افعالهم اجماعا
 مثل ما وقع بياننا لمحل الكتاب فان قلت وكلام المص نظر لانه
 اطلق القول في الفعل وهو مخصوص فلنا ان في بمرأته في قوة
 الجزئية كذا في الشرع الاكمل وفيه نظر والاشبه ان يقال ان محل النزاع
 معصود فيا ينبرم فالمص بترك التقييد لعدم اعلية مثل التهجيد
 الظان المراد بوجوبه هو المراقبة عليه كالمراقبة على الواجب لان الدلائل
 كلها قطعية في حقه **قوله** اذ لا خلاف بيننا وبينهم في ان الامر
 لما هو موجب اه وكذا في ان الصيغة المخصوصة تسمى امر على الحقيقة
 فيحصل به الايجاب **قوله** محل يطلق على الفعل حقيقة ام لا والقائلون
 بالاطلاق اختلفوا فيما ينبرم فذهب بعضهم الى الاشتراك المعنى
 وعبارته الشارح ينتظم كليهما **قوله** لقوله تعالى الفيل مقامان احدهما
 الاصل وهو ان الفعل امر الثاني متفرع عليه وهو ان فعل النبي وم
 لا يجاب فبهذا استدلال على الاول وقوله وتمسكوا استدلال على
 الثاني فان قلت ان حاجة الى الاحتجاج على الفرع بعد اثبات الاصل
 قلت فيه تنبيه على انه مع استثناءه على الاصل وشيوة بادل ثابت
 بدليل مستقل كذا في التلخيص **قوله** اي فعلة والاصل في اطلاق الحقيقة
قوله لان الموصوف بالارشاد هم الفعل سيجي في الجواب منه
قوله وعندنا لا يطلق اي حقيقة انه وهو اصل اصام بصوم
 الوصال وهو ان لا يفطر ليل ولا ونهارا **قوله** بقوله وم ايكس في بطلان

بني ويستقني يجوز ان يكون ذلك حقيقة الطعام والشراب
 كما ثبت ذلك لمن دونه من الاولين بطريق الكراهة ويجوز ان يكون
 ذلك كناية عما يتقوى الروح من القرية والمشاوذة والانفس
 بذكره وطاعته وغير ذلك قال بعضهم وذكر كالمشتاق خير شراب
 وكل شراب دونه كسر **قوله** ان فيهما قدرا هو يقتضين خلاف
 التظايف **قوله** لم يكن للتباينة ان لها من حيث هو وقد يجاب
 عنه بان الانكار لو كان الامرا لكانت بل يبين تحقق العلة
 والمخصوص كذا قبل **قوله** لو كان مخصوصا به وهو خارج عن محل
 النزاع كما سبق **قوله** لا ينكر باخبار جبريل ام لا مدخل بمخصوصة
 اخبار جبريل في الحكم المذكور مكان الاول ان يقال بوجود ^{الفرد}
 في عليه وهو ايضا مخصوصا به في تلك الحالة فيتم المقصود **قوله**
 وكيف يجوز الانكار على الاتباع وقد امرنا به بقوله تعالى فاتبعوا
 اه لم لا يجوز حمل الاتباع في الآية على الاتباع في الاقوال وان
 كان ظاهرهما عاما فهو فيهما بين الادلة **قوله** وايضا هذا الدليل
 مشترك الالتزام اه يمكن ان يجاب عنه باننا لانتم ان المتابعة
 مبنية على امرهم الوجوب لم لا يجوز ان يكون مبنية على امرهم
 الذب لا اعتقادهم ان فعل النبي وم قرينة وليئن سلمنا ذلك
 فلا نتم انهم فيهم من الفعل بل من قوله وم صلوا كما رايتهم في
 اصل **قوله** اي الامر بلبس الامر الفعل فيكون اطلاق الامر عليه

مجاز بعلاقة السببية وقد يقال شبه الداعي الى الامر فسمى الفعل
 امر اسمية للفعل بالمصدر ولا يندرج عليك انه وجه اخر غير
 ما ذكره المحقق لم يصبه في قوله فاما ما ورد في قيل لم يشبه اسمية للفعل
 باسم المصدر حيث اخلط احد الوجهين بالآخر والحق بيان كلام
 المحقق ما لا يتعلق به بوجه من الوجوه **قوله** هذا جواب عن تمسكهم
 بالاية وهي قوله وما امر فرعون بر شيد لا يقال المراد بامر فرعون
 فعله وامره كيف سبب الفعل وانما يكون سببا للفعل غير فلا يحسن
 بناء المجاز على السببية لاننا نقول هو مبني على ما ذهب اليه كثير من
 البيانيين من انه يكفي للمجاز بعلاقة السببية اطلاق السبب
 على جنس السبب كما اذا قلت رقينا الفيت واردت به مطلق
 النبات وان لم يحصل بالمطر **قوله** لان الرشد بمعنى الصواب اه
 وهذا اول ما قيل انه ملكه يصدر بها عن الشخص ما يوافق
 الشرح ويقابل السمع وكان ذلك يكون بالفعل يكون بالقول
 ايضا فانه اصطلاح حادث للفقره لا ينبغي تفسير كلامه بتقديم
 به ثم ان الامام قال في المحصول الاظهر ان المراد بالامر القول ووجه
 بالمرشد مجاز من باب وصف الشئ بوصف صاحبه **قوله** الا ان
 الامر بمعنى الفعل يجمع الى استدراكه عن كون اطلاق الامر
 على الفعل مجازا وبيان ذلك ان المخالفين قالوا ان اختلاف
 الجمع في لفظ واحد باعتبار معنيين مختلفين يدل على انه حقيقة

في كل منهما فان العود بمعنى الخشب يجمع على عيدان وبمعنى
 اللزج على اعماد وقد جمع الامر بمعنى الفعل على امور وبمعنى
 القول على اوامر فيكون الامر حقيقة فيهما وقال صاحب الكشف
 لا تمسك لهم فيه لان الامور جمع الامر بمعنى الشان والصفة
 لا بمعنى الفعل والاعواد والعيدان كلاهما جمع عود مطلقا كما
 في التصحيح اشترى ثم ان من العجب استدلال صاحب المغيرة
 باختلاف الجمعين على من ذهبنا كما استدلال به المخالفون على من ذهبنا
قوله لكنه غير مستقيم لان اما هو ايضا مذكورا في الكشف فنبه
 ما ذكره القوم الا صاحب الكشف واوراد ما اوردنا ذلك المحقق
 على كلام القوم في صورة الرد على نفسه خارج عن دائرة الانصاف
قوله التراجع الا ان يجعله المصدر في الكلام المصدر باللام
 كونه دفعا لما ذكر قبله من المحذور وذلك ليس كذلك فلم قال
 بل الظاهر كونه جمعا لامرة لكان اوله ومع ذلك لا يصح هذا
 استدلال المخالف على من ذهبنا باختلاف الجمعين لان محل
 النزاع هو لفظ الامر **قوله** جمع لامرة وفواعل يكون جمع فاعلة
 اسما وصفة ككراكب واضارب **قوله** كان صيغة افعال جعلت
 امرة مجازا قال في القاموس الامر ضد النهي كالامرة على فاعلة
 فاذا ثبت الامرة بمعنى الامر في اللغة ينبغي ان يستغنى عن التلخيص
 المذكور ويجعل الاوامر جمعا لها كما لا يخفى **قوله** او موجب الامر المطلق

يعني المحرر عن القرينة الدالة على الوجوب او عدمه **قوله** كما ذهب اليه
 بعض النقاد وعليه ابو هاشم وعامة المعتزلة وهو احد قولي
 الشافعي **قوله** كما ذهب اليه طائفة من ان الامر مشترك بين هذه
 الثلاثة قال في التحقيق قال بعض الوقفية هي مشتركة بين الوجوب
 والندب والاباحة والتهديد بالاشتراك اللفظي وقيل بين الثلاثة
 غير التهديد كذلك وقيل بالمعنوية وقيل بين الايجاب والندب بالاشتراك
 اللفظي وقيل بالمعنوية وقال ابو الحسن الاشعري والقاضي الباقلان
 والنزائي ومن تبعهم لا يدركونها حقيقة في الوجوب فقط او في الندب
 فقط او فيهما معا بالاشتراك فعمل هؤلاء الاقوال جميعا لاحكام له اصلا
 بدون القرينة الا التوقف انتهى فخصيص الشافعي مذهب الاشراك
 بين الثلاثة بالانكشاف صدور بيان التوقف ليس كما ينبغي اذ الظاهر
 تفهيم التوقف لجميع هذه المذاهب ليكون كلام المصنفات فائدة
قوله قلنا هذا فاسدا لا يقال ذلك لما شاهدنا من الاحوال البصيرة
 الامر لان من كان مشركا غائبا عن مجله لا يشتغل به كما بلغ الامر
 فبما لا يشتغل به من كان حاضرا وشاهدة الحال لا يتجدد في حصره
قوله ولعلكم يكن موجبا وعبارة من الاشياء ولو لم يكن موجبا
 الصفة معلوما وهو الاظهر لان الكلام صريحا في ابطال التوقف
 فقط ودلائل الوجوب **قوله** فانه انما قالوا موجبا في اغلب
 الاستقالات ليس في كلام المحققين تقييد ذلك ببعضهم بل مشرهم المصنف

حيث

حيث قال في الشرح وقال بعض الشافعية انه لا اباحة بعد النظر على
 انه ركيك من جهة المنع ايضا وفي التحقيق اجمع من قال انه يفيد
 الاباحة بان هذه النسخ من الامر للاباحة في اغلب الاستقالات وكان
 الشافعي رايه تلخيص كلامه فاذل مراده **قوله** الاباحة ما فهمت من
 الامر بل من قوله تعالى وفيه كلام لان هذا المنع انما يفيد ان كان
 المراد من هذا الامر الوجوب لا الاباحة ولا يخفى انه خلاف النص
 والاجماع ولو جعل قوله تعالى احل لكم قرينة يحمل الامر في قوله تعالى
 فاصطادوا على الاباحة وقد يكون الفرق بينه وبين الجواب الآتي
 من جهة خصوص القرينة لكان اظهر ثم ان المراد بالطيبات
 في الآية الذبايح على اسم الله وقوله تعالى وما علمتم في تقديم وصية
 ما علمتم **قوله** والنظر السابق لا يصلح دليلا اه هذا جواب عما ذهب
 اليه المخالفون لا على استدلالهم على ذلك بقوله تعالى واذا حللتهم
 فاصطادوا بمخصوصه فتبسط ذلك بين الجوابين عن الاستدلال
 المذكور منها وتسليم اليه كما ينبغي ويمكن تقريبهم بان يراد
 بالنظر السابق في المثال المذكور فيكون جوابا آخر عن الاستدلال به
 بخصوصه فليشكل **قوله** بان المشنا على الترك كذا في النسخ الموجودة
 عندنا وزعم بعض الناظرين في المقام ان العبارة لانا اثنا فقال
 هو مخبر بغير من الكتاب وصوابه ولكننا اثنا انتهى ثم ان قوله
 وصوابه ولكننا اثنا خطأ كما لا يخفى **قوله** فيعود الامر على موضوعه

بالنقض وهو دفع الامر صريحا بكونه مشروعا لنا وحاصلا نقلا
 المنفعة بالضرورة ويوضح ان كل امر شانه ذلك لا يثبت الوجوب وان
 لم يتقدم فعل كالكتابة عند الدانية والاشتراك عند الجارية
 فانها لم يحسب بالاجماع ورد الامر بها ابتداء قال الله تعالى اذا
 تدابرتهم يد من الاجل ستم فكتبوه واشتراكوا اذا تباعدت
قوله وهو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذا امرتك الى ما منعك من
 السجود على زيادة لا مواد عما كره السجود بجملة لان المانع
 من الشئ داخ الى نقيضه **قوله** فانه ورد في معرض الذم على المخالفة
 وفي التلويح الاستفهام للتوبيخ والانكار والاعتراض وهو انما
 يتوجه على تقدير كون الامر للايجاب يستحق تاركه الذم و
 الا فله ان يقول انك ما التزم من السجود فعلا ما التزم وادناكار
 وقيل من ان لقائل ان يقول كون الامر صريحا للوجوب انما عرف
 بقرينة الذم والكيل في المطلق من دفعه بان القرينة انما تقع في
 كون الامر مطلقا ان وجدت حكمة ورد الامر وقرينة الذم صريحا
 ليس كذلك **قوله** نعم ان لا اختيار للمؤمن والمراد بالاختيار المنع
 هو الاختيار الناشئ من التخيير كما يكون في الذنب والاباحة فلا
 ينافي التكليف والتعرض للانتفاء الاختيار في تقرير الاستدلال
 بهذه الآية بين على ما دفعه فيه الشارع من تفسير النص الوارد
 بانتفاء الجزية بها والحق في ذلك ما نقلنا عن التلويح **قوله** وقيل ان

قوله علام حوزي كقولنا بالالف
 ٢٠٠ استقام بخلافه
 وكل من على القاعدة المقررة
 حرره

المراد

المراد بالنص قوله تعالى وما كان كفو من اه كان الظل الاقتصار على
 ذكر هذا الوجه فضلا عن تاخيره وتصديره بصيغة التريض
 كما في سائر الشروح حيث في شرح المصنوع جعل الآية السابقة دليلا
 آخر على الدعوى غير متعلق بانتفاء الجزية ولفظ المصنوع في المتن
 كما لزم من ان المراد بذلك وبالجملة تفسير النص المذكور بالآية
 الاولى دون الثانية غير موقفة عقلا ونقلنا ثم ان القضا في الآية
 عبارة عن الحكم **قوله** اي من امر النبي صلى الله عليه وآله لانه المقصود بالذم كما
 يشهد به سياق الآية ويحتمل ان يكون التفسير قوله فان الامر
 في الحقيقة كذا في تفسير القاضي **قوله** فلا يقتض ان يكون مخالف كل ام
 مأثور بالحذر مع ان المطلب لا يحصل الا بذلك لان كون بعض
 الاوامر للوجوب مالا نزاع فيه **قوله** قلت انه عام لانه مصدر يضاف
 من غير دلالة على معهود ومجرد ما ذكره الشارع من وجود دلالة
 العموم فيه بدون التعرض لما يدرك عليه لا يسمي ولا يفتي من جموع
قوله واما اعتقاد حقيقة الامر فانما هو انه فيكون انكار حقيقة الامر
 هو مخالفة الدليل الدال على حقيقة **قوله** قلنا المصنوع من الآية
 التهديد اليه حاصله منع توقف تمام الاستدلال على التقدير
 المذكور في السؤال وقد يجاب ايضا تارة بانه لا نزاع في ان الامر
 قد يستعمل للايجاب في الجملة والامر بالحذر من هذا القبيل بقرينة
 السياق وانه لا معنى هنا للندب والاباحة بل الحذر عن اصابته

المكروه واجب وتارة بان الحكم لا يطلب المحذور عن شيء وان لم يكن
 الا لان فيه تدقيق مكروه ولا يستوعق ذلك الا لكونه من كماله واجب
قوله لانهم اجمعوا على ان الموضوع لطلب الفعل هو الامر وفي
 اصول فخر الاسلام وكذلك دلالة الاجماع حجة لان اراد طلب
 فعل لم يكن في وسعه ان يطلبه الا بلفظ الامر والمص حذاه
 في الشرع في بيان الشارح دلالة الاجماع بذلك تفسير الكلام
 بما لا يدعي فيه صاحبه لكن ما ذكر في الاسلام لا يدعي قوله من قال
 بالندوب الا ان يكون مراده الطلب على اكد الوجوه او لا يستلزم
 استقلال كل واحد من الادلة في دفع جميع اقوال المخالفين
قوله وما ذكرت اخبار عن الطلب لو قال اخبار عن الايجاب والطلب
 كما في الكشف كان اظهر **قوله** والدليل العقلي قال المولى الفنا
 نفي بالمعقول ما يستفاد من موارد اللغة لا الدليل العقلي
 لان البحث لغوي انتهى والظان مراد من فتره بالدليل العقلي
 ايضا ذلك لا المعنى المشهور **قوله** كالحال والاستقبال يريد
 بالعبارة المختصة بالحال صيغة المضارع مجردة وبالمختصة بالاستقبال
 صيغة المضارع داخلية عليه السين او سوف كما هو من ذهب الفقهاء
قوله مختص بعبارة الباء داخلية على المقصور حتى لا لا يفيد
 المطلق **قوله** فلا يوضع عبارة بمعنى مختصة به ثم ان ما ذكره الشارح
 تفسير للمعقول في اثبات اختصاص الصيغة بالايجاب هو

ما جعله فخر الاسلام والمص في الشرع دليل على ان ما سبق
 وقال احصينا الدليل العقول ان تضارب الافعال وضعت لبيان
 على الخصوص في تضاربها في الماخض حق لا زما الا لدليل وكذا الحال
 فكذلك صيغة الامر لطلب المأمور فيكون حق لا زما على اصل
 الوضع **قوله** وحسب الامر لانه اذا وجب ان يكون له صيغة مفردة
 فذلك الصيغة اما ان يكون افعلا او تفعلا وبطل الثالث اجماعا
 فتعين الاول كذا في شرح المص فلا حاجة الى ما قيل المدعي ليس
 الاختصاص ذلك بالصيغة وانما تعينت صيغة الامر بملاحظة
 ما تقدم من ان الامر يدل على الطلب والاصل فيه الكمال وذلك
 بالايجاب كما زعم بعض النظارين في المقام **قوله** فان قلت
 هذا اثبات اللغة اه تفهم كون ذلك مجتعا لغويا لكن قوله
 لانه مناط الثواب والعقاب لا يلائمه لان ما يكون كذلك انما هو
 الايجاب الشرعي لا اللغوي **قوله** وهو باطل او ادب اثبات اللغة
 بالقياس هو اثباتها ابتداء من غير تقدم وضع قاعدة
 كلية من اجل اللغة فلا ينافي القياس اللغوي كقولهم كل اسم
 فاعل من الثلاث المجردة على وزن فاعل ومن افعلا على فعل **قوله**
 قلت القياس لا اثبات عدم اصالة الشركة الظاهرات ذلك
 غير كاف في المقام فان الادلة المذكورة ليست الا ادلة كون
 موجب الوجوب والحداب عنه يحتاج الى التتميل كما يظهر بادي

قوله وقد يقال انه انما الاستدلال بالمعقول **قوله** والمراد
 بقولنا الامر حقيقة في الوجوب اشارة الى الجواب عما يرد من
 ان الامر يكون حقيقة في طلب الوجود وادارة مجاز في الإيجاز
 ولا يلزم ذلك كون مرجع الوجوب كما هو المدعى وتقرر الجواب
 ظ في فصل البداهة وحينئذ منع الاختيار لزوم الوجود عادة
 وشرعا استعمل الامر للوجوب المقتضى اليه لغة وشرعا من حقيقة
 فيه من الحيتين **قوله** اللازم الحقيقي الذي يستلزم لزوم
 بانتفاء **قوله** او اللغوي يريد به ما يقابل المتعدد **قوله** لا سبيل
 الى الاول لتحقيق الامر عند انتفاء الايتار قد اجاب عنه المحققون
 بان الايتار لازم الامر في الاصل وتحقيق الامر عند انتفاء انما
 يعم من جهة نقل الشرع له من الوجود الى الوجوب لانه يتضمن
 تراضا لا متباينا بين اختياره وجاز ان لا يختاره بخلاف الكسر
 الكسار فلا يقال كسره فلم ينكسر لعدم تحلل الاختيار بينهما
 وبذلك يظهر ان المطاوع على فصيلين قسم يجوز تخلفه وذا
 فيما يتخلله الاختيار وقسم لا يجوز وذا فيما لا يتخلله **قوله** ولا
 الاثالث لاننا نعلم ان الايتار بمعنى اه وكذا في شرع اللغة للقاء في
 وفيه ان منه ذلك بعد ما ثبت على ائمة اللغة غير موجب وعليه
 كلام الزمخشري في الاساس غاية الامر ان يكون ذلك مخالفا
 لما هو المشهور في المطاوعة من كون الفعل المطاوع تحصيل

لتحصيل

لتحصيل الفعل المطاوع له وكم من شيء في لغة العرب يكون كذلك
قوله بل بمعنى صيرورة ما موردا دفعه بعض الافاضل بان الاثر
 المط بالامر ليس المأمورية بل الوجود وحينئذ منع الاختيار
 ذلك استعمل للوجوب المقتضى اليه ثم انه قد ذكر في كشف
 الكشاف في تفسير قوله تعالى حدث للمتقين ان حقيقة امره فاعتر
 وجرت الامر اليه فتوجب ثم استعمل في الاشتغال بما زاعل
 هذا لم لا يجز ان يقال ان مراد فخر الاسلام يكون الايتار بمعنى
 الايتار لازم الامر به وذلك لا اصل اللغة فلا يرد عليه **قوله**
 كيف وان الايتار بمعنى الاشتغال ليس بل لازم بل هو متعدد اجاب
 عنه صاحب الكشاف باننا لا نذكر ذلك لكن ما هو متعدد الى المعقول
 واحد قد يكون لازما بالنسبة الى ما هو مفعول له للزوم على الفاعل
 والمفعول الواحد وعدم تقديم الى المفعول الآخر فيصلي ان يكون
 لازما ومطاوعا لما هو متعدد المفعول له كما يقال علمت القرآن
 فتعلمه والامر متعدد المفعول له الى احد مما ينقسم الى الاخر بالبناء
 يقال امرت زيداً بكذا فيصلي ان يكون الايتار لازما **قوله** يقال
 استمر امر فلان اي امتثلته كذا في الكشاف وغيره وفيه بحث لان كون
 استمر متعديا في هذا الاستعمال لا يفيد شيئا اذ كم من شيء يكون
 متعديا ولازما فيجوز ان لا يكون استمر جاريا على امره جريان
 للمطاوع على المطاوع لم متعديا بل الظاهر هو ذلك اذ لا شبهة

لا بد في صحة قولهم امرته فانه تكرر المفعول معه غير مسموع ولا
 مقتضى للالتزام المحذوف ولعل هذا المنع اولى في الجواب ما نقلناه سابقا
 عن صاحب الكشف من ان تشبيهه لازما انما هي بالنسبة فانه غير
 مسموع **قوله** كما لو اريد من العام بعضه وكما لو اطلق بعض الانسان
 وقال في الكشف وليس هذا لعمام اذا اريد به بعضه فانه غير حقيقة
 غير لانه موضوع لشمول جميع السميات لا الاستفراق عندنا
 والشمول موجود في البعض والكل حتى ان من شرط الاستفراق
 فيه بقول انه مجاز في البعض ايضا وكذا لفظ الانسان موضوع بازاء
 معنى الانسانية وبالجملة لا يمتنع ذلك المعنى بخلاف الامر فانه
 موضوع للطلب المانع من التقيض والندب مغاير له لا محالة انتهى
 وقال بعض المحققين ان الحقيقة القاهرة على اصطلاحهم هو
 الشيء المستعمل في بعضه بمعنى الفاتت بعض اجزاء الغير المحمولة
 مع تمام استماه كما في الامثلة المذكورة اذ لا ينتقض سمي الانسان
 بنحو العمى وكذا ما مر اذ لا يشيل تمام حقيقة الجمع العام عند شارح
 الاستفراق انتهى وبه يظهر ما في كلام صاحب الكشف من الخلط
قوله ان قال الكوفي والجصاص وفيه كلام اما اذا اريد به الندب فانه
 لا اختصاص لهذا القول بهما بل هو من ذهب عامة اصحابنا
 وجهود الفقهاء واما اذا اريد به الاباحة فلما ذكره ابو البشر
 وصاحب الميزان انه اذا اريد به الاباحة فهو مجاز فيه بالاجماع

عند شارح الاستفراق
 وان كانت القاهرة

وكلامهم ان هذا الاستفراق الذي
 في كلامهم عليه في اللفظ امر
 في الحقيقة فانه لا يمتنع

كل ذلك مذكور في الكشف هذا وقد يقال قول فخر الاسلام انه
 حقيقة القاهرة مبناه على اصطلاح خاص في المجاز بزيادة قيد على
 ما ذكره القول في حقه وهو ان يكون المعنى المجاز خارجا عن
 المعنى الحقيقي فالنزاع في انه مجاز فيها كما ذهب اليه الجصاص
 والكرخي او حقيقة كما ذهب اليه البعض واقتاره فخر الاسلام
 لفظي **قوله** مرجوحا او مساويا تفصيل للترك وتقسيم له والاول
 اشارة الى ان ارجح الحقيقة فغير بعيد وان اراد بحال
 فصل النذب والثاني الفصل الاباحة **قوله** ولادلاله لها على جواز
 الترك اصلا ان اراد بحسب الحقيقة فغير بعيد وان اراد بحسب المجاز
 فممنوع لم لا يجوز ان يستعمل اللفظ الموضوع لطلب الفعل فربما
 في طلب الفعل مع اجازة الترك والاذن فيه مرجوحا او مساويا
 بجمعه اشتركا في جواز الفعل والاذن فيه **قوله** بل معناه انه يدل
 على الجزء الاقول من النذب او الاباحة وهو جواز الفعل اه قيل عليه
 ان معنى الامر لا يكون نذبا وابطاحة بل امر ثالثا ليس معدودا
 في معانيه **قوله** وانما ثبت ذلك بالقرينة الاشارة الى جواز الترك
 حتما لكن يرد عليه انهم قد اختلفوا في الامر المطلق الى مجرد عن
 القرابين واختار بعضهم كونه للنذب فاذا توقفنا به الافتراق
 بينهما على قرينة كيف يصح جعل الامر المطلق محل النزاع وفي
 التلويح وانما ثبت جواز الترك بحكم الاصل اذ لا دليل على حرمة

الترك

لان الكلام على تقيد المجاز
 على الدلالة على الجواز فضا روي
 ان من ذهب الى انتقال في الجواز من المعنى الحقيقي الى المجازي

فان قيل غاية ما نلزم ما ذكر ان يكون معنى صفة النذب او الاباحة تجوز
 الفعل المقيد بتجوز الترك وهو مبتدأ ان يكون جزء من الوجوب قلنا
 لا امتناع لان المقيد خارج عن المقيد فيلحق التجوز بالذوق والنذب
 والاباحة والتجوز الذي في الوجوب ذاتا وان تغاير اعتبار **قوله**
 فان قلت فعلى هذا لا فرق بين قولنا هذا الامر للنذب او الاباحة
 كان الاظهر في العبارة ان يقال وبين قولنا هذا الامر للاباحة لان
 بين يقتض شيئين **قوله** فعلم من الاول انه انسان ومن الثاني
 انه طاهر مع ان مدلول اللفظ واحد **قوله** اراد فخر الاسلام من غير المضموم
 له في هذه المجاز وهذا شروح في الجواب عن قول السائل وعلى تقديم
 جزئيتها يكون استعمال اللفظ في غير الموضع لم يبق ان يكون مجازا
قوله بناء على عدم اطلاق الغير على الجزء وقد يقال بنية ما قال
 فخر الاسلام على زيادة قيد على ما ذكره القدم في حد المجاز وهو ان
 يكون المعنى المجازي خارجا عن المعنى الحقيقي لا على ان الغير لا يطلق
 على الجزء عند كونهما متصفا لان المذكور في حد المجاز هو المغايرة
 اللفظية لا المغايرة الاصطلاحية والمغايرة اللفظية متحققة
 بين الجزء والكل قطعا **قوله** على ما عرف من تفسير الغير في علم اصول
 الكلام فان اربابهم فمروا بكوك الموجودين بحيث يقدر ويتصور
 وجود واحد مع عدم الآخر الى يمكن الانفكاك بينهما ولا يذهب
 عليك ان الجزء من حيث هو جزء لا يتصور انفكاكه عن الكل **قوله**

مطل
 اي الامر المطلق لا يقتضي التكرار

وبه سقط نظر بعض الشارحين يريد به الشيخ اكل الدين **قوله**
 اي الامر المطلق يريد به المجرى عن قرينة التكرار والمرتبة فلا ينافي التقيد
 بذلك دخول المقيد بالشرط مثلاً في محل النزاع **قوله** اراد ان يبين
 ان هذا الاختصاص محل يوجب التكرار بلا قرينة او لا كذلك في الشرح
 الاكل وفيه بحث ظاهر اذ لا تعلق لا يجاب التكرار وعدمه بالاقتضاء
 المذكور اصلا **قوله** قال بعض اصحاب الشافعي مشروعا ابو اسحق الاخراني
 قالوا ان صفة الامر مختص من طلب الفعل بالمصدر اي قولنا طلق بغيره
 فائدة قولنا او في الطلاق على سبيل الاختصاص ذلك بغيره لعدم
 لانه اسم جنس مرفق باللام فكذلك هذا لان المختص من الكلام
 كالطول في الافادة وقد اجيب عنه بان ما دلل على التعريف **قوله**
 لان افرع بن حابس كان من اهل اللسان فراه التكرار و
 جوابه لانهم انه فراه التكرار بل انما سال لاعتباره في بعض العبارات
 من الصلوة والصوم والزكاة حيث تكررت بتكرار الاوقات وانما
 اشكل عليه الامر من جهة انه راي في متعلقا بالوقت وهو متكرر
 وبالسبب اعني البيت وهو غير متكرر كذلك في التلويح **قوله** بغيره
 ذلك اتفاقا وفيه بحث اذ من الظاهر الامر المقيد بقرينة التكرار
 انما يفيده اذ كان مطلقة موجبا اياه او محتملا له اما اذا لم يحتمل
 اصلا كما عند عامة علماءنا من قرينة التكرار يكون تفسيره المعجبة لا
 تفسير المحتمل فكيف يكون الامر بغيره **قوله** وقال الشافعي يحتمل وان

كان لا يوجب وعقد رواية عن الشاغي والصحاح ان مذمبة كذمنا
كذا في فصول البديع **قوله** لكننا احتمل العموم والعموم يستلزم التكرار
في عامة اوامر الشرح وان كانا ينفردان في مثل طلقت نفسك لجواز ان
يقصد العموم دون التكرار ولذا اقتصر في تحريم البحث على ما ذكر
التكرار ثم ان ما ذكره الشارح موافق لما في الكشف وغيره وفي التلويح
مختصر من اطلب منك ضربا او افعل ضربا والفتنة في الاثبات تختص
لكن يحتمل ان يقدر المصدر معرفة بدلالة القرينة فيفيد العموم انتهى
وفي بحث لانه ان اراد بالقرينة قرينة التكرار والعموم ففيه ان محمل
النزاع هو الامر المطلق والافاقا فادع العموم محمل كلام فليتنا **قوله**
ويحمل عليه بقرينة تقترب بها قبل عليه الكلام في المجرى عن القرينة
لا في الصحف بها اذ عند صاحبها يكون محمل وفاق وفيه بحث لان الغرض من
اقتران القرينة هو العموم بالفعل والكلام في احتمال قابله هذا
من ذاك **قوله** لانه في الكتاب ورد بهذا تعليل بقوله يفيد والاشارة
الى التكرار بالشرط والوصف على ما يفهم من السباق ولو قدم على
قوله لان الفصل يتكرر بكثر الجناية لكان كلامه اكثر انتظاما **قوله**
او ليتروا بغيره وان لم يكن امرا صريحا لكنه في معنى الامر فيجوز
فيه احكامه **قوله** بلا تنبيه متعلق بيقع في المتن **قوله** يقع على
الواحدة سواء لم ينوشها او نوى واحدة او شتين **قوله** طلقين
مفعول لنوى **قوله** لان مطلق الامر وقوعه على الفرد الحقيقي وفيه

تأمل **قوله** ولهذا قالوا يقع الطلاق بالعدد لا بالصيغة او في كل ابتاع
قرن بالصيغة فيه ذكر العدد **قوله** ولما قلنا ان بقوله هذا بعد التلويح
مشكل اه كذا في شرح المغني للقاضي وقد اجاب عنه بعض الافاضل
بان ليس المراد بكون الواحد موجب انه موضوع له في اللغة فانه
مخالفا لاجماع اهل العربية بل انه يستعمل عرفا في الجنس من
حيث تحقق في ضمن الواحد ضرورة ان الاحكام انما تجري عليه
من حيث وجوده ولما كان الواحد اذ في ما يتحقق الجنس في
ضمنه ولم يوجد دليل على ان يرد منه صار موجب عرفا في مقتضى
التكلم على المصدر علم انه اراد موجب العرفي واما اذا زاد عليه
العدد علم انه اراد معناه اللغوي المطلق ولا شك ان تقييد المطلق
تفسير بل بتدليل وفيه بحث لان ما ذكره انما يصح ان لو كان المراد
بالمطلق نفس المسمى دون الفرد وليس كذلك للمقطع بان المراد
بقوله هذا فتحريم وقبة فرد من افراد هذا المفهوم من غير تقييد
بشيء من العواض على ما صرح به في التلويح والافكيك يكون ذكره
الوعدة تقييد له فليتنا **قوله** لانها جنس طلاقها اذ لا مزيد
للمطلاق في حقها على الشنتين فصارت الشنتان في حقها من طريق
الجنس واحدا كالثلاث في حق الحرة فيصلح محتمل اللفظ ايضا **قوله**
وكذا لو قال لا جنس طلق امرأتى بغير قوله لا جنس هذا كقول

لها طلق نفسك فانه ايضا يقع على الواحدة الا ان يكون ^{الثلاث}
 ولا تقول نية الشك في الا ان يكون المرادة انه كذا في المفعول
 شروحه **قوله** الا ان في المرادة يقتصر على المجلس لانه عليك
 والتعليك ان يقتصر على المجلس **قوله** وفي الاجنبى لا يقتصر لانه
 تكيل **قوله** لانه اجاب بغير في الاصل فاقضيه ما كان يقتضيه
 الاخبار وان كان اشتداد جعل الشرع **قوله** ليشب
 صدقه فيه اشارة الى ان الاقتضاء المذكور ليس لكونه جزا
 من حيث يعرفان الجزاء وان كان كذا بابل يكون صحيحا
 في الجملة بان يكون صدقا كما صرح به صاحب الكشف **قوله**
 التعميم فيه كذا في الكشف وفيه ان صيغة الثلاث مبنية
 على انه فرد اعتباري لا على التعميم والتكرار على ما صرح به
 الا ان يكون المراد بالتعميم تسمية الفرد الذي هو مدلول
 اللفظ لا الحقيقي والاعتباري وفيه ما فيه بقى ههنا بحث
 وهو ان بناء الحكم المذكور في مسألة طلق نفسك على التكرار
 وعدمه واحتماله محل كلام لان المتفرع هو تعدد الافراد
 عدمه وليس التكرار عين تعددها ولا لازما لتحقيق التعدد
 بحسب الافراد مع كون الفعل واحدا غير مكرر كما في ابقاع
 التطبيق دفعة واحدة شتاتين او ثلاثا فلا يلزم من ثبوت
 التعدد ثبوت التكرار ولا من انتفاء التكرار انتفاؤه

كذا

كذا قال ابن الرمام في تحريز الاصول ويمكن الجواب عنه بان
 التكرار والعدم طيهما اذا خلا في محل النزاع كما يدل
 عليه صريح كلام في الاسلام وصاحب التوضيح واقتضاه
 البعض كالمص على ذلك التكرار مبنية على ان عامة اوامر الشرع
 مما يستلزم فيه العموم التكرار كما نية عليه صاحب التلويح
 لا الخروج عن محل النزاع فيظهر وجه التفرع المذكور **قوله**
 وهو مفروم المصدر فالفعل بفتح الفاء **قوله** سواء قدر معروفا كما ذهب
 اليه القائلون بكونه موجبا للتكرار **قوله** او منكر كما ذهب اليه القائلون
 بكونه محتملا للتكرار **قوله** ولتأمل ان يقول قوله هو فرد ان اراد
 به انه موضوع اه كذا في شرح المغيث للقاآني والجواب عنه هو
 ان في موضع اسم الجنس من حصين احد حوا ان يكون وضع الماصية
 المقيد بالوحدة الشايعة للمسميات بالفرد والمنتشرة الاخران يكون
 لنفس الماصية فاذا اصحابنا بالاول وجعلوا جميع اسماء ^{الاجناس}
 موضوعة بهذا الاعتبار مصدا او غيره وان كان اكثر من ذهب
 الا الاول من اهل العربية يفرق في ذلك بين المصدر وغيره
 حيث يجعل مثل فرس موضوعة كذا دون المصدر على ما
 ابان عنه الشريف قدس سره العزيز في الحالة المقضية لتعرف
 المسند من شرح المفتاح والاعتراض المذكور ليس الا على المذهب
 الثالث او على ما ذهب اليه اكثر اهل العربية فلا اتجاه له **قوله**

او العدد ممنوع وليس بمسموح ولو صح لكان المصدر كاسم اللفظ
لانها ايضا لا يثنى ولا يجمع الا عند قصد العدد مع ان الكلام في الحكم
المختص بالمصدر على انه يناقض دعوى كونه موصوفا للفظ
الجنسية مطلقا **قوله** بمعنى انه ليس بثنائية اي ولا يجمع **قوله** ولكن
لا تخم ان ذلك مانع اه اجيب عنه بان المراد ذلك في المنع المذكور
مكبرة لان المراد بالاحتمال ليس مجرد جواز اطلاقه عليه بل صحة
استعماله فيه واردة منه ولا يخفى على من سكت ان الموضوع للفظ
للطبيعة من حيث هو لا دلالة له على العدد من حيث هو هو
اذ لا دلالة للعام على الخاص اصلا ولا دليلا خارجيا يدل عليه
فلا يصح استعماله فيه **قوله** فلا نفى باحتمال الامر العموم والتكرار اه قال
في التلويح وتعالى ان يقول لاسم ان المفرد لا يقع على العدد فان
القرن بشئ من ادوات العموم والاستغراق يكون بمعنى كل فرد
لا بمعنى مجموع الافراد فان زعمت انه ايضا واحد اعتبارا فهو المظ
اذ لا نفى باحتمال الامر للعموم والتكرار سوى انه يراد ايتاج كل فرد
من افراد الفعل والشماع اخذ من جملة كلامه **قوله** لا نفى اه وجعل
تقريرا لما ذكره وفيه ما فيه **قوله** هذا جذاب عن قوله وفي الشرح
الاكل بهذا جواب سؤال يرد على مقدمة الدليل وهي قوله ومعنى
التوحد مزاج في الفاظ الوجدان فقبل اذا كان معنى التوحد
مزاج ولا يمتثل التكرار كان الواجب ان لا يتكرر ما يورث اصلا

والواقع

والواقع خلافة فان العبادات منها ما يتكرر فاجاب بقوله انما ذلك
بالاسباب لا بالاوامر اشترى ولا يذهب عليك انه لا مانع على هذا
التقرير من جعله جوابا عن المذهب **قوله** بمعنى تكرار العبادات
او امر الشرع شروع في تفسير كلام المص قوله يعرف معنى العلة كما
لوقيل ان كان زانيا فان حقه فقد جعل الزنا علة وجوب الرجم
ولا شك ان تكرار العلة يستلزم تكرار المعلول وفيه اشارة الى دفع
ما يرد من ان وجوب الاداء لا يضاف الى السبب وذلك بان يكون
المراد بالاسباب هنا العلة لا الاسباب المحضة كما ظن وكثيرا ما
يطلق السبب على العلة كذا في شرح المغني للقاضي لكن يكون المراد
السؤال المذكور بعده **قوله** بل يتعلق به بالسبب **قوله** الحاصل
ان الفرق بين قائلين بالتكرار وفي شرح المغني للقاضي وحاصله ان
التكرار لا يكون مستفادا من اللفظ بل يكون مستفادا من الامر بالقيام
قال العلامة الرازي في محمول هذا هو الحق وعند هذا يظهر انه
لا مخالفة بين هذا المذهب وبين ظاهر المذهب من انه لا يفيد التكرار
لان من قال بالتكرار عنى به انه مقيد فيما سوا من نفي التكرار عنى به ان
اللفظ لا يفيد فلا منافاة بين المذهبين **قوله** بناء على ان نفس
الوجوب اه كذا في الشرح الاكمل وفيه تأمل واقلان يقال بناء على انه
لا فرق عند الشافعي بين الوجوب ووجوب الاداء كما يجي ولكن يرد
عليه ايضا ان ذلك انما يرد في العبادات البدنية والخلاف المذكور

صرنا عام لها وللمالية ثم ان ما ذكره مستفح عنه في تمام
 الجواب المذكور فالاولى عدم التفرض له في بيان الحاصل
قوله لانه لو كان محتمل كلام وهذا بعينه علة لصحة الثلاث
 ايضاً عنده اذ انقضاء الزوج لا عندنا كما سبق **قوله** وان
 لم ينوطوا بنوى واحدة فلها ان تطلق واحدة ولو وقعت
 الشئتين لا يقع عنده الا واحدة **قوله** وكذا عند من قال ان
 تملك ايضاً ان تطلق نفسها شئتين اذ انقضى الزوج قال
 في التحقيق اذ انقضى واحدة او شئتين ينبغي ان يقتصر على الواحدة
 نفي لانه وان اوجب التكرار عندهم قد يمنع عنه بدليل
 والنية دليل **قوله** فلها ان تطلق واحدة وشئتين وثلاثاً او
 ذلك لانه يقع على الثلاث كما ذكره ابو اليسر **قوله** وان سرق
 ثانياً يقطع رجله اليسرى والثاقي ايضاً بغير تقاضيه ولذا
 لم يتعرض له الشارع عند ذكر ندرهم ووجه ذلك ان اليد
 اليسرى وان كانت محل القطع كاليمين الا ان في المرة الثانية
 ثبتت المحلية للرجل بالسنة والاجماع فلا يوجب ذلك انتفاء
 المحلية الثابتة بمطلق الكتاب **قوله** ابطال اطلاق الايدي و
 صيغة الجمع هذا مع قوله جمع عام متناول لليمين واليسرى لف
 ونشر غير مرتب **قوله** وذلك جرى مجرى النسخ عندكم الاشارة
 الى ابطال الاطلاق **قوله** لانه لو اراد كل السرقات انه يريد بيان

انه كما

انه كما لا يحتمل العدد لا يجوز ان يراد به الفرد الاعتباري **قوله**
 وذلك لا يعرف الا بموت السارق فيؤدي الى ان لا يقطع
 وان سرق الفمرة الا عند الموت وقد انعقد الاجماع على
 خلافه كذا في الكشف **قوله** وذلك مستف لا يورى في كلام الشافعي
 ما يصلح ان يكون مثلاً اليه بذلك فتدبر **قوله** ولم يمكن
 صرنا تكرير القطع بتكرار السرقة اشارة اجمالاً الى ما قبله
 بعض الشارحين وهو انه لا يلزم على هذا قوله في الزانية
 والزاني فاجلد واحد حيث يتكرر الجلد بتكرار الزنا من شخص
 واحد مع ان المصدر وهو الزنا لا يدل على العدد كما لا يدل
 السرقة عليه فليكن السرقة كذلك لانه قد ثبتت في قواعد
 الشرع ان بناء الحكم على المشتق دليل على ان ما ذكره لا يتحقق
 علة لذلك الحكم فالزنا علة والجلد حكم يتكرر بتكرره لان
 محل استيفاءه وهو البدن في الكرة الثانية قائم بخلاف
 آية السرقة فانها وان دلت على علية السرقة ولكن حكمها
 قطع اليمين لما بيننا ان المراد بالايدي الايمان فلم يتكرر ذلك
 عند تكرر سبب الانتفاء عمله وهو اليمين **قوله** يجوز تقييد
 المطلق بهما مع ان الحكم واحد والحارث واحد وفيه محل
 المطلق على المقيد اتفاقاً وانما لم يحل الشافعي المطلق على
 المقيد صرنا لانه لا يعمل بالقران الغير المواتة مشهورة

اولاً لا لعدم حله في مثل هذه الصورة **قوله** لانه استدلال بالاجراء
 اي بالابراه الشاخي **قوله** نعم بهما المثل ذلك اذا كان في مقام الدفع
 ولا يذهب عليك لان تلك القعدة في كلامهم انما ذكرت في مقام الدفع
 لا الاستدلال على ما زعم الشارح **قوله** وصيغة الجمع تكون مجازاً وهو
 صريحان في ضرورة ثبوت التقييد ونعم قال من قال ان قراءة
 العامة لا يمكن العمل بها لان الله تعالى لم يذكر السرقه وانما ذكر اسم السارق
 وهذا يقتضي السرقه ولا يتناول الاسرقه واحدة وبالاجماع لا يقتضي
 بسرقه واحدة الايد واحدة فان كانت قراءة العامة معمول بها لربها
 لقطعت اليدان كلاهما بالمره الاولى لان العقوبة المذكورة
 جزاء جنائية واحدة كالجلد مائة في الزنا فيعرف منه ان هذه الاية
 لا يتناول الا ايديين ثم ان هذا المجاز مما يكسر وقوعه وليس كسائر
 المجازات وذلك لان المحققين من اصل العربية صرحوا بانها اذا اضيف
 الجوزان المتضيقين لفظاً او معنى فان كان التضمينان بلفظ واحد
 فلفظ الافراد في المضاف او المضاف اليه لفظ التثنية ثم لفظ الجمع في الم
 من الافراد كقوله تعالى فقد صغت قلوبكم **بحسب حكم الامر قوله**
 شرح في بيان ذلك الواجب اذا كان موجب الامر به العبرة يكون
 ما تعلق به الامر واجبا لا محالة والاشارة بهذا الاعتبار فكانه مذکور
قوله ويحوي القصة الاولى والافعال اعتبار ان مقام الاداء والقضاء
 المناظرهما يتكسر اقاسم **قوله** ان اخراجه من العدم الى الوجود

بحسب الحكم الامس
 الاداء

اشارة

اشارة المدفع ما قيل ان التسليم انما يمكن في الاعيان الباقية
 والافعال اعراض ثم ان مؤخر ذلك التفسير هو حمل التسليم
 على المجاز ولا يخبر لان استعماله في التعريفات شايخ عند ظهور
 المراد من غير تكبير **قوله** اذ تسليم كل شيء بما يناسبه والمناظر
 لتسليم الافعال هو ذلك **قوله** فيسقط ما قيل كيف يمكن التسليم
 نفس الوجوب كذا وقع في بعض النسخ والصواب نفس الواجب
 كما في بعضها موافقاً لما في الكشف والا لا يظن وجه تعلق هذا
 الكلام بعبارة المص **قوله** فان قلت تسليم الافعال وهو اعراض
 غير متصور ايراد هذا السؤال بالتعريف على ما قبله بعد ما فسر
 التسليم بما يندفع به ذلك على امرنا اليه ليس كما ينبغي وان كان
 ما ذكره في جوابه حقاً لانه ما صرح به المحققون **قوله** ولهذا توصف
 بالبقاء بدليل قبول العقود الفسخ والاقالة **قوله** فان قلت اه
 ذكر هذا السؤال وجوابه صريحاً لكن مستغنى عنه لان حاصل
 الجواب هو ما ذكره بقوله هذا اشارة الى ان المراجعة افعال الجوارح
 وحاصل السؤال هو ذلك القول الذي شبه الشارح على سقوط
قوله تسليم العين بعينه عين الواجب **قوله** قلت العينية
 والمثلية اه وفيه بحث لانه ان صح ذلك لا تكون لقول الجديون
 تقتضي بافعالها باعيانها وجه ولا يجعل الاداء المستعمل في الدين
 مجازاً عن القضاء على ما صرح به المحققون اذ لا عين ما علم بالامر

اذ لا يتصور شيء علم بالامر ورا ذلك حتى يكون هذا مثلاً بالنسبة اليه واعطاء
 عين ما اخذ من الدائن ليس مأثوراً به كما لا يخفى قوله ليست بالقبول المأثري
 الذمة الذي يثبت بالاسباب بالامر **قوله** لان التسليم لا غير مستحق
 تسليم الدين الا الاجنبى **قوله** زاد صاحب المنتخب في يدب الا حثك
قوله اولان معنى التسليم تحصيل السلامة في صحة اعتبار ذلك كلام
 خصوصاً في مقام التخلي **قوله** فنقول انما جعل المص هذا القيد ليعلم انه
 والظان من زاد ذلك من الشاغعية زاد لان الاداء والقضاء يختصان
 عندهم بالعبادات الموقته ولما عند اصحابنا من اقسام الامور
 به موقته لا غير موقته ذكره صاحب التلويح ثم ان تسليم العبد
 الموقته في غير وقتها لا يرد على هذا التعريف على قول من لانه قد خرج
 بقوله عين الواجب بالامر **قوله** اعلم ان هذا التعريف على قول من خصص
 الامر بالوجوب آه وفي الشرح الاكل يمكن ان يكون معنى قول المص نفس
 الوجوب نفس الثابت بالامر فيتناول الوجه وهو مع كونه اخرجاً للكل
 عن ظاهره مخالف لما صرح به المص في الشرح حيث قال وقد يدخل النقل
 في قسم الاداء عند من جعل الامر حقيقة في الذنب لانه تسليم عين
 ما نذبه التسليم **قوله** فيقفى لكونه واجبا عليه بالشروع فلا يقتض
 به تعريفه بالقضاء **قوله** قلنا الواجب بالامر تسليم مثل الواجب من عنده
 وقد يجاب عنه بان المراد بالمثل هو المكان عوضاً عن الغائب شرعاً
 وما ذكر ليس كذلك **قوله** لان المراد منها الوجه وهو لا يقتضيه وقال صاحب

الكشف ورايت في نسخة من اصول الفقه الواجب الاصل في يوم
 الجمعة بهما الظاهر لقول عائشة رضي الله عنها فمرت الصلوة لمكان
 الخطبة الا ان الجمعة اقيمت مقامها مع القدرة على ادائها النوع
 حاجة فكان اسم القضاء لها حقيقة من هذا الوجه قوله وهو من
 كلام المص يريد ان جميع ما ذكرنا هو من اصول فخر الاسلام
 الا هذه العبارة فانها زيادة من المص اعتداء بالامام ابى زيد ومن
 الائمة السرخسي **قوله** وجعل فخر الاسلام القضاء حقيقة في معنى
 الاداء وصاحب الكشف اشار الى التوفيق بين القولين
 بان فخر الاسلام نظر الى مضاهي اللفظ فوجد معنى القضاء مثلاً
 لتسليم العين وتسليم المثل فعمل حقيقة فيهما ووجد معنى الاداء
 خاصاً في تسليم العين فعمل مجاز في غيرهما والقاضي الامام ومن
 الائمة نظر الى العرف او الشرح فوجد لكل واحد منهما ما خاصاً به
 فعمله مجاز في غير ما اخص كل واحد به انتهى وعلى هذا يكون المراد
 بالمجاز الواقع في كلام المص المجاز الشرعي والعرفي **قوله** لانه
 بالاسرار عام **قوله** بمعنى الفراغ وفي الكشف لان مضاهي الاستقاط
 والائتمام والاحكام وهذه المعاني موجودة في تسليم عين الواجب
 كما هو موجودة في تسليم مثله **قوله** وهو الامر انما فسر به لان وجه
 الاداء لا يضاف الا اليه دون السبب اذ لا يثبت به الانفس المعقولة

قوله عند المحققين من اصحابنا كالامام **ابن زيد** وشيخه **الائمة** ومقر
 الاسلام ومن تابعهم وعليه المناجاة وقائمة اصحاب الحديث قوله
 وحكم العراقيين من مشايخنا وصدور الاسلام ابو اليسر صاحب المصنف
 وعليه عامة المعتزلة ايضا **قوله** لان النفل شرع لمن جنسه تعجيل
 لقوله مقدورا على مثله والضمير في له للكلف وفي من جنسه لما في
قوله وهو مثل لما للضمير المرفوع للنفل والمجرور لما في **قوله** قلنا
 لانهم فان الوقت سنة على قولها وهي نفل اذا المراد بالنفل ههنا العمل
 الزائدة على الفرائض لا ما شرع زايده على الفرائض والواجبات
 والنفل كما هو المصطلح ثم ان ما ذكره لو سلم فانما يصلح لدفع الاشكال
 في صلاة المغرب وانما اذا اؤتمن في الوقت لانه ما يقتضيه ايضا فيما اذا
 يرتفع والاسلم في الجواب ما ذكره صاحب الكشف بانما يشترط
 لعمى القضا كون النفل مشروعا من غير نظر الى الكيفية والكمية فانه
 يجب قضاء النظر مع ان النفل لم يكن مشروعا على صفة النظر ركعتان
 بقراءة وركعتان بغير قراءة **قوله** ولو سلم الى ان النفل بثلاث
 ركعات غير مشروع قوله فقضاؤها ثبت بقوله دم ولا يذهب
 عليك انه غير قادر في كون وجوب القضاء في صلاة المغرب ايضا
 بما يجب به الاداء غاية الامر ان من شرط وجوب القضاء وجود النفل
 من جنس الفائت في حين لم يوجد الشرط المذكور كما في قضاء المغرب

تقول

تقول ثبت قضاؤها بالنص على خلاف القيلان ثم ان نام في الحديث
 ضمن معنى فقل فلذا عذب بعض **قوله** فيترك القيلان الى بقوله دم و
 مراده بالقيلان ما ذكره بقوله على هذا ينبغي ان لا تقتضيه المغرب **قوله**
 معقولا قال في التلويح وكلاهما معقول المعنى لان خروج الوقت لا
 مستظا ولا عجز في حق اصل العباد فهو ما ذكره الشارع ليس بصالح لبيان
 معقولية المعنى بل حكم القيلان فليست **قوله** المحقبة المندورات
 المتعينة الى على وجه القيلان وما ذكرنا خود من اصول فخر الاسلام
 مما اتفق اشره فيه جميع اصحاب التوفيق والشروع لكن يلوح بابال الفاتر
 اشكال في جمل من الله سبحانه وتعالى ان يؤمننا لجوابه بعد وجه
 ان القضاء اذا وجب بما وجب به الاداء كما هو المذهب في الحاجة
 في الحكم بوجوب قضاء المندورات المتعينة الى اعتبار القيلان ولم
 لا يكون شعبة بالنص الدال على ادائها كقوله بقا او فوا بالعهد ولو
 كان بثبوت وجوب القضاء مستقفا على دليل اخر غير ما وجب به الاداء
 كان مذهب الجمهور على مذهب العراقيين لا يقال ما ثبت
 بما وجب به الاداء هو ايجاب القضاء والقيلان في المندورات المتعينة
 انما هو للاعلام ببقاء الواجب كالنص في المقيس عليه لاننا
 نقول الاولي يغني عن الثاني كما يظهر على من يدرك اول الفان على
 ان صاحب الكشف قال فكذا العامة يجب قضاؤها بالقيلان **قوله**
 وغير واجب عندهم الى عند المجتاهدين ههنا ثلاث روايات

الاول عدم الوجوب مطلقا والثانية الوجوب بالتفويت لا الفوات
 بمثل المرض والاعماء والجنون والثالثة الوجوب بالفوات والتفويت
 كذا في فصول البدايع والظان المحققين قدس الله تعالى عنهما
 يريدون بقوله لا غير حاجب عندهم الرواية الاولى فلا وجه
 لتقييد ذلك بصورة الفوات كما فعل الشارح **قوله** وفيها يظهر
 اي في مسألة النذر **قوله** وهو عندهم بمنزلة فصل مقصود
 اي التفويت بمنزلة فصل قصد به التزام القضاء **قوله**
 سواء عندهم اي في وجوب القضاء ثم ان ذلك هو مقتضى
 كلام شمس الاثمة ومقتضى كلام ابى اليسر وما ذكره الا
 على ما ذكر في الكشف والتحقيق فنبه الا بى اليسر كما وقع
 من الشيخ اكمل الدين وتبعه الشارح ليس كما ينبغي
قوله في قوله التخرج اي لا في الحكم فهو عند المحققين بامر
 السابق وحرم يطالبون بامر جديد **قوله** قال الشيخ هوام الدين
 الاتفاق في كتابه المشهور في الاصول هو شرح المنتخب
 الا في المسمى بالتبديل لكن المذكور فيه هو ترجيح
 قول المحققين ويحتمل ان يكون في شرحه للهداية لكن يكون
 بين كلاميه تدافع **قوله** شبه بمائل اصحابنا اي او فوق
 حيث اعتبر فيها حاله وجوب الاداء دون وجوب القضاء
 وهو دليل على انه يجب بالسبب السابق **قوله** ومن فاته

صلوة الليل آه المسئلان مذكوران في الكشف بهذا التزم
 قالوا ان قوما فاتهم صلوة من صلوة الليل فقصوها
 بالنهار بل جماعة جبروا ما سراج بالقراءة ولو فاتهم صلوة
 من صلوة النهار فقصوها بالليل لم يجز اما سراج بالقراءة
 وقد نقلها عن شمس الاثمة واما مسألة المنفرد فليس
 من ذلك لان من فاتته صلوة الليل خافت في قضائها حتما
 على ما صرح به في الوقاية وقول الشارح مع الامام ليس له
 معه ظاهرة يمكن حمل كلامه على صورة الجماعة **قوله** ولما قلنا
 ان يقول وجوب مراعات الترتيب وعدمه لا يقال ليس
 المعبر في القضاء المماثلة من جميع الوجوه الا في حالات
 فضيلة الوقت لانا نقول هذا فيما لا يمكن تداركه مسلم
 كادراك شرف الوقت واما فيما يمكن كما نحن بصدد فهم
 والمحق ان الاعتراض المذكور ظاهر الورود **قوله** قلت
 ماضيا بالايمان في الفصل الاول كان للضرورة آه يعني ان السبب
 في حق الاداء انعقد في الفصلين موجبا للقيام والركوع
 والسجود باعتبار نقص القدرة فجزئنا الانتقال الى الخلق
 وهو السجود والاياء عند العجز ان اختار الغفلة في هذه
 الحالة فكذلك عملته في حق القضاء من غير تفاوت فاذا
 فاتته صلوة في حالة المرض او الصبي فقد فاتته صلوة

كاملة بقيام وركوع وسجود وكان له فيها ولاية الانتفال
 لما خلف عند الفعل للغير فاذا قضاها فله تلك الصفة
 بعينها فاذا وجد شرط النقل في هذه الحالة كان له ذلك
 والا فلا **قوله** فان قلت اذا وجب القضاء فيلزم بالنص
 الى في الصلوة والاصوم والنص في الصلوة هو قوله ومن
 من نام عن صلوة الحريث وفي الصوم قوله بها فعد من
 ايام اخر ومثاء السؤال في كلامه هو ما ذكره من قياس
 الجند وراث المنيعة عليه لان المقبس عليه ان يكون
 ثابتا بالنص والا فلم يسبق في كلامه من يحاكمنا بثبوت
 قضاء الصوم بالنص قوله قلت عرف بالنص الى النص
 المحجب للقضاء كما في الكسوف **قوله** ان الواجب ما سقط
 اليه لم يسقط بخروج الوقت **قوله** وهذا اطلت تقويم
 ما وجب بالامر الى النص المذكور في تعريفه الذي عن ذلك
 الواجب بالمثل **قوله** ولهذا سمى قضاء ولو وجب به ابتداء
 لما صح تسمية قضاء حقيقة قوله بسبب جديده دليل
 بتداء **قوله** قلت العيان مظهر لا مثبت فيكون بقاء وجه
 المنذور ثانيا بالنص الوارده كذا في التلخيص ولم يتعرض
 له احد من ناقديه لارادوا ولا قبلوا لكن في بحث اذا المراد
 بالسبب الجديده من دليل غير با وجب به الاداء على ما

لطلب

مرهوا

ما شرعوا به ولا يذهب عليك ان النص الواردي في الصلوة والصوم
 ليس بما يجب به الاداء في المنذور فيكون سببا جديدا لا محالة
 ولا يفيد ما ذكره وقال المولى الفاضل في جواب السؤال المذكور
 ان العيان مظهر ليس بسبب **قوله** لو كان القضاء بالسبب
 الاول وهو من هذا النذر **قوله** اذا لاشتر للنذر المحجب للاعتكاف
 في ايجاب الصوم انه لا يجابه بالصوم بكونه زيادة على ما التزمه **قوله**
 بالاتفاق الا عند حسن بن زياد وابي يوسف في رواية عنه حيث
 قال بعدم الوجوب وعند فرحيث قال بجملة ان قضاءه في رمضان
 اخر وكما انه اراد بالاتفاق اتفاق الجمهور **قوله** لانه لا اعتكاف
 الا بالصوم يحتمل ان يريد به الاعتكاف الواجب لان في الاعتكاف
 النقل لا يشترط الصوم في ظاهر الرواية ويحتمل ان يريد به
 الاعتكاف مطلقا بناء على رواية الحسن عن ابي حنيفة انه شرط الصوم
 في النقل ايضا لانه في الاعتكاف كالطهارة في الصوم وعلى هذا
 لا يكون الاعتكاف النقل اقرب من عدم **قوله** لان النذر كان موقفا
 للصوم يعني ان نذر الاعتكاف موجب للصوم ككونه شرطاً للنذر
 بالصلوة فانه موجب للصوم **قوله** ولكن سقط الصوم المقصود
 بشرف الوقت والمقصود بصوم الشر ايضا لان الشرط يعتبر
 وجوده مطلقا لوجوده قصدا في طهارة **قوله** لان الاعتكاف
 الواجب مطلقا بمنزلة ما سبق منه من ان ذلك النذر صار

بلا انفصال عن صوم الوقت بمنزلة نذر مطلق عن الوقت والا فليس
 ما نحن فيه من قبيل الاعتكاف الواجب مطلقا قوله يزاد ان
 وهو صومنا الفضيلة والثواب **قوله** كمن اسلم في الجزء الناقص متعلق
 بقوله فلم يجز قضاؤه في رمضان اخر وصورة المسئلة ان الكافر اذا
 اسلم عند احرار الشمس ووجب عليه صلوة العصر فلم يؤد صلاته
 دخل وقت الاحرام من اليوم الثالث فانه لا يؤد بها فيه وان وجبت
 ناقصة كما سيجي تفصيله قوله لعود شرطه الى الكمال وهو الوقت لان
 نقصانه ليس باعتبار ذاته بل باعتبار كون العبادة فيه شبيهاة
 بعبادة الكفرة فاذا مضى خاليما عن الفعل كان كاملا **قوله** فان قلت
 على هذا ان على تقدير عود شرطه الى الكمال وجوبه بصوم مقصود
قوله في صوم قضاء واعتكاف ذلك الشهر اذا اذالم بهم ولم يعتكف
 في رمضان ثم صام قضاء واعتكف فيه **قوله** قلت استلج وجوب
 الصوم اه الى وجوب الصوم المقصود في اذ او فيه الاعتكاف
 في رمضان **قوله** يجوز ان يكون لشرف الوقت وان يكون الاتصال بصوم
 الشهر كذا في الكشف ولا يذهب عليك ان مقتضى هذه العبارة
 هو التردد في تعيين العلة لا الحكم المذكور ولا يلايح ذلك قوله
 بقضاء احد العليين فليتأمل **قوله** كذا قال صاحب الكشف كان
 الواجب تقديم هذا القول على ذلك النظر لانه غير مذكور في كلام
 صاحب الكشف لافيه ولا في التحقيق والظاهر ان تأخيره عنه وقع كمالا

عن الناسخ

عن الناسخ **قوله** ولما قل ان يقول العلة الاتصال بصوم الشهر
 مطلقا في التعلق له بوجبه ما يشمل الاداء والقضاء فيندفع به
 كلا وجهي النظر **قوله** قلنا العبادة كاد على وجوب القضاء اه جواب
 عما قالوا انه يجب بالتفويت وتقريره على ما ذكر في اصول فخر **قوله**
 وشروطه هو انه انما وجب القضاء في النذر بالعبادة لا بما هو
 بمنزلة نص مقصود في باب النذر وهو التفويت فاذا ثبت
 هذا لم يكن بد من اضافة السبب الاول وجوبه مرة بالعبادة
 ومرة بالتفويت دليل على انه لا يمكن اضافة الى التفويت
 ولا يخفى ما في كلام الشارح صرحنا من ايها خلاف المقصود
 قوله دل على وجوبه بالغوات بان مرضه لا يمنع من الصوم
 ومنعه من الاعتكاف بان صار مبطونا ونحوه **بحث الاداء**
 وتوابعه وهو تنقسم على النوعين هذا هو المراقق لما في
 عامة المعبرات لكن فخر الاسلام استعمل الاداء المحض من ادق
 للاداء الكامل وتبهم صاحب المنتخب ولعله امطالع الكشاف
 عنده او الملاحية المعنى اللغوي **قوله** والاداء اخذه من وجوب
 الكشف عند قول **قوله** فخر الاسلام والمحض منه هو الذي
 يؤديه الانسان متشبها بوضعه كما شرع مثل الصلوة بجماعة لان
 هذه صلوة يعرف على حقها من الواجبات والسنن والا ولب
 لكن اعتبار الاداء في كون الاداء كاملا محل كلام وكانه لتفطن

مطل الاداء اذ لا يقع ثلثه

بذلك بعده ترك ذكر الآداب في التحقيق واقتصر على ذكر الواجبات
والسنن وقال فيه فان قيل ينبغي ان يكون اداء النفوس كاملا لا
ناقصا لانه بعد الواجب بالامر والجماعة لم يجب بالامر بل حتى سنة
فتكون الاداء بالجماعة اكمل لان تركه يوجب النقصان قلنا الجماعة
سنة مؤكدة وهي حكم الواجب فكانت داخلة في الامر الذي
ثبت به الواجبات فكان تركها موجبا للنقصان كترك الفاتحة
وترك ضم السورة اليها اشهر ولا يذهب عليك ان الآداب ليس
بهذه المثابة وقد اصاب بعض الافاضل حيث قال الاداء المحض
بحجبه الاوصاف المشروعة قطعك كامل وقال في الحديث يدر بها
ما يوجب تركه انما يخرج به الآداب **قوله** في المكتوبات الفان
صلوة الجمعة داخلة في غيرها فلا يرد على قوله والجماعة في غيرهما نقضا
قوله او سواه قاضيا باعتبار حال الامام لغوات ما التزمه من الاداء
مع الامام بفراغه فيكون ما الى به بعده مثالا لذلك الملتزم لا عينه
وهذا الوجه ايضا مذكور في الكشف وغيره لكن يلزم بالبال الفاتحة
صرفا اشكال وهو ان كون اللاحق اداء انما به باعتبار الوقت
وكونه يشبه القضاء انما به باعتبار حال الامام كما سبق وعلى
ما ذكره يتحقق هذا الامر في المصدق ايضا فجعل اللاحق من الاداء
الشبيه بالقضاء والمصدق من الاداء المحض تحكم **قوله** فقام
ثم استنبه بعد فراغ الامام فاخذت وكذلك الحكم اذا سبق

الحديث قبل فراغ الامام ابتداء **قوله** حال اداء ما بقى عليه وفي لفظ
الاداء اشارة الى ان المفروض في المسئلة بقاء الوقت **قوله** علم من
القييد الاول واد بالقييد الاول قوله بسافر وبالثاني قوله في
موضعها وبالثالث قوله بعد فراغ امامه وبالله ايه قوله من غير تكلم
قوله لان حاله تبطل فترحمته وهي نيته الاقامة **قوله** قالوا لانا
مسرح الدين الرندي وتعالى ان يقول آه ويمكن ان يجاب عنه
بان كونه اداء باعتبار الاصل وكونه قضاء باعتبار الوصف كما
سبق فالتجهدون قدس الله تعالى اسرارهم رجوا في هذه
المسئلة اعتبار جانب الوصف لا الامر لا لهما على ان هذه المسئلة
ذكرت حصرنا لكونها دليلا انبيا على ان في فعل اللاحق شبه
القضاء وليس اداء محض او لا لما كان لعدم تغير فرضه مع ولا
يلزم منه كون شبه القضاء علة لحكم المسئلة حتى يرد عليه ما اورث
قوله ويمكن ان يجاب عنه بان هذا اليبس من وجهين احدهما
بالشبهتين وفيه بحث اذ ليس صرحنا مشبهان فضلا عن العمل
بهما على ان كونه اصدارا لجانب الاداء بالكلية مما لا يحتاج الى اثبات
فلا احتجاجا لقوله فلو عمل بما قال هذا يكون اصدارا لجبهة القضاء
بالكلية لانه اذا قبل الاصدار بلا اصدار يسبق كون جانب الحقيقة
راجحا من جهة **قوله** باعتبار الشرع متعلق بالعين لا بالواجب فليتدبر
قوله باعتبار الشرع متعلق بالعين لا بالواجب كبدل الصرف وتليج

المسلم فيه وكذا الحكم في سائر الديون لان الديون انما تقضى
 بمثلها ضرورة ان الدين وصف ثابت في الذمة والعين المؤدى
 مغايرة له الا ان الشرح جعله عين الواجب **قوله** وهو وصف في
 الثابت في الذمة **قوله** مثلا يلزم الاستبدال في بدل المرف والمسلم
 فيه ومثلا يلزم امتناع الجبر على التسليم بناء على ان الاستبدال
 موقوف على التراضي **قوله** وهو حرام الى الاستبدال فيها يعني
 قبل القبض كما ذكر في الكشف والتمهيد **قوله** ادائه زيفا
 الزيف هو ما يبرده بيت الما ويرج فيهما بين التجار
 والجمع زيف كذا في التلويح **قوله** بجنابة او دين قبل قول
 او دين مستدر كفا ان الاول يفخ عنه لكن كان ينبغي ان
 يقول مستحقا بمراتبه الدرهم الا ان يقال الدين جنابة
 ايضا وفيه اما اول فلان ذلك ليس في اكثر النسخ ويؤيد
 بقدره من بين ما في جبهتها واما ثانيا فلان المراد بالجنابة
 2 الجنابة المذكور فيما سبق وهي مغالبة لا تلاف المال
 واما ثالثا فلان ركابه وحدة الفميرج لا تندفع بكون
 الدين جنابة على ان يؤدى ذلك الوجه سواء لا يذكر الدين
 بعد الجنابة **قوله** اما كونه اداء فلانه لو هلك المسائل
 المذكور دلائل انيته على كون ذلك الرد من قبيل الاداء
 القاصر ذكرها بعد ما بين وجه كونه اداء قاصرا فلا بد على

كلام

على كلامه شيء كما زعم بعض النافذين **قوله** لو هلك في يد المالك او المشتري
 كذا في اكثر النسخ لكن المناسب له هو عدم الاقتصار على الفاصب في
 قوله برئ الفاصب من ضمان فالاول عدم قوله او المشتري كما في بعضها
قوله يرجع المالك على الفاصب بالقيمة بلا خلاف لان الترد يكون كانه
 لم يوجد **قوله** والمشتري على البايع بالثمن لو سلم البايع العبد
 المشغول بالدين فيبيع في ذلك الدليل يرجع بكل الثمن بلا ف ولو سلم
 مشغولا بالجنابة فملك في ذلك الوجه يرجع بكل الثمن عند اذنه
 عند ما يرجع بنقصان العيب بان قوم طلال الدم وحرام الدم
 فرجع بشمام ما بين يمينين من الثمن كذا في الكشف واطلاق كلام
 الشارح انما يصح على قوله **قوله** ووجب عليه قيمة العبد بعجزه
 على التسليم قصد بذلك افادة زائدة والا فالكلام حرمنا انما
 هو في تسليم العبد بعد الشراء لا تعلق له بصورة البحر اصلا قوله
 بعجزه عن التسليم اي عند عجزه **قوله** ولم يقض بها القاضى الصواب
 ذكر ذلك عند قوله في تجبر المرأة على القبول بان يقال هذا اذا لم يقض
 القاضى بالقيمة قبله وسيجي فائدة التقييد بان لو قضى القاضى
 بقيمة العبد على الزوج للزوجة ثم ملك الزوج العبد لا يجبر الزوج على
 التسليم ولا المرأة على القبول واما ذكر حصرنا فلا يظهر له معنى
 لان اشتراط عدم قضاء القاضى بالقيمة في وجوب قيمة العبد عليه
 غير متصور لا عقلا ولا شرعا **قوله** وسائر تصرفاته للكتابة والبيع

والرابعة **قوله** لان تبدل الملك اوجب تبدلا في الصفة شروع في بيان
 كونه شبيه القضاة ثم ان التبدل في الملك من غير التبدل في الصفة
 لانه موجب له وكانه اراد بالصفة كونه حرام الانتفاع او جائزه
 ولو قال ابتداء لان تبدل الملك اوجب تبدلا في الذات كلما كان في ذاته
 المعبرات لكان اظهر واخص **قوله** يتعلق بالشئ من حيث انه ملوك
 المقصود من هذا الكلام هو التنبه على ان حكم الشرع على الشئ
 بالحل والحرم ليس من حيث الذات بل من حيث الصفة وقد حصل
 ذلك لكن اقتصر على ذكر حيثية الملكية لمحصل ما هو المطلوب بها
 حصفا فلا يتعلق بغيرها غرض على فلا بد على ما قيل ان الوصف
 غير منحصر فيما ذكر فان صيد الحرم انما يحرم مادام في الحرم فاذا خرج
 منه يحل ثم الاوضح في تقرير ذلك ما ذكره المولى الفخاري حيث قال
 لان تعلق الحكم الشرعي بالشئ والملوك لاني حيث هو بل باعتبار
 ملكيته فيبدل المجموع بتبدله وهو المراد بالعين سواء اجتز
 مجرد الذات جزاء او مقيدا **قوله** حكمه الحزيم فانه حرام لعينه **قوله**
 والمراد بالعين لو قال فيما سبق بدل قوله يتبدل الذات حكما
 يتبدل العين كما في التوضيح كان كلامه حصرا اوضحه قوله فيبدل
 البعض وهو الملكية **قوله** ولغايل ان يقول له لا يجوز اذ اخذه
 من الطلوع والمولى الفخاري اشار الجواب فيما نقلناه عنه
 من تقرير الكلام فليبدل قوله وتبدل الوصف لا يوجب تبدل

في قوله
 كونه موجب له
 في قوله
 في قوله

الذات اجيب عنه بان تبدل الوصف يوجب تبدل الذات شرعا
 وان لم يوجب حقيقة فلا فرق بين المجموع والمقيدية **قوله** دخل
 على بريمة معتقة عايشتها رضا عن بيعتيم ولا يحرم الصدقة
 على مواليسها بل على موالح بين حاشم على انها كانت صدقة **قوله** تطوع
 وهو لا تحرم الا على البيع وم **قوله** ولهذا لو قضى آه ان يكون العبد
 المسمى لا عينه كما فسرهم من سياق كلامه **قوله** ولو كان لها حكم
 بعينه لعاد حقها اليها الضمير في لربها واليسر ارجع الى العين لا
 القيمة لفساد المعنى وفي حقها المارة **قوله** ولم يتغير بالقضاء
 اي حصرا بمقتضى القاض **قوله** قلت قضاء الدين الظاهر لفظ
 القضاء من البين ثم ان الفرق بين القرض والدين هو ان
 القرض مال يقتطعه الرجل من امواله فيعطيه عبنا فاما المال الذي
 شئت له عليه دينا فليس بقرض كذا في المغرب وفي القاموس
 الدين ماله اجل ومالا اجل له فقرض وما في القرض هو المعول عليه
قوله ولغايل ان يقول ان ينبغي ان يكون ذكره صاحب الكشف
 وقال وجوابه قلنا بدل القرض غير المقيد حقيقة وانما اخذ
 حكم المقيد ضرورة الاحتراز عن اربوا فلا يظن فيما ورد في موضع
 الضرورة وهو كونه اداء ثم قال كذا قيل والاولى ان يقال كونه
 شبيها بالاداء لا يمنعه من ان يكون من اقسام القضاء بالمثل
 المعقول مطلقا ولم نقيده بالقضاء المحض فيدخر فيه القضاء

تطوع

المحض وغير المحض انتهى كلامه ولعله انما عدل عن الجواب المذكور لانه
 اذا تحقق اخذ بدل القرض حكم المقبوض تحقق شبه الاداء
 وليس كونه اداء امرا واداء ذلك الايم ان تسليم الدين قوبل
 من الاداء المحض باعتبار جعل الشرح المؤدى عيل الواجب في الذمة
 فكيف شبه الاداء **قوله** لسوكر طريق الاعادة فان القرض والاداء
 يكون عارية وفي الاستبراء يكون معاوضة فبالنظر الى الابتداء لم يلزم
 فيه التأجيل وبالنظر الى الاستبراء يضمن بالهلاك وبالاستبراء
قوله في لم يجز فيه الربوا ولو لم يجعل القرض في حكم الاعادة
 لكان مبادلة الشيء بجنسه نشة فيكون ربحا بفضل النفع **قوله**
 النشة **بحسب القضاء** **قوله** لانه ينبغي لانه العقل من
 حجج الله تعالى ولا تناقض في حجة قط اذ هو من اماراة العجز والسف
 كما انه ذلك علوا كبيرا **قوله** اي قضاء الصوم بشر بتقديم المضا
 في عبارة المص وليس بصواب لانه يلزم ان يكون كلا الصومين
 عبارة عن الفائت فيكون قضاءه صوما غير متعرض له في الكلام
 مع انه محط الفائدة في المقام ويمكن تعجيله بحكمه على الاضافة
 البيانية **قوله** بالكف عن تألوفها الى شهود البطن والفرج
قوله معناه لا يطيقونه كذا فسر ابن عياش ويعضده قرائن حقه
 لا يطيقونه باثبات لا كما سيجي **قوله** بل معنى الآية وعلى المطلقين
 الذيل اه هذا الوجه هو المذكور في الكشاف وتفسير القاض **قوله**

مطلق القضاء انواع

وجمع

وجعل وان تصور مواه الظاهر جعل على صيغة المجرول لان القاري
 ليس هو الجاهل الذي جعل على هذه القراءة ويمكن جعل القاري جاعلا
 تجوزا لجر يانه في القراءة على ما يقتضيه ذلك فيكون على صيغة المعلوم
 كما هو المتبادر ثم ان ذلك غير مختص بقراءة لا يطيقونه باثبات
 لابل يتأتى ايضا على ما افقاره فخر الاسلام في قراءة الاثبات وكذا
 ما ذكره بعده بقوله ويمكن ان يكون آه فيندفع ما قاله الرازي
 من المحذور **قوله** لا بمعنى الاكثر فيلزم ثبوت الجزية في صورة
 نكر الصوم ايضا **قوله** ويمكن ان يكون معطوفا على قوله لا يطيقونه
 صحة العطف محل بحث لفظا ومعنى والظان يقال متعلقا بقوله لا
 يطيقونه **قوله** وخاف ان يرمي الامام رأسه آه واما اذا علم انه يدرك
 الامام في الركوع فيأبى بتكبيرات العبد قائما **قوله** لانه لا يقدر على اتيان
 مثلها لانها لم تعرف قرينة في الركوع **قوله** وهو نصف صاع قال في
 الكشف نقلا عن البسوط اذ امان وعليه صلوات يطعم عنه لكل
 صلاة نصف صاع من خنطة او صاع من غيرهما وكان يجزئ مقابل
 يقول او لا يطعم عنه لكل يوم نصف صاع على قياس الصوم
 ثم رجع فقال كل صلاة فرض بمنزلة صوم يوم وهو الصالح
قوله بنص غير معقول اي غير معقول المعنى **قوله** فكيف اوجبه
 آه ومن شرط القياس ان يكون حكم المقيس عليه معقولا **قوله**
 للاحتياط اي لا بالقياس **قوله** وان لم يعقل اي وان لم يتحقق كونه

معقولا ولا غيرين كونه معلولا بالعجز وبيل كونه غير معقول تدافع ظاهر
 قوله **قوله** تحجب بها السبئية كذا في النسخ والصواب استقاط قوله
 بها **قوله** ولهذا قال محمداً ان لما كان الوجوب للاحتياط اذ لو
 كان بالعيال لما احتاج الى الحاق الاستثناء به كسائر الاحكام
 الثابتة بالعيال **قوله** اعلم ان قوله آه الظاهر يريد قول المص
 في الشرح وهذا الاشكال مما اورده القائل في شرح المغني ويمكن
 الجواب عنه بان بناء الحكم على المشتق ليس بنقص في الدلالة
 على العلية خصوصاً على العلية شرطاً المعبرة في القيلس وانما
 المدار فيها الملازمة والتأشير كما يحى في بابها ان شاء الله تعالى
 وما قيل في الجواب من ان كونه علة لوجوب الفدية في الصوم
 لا يقتضي كونه علة لوجوب الفدية في الصلوة لانه موقوف
 على التقدي والتعدي فخرج كونه معقولا فيه اما اولاً فلا ان
 منشاء الاشكال هو بناء عدم كون وجوب الفدية في
 الصلوة بالعيال على الشك في كونه معلولا بالعجز على ما ذكره
 القوم والمذكور في هذا الجواب هو بناء ذلك على كونه علة
 قاصرة مع تسليم كونه معلولا بالعجز فيكون امراً اخر فلا يفيد
 دفعه واما ثانياً فلا ان مؤداهما ذكر من تسليم كون العجز
 علة في الاصل هو صحة الحاق بطريق دلالة النص اذ لا
 يشترط فيها كون المعنى في الاصل معقولا كما صرح به صاحب
 الكشف في عدة مواضع وكذا ما قيل من ان معنى النص

يحتمل

يحتمل ان يكون عدم الاطاعة كما فسره البعض فيكون لبيان وجوب
 تقديته في حق غير المطبق كالشيخ القاضي ومن معناه ويحتمل ان
 الاطاعة ويكون النص لوجوب الفدية في حق المطبق كما كان في
 بدء الاسلام فلا يكون المعنى معلوماً قطعاً لان الكلام حصرياً
 مع من جزم بكون شيوع وجوب الفدية في الصوم بالنص **الذكر**
 وان حذف الاستعين غاية الامر ان يكون الاشكال الزامياً على ان
 مؤدى ما ذكره من ان يكون وجوبها في الصوم ايضا احتياطاً لثبوت
 الشك على التقريب المذكور وليس كذلك **قوله** دليل على علية مؤداه
 الصنيع اما المشتق او الى العجز وفي كليهما خزانة والصواب دليل
 على المشتق منه **قوله** اي كما اوجبنا التصديق اه هذا لدفع
 الاستبعاد وليس بمقتل عليه لان الحكم في المقيس عليه
 يجب ان يكون ثابتاً بالنص والتصدق بالعين او القيمة ليس
 كذلك ومعناه ان وجوب الفدية في الصلوة للاحتياط بناء
 على احتمال التأويل فنظير التصديق في كونه واجبا للاحتياط بناء
 على احتمال الاصل **قوله** المعينة اي للتضييق **قوله** ينذر الفقير
 بان قال الله على ان اضحى هذه الاشياء ثم انه لا فرق في الحكم المذكور
 بين المعينة بنذر الفقير المعينة بنذر الغني كما صرح به في
 كتب الفروع ثم ان كلام المص ينظم ما اذا تكرر الغني الآية
 وضمت اياتها فان الواجب ح ايضا تصديق القيمة فتخصيصه

الشارح صورة الشاة المعينة بالذكور في تفسير كلامه ليس كما
 ينبغي **فإن** لو التصديق بعينه بحيث ان لم تستشرك ظاهر
 عبارة يوحى دخول تلك الصورة ايضا تحت ارادة المصروف
 ليس بصحيح لعدم مساعدة عبارة لذلك **فإن** لا احتمال كون
 التصديق بالعين اه لو قال لا احتمال كون التصديق بشئ الكلام
 بالعين والقيمة كان اولى والقصر على الاول مع كون الثاني اهم
 في المقام قصور لا يخفى **فإن** لانها عبادة مالية ولهذا شرط لوجوبها
 الغنى كما في الزكوة وصدقة الفطر **فإن** نقل قرينة التصديق لو قال
 نقل القرينة من التصديق كما في بعض الشروح كان اظهره في
 التحقيق نقل القرينة من عليك العين او القيمة **فإن** لنزول ما فيها
 من اوساخ الذنوب والاثام وذلك ان مال الصدقة يصير من
 من الاوساخ لازالة الاثام بمنزلة الماء المستعمل كما يشير اليه في
 قوله تعالى فمن امن بالله صدقة تظفر بها اولئك الذين هم على
 النيران وعما من التثقيف به نسب الكرام شرع فلا يليق بالكرام المطلق
 الفل على الحقيقة ان يضيف عباده بالطعام الخبيث فنقل
 القرينة من عين الشاة الى الاراقة لينقل الخبيث الى الماء فيبقى
 اللحم طيبا فيحقق معنى الضيافة في هذه الايام باستواء
 الغنى والفقر فيه ثم انه ليس في كلام الشارح ما يصلح كونه مرجعا
 للضمين المجزوء فيفسرها قليلا من **فإن** وليكون ضيافة الله من

من اطيب الطعام لو قال ليكون بغيره او ليتعين كونه تغليلا
 لقوله لنزول كان اولى وتخلص كلامه عن ايها المصروف
 لكن سقط ذلك الاحتمال اه يعني ان ما ذكرنا محتمل ثابت
 بالجمعي ويحتمل ان يكون معنى التضحية اصلا دون التصديق فلم
 يعتبر هذا الموضع ووجه التصديق في مقابلة المصروف المنتقل
 به ووجه التضحية **فإن** علمنا بالاصل وواجبنا التصديق بعين
 الشاة التي عينت للتضحية او بالقيمة ان استمر ملكك المعينة
 ولم يعين شيئا **فإن** احتياطا في باب العبادة واخذا بالمحتمل لا
 محلا بالقبول فيما لا يعقل معناه **فإن** لم ينتقل الى التضحية
 اذا جاء ايام النحر من العام القابل قيل ان يصدق بشئ لم يجز
 فضا ساقاة من الاضحية في العام الماضي قد شئ على المثل الكامل
 من عنده قرينة لشرعية التضحية بطريق النقل في هذه الايام
 لانه لما احتمل جبرته اصالة اه ولو كان وجوب التصديق بطريق الخلا
 عن التضحية لا ينتقل الحكم الى الاراقة التي هي مثل الاراقة الفاسدة
 من كل وجه عند حصول القدح عليه امكن وجوب عليه القدية
 اذا قدر على الصوم تسقط عنه القدية وينتقل الحكم الى الصوم
 الذي هو مثل الفاتت من كل وجه **فإن** هذه الآية هي التي
 ملفت من الايات وهو حجة وخبره سنة ولم يخص
 فيه حاشية تعقد بالحجص **فإن** اذا اعتدت بالاشهر

مطالع هذا بيان انواع القضاة في حقوق العباد

ثم رأيت الدم انتقض ما مضى من عذتها ووجب عليها ان تستأنف
 العدة بالحيض **قوله** ولو اخر المص قوله وهو السابق بان يقول
 والا اول بعد السابق **قوله** لكان انشبه لتعريف المبروق ولا يكون
 ظاهر الكلام هو محال كون ضمان المصوب بالمثل سابقا على رد
 العيل ايضا وتفسير كلامه بالسابق على الفاسد نهاية لا يخفى
 لانه غير سابق قوله فان قلت هذا التفسير او تفهم القضاة
 الى الكامل والقاصر **قوله** لا الصلوة بوصف الجماعة لانه لا يصير
 بعد الفوات ذينا في الذمة بالاجماع حتى يلزم في القضاة كذا
 الكلف **قوله** لانه مال ملك للمالك والملك سمي القدرة
 والمملوكة سمي العجز فلا يتماثلان **قوله** بخلاف القيل ليس
 المراد بالقيل في مثل هذا المقام القيل الشرعي فليتبين له **قوله**
 قيدنا بقولنا في حالة الخطاء لانه لو كان آت هذا التقييد لا يفيد حسنا شيئا
 لان ضمان النفس والاطراف بالمال لا يكون الا في حالة الخطاء بآل المص انما
 قيد الضمان المذكور بقوله بالمال ليكون الكلام مختصا بحالة الخطاء فاذا ذكر
 الشارح ليس الا فائدة تقييد المص لا تقييد نفسه لا يقال ان كلام المص
 يصلح بالمال عن دم المهد فيكون التقييد بحالة الخطاء للاحتراز عن ذلك
 وان كان غير من صور الجنابة يد اذ جاز فاعنه بتقييد المص لانا نقول
 لا يلازم ذلك اطلاق قوله لانه لو كان الجنابة عمدا فله لا يضمن او بالمال
 بل كما تعذر في صورة الخطاء لكون الخاطئ معذورا ثم ان المراد بقوله

يجب التماس لان القضاة مثل الجنابة ولا تعذر في اجابته ههنا مح

لا يضمن

مطالع هذا بيان انواع القضاة في حقوق العباد

لا يضمن هو عدم وجوب الضمان من جانب الشرع كما في صورة الخطاء فلا
 يرد عليه الصلح عند دم المهد بل لا **قوله** لان تسليم القيمة قضاة لا محالة
 وان كان فيه شبه الاداء **قوله** اختصار لفظ الا لا لا احتياجا لبيان معنى
 الاداء فيه واما كونه قضاة فظ لا يحتاج الى مزيد بيان **قوله** خلافا لاشافعي
 فالواجب عنده في تلك الصورة من المثل **قوله** كتسمية ثوب اوداية
 يمثل للجهالة في الجنس ولذا كان الواجب عند ذكر حاسر المثل **قوله**
 فيما بين على المسامحة كما لكاح لعدم مبالاة العاقدين فيه بالقليل
 والكثير عادة اما كونه قضاة لانه ان الضمين للقيمة وفيه ما فيه **قوله** ولا
 تقييد الا بالتقويم ليعرف الوسط من الاعلى والادنى **قوله** وانما لا يحجر
 الزوج وقد وقع في بعض النسخ وانما يحجر الزوج فله من التخيير **قوله**
 فصارت قيمته او تسليم قيمته **قوله** فكيف صحت ان عدم الصلح مع جهالة
 العبد او **قوله** لا اختلاف المقومين فكان كانه قال على عبيد اود راحم
قوله الى يستخير العبدان شأنا ففسر لا يطابق المفسر لادلاله فيه على
 ان للوك قتل بغير قطع ان شاء الا ان يقال تدل عليه عبارة المص
 بالاولوية ويكون التفسير المذكور اخذا بالمحصل **قوله** موضوع عتاي
 ساقط من وضعه فحيز الجنابة اسقطها ثم انه ما يجب التنبه له في هذا
 المقام ان هذه المسئلة ليس من قبيل القضاة في شرع وهو ذلك لانه انما او
 استطراد من حيث انما داخل تحت قوله وهو السابق كذا في شرح
 المغني للقاآني **قوله** انما يظهر وقت القضاء بربها بالقيمة وفيه اشارة

مطلب في المنافع المقصودة لا يقتضي

ان المراد بيوم المصروف هو يوم تمام المصروف بانقضاء يومه
 التحق بالامثلة في وجوده اعتبار القيمة فتعتبر قيمته يوم الغصب
 لان الخلف انما يجب بالسبب الذي يجب به الاصل وذلك هو الغصب
 والجامع اه يعني بيل بالامثلة وما انقطع مثله حتى يلحق احد الامثلة
 وقت سبب وجوب القيمة المراد بالسبب هو الغصب قوله كونه
 وقت وجوب السبب كذا في اكثر النسخ والصواب وقت وجوب السبب
 وعند محمد تعتبر قيمته وقت الانقطاع الى انقطاع المثل وليس المراد به
 وان لا يوجد اجمالا في موضع من المواضع ولا ان لا يوجد في هذا الموضع
 خاصة بل المراد به على ما ذكره الفقيه ابو بكر البجلي ان لا يوجد في السوق
 الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت كذا في النهاية لا يقتضي
 قيمته الا بدعوى عليك انه الحاق فاسد وقد اثنى على بعض هؤلاء
 اي بان تلاف منافع الحر وتلاف منافع العبد على ما ينفرح من سياق
 الكلام ولو اجرى على ظاهره لكان الاستدراك المذكور مستدركا
 كالا يخفى بان تلاف منافع الحر كماله استغنى ولا يقتضي منافع
 في قول كما في الكشف ولا بد من ذكره حتى يظهر التوفيق بينه وبين ما
 سيجي من ان الخلاف ثابت في صورة الغصب لان جسد الحر من باب
 غصب المنافع على ما مر قوامه وذلك بحمله على قوله الاخر بخلاف العبد
 وجوب الاظهر بخلاف جسد العبيد لان الخلاف في غصب العائنه
 ليس بناء على ان المثل كماله هو السابق ظاهره يومهم ان يكون
 الخلاف في الاتلاف بناء على ذلك وليس كذلك كما صرح به نفع فيما

سبي

سبي من ان هذه المسئلة ليست بمنفعة على كون الكمال سابقا على
 القاصر بل على ان ضمان العبد وان يعتد المماثلة الكاملة او القاصرة
 فبيل كلامه تدافع لتحقق الغصب فيها لان الغصب عنده ليس
 الا اثبات اليد الباطلة وقد يتحقق ذلك في الزوائد فكذلك النافع
 لان اليد تثبت على النفعة كما تثبت على العين لعدم تحققه
 فيها الا لا يتصور الازالة في الزوائد لحدوثها في يد الغاصب فكذلك
 النافع لاحد زوائد تحدث في العين شيئا فشيئا لم يأت الا شافعي
 في مسئلة الا تلاف الذكورة في المثل عمرها كالحامات فاشهد انما تقوم
 بمنافعها في الكشف واما العرف فلان الاسواق انما تقوم بالمنافع والآباء
 يحفظان الجواهر والحامات انما يثبت للتجارة وقد يستأجر المثل جلة ويوجب
 متفرقة لا يشاء الترح كالمشترى جلة ويباع متفرقا واذا دل على
 انهما مال اي مال متقوم على ما يورد المذهب لا يجعل غير المال مالا ولا غير
 المتقوم متقوما قوله مقدر بالمثل لقوله تع فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدي
 عليكم ولا مماثلة بين العين والمنفعة يعني ان النافع وان كانت
 اموالا متقومة غير دون الاعيان في المالية فلا يقتضي بالا عيان كما
 لا يقتضي الدين بالعين والارز بل الجيد وهذا لان النفعة يقوم بالعين و
 العين يقوم بنفسها وما يقوم بغيره تبع له والتفاوت بين البيع
 والمتبع ظاهر والمالية للشيء امهنة طريقة اخرى لعلمائنا في نقول المماثلة
 بين النفعة والعين وبعبارة الكشف صنفنا ان صفة المالية للشيء بالمال
 والتمول عبارة عن صيانة الشيء فليتأمل فلا يكون مالا فضلا عن المتقوم

قولنا هذا الاحراز ضمن لا قصد الى واعتبار الاحراز الضمني في اشياء
 التقوم بمنع وما ذكره بقوله الا يرد سند المنع **قولنا** لكنه ليس بمقوم
 الغرض من ذكر مسألة الحشيش هنا الاستدلال بعدم وجوب الضمان
 بتلافه على عدم اعتبار الاحراز الضمني في التقوم فالمناسب ان يقول
 الا يرد ان الحشيش الثابت في ارض مملوكة لا يجب الضمان بتلافه
 وان كان محرزنا بتبع الاحراز الارض ولو حصل التقوم بالاحراز
 الضمني لما كان محظرا لعدم وجوب الضمان فيه معناه والشارح على الكلام
 ما قبل المرام لكونه ليس بمال تغليل لعدم وجوب الضمان بتلافه حاصل
 يرجع الى الاستدلال بانتفاء اللازم على الملزوم لان التقوم يستلزم
 المالية عندنا في قولنا لكنه ليس بمقوم لكونه ليس بمال بدليل
 انه لا يجب الضمان بتلافه لكان الكلام اظهر في افادة المرام ثم ان
 المقصود يتم بدون ذلك هذا التغليل فلا سقط من الكلام كافي
 الكشف لكان اصوب ووجه الاستدلال مستغن عن البيان **قولنا**
 فالعقد ورد على العين لا المنفعة جواب عن استدلال الشافعية
 على ان المنافع اموال متقومة بمرور العقد عليها في الاجارة لكن الاشياء
 بتبديل النفع بالمال او قوله ثم ينتقل العقد على المنفعة الظاهر بتبديل
 على بالي **قولنا** جارية مشتركة او بين العاطل وبين غيره **قولنا** نصف العقر
 يورس المثل وقيل يورس مقدار اجرة العاطل كذا في الدرر وفي المغرب
 العقر صدق المرأة اذا وطئت بشبهة **قولنا** منافع البضع المباح
 المباشرة والبضع اسم منها بمعنى الجماع وقد كثر به عن الفرج كذا
 في المغرب **قولنا** عند القول ان في الملك **قولنا** من قتل من عليه القصاص

من الثاني سفعول بتقيل وبه يظهر ان الصدر في عبارة المص مضاف الى القول
قولنا لا يضمن لمن له القصاص الدية او لا يضمن قاتل القاتل الدية لو لم يقتل
 وانما قيد بكونه لمن له القصاص لانه يضمن لو قاتل القاتل الدية ان كان خطاء
 ويقتض من ان كان عدا كذا في الكافي للحاكم الشريفي ثم انه كما لا يضمن الدية
 القود وانما اقتصر على الذكر على الاول لخلاف الشافعي فيه دون الثاني وكون
 هذه المسئلة ايضا مقول قوله قلنا يشعر باختصاص الحكم المذكور بالحيات
 وان امكن توجيهاه باعتبار تركيب الحكم المذكور على عدم وجوب
 القود وعدم وجوب الدية فان المركب منها مخصوص بنا لا محالة **قولنا**
 ويضمن عندنا شاعري هذا هو الذي يدل عليه كلام فخر الاسلام والذي
 ذكره صاحب الكشف ناقلا عن الترمذي والاسرار يدل على ان الاجبة
 لا يضمن عندنا شيئا لو لم يقتل القصاص كما هو من جملتنا **قولنا** واذا ديس على ماله
 فيه ان المدعي التقوم ولا يستلزم المالية اتفاقا فلا يفيد والاظهر
 ما في الكشف من ان القصاص ملك متقوم للوط وان لم يكن مالا كما
 تضمن النفس بالانتلاف حال الخطاء انشئ عذلك ان الملك مامن
 شأنه ان يتصرف فيه بوصف الاختصاص والمال مامن مشانته ان
 يدخل لا انتفاع به وقت الحاجة والتقوم يستلزم المالية عند
 ابي حنيفة والملكية عندنا شاعري **قولنا** ولنا ان ملك القصاص اه لو قال ولنا
 ان التلف ليس بمال متقوم فلا يضمن بالمال لان المال ليس بمثل
 له صورة ولا معنى كافي الكشف لكان الكلام اوضح واظهر في بيان

تفرع المسئلة على ما سبق **قوله** فلا يكون ما لا فيه ايضا ان عدم التقويم لا
يستلزم عدم المالبية ولو عكس الكلام لكان له وجه **قوله** وانما شرعت
الدية او شروع في الجواب عن المظن الذي هو القيس عليه للتخصيم **قوله**
وليس قلنا معطوفا كذا في الشرح الا كل **قوله** وتضمنان عند الشافعي
سرا المثل يعني للزوج **قوله** فلا يضمن ابدا لا لعدم المماثلة بينهما وضمان
العدوان مقدر بالمثل **قوله** والتقويم بالمال في حال الثبوت جواب عن
سؤال عيسى يرد عليه بان ملك النكاح لو لم يكن متقوما لما وجب المال
في مقابلته عند العقد فاجاب باننا لانسم ان المال في مقابلة ملك النكاح بل
بمقابلة الملوكة وهو البضع ولا يلزم من تقويمه تقويم الملك كذا في شرح
المعنى للقائين لكن جعله جوابا عما استدلبه الشافعي ان ملك النكاح متقوم
مشتعا فيقوم زوالا كافيا لكشف الظاهر كالا يخفى **قوله** له فخط كخط النكاح
لحصول النسب منه قال في الكشف واما الملك الوارد عليه فليس بذلك فخط
ولهذا وجه ازالته بالطلاق ومن غير شرطه ولا اول ولا اخر **قوله** واما
عند الزوال فلا يتقوم لان معنى الخط للمحل انما تظهر عند الملك والاستيلاء
عليه باثبات الملك فاما عند زوال الاستيلاء والطلاق فلا كذا في
اصول فخر الاسلام وشروحه ووضح منه ما في الهداية وشروحه من ان
البضع شريف فلم يشرع عليه الا بعضه واما الاستقاط فممنوع
المدى بمصلوبه شرف البضع للتخلص به عن الملكية فلا حاجة الى ايجاب
المال اذ لم يجب الا لهذا الغرض وهو حاصل بدونه ثم ان اظلم

ظاهر كلام الشارع يوهم ان يكون مقصوده الفرق بين حال الزوال
وحال الثبوت يبطل بذلك اعتبار الشافعي الزوال بالثبوت وليس
كذلك لان الكلام هناك في ملك النكاح ومصرنا في البضع فليتب
قوله ولهذا وجه ازالته بالطلاق اه جعل الشارع ذلك متفرعا على عدم
كون البضع متقوما زوالا وقد جعله صاحب الكشف وغيره متفرعا
على عدم كونه الملك الوارد عليه فاخطر كما نقلناه عنه قبل المظن
فليتب **قوله** وسمى بدل الخلع بدلا عما ليس له في مقابلة البضع
فهذا ايضا يدل على كونه البضع غير متقوم زوالا وقيل في تغيير كلام
الشارح هذا فيكون تسميته بدلا مما لا انتهي ولا يذهب عليك انه
ليس له وجه فظنتم انه لو قال الشارع بدل ذلك وقالوا ان بدلا خلع
بدل عما ليس به لكان اظهر في قارة المرام لما ان ذكر النسبة غير متقوما
في مثل هذا المقام **قوله** ولو خالع ابنته الصغيرة على مالها يقع الطلاق
ولا يلزم عليها المال وهذا لانه لا ينظر لها فيه اذ البضع جالة الخروج
غير متقوم والبدل متقوم فاعطاء المتقوم من مالها ببعض غير متقوم
لا يجوز لانه في المعنى التبرع بماله بخلاف النكاح لان البضع متقوم
عند الخول فلو زوج ابنته الصغيرة غير المثل جاز ولزم المهر من مال
الابن لانه اعطى المتقوم من ماله بمتقوم **قوله** لا يقال عدم توقف
على هذه الاشياء الخ ليس في كلامه السابق الا الاستدلال بعدم
توقف البضع على هذه الاشياء على عدم تقويم زوالا على عدم

تقوم الملك فقولنا لا يدل على عدم تقوم الملك ما لا يقرب له
نعم لو جعل هذه الاشياء فيما سبق دليل على عدم كون الملك الوارد
على البضغ او فخر كما فعله صاحب الكشف وغيره لكان له وجه
لكل الشارح قد خالفنا في ذلك كما بشرنا عليه فلا وجه لاقتفاء
الترجم في تقرير هذا السؤال ثم ان الضمير في قوله عدم توقف
على تقريرهم راجع الى الملك النكاح لا البضغ والظن كلام الشارح
وجوه الى البضغ فغيره ايضا فظهر لان غير المتوقف على هذه الاشياء
زاله البضغ لا البضغ نفسه الا ان يحل على التام او يكون المراد
البضغ في حالة الزوال **قوله** ولهذه لولا تلف مال انسان بلا شرعية
الصواب ولهذه لولا تلف رجل مال المتقوم بلا شرعية بان ياكل
او يلقه في البحر ومع هذا لو تلف عليه انسان ضمن كانه الكسر
وجميع المعترات اذ الغرض ليس الا الاستدلال على ان صحة الزوال
في ملك ما بلا شرعية لا يدل على كون ذلك غير متقوم وما ذكره
الشارح من المسئلة بمفرد هذه الدلالة على ذلك مع ما فيه من خلل
آخر وما ذكرنا من الصواب يظهر وجه الجواب بقوله لان ضمان
آه **قوله** باعتبار اتلافه مملوكة المتقوم لا المتقوم في ذاته حقيقة
والبضغ ليس كذلك فلهذا لا يضمن **قوله** لان مالها لو رجعا قبل الدخول
فيه ان قوله المصل بعد الدخول ظرف للشهادة بالطلاق ولا الرجوع
بل لا يفتقر الى الصواب لو رجعا عن شهادتهما بالطلاق قبل الدخول

قوله

قوله يضمنان نصف النهر لا يقال هذا بخالف ما قد تقررت ان
البضغ غير متقوم زوالا لاننا نقول ليس ما وجب ضمانا قيمة
لما تلفد عليه من البضغ لان قيمته من المثل تاما ولا يفرقونه بل
يفرقون نصف المسمى وان كان ذلك اقل من ماله المثل بكثير او
اكثر منه بكثير فلو ضمنوا بدل التلف لما اعتبر نصف الواجب بالعقد
كما في مال الشراء الانسان لا يعتبر المثل عند الاتلاف كذا في
الكشف **قوله** مكانه زالة اليد المحقة وفيه اشياء اليد المبطله
ايضا وهو يد المراهة بحيث لا بد للمؤمنين من صفة الحسن وهو
الشارع ولذا قيل ان حسن المأمور به من قضايا الشرع لامن
موجبات اللغة لان صيغة الامر تتحقق في الضج ايضا لا يرد
ان السلطان الجابر اذا امر انسانا بالتلاف مال انسان او نفسه
بغير حق كان امرا حقيقة حتى اذا خالف المأمور ولم يات بما امر به
يقال خالف امر السلطان **قوله** الثالث كون الشيء متعلقا بالمدح
والذم يعني في العاجل وكونه متعلقا الثواب والعقاب في الآجل
كما في التوضيح **قوله** فعند الاشهر حسن الافعال شرعي وكذا في
ولا حظه فيه للعقل وانما يعرف بالنهي **قوله** ولا حظ للعقل فيه اه
فالحسن عنده ما امر به سواء كان الامر بالايجاب او للايجاب او
للندب والتعجب ما نهى عنه سواء كان النهي للتحريم او للكره
قوله لان الاصل واجب على الله تعالى في التوضيح ان العقل

مطلوب الا بد للمأمور به من الحسن

عندهم حاكم مطلق بالحسن والقبح على الله تعالى وعلى العباد اما على
 على الله تعالى فلان الاصل واجب عليه بالعقل فيكون تركه حراما
 على الله تعالى والحكم بالوجوب والحكمة يكون حكما بالحسن والقبح ضرورة
 واما على العباد فلان العقل عندهم يوجب الافعال عليهم و
 يبيحها ويحرمها من غير ان يحكم الله تعالى فيها بشيء من ذلك و
 الشارع اقتصر على ذكر دليلهم في افعال الله تعالى مع ان بيان حكم
 افعال العباد وذكر دليلهم احسن في المقام بل انما ذكر حكم افعال الله
 صريحا استطراد **قوله** وعندنا الحاكم بالحسن آه لا يقال هذا ذهب
 الاشاعرة بغيره لانا نقول الفرق بين الحسن والقبح عندنا
 الاشاعرة لا يعرفان الا بعد كتاب وبني وعلى هذا المذهب قد
 يعرفهما العقل بخلق الله تعالى العلم بهما اما بلا كسب كمن تصديق
 النعم وفتح الكذب الضار واما مع كسب بالحسن والقبح المتفادين
 من النظر في الادلة وترتيب المقدمات وقد لا يعرفان الا بالبرهان
 والكتاب كما كثر احكام الشرع كذا في التلويح **قوله** فيكون الحسن من
 مدلولاته بمعنى انه ثبت بالعقل والامر دليل عليه ومعرفته واما
 على مذهب الاشاعرة فيكون من موجباته بمعنى انه ثبت بالامر **قوله**
 فالحسن لذاته بديهي الحسن لعنه في نفسه فيدخل فيه الاتيان بالامور
 من حيث انه ما مؤثر لان طاعة الله تعالى وترك مخالفة ما يحكم العقل
 بحسنه **قوله** اما ان يكون حسنه بمعنى في التلويح او الجزئية **قوله**

ونفع منه الانسب بما سبق واما ان يكون حسنه كالا يخفى **قوله** وقد
 يجتمعان في الايمان بالمأمور به انما قال وقد يجتمعان لجواز ان لا يكون
 الا شيان به من حيث انه مأمور به ثم ان المأمور به صفة كما شفع
 الايمان لا مقيدة كما سيظهر وجوب **قوله** والا اول يوجد بدون الثاني
 بل اذا امن من غير ان يؤمر به ولا يذهب عليك الايمان مأمور به في كل حال
 بالنسبة لكل شخص فان اراد به الامر بايمان شخص بخصوصه فغيره
 انه ليس بمأمور به الا ان يقال المراد بعد الامر عدم بلوغه كما في ايمان من
 هو في شاطئ الجبل وفي التوضيح وقد يوجد الاول بدون الثاني
 اذا لم يحسنه او الجزئية كمن لم يؤمر به **قوله** وعلى هذا قد يجتمع
 بغيره في شيء واحد وهذا القسم يسمى جامع الاشتمال على ما هو
 حسن لعنه وبغيره **قوله** فانه حسن لكونه آه فبالاعتبار الاول
 حسن لذاته وبالاختبار الثاني لغيره **قوله** والمراد من المأمور به آه
 اجمال فصلة صاحب التلويح حيث قال فان قيل المأمور به في الصلوة
 والركعة ونحوهما هو الا يتأخر هذه الاشياء الى العبد انما هو
 مأمور بايقاع الفعل واحداثه فاما في الاتيان بالمأمور به والا
 هو نفس المأمور به فلنا قد سبق ان هو من مفعول مصدر يا وعل
 حاصله بالمصدر والا اول هو الايقاع والثاني المباشرة الموقفة
 فارادوا بالمأمور به الحاصل بالمصدر كما ذكره بمعنى الحالة المخصوصة
 وبالاتيان له ايقاعه واحداثه ثم انه ليس مراد الشارع بهذا
 الكلام تصحيح العبارة في حق الوضوء بخصوصه على ما يوضح

ظاهر السباق بل هو مطلق جاريا فيما وقعت هذه العبارة كما اذا وقعت
 في حق الصلوة يكون المراد بالماثور به الرأية المخصوصة للصلوة وبذلك
 ينظر ان ذكر الرأية المخصوصة للصلوة انما هو بطريق التثليل
قوله بلا واسطة ار يدرك العقل من ذلك الشيء بلا واسطة
 من شيء اخر وهو احتراز عن الحسن لغيره ويتضح ذلك فيما
 سيجي **قوله** ولا يقبل القوط اصلا ووضعها او لا وضعها لا اصلا
 كلامه فيما سيجي صريح في انه اراد بالوصف كونه حسنا والظ
 انه اراد بسقوط الاصل عدم كونه ماثورا به ولا يذهب عليك
 ان تقسيم كل من قبول السقوط وعدمه الى القبول والاعتراض
 الشيخ اكل الدين وتابعه الشارح وليس في شيء من العبارات
 ولا هذه كلام القوم خصوصا كلام المصنف في الشرع من جرأته
 الامثلة وغيرها وسيجي التنبه هنا على بعض ذلك وعليك
 بتخريج بعضه وليس المراد في القبول الاسقوط التكليف
 بنفس الماثور به وعدم سقوطه على ما صرح به المحققون **قوله**
 او وصفا لا اصلا الظان المراد سقوطه من الشايع عدم
 سقوط نفسه كما اشترنا اليه ولا يذهب عليك ان عدم سقوط
 نفسه ذلك الشيء انما يكون بكونه ماثورا به وصفه الحسن لا
 يتخلف عن الماثور به فكيف يتصور هذا القسم وهذا ايضا من جمل
 مفاسد هذا التقسيم المخرج **قوله** ان في غير الماثور به يعني ان الضمير
 راجع الى ما هو عبارة عن الماثور به **قوله** كما قال بعض الشارحين

يريد به القائل شارح المغني **قوله** اقول وحسب ان قوله او يكون انما
 اورد القائل النظر المذكور على صاحب المغني وليس في كلامه هذه
 العبارة ولا ما يؤيد ذلك مودة اصاب بل هو صريح في ان التنوع لا الثالث
 انما هو الحسن لعينه ولا تتجمل عبارة لما ذكره الشارح وان تتجمل
 عبارة المصنف فلا وجه لاستناد البعض في ذلك اليه **قوله** وليس كذلك
 بل قسم للحسن المطلق الثابت للامر فيكون قوله او يكون ملحقا به
 القسم عطف على قوله اما ان يكون لعينه وما ذكره يندفع ايضا ما
 اورد القائل من ان التعميم عن هذا القسم بقوله او يكون
 ملحقا بما حسن لعينه في نفسه ليس كما ينبغي لانه لا يكون داخل في
 المقسم بقى ان كلام مخترع الاسلام وصاحب الكشف صريح في كون
 ذلك القسم نوعا من الحسن لعينه بل كلام المصنف ايضا في الشرع
 حيث قال اما النوع الثالث فالله كونه فانها انما صارت حسنة لما
 فيها من سدة خلة الفقيه غير ان هذه الوسطة لا تخربها من ان يكون
 حسنة لعينها والصواب في دفع النظر المذكور هو ما ذكره بعض
 الشارحين حيث قال في تقرير الكلام الحسن اما ان يكون حسنا
 لعينه او لغيره والقسم الاول ثلثة اضراب لانه اما ان يكون
 حسنا لعينه حقيقة او ملحقا به حكما والاول اما ان لا يسقط
 عن الكلف اصلا او يسقط في بعض الاحوال ثم قال فسقط
 به ما قبل ان القسم الملحق ليس بداخل في المقسم فلا يصح

التقديم وان الحكم معلوم بين النفي والاثبات وليس بينهما ما ذكر
 ثالثة حتى تجعل مساوئ الثا انتم فان موافق لكلام القوم
قوله او يكون ملحقا بعينه كذا في النسخ وفيه شيء والظاهر المحقق بما
 حسن لعينه **قوله** وهي ان يكون حسنه لا عينه ولا غيره
 وفيه كلام اما في نفس الامر فالظاهر غير متصور واما بحسب جعل
 اصل الفن فهذا القسم داخل في الحسن لعينه على ما يدل عليه
 صريح كلام المحققين كما استرنا اليه **قوله** على ان وجهه كان ان يكره
 او غيره **قوله** ويشال ما لا يقبل السقوط وصفا لا اصلا الاقرار كلام
 المصنف في الشرع صريح في ان الاقرار يشال للقسم المعبر عنه بقوله او
 يقبله وكلام الشارح صريح في خلافه حيث جعل القسم المذكور اظلا
 تحت قول المصنف ان لا يقبل السقوط فهذا ايضا من المفاسد المتفرعة
 على ذلك التقديم المخرج **قوله** فان اصله ساقط الظاهر اراد
 بالاصل نفس الاقرار وفيه شامح لان الساقط هو وجوب الاقرار
 لانفسه **قوله** ويباح اجراء كلمة الكفر على الاشياء بخلاف ذلك ما سيجي
 في فصل الشرعيات من ان الحرية والحرية قائمان في حالة الاكراه فلا
 يكون اجراء كلمة الكفر على الاشياء باذاتكته عمدا معاملة المباح في
 سقوط المقر اخذ فالظاهر ان يحمل كلامه على المسمى **قوله**
 فان قلت بقاء الصفة بدون الاصل اه هذا السؤال مع جوابه المذكور
 مأخوذ من الشرع الاصح ولا يذهب عليك ان ايراد ذلك من قوله التدبر

لان التصف بالحسن يعم نفس الاقرار والساقط ليس الاوجب
 الاقرار لانفسه على ما استرنا اليه فلا يكون الساقط ما يعم الموصوف
 بالحسن حتى يرد ذلك على ان معنى عدم سقوط حسنه ان كلا
 وجد يتصف بالحسن ولا ينفصل عنه اصلا وليس التصف به
 الاقرار الساقط كما هو منشاء السؤال ولا يخفى ان قبول الاقرار
 للسقوط لا يقتضي سقوط كل اقرار بالفعل **قوله** قلنا هذا وصف
 اعتباري اه بل يكفيه الحمل الاعتباري فيجوز ان يكون بما يعم الساقط
 بمعنى ان ذلك الساقط متصف به **قوله** كالجنون اه فسقوط الحسن
 في بعض ذلك محل كلام **قوله** ويشال ما يقبل السقوط اه ليس مثال
 هذا القسم نذكر ان في كلام الشيخ اكمل الدين والشارح زاد في
 الطيور نغمة لان سقوط نفس الصلوة ايضا في الاوقات المكرهه
 مما لا يشبه على احد لا يقال اراد بالاصل مطلق الصلوة لا الصلوة
 في الاوقات المكرهه لانا نقول على هذا يلزم ان يكون المعبر في الحسن
 ايضا ذلك فلا وجه للحكم بسقوطه في الظاهر ان هذا القسم غير متصور
 كما سبق الاشارة اليه واعلم ان الشارح لو قال هذا اكثرها يقبل
 السقوط كما في حالة القدر وفي الاوقات المكرهه اخبرنا واطلنا بكونه
 موافقا لكلامه لكنه لما اتخذ ذلك هو التقديم الذي اختره الشيخ
 اكمل الدين وفيه فيما وقع **قوله** كما قال الصحابة في الكذب كما قال واحد من
 الصحابة وهو النضر **قوله** صارت كلاما واسطحة بعبارة ما قلناه فالحقيقة هذه
 مجارة بالصلوة فيه شامح والمراد التحقق بما حسن لعينه فصارت

كالصلوة ومع كونها كالصلوة اشترط الاهلية الكاملة لها
 ايضا فلا تجب على الصبي **قوله** ولكن كل منهما ليست بوساطة
 فيكونا التعرض لكونهما بخلاف الله تعالى غير مفيد في المقام وبهذا
 يظهر ان منشاء السؤال هو قوله اذا النفس ليست بجانية في
 حقها وقوله وكذا حاجة الصغير يخلق الله تعالى ولا يذهب عليك
 ان ذلك لا يندفع بما ذكره في الجواب **قوله** اذ لا حسن فيهما والوا
^{سطه} **قوله** حسن الفعل لاجل حسنهما وقد يجاب بمنع لزوم حسن
 واسطة كما ان الكلام متصف بالبلاغة والقصاصة بوساطة
 المعنى الاول ولا يكون المعنى الاول متصفا بهما كما تقر في موضع
قوله قلت الدفع والقهر محل على انه مصدر وهو فيه نظر اذ يلزم
 منه ان لا يوجد الحسن لغية اصلا فان كل واسطة فيها
 جملة الاختيار فيها جبهة الاضطرار ايضا ضرورة ان الرتبة
 الحاصلة بالفعل الاختيار ضرورة لا قدرة للعبد فيه كالجهاد
 بالفعل مثلا فان حسنه انما هو بوساطة اعلاء كلمة الله تعالى
 او دفعه كفر الكافر وكون كلمة الله تعالى معللة وكفر الكافر بدفعه
 ليس الا بخلق الله تعالى فاعتبار هذه الجهة في مثل الزكوة
 وعدم اعتبارها في الجهاد مثلا حتى يكون الاول ملحقا بما
 حسن لعينه دون الثالث تحكيم **قوله** فان قلت كلامه
 متناقضاه ظاهره **قوله** مقتضى ان يكون منشاء السؤال
 ذكر قوله او لغيره ولا معزله لانه معطوف على قوله لعينه

ما يكون
 سان

بحرف

بحرف او كما خرج به الشارع نفسه فلا يتصور ان على محل واحد والاول
 ان يذكرك ذلك عند قوله لعينه وتقريره ان مقتضى قوله ضرورة حكم
 الامر به وان لا يكون الحسن في المأمور به لعينه بل لغيره فاذا جعل الحسن
 لعينه احدا قاسم يلزم التناقض والمذكور في الشرع الاكمل ان ذلك
 اعتراض على اصحابنا منشاءه سوء الفهم والشارح نقله بعينه الكلام
 المحصل **قوله** بل المراد ان الحسن الشرعي اه ومقتضى حكم الامر الحسن المطلق
 وهو انما يوجد تحت واحد من المقيدات المذكورة **قوله** لانه مخرب
 ببيان الرب قالوا لا ادنى ببيان الرب لعن الله تعالى من عدم
 بنيانه **قوله** ولو جعل الاعلاء او الدفع فيه ان عامة الاصوليين يعلموا
 مثل الزكوة ملحقا بالحسن لعينه ومثل الجهاد من الحسن لغيره فرفعوا
 على ذلك احكاما في شترط الاهلية الكاملة للاول دون الثاني وليس
 هذا بما يمكن تفريقه على جعل الاعلاء او الدفع مصدر للمجهول او المعلوم
 على ان جعل العارضة في الاول مصدر للمجهول حتى يكون ملحقا بالحسن
 لعينه وفي الثاني مصدر للمعلوم حتى يكون مستغنيا عن حكمه فخصوا
 بالنسبة الى لفظ الدفع وليس بين الفرق الا انه لا جبهة ههنا لا تعلق
 الوسائط وبصورتها في حكم عدم بخلافها في كما ذكر في التلويح **قوله**
 تمثيل المحصل قد عرفت انه ليس بمجرد تمثيل بل ما يتفرع عليه الاحكام
 وليس بخصوصا بالمصطلح بل بما اتفق عليه عامة الشايخ **قوله** وكان
 الاصل في التمثيل ان يقول واقامة الحدود لعدم احتمال الامر في

فاستطاع وفيه بحث فان الوساطة فيها على ما ذكره هو الزجر ولا يذهب عليك
 انه ايضا يحتمل ان يكون مصدر المعلوم والمجهول وقول من قال وجه الاولوية
 ظاهر لعدم احتمال ان يكون اقامة الحدود مصدر المجهول لان الحدود انما
 يقيمها العبد سواء كان الكلام ليس كذلك على ان عدم احتمال اقامة الحدود
 لا ذكر منفع ودليله لا يفيد المدعى **مثال** للشرط فيكون في كلام المص
 نفع ماحلة حيث عطفها على الوضوء والجهاد مع انها ليست في
 اقام الامور **مثله** **ف** كان اعم واوجز لكن يكون فيه ايها
 خلاف المقصود وهو اختصاص ذلك بالحسن لغيره **قلت** لان
 الحسن الزائد به وبهذا الجواب يندفع ما في التلويح من ان جعله من
 اقام الحسن لغيره ليس اولى من جعله من اقام الحسن لذاته
اعلم ان القدرة على نوعين قيل لم يذكر الشارح النوع الثاني
 ولكنه تركه استغناء بما يأتي في المتن وهو ذهول عن قول الشارح
 فيما سيجي وقدرة بصير الفعل بر استوجهم الوجود **وان** كانت
 متقدمة بالذات بمعنى احتياج الذات اليها **ف** في لزوم الاداء لعينه
 الى لا يخلف **ف** يظهر انهما في لزوم الاداء خلفه كما اذا سلم
 الكافر او ظهر الحائض عند ضيق الوقت بحيث لم يسبق من الوقت
 الا ما يسع فيه كلمة الله عندهما والله اكبر عند الله لا يفسد بكون الاداء
 واجبا عليه لخلفه لا لعينه حتى لا يأتى بتركه **ف** ان القدرة التي يزداد
 بها حسن الامور **في** الظان يقول لا يمكن برها العبد من

مطلقة

قائل الامور

مطلقة المكنة

اداء الزم

اداء الزم
 اداء الزم
 اداء الزم
 اداء الزم

اداء الزم وقد تجب عنه بكونه الترتيب الا في محله قوله ان هذا
 القسم من القدرة لو قال اي هذه القدرة لكان اظهر **مثال**
ان يقول الظان حتى راجعة الى القدرة المتقدمة آه فيه بحث ظان
 القدرة المتقدمة حتى التي يمكن برها العبد من اداء الزم ولا يذهب
 انهما اعم من ان يكون ادنى ما يمكن به العبد من اداء الزم اولا
 لان مطلق التمكن يتقدم التمكن بغيره فالحذر والذو ذكره
 غير لازم ومن شاء اشتباه ذلك على الشارح هو الذهول عن ذكر
 لفظ الادنى **مصرنا** **ف** النفس والغير قيل لا حسن ان يقول
 الا الشئ وحده واليه مع غيره وانت فخير بان يجمع الشئ مع الغير
 يكون غير ذلك **الشئ** **ف** مع انه غير جائز في التقسيم لان مقام
 التقسيم مقام ينفو ان يتميز فيه كل من الاقسام والمقسم
 فلا وجه للايراد ما يورث الاشتباه فيه وفي كلامه اشارة الى جواز
 ذلك في الجملة وهو حق مرتبه العلامة التفاضل في الشريف
 الجرجاني في مواضع من شرحه **ف** ولا يقال الاسم ثلثة
 انواع هذا من باب ذكر الخاص وارادة العام وليس الكلام
 فيه بل في رجوع الضمير الى المطلق الذي هو في ضمن المقيد
 وجعل المقسم بهما المطلق بهذا الطريق على ان ارادة
 الكلمة بالاسم **مصرنا** **ف** مع علاقة صحيحة وقرينة ظاهرة
 امتناعها من منع **ف** ولو قال والقدرة المتقدمة آه بالكر

قائل الزم

فيه ان المقيد بالنسبة المطلق
 عام وان لم يكونا عامين
 خاصة مطلقا ومع هذا
 لا فرق بين الارادة
 بالاسم الظاهر
 والضمير مستتر

على الحكاية يعني يدل قوله والقدر التي يتمكن بها العبد من اداء
 ما لزمه والملاذ بالتقدم التقدّم على الفعل **قوله** واوجز له
 الاستفناء عن قوله التي يتمكن بها العبد من اداء ما لزمه
 وكذا عن قوله وهو ادنى ما يتمكن به المأمور من اداء ما لزمه
قوله لان المطلق في الاصطلاح ما لم يقيد بقيد اي بقيد زائد
 على نفسه وانت خير بان التمكن من ركنيات القدرة وليس
 بامر زائد عليها الى تيسر مثلا في مقابلة فعلها هذا يكون اطلاق
 المطلق عليها موافقا لهذا الاصطلاح ثم ان اطلاق
 المطلق عليها ليس من مخترعات المصنف كما يفهم من سياق
 كلام الشارح بل هو ما وقع في كلام فخر الاسلام واقتضى اثره اكثر
 اصحاب المتن من العلماء الاعلام **قوله** وفيه نظر لان النص
 الجديد اوجب لقاط الواجب السابق ولم يوجب شيئا غيره
 وفيه بحث لانه ان اراد على قول من يقول بوجوب القضاء
 بما يجب به الاداء فذلك مسلم لكنه غير مفيد في المقام اذ من
 الظان مورد النظر هو قول القائل فلا بد فيه من القدرة لانه
 تكليف اخر وليس ذلك القول على هذا المذهب وان اراد
 على قول من يقول ان ايجاب القضاء بنص جديد فاذا ذكره
 منفع كما سبقا تحقيقه ثم ان قوله اوجب لقاط الواجب
 السابق لا يخفى عن شيء والظاهر اوجب عدم سقوط الواجب

كما لا يخفى

كما لا يخفى **قوله** الاول ما قال انه ابتداء كلام لا تعلق به بالنظر
 المذكور كما يتبادر **قوله** لان الاداء ان كان مطلقا لنفسه
 كما اذا كان في الوقت **قوله** وان كان لغيره كما في اخر الوقت
 الوقت **قوله** عرض عليها الصفات الصافي من الخجل الذي
 يقوم على طرف سنبك يد اورجل وهو من الصفات
 المحمودة في الخجل لا يكاد يكون الا في العرب المخلص **قوله** لان القدم
 شريفة اي اخذهم الدابة من مال سليمان وم فلم يعلمه شرف
 الوقت على المصنف ولا يذهب عليك ان ايراد هذا الكلام في صورة التعليل
 بموانع جواب عن سؤال مقدر غير موجود **قوله** ثم ينتقل الى لزوم القضاء
 عطف على قول المصنف لزمه اداء الصلوة **قوله** لان السماء مسورة
 قال الله تعالى اخبرنا عن الجن وانا المنسا السماء واللاكلة يصعدون
 اليها ولو قد رآه الله تعالى صعدوا حال صعدوا كهمس ومحمد عليه السلام
قوله وهو التعليل وما ذكره غيره استخانا وجبنا مذكوره في الكشف
 وغيره **قوله** لانه بها ثبت التمكن ثم التيسر ثم حصول التيسر في التيسر
قوله وهي كالتأخر في الزكوة بحمل لان الحول على النصاب **قوله** كالمهل في الحج
 به ان يتخسر في شيء في الطواف ويرى نفسه غير عاجز فربما في افعال
 وكان على هذا ضعف الاسلام والآن قد زال ضعف الاسلام وبقى
 المعلول وهو الملهل **قوله** لان اليسر لا يوجب بدونها مع ان الواجب لم يشرع
 الا بصفة اليسر فلم يكن بد لبقاء الواجب من بقائها **قوله** اذا اهلك

بعض النصاب يعني بعد القول **قوله** لعدم بقار القدرة المبسرة التي هي
وصف النماء وبهذا ينبغي ما يقال ان تفرغ سقوط الزكوة بهلاك
النصاب على ما سبق ليس كما ينبغي لانه مشعر بكون اشتراط النصاب
للمسرة وليس كذلك كما صرح به الشارح قبل اسطر ووجه الاندفاع **بيان**
ان تفرغ ذلك على هلاك النصاب ليس الا من جهة ان القدرة المبسرة
التي هي وصف النماء يغوث بهلاك **قوله** والساي والاموال الظاهرة وهو
الوالي على الزكوة **قوله** وكذا يبطل العشر بهلاك الخائض كان الانسب
لقوله فيما سبق ان النصاب في الزكوة ان يقول حصلنا والخائض في العشر
عظما عليه لان الاقتصار في تفسير المال على النصاب في الزكوة قصور
لا يخفى قوله بان كانت الارض ^{بالتي هي جارية} سخيحة الشيخ بفتح السين وكسر الياء ما يقال
له بالفاسية **قوله** بخلاف ما اذا اعظم للزرع افتقار **قوله** فان قلت المراد من الاغناء
المراد من الاغناء عن السؤال هذا السؤال
مذكور في التلويح وجوابه المذكور فيه هو ان المراد الاغناء بصفة
الحسن يتوقف على الفيز الشرعي لان الغالب من حال الفقير عدم العسر
على شدة الفقر والجوع على مكاشاة الحاجة فلا بد في اصلية الاغناء
المأمور به من الفيز الشرعي لتلا بعودي الى الجوع المذموم في الاعم **غلب**
قوله قلت ما دون الفيز الشرعي في حكم العدم ان اراد عند اهل
الشرع فلم لكنه غير بعيد في دفع السؤال وان في حق الاغناء عن
المسئلة **قوله** فلا يكون احلا لوجوبها للتناهي بينهما وذلك لانها

شرعت لاغناء الفقير عن السؤال فلو كان الفقير احلا لوجوبها لاصح
مشروعة لاجابة السؤال **قوله** ولا يجزى المؤدى اذا داه الى ادى
ذلك المؤدى من افعال الحج بل يلزم القضاء في السنة القابلة فقد جاز
اجتماع فعل المأمور به وجوب القضاء **قوله** بمطلق الامر الظاهر بيان
لرجوع الفيز المجزى وهو بمعنى السياق وان كان ذلك غير مذکور في
السياق ويحتمل ان يكون من قبيل عدلوا بهما قرب للتقوى لان لفظ
المأمور به يدل عليه وقيد الاطلاق ايضا منفرجا عن اطلاقه **قوله**
وكان النزاع بينهما لفظي اخذه الشارح من الشرح الاكل وفيه لناد
القصور الى ما بين الفين في تحريم محل النزاع ودرستهم على من
ذلك بل الجواز الذي هو محل النزاع حصلنا بهما الجواز بمحض سقوط
القضاء لا غير ولذا ترى بعض اهل الفن عبر عن منعنا المسئلة
بقوله واثبات المأمور به محل يعجب الاجزاء قوله وسقوط
القضاء لا يعرف الا بدليل زائد وفيه بحث لانه ان اراد بالاتفاق
بين الفريقين فمما كاشرنا اليه وان اراد عند التكليف فقط
فلا يدل ذلك على كون النزاع لفظيا **قوله** والجواب عن استدلالهم
اه اذا كان النزاع لفظيا لاجابة الجواب عنه فهو بناء على ما
يها المذكور في المتن وحاصل الجواب ان وجوب القضاء انما هو
باعتبار انه اخذ ولم يؤد المأمور به بالامر الاول كما وجب والمفعول
على الباقى من الافعال ليس بهذا الامر بل بامر آخر فلا يجمع فعل

المأمور به مع وجوب القضاء بالنسبة الى امر واحد كما هو مدعى الحنفية **قوله**
 وجوب عليه التحلل عن احرامه الى ما هو طريق التحلل وهذا معنى المعنى على
 الباقي فافعل **قوله** بامر جديد وهو قوله وم حين سئل عن واثبه
 امراته وصحاحه مان يربقان وما عمنضيان على جملتهما وعليهما حج من قابل
 وما كان وجوب الحج الصحيح في العام القابل المذكور في الحديث ذكره الشارح
 ايضا والا فهو غير متوقف على امر جديد وفي الاقضية اما الحج اذا فقد
 تقدم الاشتغال فيه لانه لم يرد على الوصف الذي امر به واما لزوم المصنع
 في القاسم مع انه يلزم به الحج الصحيح في السنة القابلة في امر جديد فاذا اتم
 فاسد يخرج عن عهدة هذا الامر ايضا لانه في به على الوجه الذي امر به انتم
 ولا يذهب عليك ان تقرره اوضح من تقرير الشارح قوله لانه لم امر بالمصنع
 فيما افده لا لكونه اشيا بالامور به بالامر الاول حتى يلزم المحذور **قوله**
 ولا كراهية فيها في الصلوة من حيث انها صلوة فلا ينافي ذلك ما يدور
 بيننا من اسناد اكرامه الى الصلوة **قوله** ولذا ان موجب الوجوب اه
 وجواز صوم يوم عاشوراء بدليل آخر لا بموجب ذلك الامر كذا في شرح
 النص **قوله** وبينها تنافر من قال صرنا فيه نظر لانه لا يلزم من نفي الوجوب
 نفي الجواز لم يحكم حول المراد كما لا يخفى على ذوي الهمة شاد قوله وعلى هذا التقدير
 ايضا ينتفي الجواز بانتفاء الوجوب فيقال على قول الشافعي ولا يلزم من
 انتفاء الخاص انتفاء العام ان اردت فيما وراهصة ذلك الخاص من
 عامه فليس محل النزاع وان اردت بالنظر الى تلك الحقة فمنع **قوله**

لاستحالة

لاستحالة خفة النوع وهو صرنا الجواز المقيد بعد الترك **قوله**
 من حلف على يمين به مجموع المقسم به والمقسم عليه لكن المراد به
 صرنا هو المقسم عليه بما ذكرنا لكل وارادة البعض **قوله** فرائي
 غيرها خير منها كما اذا حلف على ان لا يكلم والده **قوله** وذلك منسوخ
 بالاجماع يعني ان كونه منسوخا يجمع عليه لان النسخ الاجماع فانه
 غير مستقيم كما هي **بحث** ان المأمور به مطلق عن الوقت ومقتد
 على وجه يغوث الاداء بغواته فيكون قضاء كالصلوة خارج الوقت
 او لا يكون مشروعا اصلا كالصوم في غير النهار **قوله** لان يستفيد المستفيد
 بحيث لو ادى في اول اوقات الايام لا يعتد به فانه ليس من صلب الامر
 كذا في الشرع الاكمل **قوله** لان الامر يقتضيه وجوب الفعل في اقل وقت
 لا مكان مصادرة على المط **قوله** ولهذا الواجب به في كلام **قوله** انتم قال
 في التحقيق بموجبكم الواجب المتيق فاما المتع فيجوز تأخيرها الى
 وقت مثله بشرط انه لا يخلو الوقت **قوله** ويجوز التأخير لا يكون تقوينا فلا
 يلزم من عدم الاثم اضاعة الوجوب **قوله** مع انه غير داخل في مفهوم
 الاداء ولا مؤثر في وجوده القيد الاول لنفي الركنية والثاني لنفي العلوية
 فان الشرطية تتوقف على انتفاءها معا **قوله** ولنا ان يقول الشرط
 بوجوب الوجود عند الوجود اه فيه بحث لان ذلك هو شأن الشرط
 الجعلي الذي يعتبر المكلف ويعلق عليه تصرفاته مثل قوله ان دخلت
 الدار فانت طالق دون الشرط الحقيقي وما نحن فيه من قبيل الثاني

ان الامر نوعان مطلق ومقتد

دون الاول وتقدم تحقق الشرط عند عدم الشرط الحقيقي ليس
 محل كلام **قوله** ولا يوجب العدم عند العدم كما هو المظهر من
 الاستدلال المذكور لانه اذا كان شأن الشرط عدم الشرط بدون
 يلزم ان يكون عدم الشرط مستلما لعدم الشرط **قوله** والا لو ان
 يستدل بصحة الاداء ووجوده عند الوقت ان اراد عند الوقت فقط
 دون غيره فيرجع الى ما ذكره الشراح وان اراد اعتم من ذلك فانه كونه
 خلافا لواقع دلالة على الشرطية محل كلام **قوله** هو صفة الاداء الا ان
 الرتبة والمؤدى من الصلوة هي الرتبة الحاصلة من الاركان الخمسة
 الواقعة في الوقت والاداء اخر اجزاها من العدم الى الوجود **قوله** فان قلت
 ظرفية الوقت للمؤدى يستلزم شرطية وفيه بحث لانه ان اراد شرطية
 للمؤدى كما هو الظاهر فليس المذكور في المتن ذلكا حتى يكون ذكره مستغنى
 بل شرطية للاداء وان اراد شرطية للاداء فلا يستلزم ممنوع الا ان
 يقال المراد ان ظرفية المؤدى من حيث هو المؤدى لا مع قطع النظر عن
 وصف الاداء يستلزم شرطية للاداء ثم انه اذا كان المراد ذلكا فيصح
 ان يقال في الجواب ان اللازم المذكور وان كان مسلما لكنه غير مبنى بحيث
 يستغنى عن ذكره فليست امل **قوله** قلت لانهم الاستلزام قد اجيب عنه
 في الشرح اولاً بان الظرفية باعتبار المؤدى والشرطية باعتبار الاداء
 ولا يلزم من كون الشيء ظرفاً ان يكون شرطاً **قوله** ولو سلم فلفظ
 بيان اشتراك الصلوة والصوم في شرطية الوقت وامتيازه فلا بد

من التعرض لكل ما به الاشتراك والامتيان قوله فلاحظ في ذكرها
 الا وفق للسبب ان يكون الصير الى شرطية الوقت وان كان
 انظر عمده الى الظرفية **قوله** فان قلت هذا لا يصلح دليلاً على السببية
 لان تقديم الشرط لا يوجب ايضاً فيجوز ان يكون فساد المؤدى
 قبل الوقت شرطاً للاداء لا لكونه سبباً للوجوب **قوله** قلت قد يفتى
 بتقديم الشرط اه فيه اشارة الى ان الاصل عدم صحة التقديم كما في
 الصلوة بالنسبة الى الموضوع **قوله** ولغايل ان يقول بطلان تقديم
 الشيء اه هذا ما اوردته كعلامة التفتازاني على صاحب التوضيح
 وقد اجيب عنه بان المراد ان الوقت لو كان شرطاً للوجوب لما جاز
 الاداء قبله كالمحل والمالم يحجز اجبا علم انه سببه وحاصل ذلك
 ان الاستدلال المذكور به وعليه الاشكال بوجوبه في الاول ان
 بطلان التقديم لا يدل على سببه الوقت اذ يجزى ان يكون ذلك
 لكونه شرطاً للوجوب والثاني انه لا يدل على السببية لجواز ان يكون ذلك
 لكونه الوقت شرطاً للاداء والمذكور في كلام صاحب التوضيح هو دفع
 الاول دون الثاني وليس مدعاه جواز تقديم الشرط على شرطه كما
 نفهم ثم اعلم ان عبارة صاحب التوضيح هكذا وبطلان التقديم
 عليه فان التقديم على شرط وجوب الاداء لكونه قبله لا هو الشارح
 عبارة وقرن السؤال والجواب بوجوبه يبق فيه ما في التوضيح
 المذكور على ما اشرنا اليه وفيه ما فيه قوله ضروري وفيه بحث بل

الفرض خلافه فانه اذا وجد سبب واقتضى حكما وتوقف على
 شرط متأخر وجوده فعند وجود الشرط يثبت الحكم متقدما على الشرط
 مقارنا للسبب وجميع الاستدادات من هذا القبيل كثبت الملك
 بالغيب عند انقضاء الضمان فلا ينافي الشرطية صحة الاداء قبل الوقت
قوله يجوز ان يثبت بلباب شئ او رد عليه ان السببية فيها على سبب
 البدلية فالسبب في الحقيقة احد الامور المذكورة ومع يمتنع تقدمه
 على سببه على انه يجوز ان يكون شئ شرط ايضا بان يكون واحد
 امورا على التحاليل شرط لوجوده فلا يظهر به ممنوعة فليتامل **قوله**
 اولان الوجوب يختلف باختلاف آحاد ليل آخر لكون الوقت سببا للوجوب
 وذلك لان الاصل في اختلاف الحكم ان يكون باختلاف السبب وان كان
 ان يكون باختلاف الظرف او الشرط الا انه لا يقدم في كونه امارا للسببية
 ثم انه لو قال اولان المورد يختلف باختلاف صفة الوقت فان الوقت
 اذا كان كاملا يكون المورد كاملا كما في سائر الكتب لكان اصواب فان
 اختلاف الوجوب باختلاف صفة الوقت خلاف الواقع بل لا معنى له
 مع ما فيه من عدم الملازمة لا ذكره بقوله ولقال ان يقول آه **قوله**
 ولقال ان يقول المتغيراه وقد يقال تغير المورد بتغير الوقت
 يجوز ان يكون ايضا امارا لسببية الوجوب **قوله** هو المورد والاداء
 وفيه كلام لانه قال فيما سبق اذ المختلف باختلاف الوقت هو صفة
 الاداء لا نفس الرتبة الا ان يقال ليس المراد الموردى صفة بل هو

نفس الرتبة بل باعتبار وصف الاداء لكن ذكره في مقابل الاداء ليس
 له كثير جدوى **قوله** والاول ان يقال آه لكون الدليلين المذكورين غير الملازمين
 على ما ذكره **قوله** ولا بد من المناسبة بين الالباب ومسبباتها كما يدل
 العقوبات **قوله** فعمل الاوقات سببا للعبادة فالتحقيق شكر المنعم
 تيسيرا واقمت مقام النعم اقامة للعمل مقام الحال واعلم ان اقامة
 الشئ مقام غيره يكون بطريقين احدهما اقامة السبب الداعي مقام المدعو
 مثل الغزو والنوم والثاني اقامة الدليل مقام المدعوم مثل الجز والحجة
 على ما سيجي وما نحن فيه من الثاني لانه اذا تقررت اوف النعم الاوقات
 خصوصها لوجودها كانت الاوقات دليلا على توافرها لا محالة فما قيل ان
 اقامة الاوقات مقام النعم ليست من ماسن قلنا التدبير ثم ان ما ذكر
 به من ذهب المتأخرين والمتقدمون على ان السبب نعم انتم كما هو **قوله**
 العبادات بحسب اختلاف نعم الله تعالى **قوله** فالوجوب سبب الحقيقة
 هو الايجاب القديم لله تعالى هذا ينافي ما تقدم من ان السبب
 في الحقيقة مترادف للنعم لانا نقول التحقيق ان النعم سبب لايجاب
 الشكر والايجاب سبب للوجوب فما ذكره هنا بالنظر الى السبب
 القريب وفيما سبق الى السبب البعيد **قوله** تعلق الطلب بالفعل
 اي التعلق الحادث للقديم المسمى بالكلام النفس باخراج الفعل
 من العدم الى الوجود اما في وقت الشروع في الفعل او وقت الضيق **قوله**
 ذهب الشافعي الى انه لا فرق بين آه اي بين وجوب الاداء كرامة **قوله**

وغيره وظاهر كلام الشارع في وجوب التمهيد للوجود الاداء وفيه
 ما فيه ثم ان ما نسب الى الشارع في التلويح وغيره ليس هذا القول
 بل هو من ذهب الحقيقة **قوله** لكن الصالح فاعلا فاعيل الاماكن
 واداء الاماكن الاول امتثالا للوجوب والثاني وامتثالا للوجوب
 الاداء **قوله** قلنا بعد الشروع يتوهم المظاء قيل عليه الاول ان يقال
 قبل الشروع او عند الشروع حتى يكون الشروع مبيدا على المطلب اثباتا
 بالواجب **قوله** قلنا الوجوب اه بيان للفرق بين الوجوب ووجوب الاداء
 بعده آخر ذكره صاحب التلويح فلو تبدل الشارع الفاء بالواو لكان اول
قوله لم يكن بعيدا قد يقال هو بعيد عن قصد القوم لان ذلك ليس
 فرق بين نفس الوجوب ووجوب الاداء بل بين وجوب الاداء باعتبار
 الزمان مطلقا ومقيدا لان لزوم الابقاء هو وجوب الاداء بلا فرق
 ولا كلام فيه لاحد **قوله** فان الجزاء الاول منه شرط للاداء الاخر بيان
 شرطية عن بيان ظرفية ليكون كلامه على وفق ترتيب المتن لكان
 اول **قوله** وبهذا التقدير يندفع ما قيل الجزاء الذي هو سبب اه لو اذ
 الوقت الذي هو سبب سوا غفلا في التلويح وغيره لكان اظهر للظهور
 ان منشاء الاشكال هو جعلهم الوقت ظرفا وسببا مطلقا من غير عرض
 الى الجزاء او الكل **قوله** نبيته الشروع تحريف من قلم الناس في وجوب
 ويليه الشروع كذا قيل فليست لعل **قوله** وهو بالتمهيد فاعل ياتي بمفعول محذوف
 كما اشار اليه في اثنا التقرير والظان يجعل فاعل ياتي بهو الضمير المستتر

العائد الى الجزاء ويكون قوله ابتداء الشروع منصوبا بمفعول لان
 معنى الولي على ما ذكر في الصحاح وغيره هو القرب والدنو مطلقا
 وان كان اكثر استواء فيها يكون بطريق التعقيب وكان الشارع
 توهم الاختصاص فوقع في ما وقع **قوله** وبهذا يندفع ما قيل القائل
 هو فاضل السر قندي ووجه اندفاع ذلك بما ذكره من ان الوقوف على الا
 تقرر السببية لانفسها والوجوب الذي توقف عليه الاداء لا يتوقف على
 تقررها بل على نفس السبب فلا دور **قوله** ولقائل ان يقول كيف يستقل اه
 جوابه ما مر مرة من ان الاحكام الشرعية لها حكم الجواهر ومنها وصف
 السببية **قوله** فهو السبب فيه شاي لان السبب ليس الا ما يكون
 قبيل ذلك الجزاء على ما مر جوابه **قوله** لان السبب في الحقيقة هو الكل فيه
 شيء لانه لم يقل به احد ولو قال لان العدول عن الكل الى البعض كان له ضرورة
 كما في التبعيض لكان اوجه قوله للضرورة وهو انه يلزم في التقدم على السبب
 او تاخر الاداء عن الوقت وهذه الضرورة غير متحققة في القضاء **قوله** فوجب
 القضاء بصفة لكل ال حتى لا يجوز قضاء العصر الفاضل بحيث القضاء يقع
 شره في وقت الكراهة كذا في التلويح **قوله** قلنا معنى قولهم القضاء
 اعم فيه بحيث ظاهر بل معناه على ما سبق تقريره ان القضاء يجب
 بالامر الذي يجب به الاداء بالمرجيد الا ان يكون مراده معنى قولهم ان
 القضاء يجب بما يجب الاداء ان وجوبه يكون بالامر الذي يجب به الاداء
 لانه يجب بالوقت الذي يجب به الاداء فيكون سوا غفلا كما ذكر في الشرح

الدين في الجواب من ان قولهم القضاء انما يجب بما يجب به الاداء انما يتعلق
 بوجوب الاداء وهو بلا امر بالوقت وان كان ظاهره نظرياً يوجب
قوله وهو قربة مقصودة اشارة الى ان ما اجاب به القوم عن بعض
 النقوض الواردة على المسئلة المذكورة بالفرق بين القربة المقصودة
 وغيرها غير متناهية **قوله** قلنا باب النقل واسع وله هذا مجزاً اذا
 النقل قاعدية القدرة على القيام دون الفرض ويجزى ركبا موميا
 القدرة على النزول دون الفرض وقد يجاب عنه بان النقل وجباً فصح
 فيتا دنا قضاؤه ويرجع بعد الغوات الى الكمال كما يرجع التراب **قوله**
 وفيه نظر لان النقل بعد الشروع اجاب ما اشار اليه صاحب المعنى من
 ان لزوم الاتمام بالشروع والقضاء بالافاد بعد الشروع انما يثبت
 لضرورة صحت المردد على البطلان وما يثبت بالضرورة يتعدى بقدر
 كمال الميتة للضرر لا يجزى الشئ منها فلا يظهر ذلك في ثبوت اللزوم
 على سبيل الكمال لا في حالة الاداء ولا في حالة القضاء لان ذلك مصلح الى
 ما ورد بالضرورة وذلك لا يجزى **قوله** ان في الوقت الذي تغير فيه فرض
 الشئ سواء كان جيب الصلوة فيه او كان الشروع في الكمال والختم
 فيه كذا في فصل البدائع ثم ان الاختصاص في تفسير الوقت التام
 على ذلك ليس كما ينبغي بل لا تفسيره بالاقوات الثلاثة التي هي
 وقت الطلوع والغروب والاستواء كما فعله صاحب المرات **قوله**
 لان التام لا يورث عن الكمال الا ظاهراً لا ينبغي كما في جامع الار
قوله قلنا نقصان الوقت اه كذا ذكره شمس الاثم وقد يجاب عنه

بل الاجزاء

بان الاجزاء الصحيحة اكثر فيجب القضاء كاملاً في جميع الاكثر الصحيح
 على الاقل القاسد **قوله** فان قلت اه هذا السؤال لا موقع له بعد ما ذكره
 قبل اسطر بقوله نقصان الوقت سببه وقد عرفت حاله من ذلك الكلام
قوله اذا سلم الكافر وكذا اذا بلغ الصبي او طهر الحائض في ذلك الوقت
قوله لا يجزى قضاؤه في اليوم الثاني ذكره صدر الاسلام وفخر الاسلام
 انه لا رواية في هذه المسئلة عن السلف فيحمل ان يجزى كذا في التحقيق
قوله قلت المراد من قولنا ما وجب ناقصاً اه هذا قريب من الجواب
 السابق النقول عن شمس الاثم ثم انه جواب تسليم وقد اثرنا
 الى المنع فليتبين **قوله** ولما قلنا ان يقول السبب لما كان اه جوابه ما سبق
 من ان نقصان الوقت ليس باعتبار ذاته بل باعتبار كون العبادة
 فيه شبيهاً بعبادة الكفرة فاذا مضى خالها عن الفعل كان كمالاً
قوله وايضا جعل كل الوقت سبباً اه قد يجاب عنه بان ما سلم
 فيه من اجزاء الوقت وما بعده هو كل الوقت وحقه اذ كلية كل شئ
 بحسبه **قوله** واجاب بانه لا يقط لان الحكم اه ان اراد ان هذا
 التعليق ايضا داخل فيما اجاب به المصنف عن السؤال كما هو المتبادر من
 كلامه فهو خلاف الواقع اذ لا دلالة عليه في كلام المصنف لا في المتن ولا
 في النشر والا يلزم ان لا يكون كلام المصنف باصمياً بل منعاً مجزاً لما
 ذكره السائل وفي النشر 2 الاكمل الحق انه حكم آخر معلول بعلة اخرى
 ليس عن السؤال وقد عرفت في القدرة المستمرة ان الواجب مع وجب

معنى ان الوقت اذا كان داخل فاستند الى التبيين

بصفة لم يبق بدونها وحدها بسبب التوسعة ما يشرح
 الواجب الا بصفة التعيين فلا يوجد بدونه **قوله** بان يقول عنت
 هذا الجزء للسببية كذا في التلويح وقال الشريف قدس سره هذا
 ليس يستقيم لان تعيين الجزء للسببية ليس في وجه العبد
 ولو قال عنت هذا الجزء للاداء لكان **اول قوله** ويجوز الاداء بعد
 لآخره عن قوله او قصد بان ينوي ذلك لكان كلامه اكثر انظاما
 واوفر فائدة **قوله** لان الاصل للاضافات اضافة السبب الى السبب
 لان الاضافة للاختصاص اقوى وجوه الاختصاص من السبب
 بالسبب وقول الشارح لانه حادث به يكون في المال بيانا لكونه
 اقوى وجوه الاختصاص **قوله** الا انه لم يذكره آه ولا يلزم ذكر الشرط
 في النوع المتقدم لانه لم ندع الوجوب في الشرط كذا في الشرح الاكل
قوله كما في المنذور المعين اي في الصوم المنذور المضاف الى وقت معين
قوله ولا يعياري الى وقد لا يكون معيارا ليصح التمثيل بوقت الصلوة
قوله فان قلت السبب اما الشرط كله او جزء فشرح المفسر للقائ
 منه وهو اليوم الكامل آه هذا السؤال مع جوابه المذكور مأخوذ من
 شرح المفسر للقائ لكن تفسير الجزء باليوم الكامل وتقيده مع ما
 ذكره من التعليل زيادة من الشارح مفيدة للكلام لان الترتيب
 2 لا يكون حاصرا لجزا ان يكون السبب جزءا آخر من الشرط كجزء
 الاول من كل يوم كما هو المذهب ثم انه على ذلك ايضا لا يلزم المسئلة

فانه لو اقره لتوهم
 اختصاص بمادة النية
 ولما ذكره عقيب التعيين
 فصاعدا علم تقيده بمادة
 التقييد بالطريق الاول
 ولهذه الدقيقه
 قدم مفسر
 الله

المذكورة كالا يخفى ولو كان في السبب ما ذكره لكان يلزم ان يكون السبب
 بصوم كل يوم اليوم المتقدم عليه لوجوب تقدم السبب على
 السبب ولا يذهب عليك انه ما لم يقل به احد مع ما فيه من لزوم
 عدم وجوب صوم اليوم الاول من الشهر **قوله** نعم الاول يلزم
 عدم جواز الصوم في الشهر لوجوب تقدم السبب على السبب
قوله والغاء المعيارية لعدم تحقق الصوم في الليالي **قوله** قلت السبب
 الشرط كله كما اختاره السرخس وهو معيار للصوم ايضا بمنزلة
 الكيل في الكيل اذا الصوم عبارة عن اسكات بمدة مقدرة بالشرط
 بحيث لا يفضل من اجزاء شيء فيه غيره من جنس
 وقيد بذلك كقوله يقال كيف يكون الشرط معيار للصوم هو ان
 بعض اجزائه وهو الليالي يفضل عنه كذا ذكر القائل ثم ان سببية
 الليالي لا يقتضي جواز الاداء في كل جزء منه كالليل **قوله** ولكن نقل الاجزاء
 قال في التلويح المختار عند الاكثري ان الجزء الاول من كل يوم سبب
 للصوم وذهب شمس الائمة السرخس الى ان السبب مطلق
 شرطا لشرط ان السبب هو الجزء الاول منه لئلا يلزم تقدم
 الشيء على سببه ولهذا يجب على من كان اصلا في اول ليلة من
 الشهر ثم جن قبل الاصال وفاق بعد من الشرط في يلزم ان السبب
 الشرط في اللزوم بالجزء المنقول اليه فيما ذهب اليه السرخس هو الجزء
 الاول من اول ليلة من الشهر فنقول القائل والشارح في تعليله رعاية

للمعيارية ليس كما ينبغي اذ لا يدخل فيه رعاية المعيارية بل انظر
 ان يقال للشايعين تقدم الشيء على سببه كما في التطوع **قوله** هذا
 نتيجة كونه معيارا وسببا لا يقتصر على ذكر المعيارية كما فعل
 القائل. لكان اولى لان مدخلية السببية في عدم مشروعيتها غيره
 فيه غير **قوله** ان يطلق نية الصوم كوقال ان نية مطلق
 الصوم لكان اظهر **قوله** وبقي اكثلاق اصل الصوم اذ ليس من
 ضرورة بطلان الوصف لان قوام الاصل ليس به **قوله** يعني بصاحب
 فرض الوقت اه فيه اشارة الى ان استثناء المذكور لا يتعلق بقوله
 بمطلق الاسم على ما هو موجب التقييد بقوله بمنع وجبا آخر
 قوله الشايعين انما الدين هو استثناء من قوله مع الحفاظ في الوصف
 او من قوله فيصاحب بمطلق الاسم لكن لا على الاصح كما سيجي ومنظوره
 فيه منشاؤه الذموم عن ذلك **قوله** صار رمضان في حق اداء بمنزلة
 شعبان وانما قال في حق اداء لانه ليس في حق نفس الوجوب بمنزلة
 شعبان لتحقق سبب الوجوب فيه دون شعبان **قوله** فانه
 اذا نوى واجبا اخر او انفرا ذكر انفرا هنا استطراد **قوله** ولكن
 اكثر الشايعين وصاحب الهداية اه ظاهر كلامه يؤهم جزم صاحب
 الهداية يكون الحكم في صورة نية انفرا ايضا وقوع الصوم على
 المنع وليس كذلك لانه قال وعند 2 اذ اصام المريض او السافر
 نية واجب اخر يقع عنه وعنه في نية التطوع روايتا انتهى

فالواجب الاقتصار على ذكر واجب اخر **قوله** ووفق بعض العلماء
 هو صاحب الكشف قوله والشرخص بخلافه اذ يداداه فمرد اكثر
 المشايخ وصاحب الهداية بالمرض ذلك كما ان مراد فخر الاسلام و
 شمس الائمة هو النوع الثاني **قوله** لان ترفخص الفطر السافر
 اه قال في التحقيق اذ انوى السافر واجبا اخر يقع صومه عما نوى
 عند 2 **قوله** في ذلك طريقان احدهما ان الشرع اثبت له الترفخص بترك
 الصوم تخفيفا عليه واذا اشتغل بواجب اخر كان مترفعا لان
 استقامته من زمت لكونه اهم اخف عليه من استقامته فرض الواجب
 ولما جاز له الترفخص بالفطر لانه اخف عليه فنظر الى منافع بدنه
 فلان يجوز له الترفخص بما هو اخف عليه فنظر الى المصالح دينيه كان
 اولى ثم قال وهذا الوجه يوجب انه اذا نوى انفرا يقع عن فرض
 الوقت كما روينا من سبعة عنه لانه لا يمكن اثبات معنى الرخصة
 بهذه النية اذ هو يتجسم للحال مراده بالمرح ويلزم قضاء فرض
 الوقت بعده انتهى والشارح نقل الدليل المذكور من الواجبات اخر
 انفرا لاثبات حكمه هو تقيض حكمه ولم يصح لان معنى الترفخص
 فيما اذا وقع الصوم عن فرض الوقت غير **قوله** والنذر المطلق مثلا
 ان يقول نذرت ان اصوم يوما او شهر **قوله** فلان السبب
 في القضاء ما هو سبب الاداء وهذا غير ما سبق من ان القضاء
 يجب بما يجب به الاداء لان المراد هو ما يتعلق به وجوب الاداء

وتجسد ان تكلفه
 على مشقة
 مختار
 محاج

وهو الامر والمراد بهما هو ما يتعلق به نفس الوجوب فلا يرد
عليه ما قيل فيه شيء لان المراد بقوله هم القضاء ويجب بما يجب
الاداء وهو الامر الذي يتعلق به وجوب الاداء لا سبب نفس
الوجوب وقول الشيخ اكل الدين ان قولهم هم القضاء ويجب به الاداء
اذا ارادوا بذلك ما يتعلق به وجوب الاداء يدعيه هذه المسئلة
ليظهر وجه ادلائها منع حصرنا من ان يكون وجوب الاداء فيها بامر
واحد ثم انه لا يدعي ذلك انتقال السببية من الجزء الناقص الى
كل الوقت لان السبب في الحقيقة هو الكل لكن عدل عنه الى البعض
لضرورة فاذا ارتفعت بعد ذلك الاصل كذا في الشرع الاكبر وفي الكشف
وسبب القضاء التعميم او الغوات او ما هو سبب الاداء
فليتأمل **قوله** وهو مشعر بان النذر المعين مثلاً ان يقول الله على ان
اصوم رجب او يوم الخميس **قوله** لكن له شبهة بالقسم الثاني
اه ولا يذهب عليك ان شبه النذر المعين بالقسم الثاني لا يستوجب
خروجه من القسم الثالث حتى يرتفع فيه بالاحترار عنه **قوله** في
تعليق الوقت لذلك الصوم كما في صوم رمضان فالوقت فيه معيار
وشروط الاداء وفي القسم الثالث الوقت معيار لا غير قوله فيكون
فيما هو حق الشارع اه فلا ينصرف الى النذور بل يمتنع عما نذر **قوله**
ان النية من اللفظ انما تفسر كلام المص ولا يذهب عليك
انه غير مطابق للمفسر القضاء وكذلك الكفارات والنذر المطلق **قوله**

لان المذكور في كلام المص هو كيفية النية لا بيان وقتها **قوله** ولا يقع
من القضاء وكذلك الكفارات والنذر المطلق **قوله** فانه شبه العيار
الظان الضيق للبح وفيه تسامح **قوله** هذا بيان الاشكال بعد
اخر الاول بالنسبة الى نسبة الحج وهذا بالنسبة الى نسخ التمر **قوله**
فان شبه المعيارين جلية انه لا يسع واجبين من جنس واحد فاشبه
وقت الصلوة من جهة ان اشهر الحج من كل عام صالح للاداء كاجزاء
وقت الصلوة **قوله** للاحتياط الانقطاع التوسع بالحكمة **قوله** بناء
على ان الاصل اه الا التضييق بالحكمة فما صل هذا التقدير ان وقت
الحج شبه كلام من الطرف والمعيار عندهما الآن الاظهر الرابع في
الاعتبار هو المعيارية وهو عندنا في يوسف والطرفية عند محمد **قوله**
يظهر من الماشي لا في حق صيرورة قضاء لوانته لو اتي بالحج في العام
الثاني والثالث كان اداء بالاتفاق **قوله** فعندنا في يوسف يا شيخ ان لم
يؤد في العام الاول لكنه اذا اراد في غيره يرتفع الاثم كذا نقل سراج
الدين الهندي عن مختلف الصدر الشريف **قوله** وعند محمد لا يا شيخ
اي مجرد التأخير عدم اداؤه في العام الاول اما لآخره ومات قبل
ادراك السنة الثانية يا شيخ بالاتفاق اما عندنا في يوسف فاما عند
محمد فلان التأخير كان بشرط عدم الغلط وقد فوت فبأثم كذا
في التحقيق وهذا هو الذي ذكره صاحب الاسرار والامان السري
والبرود ثم قال صاحب التحقيق الصحيح من قول محمد ما ذكره الشيخ

ابر الفضل الكمال في اشارات الاسرار المحجوب موسى على فيه
 التأخير لا اذا غلبت فله ان اذا اخرجت واذامات قبل ان يخرج فان
 كان المستبغاه لم يلحقه ان ثم وان كان بعد ظهر الامارات بشره قلبه
 جانبا لو اخر بغيره لم يخل له التأخير ويصير متضيقا عليه لقيام الدليل
 فان العمل يدبر القلب واجب عند عدم الادلة الشريفة ولا يدحض عليك
 ان كلام الشارح خطأ لادى الطريقين المذكورتين بالآخرى مع
 ما في عبارته من خرازه ظاهرة **قول** ولما كان ان يقرر لا يشك على هذا
 يمكن ان يجاب عنه بان وقت الصلوة مع محضه فذلك واجب
 اشتراط التعمين فلا يستطع بعارض التقصير بتأخير الاداء الى زمان
 الضيق لان الحكم قد لا يزل به والاسباب على ما سبق بخلاف
 وقت الحج فانه ليس كذلك بل له شبه بالمستحب وشبه بالمضيق
 والمستحب وما له شبه باصليين يعرفه عليه فخطئ من شبهه بالاول
 جاز عن الغرض بالاطراف وشبهه بالثاني لم يخرج عن الغرض بتعمين
 نية النفل بخلاف وقت الصلوة وقد يجاب ايضا بان الدلالة في
 ظاهرة دون الصلوة اذا المشاق الكثيرة موجودة فيه فالظاهر مع تحملها
 لا يقصد التقرب عليه الغرض بخلاف الصلوة اذا القضاء على السيرة
 قضاء الحج فلا يبعد ان يستغفر بغير الوقت بالنفل ويقضى الغرض
 كغيره انه يستغفر اكثر الوقت بالاطراف فيه فاي مانع من شغلها فيه
 بالنفل او واجب **آخر** لان السببة بحجها من الدنيا ونحو المشاق

وترك

وترك حجة الاسلام واختيار النفل عليه هو ان الثواب في اداء الغرض اكثر
 وان العقاب على تركه بعد التمكن من ادائه مستحق عليه من **الفسخ** **قول**
 وذلك باطل اذ لا عبادة بدون الاختيار **قول** فان قال هذا الحج ذكر السراج
 الهندية ذلك في صورة الاعتراض ولم يجب عنه ولا يذهب ان ما ذكره
 الشارح غير صالح عنه وقد يقال يمكن ان يجاب عنه بالفرق بين ما بان
 التعمين لما حصل في رمضان من قبل من ذلك اذ التعمين انما حصل
 بدلالة حال المؤدى وحاصل الفرق وجود الاختيار التقدير في رمضان
 دون الحج فليتامر **قول** ان الكفار مخاطبون فيما يقبضون على ترك اعتقاده
 اه لو قدم ذلك على قول المصنف بخلاف لكان اوله لانه متعلق بجميع ما ذكر
 على ما ذكر في التفتيح لا بالآخر فقط **قول** يعني من المسلمين المعتقدين
 فرضية الصلوة كذا في شرح المصنف وغيره فيفرض منه مدخلية كل من
 عدم الاسلام وعدم الاعتقاد في ذلك وصاحب التلويح لم يذكر لفظ
 المسلمين ولعله انبأ ان قوله المسلمين على هذا التأويل مجاز
 عن المعتقدين فرضية الصلوة وليس اعتقاد الفرضية متوقفا
 على تقديم الاسلام كفعل الصلوة في يلزمها اعتقاده في الكتاب فليتامر
قول وهذا التأويل منقول اه والقائلون بالوجوب في حق المراهضة
 على ترك الاعمال استدلوهم على ما ذهبوا به بظاهر هذه الآية **قول** بل ارادوا
 انهم يعاقبون بترك العبادات اه هذا هو فائدة الخلاف في الاخرة
 واما في الدنيا فيظهر في الزكوة فانها يجب على غنى المسلم وقد حال عليه

محل التفتيح مخاطبون بالايمان

تقول عامة الامة انفقوا على المسائل الثلاثة
 في المباحة خلاف وهو وجوب الاداء
 في احكام الدنيا ولا فرق في تقديم تفرغ
 فيما يقبضون على قوله بخلاف وتاثيره
 عنه لان قوله بخلاف متعلق
 بجميع لانه من متعلقات
 بمخاطبون من حيث
 العربية
 ايضا
 تفتيح

قوله وليس اعتقاد الفرضية تقول نعم لا يتوقف
 من حيث الوجود لكن لا يتوقف الاعتقاد بدونه
 تقديم لان الكافر باعتقاده فرضية الشرايع
 لا يصير مسلما بالابدان الايمان بجميع ما جاء
 به بنيناوم ولذا حكم بالتوقف لعدم ثمرته
 بدون تقديم الايمان بالجميع وكان
 اعتقاد الفرضية وفعل الصلوة
 سعادته وجوب تقديم الايمان
 لكنهما مقبولين
 فتحة سلم الله

الحول في زمان الكفر عند العراقيين كما أئسن وعند مشايخ ما وراء النهر بعد
 من الحول وكذا الحج على من استطاع سبيل ثم اسلم عاجزا عن الفريق
 الاول دون الثاني وما قيل ان حجة القبارة ان يقال بل ارادوا ان يأتوا
 بأولم العبادات بشرط تقديم الايمان اذ يحمل الخلاف انما هو وجوب الاداء
 في الحكم الدنيا لا المعقر بنزول الاخرة فان ذلك ليس محل الخلاف بل هو
 مستحق عليه ليس بشئ لان المتفق عليه انما هو المعقوبة بترك اعتقاده
 الوجوب لا بترك نفس العبادة وهذا ما صرح به في التلويح وغيره **قوله** بشرط
 تقديم الايمان متعلق بالعبادات لا يثبت به الحرمة لان الحرمة اصل الحل
 تزوج الاربعة بل وجوب ثابت بالدلالة المستقلة فيكون شعبة بالعبادة
 لا بالاقتضاء وقد يقال هذا لا ينفي الاقتضاء بل الحق ان يقال يثبت الوجوب
 بالعبادة والاقتضاء ولا فساد نفع لو لم يكن العبادة يلزم المحذور
 هو **قوله** وبيان الاختلافات اه قديم ائتمرا عن بعض الاختلافات
 المذكورة في الامم كالاختلاف في ايجاب التكرار مثلا فان من قال بان الامر
 التكرار لا يتأتى - لم ان يقول ذلك في النهر لان الاشهاد الواجبة كما ستعرف
 العرف فلا يتصور تكراره اذ هو عبارة عن ائتمار بمعية مرة بعد اخرى
 بخلاف الامر لا يقتضي الاستغراق فيتصور فيه التكرار **قوله** لان
 واضحة اللفظ وضع هذا كذا في شرح المص وفي اشتغال باللفظ لان
 الوضع لا يتعلق بما نحن فيه على ما افصح عنه تفسير صاحب التحقيق
 لما قبله من وضعه بقوله ان كان قبيحا وذاته بحيث يعرف فكمه بمجرد

العقل

العقل قبل ورود الشر وكذا تغير القائل قول صاحب المغني وضعه بقوله
 اي عقلا بل عامة كتب القوم مشحونة بذلك **قوله** لان العقل
 يجوز بيع الحر اي لا يبعده فيما قد لاله فقه يوسف عم محل كلام
 لان المشترين له على زعم انه عبد لا محالة واما الاخرة فلا تنضم انما
 لم يعدوه قبيحا غاية الامر ان يصدر من راس ارتكاب القبيح والظن
 انه ليس بمحذور كما يشهد به بقية القصة **قوله** وصفا قاتما
 بالنهر عنه فيما سبق بما يكتفون لانه لا ينهون عنه بحيث لا يقبل الانكار
 فتوصيفه صريحا بقوله قاتما بالنهر عنه ركبك **قوله** بمنزلة الصادق
 من الوصف له كذا في الشر الاكل والصلوات بمنزلة الوصف له كافي
 التحقيق وغيره اذ لا معنى للمدور من الوصف ثم ان الظاهر المحذور
 في ما عدا ما لا الصوم **قوله** لعدم تصور الانكسار عنه اي انكار الخل
 المذكور عن ذلك الصوم كما هو شأن الوصف على ما سبق تفسيره
قوله لان الوقت داخل في تعريف الصوم لان الصوم هو الامساك
 عن المفطرات الثلث نهارا **قوله** ووصف لكل محل تأمل **قوله** مثال
 لا يفتح لغيره لمعنى مجاور للبيع فيه تسامح اذ المثل لا تعرض
 فيه لمعنى البيع **قوله** والصلوة بدون الشغل اه يريد به النهر عنه
قوله وانكار الصلوة عن الشغل حال الغيب فيه تسامح والمراد
 حال كون الصلوة في الارض المفصولة **قوله** قلت ليس الكلام في حال
 كونها منسيتين اه وهو مراد من قال ان هذا انما يلزم لو لم يكن مرادهم

صلى النهر

بذلك جواز الانتكاح في الجلة وهو **قول** بخلاف صوم يوم العيد
 فإنه لا ينفك عن الاعراض ضيافة الله بحال وفيه بحث لان الوطى بحال
 الحيض ايضا لا ينفك عن الاذى بحال فجعل يوم العيد جزء من الموضوع
 في الاول دون حالة الحيض في الثاني فحكم طولا لا يفيد في ذلك ما سبق
 من ان الوقت داخل في تعريف الصوم لان الداخل فيه يوم مطلق الوقت
 لا الوقت المخصوص كيوم العيد مثلا فليتأمل **قول** فوجب فساد
 الشروع للصوم مثلا فإنه مشروع في نفسه وحيث كان متضمنا للامتناع
 عن ضيافة الله تعالى كان فاسدا **قول** لان الشارع في الصوم في يوم
 العيد هذا مشروع في بيان حكم ذلك الصوم على تقدير الفساد بعد
 الشروع وهو امر اخر ولا يكون المشروع فاسدا فلا وجه لذكر ما
 يتعلق بالامر الاول في صورة التعليق للثاني على ان قوله فوجب فساد
 المشروع مستغن عن التعليق بما ذكر قبله فلو شرع الشارع بعد هذا
 القول في بيان القسم الثاني كما فعله الشيخ اكمل الدين لكان هو
قول وهو واجب اهـ اي تقرير ما انعقد مشروعنا ويريد البعض الحقيقة
 يعني ان ذلك واجبا لكنه مجتهد فيه بخلاف وجوب ترك المعصية
قول خلافا لما في النوازل لا يلزم بالشروع عنده وان كانت
 مفقودة مشروعة **قول** فخرج جانب الترك اهـ اي جانب ترك المعصية على
 جانب وجوب المعصية فلم يجب المص فلا يلزم القضاء بالافساد كذا في الكشف
 وقال في التوضيح ان شرع في الصوم في الايام الشرعية لا يجب انما بل يجب

رفض

فان رفض لا يجب القضاء فلم يلزم القضاء اي بالاقسام بعد الشروع
 هذا في ظاهر الرواية وروى بشر بن الوليد عن ابي يوسف انه يلزم القضاء
 بالشروع كما تنقل في البسوط اذا اصبحت يوم الفطر صائما ثم افطر الا قضاء
 عليه في قول ابي حنيفة وعليه القضاء في قول ابي يوسف **قول** وانما صح نذر
 قال في الهداية اذا قل الله على ان الصوم النحر افطر وقضى في هذا النذر صحيح
 عندنا خلافا لرواياتنا في من جاز ان الصوم عبادة اهـ وتقدير ذلك ان
 الوصف الذي هو معصية وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى متصل بفعل
 الصوم فتح لو شرع فيه كان عاصيا لا بد من الصوم لانه ليس باعراض ولم
 يوجد منه الا ترك الصوم الذي هو عبادة قرينة ولم يذيع له في ظاهر الرواية
 بالانطوائ في هذا اليوم ثم القضاء وقت اخر لم يحصل له العبادة على الخصوص
 ويستخلص عن المعصية **قول** لم يصح نذر هذا في رواية الحسن عن ابي
 وفي ظاهر الرواية يصح نذر مطلقا **بخلاف** ما لم يقل غداه وكذا لو كان
 الغدا يوم النحر **قول** وان لم يسم اهـ قوله ما لم يجز ولم يتقيد بالسم
 فما انعقد قبل كان عبادة محضة يجب صيانتها والمخف فيها بخلاف الصوم
 لانه مركب من الامساك متفقة الحقيقة على انها صوم حتى لو طغى لا
 يصوم بحيث يصوم ساعة فيكون كل جزء منها عبادة كونه صوما
 فكان ما انعقد منه مشروعنا فلو ترك المعصية يكون امتناعا عن
 معصية بطاعة كذا في النسخ والاصواب كما في الكشف والتلخيص **قول**
 حتى اذا ملك بلا قبض ولو كان ذلك البيعة فساد التوقف الملك

فيه على القبض كافي سائر البيع الفاسدة **قوله** مع كراهة التزيم لو قال
 الكراهة بطريق الاجال كان اجل ليكن التزيم الذي في محله **قوله** قلنا انما اختار
 انما كراهة التزيم به اياه حاصله ان مقتضى البيع الذي في القسم الثاني من حيث
 بيع كراهة التزيم ولا يقدح ذلك في كون بعض افراده حراما لدليل آخر كالايجاج
 في صورة وطعي المائض **قوله** وفي تأمل لان وطعي المائض اياه مبناه على ان
 ان يكون المضموم من كلام المجيب هو توارده كراهة التزيم والحكمة على
 واحد ولا يذهب عليك انه يعزل عن مراده كما قرناه المطلق الى الحال على
 القرينة الدالة على ان المنزاع عنه قبيح لعينه او لغيره **قوله** وهو ما لا وجود
 فسامن غير يتوقف على الشرع في حصول البداهة الحيات مالا يتوقف تحققه على الشرع
 وعلمته صحت الاطلاق اللغوي عليه على انه حقيقة والشرقيات ما يرد في حقيقة
 وان كانت اشياء شرعية كانت غير معتبرة لفظا وبه يتضح الفرق بين مثل القتل
 والصلوة **قوله** فانه يقتضي الفسخ اياه يعنى قيام الدليل بخلاف **قوله** وعن اتخاذ الدوا
 كسب السحر هو ان يقف على الدابة منتظرا الشخص وانظر الى **قوله** وعن
 المش في فعل واحد وانما انما عنه لا يخالف للوقار اولانه يعسر مشيه بها وربما
 يكون سببا للعتار كذا في شرح الشارح للشارح **قوله** اي عن الافعال التي
 يستوقف معرفتها على الشرع وان كان له وجود غير محتمل ايضا فان الإيجاب
 والتبطل مثلا موجودان حتما ومع هذا الوجود المحتمل وجوده في
 فان الشرع يحكم بان الإيجاب والقبول الموجودين حتما بتبطلان
 ارتباطا حكما فيحصل معنى شرعي يكون ملك المشترع انما فذلك المعنى

هو البيع حتى اذا وجد الإيجاب والقبول في غير المحل لا يعتبره الشرع
 شيئا كذا في التوضيح **قوله** ولما قل ان يقول ساعد دشم اه كذا في شرح
 المغني السراج الدين الهندك وجوابه ان المراد بتوقف معرفتها
 في الشرع بتوقف معرفة تحققها وحصولها في نفسها عليها كما
 صرح به صاحب التحقيق ودل عليه صاحب التوضيح لا معرفة
 احكامها وانواعها حتى يرد عليه ان احكامها جعلت من الحيات
 ايضا كالقتل والزنا لا يعرف الا من الشرع **قوله** محقق الدم من
 حقن دمه الى منع من ان يسفك **قوله** موجب للجسم او الجلد
 المتبداء الذي هو الزنا ولا يذهب عليك يا **قوله** وكون الشبهة
 اما في الفعل المحل من الحرارة اذا انطأ عطف على الكون الاول وتقتضي
 ذلك ان يكون لذلك معنى في الإيجاب المذكور وليس كذلك ولو قال
 شبيه في الفعل او في المحل كان احضرا واطهر **قوله** فالصواب ان
 يفسر الافعال الحسية بما يتصرف الشارع فيه بتجويز في غير
 محل العوارض فلا يقول اصلا ان يقولوا ان شرعوا الحر كما يقول بيعوا
 ولا يرد عليه تجويز ضرب الحر في حالة الخمر او للتداوى لانها
 ايضا من العوارض فليتم **قوله** كما ان من عن بيع التماثيل والمراحم
 كذا في التحقيق وغيره قيل وفيه شيء فان الكلام في الزنا وقد قالوا
 في الزنا عن بيع هذه الاشياء انه مجاز عن النفي كما ياتي وجوابه
 انه اعلم ان الكلام في صورة النفي لا في حقيقة والاولى الى العلم

ان المص جعل **سبح** المحر فيما سبق في شال النثر عن الذي **سبح** لعينه مع انه صرح
فيما سبى يكون النثر عن مجازا عن النفي مع ان النفي ايضا يقتضي قبل المنق
ضرورة حكمة الثاني فلا بأس في ذلك بعض الامثلة منه تبينها على ذلك وان كان
محمدا **باب النثر** وبما ذكرنا يعرف ان اطلاق المصاه الى احواله في فعل **الذكر**
الذكرين لاني علمها جميعا كما يتبادر لان تقييد الكلام بالمطلق يعني عن الاشياء
كالايخفي ثم المتبادر من الكلام الاطلاق **قول** قلنا المراد به الى بقوله المص على
الذي اتصل به **قول** بدون اعتبار الجهة الزائدة وهو كون الغيب اشدا اتصالا
به حتى يكون المراد به المتصل به وصفا **قول** كما ان الغيب لعينه يفيد التميز
من غير نظره لو قال كان النثر عن الافعال الحسية يقتضي على الغيب لعينه
بتقسيمه لكان واظهر **قول** فخص ما اتصل به وصفا جواب سوال
مقدور وهو انه اذا لم يقتض الجهة الزائدة فلم يخص الاتصال وصفا بالذم
ثم ان الشارح اقتفى في جميع ما ذكره اثر الشيخ اكل الدين لكن طاهر
عبارة المص هو المواقف في اصول فخر الاسلام حيث قال واما النثر
المطلق عن الصفات الشرعية فيقتضي قسما بمعنى في غير النثر عنه
لكن متصلا به وكذا الصريح في كلام صاحب التحقيق ولا يدع عليه ما
ذكر لان الكلام صرحنا ليس الا في المطلق الخالي عن القرينة وعددها
في مسئلة الصلوة في الارض الغصوية ممنوع هكذا ينبغي ان يفهم هذا
المقام **ف** النثر عنه متعلق بقوله المص ثبت **قول** وتحقيقه ان النثر
عبارة اه لو ذكر التحقيق المذكور بعد ما قال لانه لو لم يكن متصورا لكان

الاستماع

الاستماع فيه لعدم النثر عنه لا الاستماع اختيارا و لم يبق النثر
نرميا بل يصير نثرا مع ان التغاير بينهما ثابت كما في سطر 2 المغي
للقاآني لكان اوجه ثم انه بالنظر في الكلام القائل يظهر ان استماع
المصادرة الاليتية ايضا هو القول المذكور وليس في كلام الشارح ما
يصلح منشا لها كما سيظهر **قول** والثاني لا ينافي بل يقتضيه لان
الذي ان النثر اه توجيه المصادرة بذلك يوجد في بعض نسخ النثر
وفي بعضها يوجد ذلك في الهامش منقول عن الشارح ولا يذهب
عليك انه ليس فيه شائبة مصادرة **قول** ويرد عليه ان النثر قد
يكفي طريقا للنسخ اه اجيب عنه بان كون النثر طريقا للنسخ
مجانا كما سبى والكلام صرحنا في حقيقة النثر و يتبع الدليل
ولا يبطل القاعدة المذكورة **قول** وان لم يتم تكان اظهر واحضر
قول ومنه قوله والاه هو ابتداء الكلام ثم ان العبارة لو كانت
مذكورة فيما سبق عند تقرير كلام المص لكان كلاما صرحنا
اظهره الجواب كما ذكره ان كل فعل نثر عنه فانما يعتبر مكانه بالنظر
الى ما ينسب اليه من الحسن والعقل والشرع مثلا اذا نثر الانسان
عن الطير ان قائما بعد لغو الاستماع صدوره عنه حتما وكذا اذا
نثر عن احاطة العقل للامور الغير المتناهية المفضلة فانما يعتد
لغو الاستماع عقلا فظهر ان الفعل الشرعي اذا نثر عنه فان
كان ممتنعا شرعا يعتد عتبا فوجب ان يكون متصورا لوجود

سقط قوله في ان عن كلامه لا دليل له في سقوط
الذي يجوز ان يكون له دليل آخر تام ولو قال
وان لم يتم سقط مع
الاجابة الضاربة المستند في سقط

شرعا حتى لا يبعد عيشا **والا** قرب ان يقال الشئ اذا كان مشروعا فيه
 بحث لان بناءه على ان المراد بالمشروع حدنا المعتبر شرعا وليس كذلك
 بل ما يتوقف معرفته على الشرع كما سبق **قوله** لما صار مشروع على الجملة
 ان اراد المشروعية قبل تقارنته بالوصف الذي هو منشأ القبح
 فلم ولكن لا يفيد وان اراد بعدها فممنوع بل هو اول المسئلة
 قوله اي ولكون الشرع على الاعمال المشروعية واقعا على ما قبح لغيره
 بمن هذا التعصيع ما سبق من ان المراد المصل من قوله على الذي اتصل
 وصفا ما يكون قبيحا لغيره مطلقا وقد عرفت ما فيه والمناسب لقول المصل
 حدنا مشروعا باصله غير مشروع بوصفه ايضا هو اجر المخرج عليه للفروع
 المذكورة على ظاهره ويفسر الكلام حدنا بما يوافق قوله ولا يرد ما ورد
 على الشارح من ان المخرج عليه عام لصدقه على الوصف والمجاوز والفروع
 المذكورة انما يناسب القبح الوصف دون المجاوز لانه مشروع باصله دون
 وصفه وكذا ما قيل انه يلزم منه ان يكون العلة اعم من المعلوم فيقال **القي**
 بالغير لا يصلح ان يكون علة لكون هذه الاعمال مشروعة باصلها دون
 وصفها **التخلف** الحكم المذكور عنه في المجاوز حيث يكون المشروعية
 فيه بالاصل والوصف وان امكن الجواب عنها بان يقال المتفرع
 على كون الشرع على الاعمال واقعا على ما قبح لغيره هو المشروعية في
 الجملة وكون المشروعية بتلك الحال انما هو من قصور الامثلة لا
 انه ايضا داخل في التفريع حيث يقع في تمام الكلام على ان اللاشعور

ان المراد

ان المراد بالوصف في قول المصنف مشروع بوصفه هو الوصف الذي
 يعتمد الجواب ايضا لا الاصطلاح القابل له والقبح المجاور يقتضي كراهة
 كمرحوم في التوضيح فيصير عليه انه مشروع باصله غير مشروع بوصفه
 لان غير المشروعية لعم الفاء وكراهة فلا بد من عيب في ما ذكرتم ان
 صاحب جامع الاسرار فسر قول المصنف قوله اي ولان المنع من التوقفا
 الشرعية يقتضي بقاء مشروعية واستصواب بعضهم لكن في
 انقضاء ذلك من سياق كلام المصنف كلام وان كان القبح سببا
 الشرعية في نفس الامر وهو معاوضة مال بالالتزام
 يكون اسما للعقد ونفس الفضل كما صرح صاحب الكشاف في
 تفسيره بالمعاوضة اشارة الى ان المراد به في كلام المصنف هو الاول دون
 الثاني لكان قوله مشروععا باصله دون وصفه فان ذلك
 انما هو شأن العقد بدل على قوله وسائر البسوس العسرة
 ومن لم يتنبه لذلك قال هذا التفسير انما ياتي اذا قدرت مضافا
 وعبارة المصنف مع الربوا وان لم يقدر فالمراد بوافضل ما مشروع
 في العقد لم يقابل بعوض وهو شرط لا يقتضي العقد احترازا
 عما يقتضي كونه طائفة مشتركة في البيع وشرط استيفاء المشتري
 بالبيع لانه ثبت بمطلوع العقد فلا يبرده الشرط الا تأكيد
 اوله للعقد وعلى وهو من اهل الاستحقاق بان يكون
 او ميا اذا اشترى بالبيع عنق المشتري للعقد بالبيع موجبا للملك

اذا اتصل به القبض فيه ان التوقف على القبض انما يتحقق اذا هو بنوت
 الملك لا ايجاز فلو لم يغير الكلام بكلمة اكثر المعجزات لكان اصبوب
 وانما شرط القبض اه اشارة لا دفع ما يقال ان هذا البيع اذا كان مشروعا
 موجبا للملك كان ينبغي ان لا يتوقف ثبوت الملك على القبض ككون
 سببه فاسدا الى سبب الملك وهو البيع يعني ان السبب لا ضعف
 بصفة الفساد لم ينهض للملك الا بان يتقوى بالقبض كالمهبة والبرية
 فلم يثبت الملك قبل القبض لقصور السبب كذا في الاسرار لا ينافي ملك
 اليقين جواب سؤالي تقديره كيف يغير البيع الفاسد الملك مع انه حرام لان النهي
 يقتضي التحريم ثم انه اذا كانت الحرة لا ينافي ملك اليقين لا ينافي سبب الذي
 هو العقد كجدة البتة فانه يكون مملوكا مع ان الانتفاع به حرام وقول من قال
 فيه تامل لان جلد البتة لا يملك بابيع لا ليس به مال وانما يملك ببيت
 او حصة مبنية على عدم المراء وللهذا لو تقرر ان يصوم يوم النحر صح وهو كذا
 وعند زفر السافعي غير مشروع ولم يبع النذرية وهو رواية ابن المبارك
 عن ابي حنيفة كذا في الشرح الاكبر ثم ان ما ذكره ههنا هو ظاهر الرواية وما سبق
 من الفرق بين ان يقال ان عاتق ان اصوم النذر وبين ان يقال ان عاتق ان
 اصوم عند او كان الغد يوم النحر حيث يصح النذر المندرج في الثاني دون
 الاول هو رواية الحسن عن ابي حنيفة كما ينهك عليه هناك وللمز
 حال غير متقوم اذا المتقوم ما يجب ابتعاؤه بعينه او بثمن او بغيره ولا
 يجب اجتنابها بالنظر كذا في النسخ بانفس لانها مال والمال ما يميل اليه الطبع

ويروى

ويذكر لو وقت الحاجة او ما خلق لصالح العباد ويكرى فيه الشئ والفتنة
 كذا في النسخ ففعلها ثمانية بغيره بخلاف جعلها بيعا فانه يوجب
 البطلان لكن الثمن غير مقصود بل وسيلة لا المقصود اذا الانتفاع بالمال
 لا بالانسان والمراد بهذا الكلام تحييد القدرة لعدم بطلان ذلك البيع
 قوله ومع جماع مملوكة كذا في الصحاح وذكر في الفائق انها جمع مملوكة يقال
 لثقت الناقة وولدها مملوكة بالانتم استعملوا بحذف الجار **وقوله** ومع
 ما في احكام الاتهامات وفي التوضيح صح ما في البطلان من الجنب وهو الموافق
 لانه الصحاح وصورة السنة ان يقول بعت الولد الذي يحصل من هذا
 العجل او من هذه الناقة وكان ذلك من عادة العرب فنهى النبي
 عن ذلك هذا جواب عما يرد نقضا على اصله كذا في الكشف وفي
 بحث اذ قد سبق من صاحب الكشف ومن اثاره اخرج ايضا التنبه على
 الاصل المذكور انما هو في الطلوع الخالي عن الغربة واما اذا دل الابل على كونه
 في سائر الجنب فلا يكون مشروعا وقد اورد النهي عن بيع المضايع والطلاق
 مثلا لذلك فكيف يرد نقضا على الاصل المذكور **وقوله** فذلك موقوف
 على مشروعية هذه الامور قد يقال ان بيع الموكان مشروعي في سبعة
 يعقوب ام كما قد يوسخه في كلامه وفيها الحرام مشروعي في سبعة ايام
 ولم يكن في اطلاق النسخ كون النسخ مشروعا في سبعة ايام فثبت ما
 لان رفع الاباحة الاصلية لا يكون شئ قبل هذا مسلمة على قول من يقول
 ان الاباحة ليست حكما شرعيا اما على قول من يقول انها حكم شرعي

فلا نسلم عدم النسخ **من حيث الاجبية** التعمت بالامرات والا صحت
بالااء وحرمة المصاهرة عبارة عن شجوت حرمان ان يزوج حرمة الطوة
على ابااء الواطن وان علوا وحرمتها على اولاده وان سفل وحرمتها
على الواطن وان علون وحرمة بناتها عليه وان سفل كذا في شروح
الرهلاية **قد قال** دم ناكح البنت **لعون** اي من عالج ذكره بيده حتى تدفع
واصوله من الاباء والامرات فان قيل حسب ان حرمة الولد تعدل
المفروعة لوجود البعضية فما وجه تقديرها الا الاصول اجيب بان ما
الرجل يختلط بالرجم بما المراءة ويصيران شيئا واحدا ويثبت لهذا الماء
بعضية من الواطن واصلها وبعضية من الموطون باعتبار ان جزءا من كل
منها صار جزءا من الاخر ان الولد يكال بضاف اكلتها **وكان** كل منهما
بعضا من الاخر بسلطة الولد كذا في التلويح وذكر في بعض حواشي ان
الاقرب ان يطرد ذلك من البين ويقال شجوت البعضية بين ابا اعتبار
ان جزءا من كل منهما قد صار جزءا من الاخر لان الماشي لا ينسج جاتا متزايا
وانما عن التميز في العقل والحس فصار شيئا واحدا صار الولد كانه
بكاله جزءا من كل منهما ولذا بضاف اكلتها **كلاهما** امر حكيم **هو الوطن**
ودواعيه من النكاح والتفيل والترشوة عندنا خلافا لما لا شافى
والنظر الى الفرج خلافا لابن ابي ليلى **لانه** خلف على الولد اه وما يقوم
بمقام غيره يعمل بالمعنى الذي يعبر به الاصل من غير نظر الى اوصاف نفسه وصلاحيته

واصولنا فاذا صار الماء انسانا فذكرت
البعضية منه الى الواطن والوطون معه

للحكم بل ينظر في ذلك الى صلاحية الاصل كالتراب لما اقيم مقام الماء وافادة
التطهير فنظر الى صلاحية الماء للتطهير ولم يلتفت الى وصف التراب الذي
يعمل به حيث فكذلك صرحنا اقيم التراب مقام الماء بمقتضى السببية فاخذ
حكم الولد واحدا وصف التراب بالحربة لانه مع هذه الصيغة سبب
صلى للولد **اصلي** من ولد الرشدة والقلموس ولد الرشدة وبكسر
صد الرشدة **قلت** سقطت حرمتها ضرورة النسل كما سقطت
حقيقة البعضية في حق ادم دم حتى حلت حواء له وحرمت بنته اذ لا
ضرورة فيها **ووجوب** الكفن يعني اذا مات فلا بد ان يكون
الغضب سببا للملك بالطريق المذكور **وهي** قصر الضلوة القصر عليه
في تفسير الرخصة قصور لا يخفى **جوابه** ان سفر المعصية اه حاصله
ان المنه عن فيه وان من الافعال الحسية لكن المنه ليس بمطلق حتى
يحمل على القبح لعينه بل هو ما يدل عليه الدليل على ان القبح لغيره **قلنا**
المراد بيان ان المنه يقتضي انتفاء المشروعية سواء كان المنه عنه شرعا
او حسيا يعني على ما ذهب اليه الشافعي بخلافه على ما هنا حيث يقتضي
المنه انتفاء المشروعية في القسم الثاني دون الاول وما ذكره الشارح
من السؤال وجوابه مأخوذ من الشرح الاكلى وفيه بحث لان الانسب
على ذلك ايراد السائل من القسامين والاقتضار على ذكر مسائل احد
القسامين مطلقا ليس كما ينبغي فضلا عن ان يكون جميعهما من القسم
المتفق عليه والصواب في دفع هذا السؤال ان يفرض قول المصنف **وهذا**

ومن من يشي
نحوه ولا يجوز
هذا

انعام
مبتدأ

بما فسر به صاحب الاقضية حيث قال لا اجل عدم شرعية المنه عن وقوع
ويوافق ما في جامع الاسرار من ان قول المص وللهذا لا يثبت انه يتبع قول
الشافعي ويوافق المنه عن معصية فلا يكون مشروعا عالميا بينهما من التضاد
كما في بعض الثوب في حق الحث مثلا اذا قال والله لا البس هذا الثوب
وهو لا يسهل بحيث في الحال كما اذا ابتداء البس بعد الحلف **في**
اذا المفرد مقدم على الجمع فيه تأمروا الاول ان يجعل ذلك علة اخرى مستقلة
للتأخير ثم انظر ان ذلك ايضا بطريق التمثيل والافليس العام منحصرا
في الجمع ولا الخاص في المفرد المقابل له **في** خرج به خاص العيل المذكور
في عامة الشروح هو ان الخارج به الخاص مطلقا لان تناول الافراد مناف
للمخصوص مطلقا وكان الشارح حرا تناول على مجرد صلاحية اللفظ لا
على الشمول عند الادارة والاستعمال وان كان التبادر منه ذلك للملا
يكون قول المص على سبيل الشمول مستغنى عنه **في** لان افراد الشر
ما يصدق انه نعم لكن الافراد في التعريف ليست بمضافة الى الشر بل ذكرت
مطلقة فخرج اسماء العدد بها محل كلام الا ان يجعل التثنية عوضا
عن الضاوية الذي هو الضمير المراجع الى الموصول ويرد عليه ايضا اشكال
بنحو المسائل فانه عام لا محال ومع انه لا يصدق اطلاقه على فرد فيكون افراد
كاحاد العشرة **في** جنس شامل اه والاحتراز بالجنس جائز اذ كان
كان اخص من الفصل بوجه كاللفظ في تعريف الكلمة ثم انه لو سقط
لفظ الجنس لكان اولى فلو ان شمله المشترك بكلام لان المراد بالافراد

فيها

فعلما ان يكون افراد مجموع واحد فلا وجه لاجراجه عن التعريف بهذه
الهيئة لانه عام في التلويح وغيره وايضا لا يخرج بقوله متفق
الحدود ايضا وامان يكون افراد معان متعددة كما هو الظاهر عدم خروج
بهذا الاعتبار عن قوله ما يتناول افراد ممنوع لعدم عموم المشترك
عندنا فكانه ايضا مبني على تفسير التناول بما شرنا اليه **في** احترز به
عن التكرار اه المذكور في جامع الاسرار انه احتراز عن التكرار المثبت
في لكن على طريق البدل لا الشمول غير مسلم ثم انه بل من
خروج كثير من الفاظ العموم من تعريفها العام كمن ومالان العموم فيها
ايضا على سبيل البدل كمن ينادون الشمول ولم يقل احد بكونها
بجاءت فالصواب ان يفتر الشمول صريحا بما يشمل ذلك ايضا لا
بما يقابل **في** فاطلاق العام عليها بما جازت بناء على ان العموم ليس
بموضع له للتكرار بل استعملت التكرار فيه مجازا بقرينة النفي قال
في التحقيق وقد نقص على مجازية في شر 2 اصول الفقه لا بل الحجاب
لكن صاحب التلويح قال لانه انما يجازى كيف ولم يستعمل الا فيها
وضعت له بالوضع الشخصي وهو فرد من جملة وقد صرح المحققون
من شارحي اصول ابن الحاجب بانها حقيقة **في** ويمكن ان يجاب
عنه بان ارادة هذا كلام نقله صاحب الكشف عن بعض
تصانيف فخر الاسلام وهو على تقدير صحة انما يصلح وجها لسقوط
اعتبار الارادة الباطنة في حق العلم ايضا لا للحجاب عن الاعتراض

المذكورة كما لا يخفى لان وروده ليس بالأعلى الدليل المذكور وهذا
 عدول عنه الى دليل آخر ولا كلام فيه والصواب في الجواب ان يقال
 ان ما ذكره في الاداء لا التلبس على السامع انما ذكر مقصودا به منع
 مقربة من مقتضيات اللضم وهي ان العام احتمال الخوص وارادة البعض
 البتة لا ان التلبس يكون موجودا في العام ان لم يفد العلم حتى يرد عليه
 ذلك **ن** ابتداء اي لا بعد التخصيص بدليل آخر قطعي قاطع لا نزاع فيه
 ولما قلنا ان الابل من الورك **و** سئل اعينهم ان نقاؤها بالشوك
 وقيل كلامهم جديدة كذا في لغة الحديث للسهولة **ل** لان المثلة وهي
 صنفنا قطع بعض الاعضاء **ق** مساو لاحتمالات مجازات كثيرة يعني
 ان ارادة التخصيص مجاز ايضا **م** من غير ذكر خلاف حتى قال في كلام
 وهذا قولهم جميعا وما يجب التنبه ان المثلة مفيدة في كلام في الكلام
 يكون الوصية الثانية بكلام مفصول فعلا الشارح فيكون الفصل بينهما
 يجب تقيده ايضا بذلك ولا يفتح اطلاقه **ق** قال المصنف في شرحه ليس
 في كلام المصنف من ذلك فرواية شاذة غير مسلم بل لارواية صحيحة **أ**
 في خلافها كما يظهر من كلام صاحب الكشف حتى تصدق لتأويل قول في
 الاسلام وهذا قولهم جميعا **و** وهو ان الفصل حاصله انه لا خلاف
 بين ابي يوسف ومحمد في صورة الوصل حيث يكون الفصل الثاني عند صلاهما
 في الفصل فقال ابو يوسف هو كالوصل وقال محمد لا فيكون الفصل بينهما
 نصغين **ق** كذا في الوصية بالرقبة اه حيث يكون الخدعة للثاني وليس **ل**

الارقية

الارقية كما يظهر من كلام صاحب الكشف حتى **م** الراد به الذكر حال
 الذي **ل** السلف على ذلك وليس هذا بطريق التخصيص
 لان الاجازة لا يسلح ان يكونا مختصا في المرة الاولى فلا يرد ان هذا العام
 مختص لا يخصص عن تخصيصه فان لم يذكر اسم الله عليه يتناول
 كل طعام ما هو غير الذبيحة ايضا وليس بحرام فيجوز تخصيصه
 بحزب الواحد والعكس قوله غير مقرونة بها بل مستعديتها بنفسها **و**
 فان قلت التخصيص ان يجوز اه قد يقال ينبغي ان يذكر هذا السؤال
 مع جوابه ودليل الشافعي لا في دليلنا فان لا يجوز التخصيص **و** وهو
 ترك النكول وقال في ذكر اسم الله تعالى كان اوضح **م** صورة المثلة
 اه كان الاول في تقديم هذا التصويب على قول المصنف بالقياس وخبر الواحد
 لانه متعلق بالاشئين جميعا **و** اوزنا كاننا المحسن **ق** ولكن لا يطعم
 ولا يسقى ولا يجالس ولا ينافع **ل** لان الجاني قد قصر عن الآية
 بقوله عدم في الشرع الاكمل وعلى هذا يكون معنى الآية عنده ومن جهة
 دخله كان اسماء الذئب او من النار وفيه ما فيه لظهور التدافع
 بين الكلامين **و** لان الناس في ذكره احوال القاء في جعل الناس
 ذكره مما يستلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهذا لا يجوز والانفصال
 عنه مشكل اللهم الا ان يلزم ان الجمع بينهما في مقام النفي جائز كما
 جاز الجمع بين معنيين المشترك فيهما **و** يمكن ان يقال المراد والله
 اعلم ولانا كلوا مما لم يوجد فيه ما جعل ذكره اي شرعا فهذا يجوز

الجازي يتناول الذكر عدا والترك ناسيا فلا يلزم الجمع بين الحقيقة
 والجمان **قوله** والقائل غير محصور اه شروع في الجواب عما قصد الى
 تشبيح ما ذكره اصحابنا في المسئلة والافلا يكون الكلام ما نحن
 فيه لان المشهور ليس بظني وفي جامع الاسرار واما الحديث الصحيح
 انه لا يبعد عاميا والزيادة ليست بشبهة ولعل ثبت فحمل
 على انه لا يسلط العقوبة وكان الشارح اغتر بقوله ليس بشبهة
 فترفع فيما وقع والمراد ظاهره ان تخصيص التأويل المذكور بتقديم
 كونه مشهورا غير مؤثرة **قوله** وتعالى ان يقول اه العموم ليس في الامان
 حتى يلزم بشبهة من جميع الوجوه وعدم التعرض له بعقل او ضرب الامان
 لا يخفى **قوله** لعدم القائل بالفصل يعني عند من جوز ذلك كذا في الكشف
قوله بجان عود الضيق الى البيت وقيل يحتمل ان يكون الضيق المحرم و
 ان لم يذكر لذكر متبوعه **قوله** بل هو ظهور ان تقدمه الاول وان لم يرد
 في تفسير الآية على ما ذكره شيئا آخر كان يقول وابقا وصدون سائر
 آيات الانبياء كما فعل صاحب الكشف وفهمه ويحتمل ان يكون كلامه
 من قبيل الاكتفاء **قوله** وتعالى ان يقول اه ولا يذهب عليك انه
 كما يمكن ذلك ان يجعل تلك الاضافة قرينة على التخصيص فيجوز التمثيل
 وقد يقال ان الشئ بمعنى المشعر به الامام البيضاء في تفسيره فيكون
 الآية على عمومها **قوله** وعن الحجة قوله تعالى لو نيت من كل شئ لا
 يقال الدرر بالحسن وهو ان لها كذا وكذا ولما انه ليس لها غير ذلك كما

هو معنى التخصيص فانما يعمد بالعقل لا غير لاننا نقول للمراد يكون المختص الحسن
 كونه واسطة في تخصيص العقل ثم ان في التمثيل بالآية المذكورة عن
 الناسخ فانه لا يكون الا متراخيا على ما مر جوابه ثم ان النسخ له نوعان
 ما يكون باخراج البعض وما يكون باخراج الكل والذي يخرج بقوله مقارن
 هو الاول دون الثاني لانه قد خرج بقوله العصر على هذا الضيق وراجع
 الى ما يتناول **قوله** فالاول ان يجعل المقارنة شرطا لاول مرة وقد مر
 بذلك ابن الهمام في كتاب ادب القاضي في شرح الهداية كيف لا يخص
 عام الكتاب بعد ان يختص بقطب بجز الواحد والقباس والاجماع
 جائز بالاجماع وليس شئ منها مقارنا له والظاهر ان مراد صاحب هذا
 التعريف ايضا هو تعريف التخصيص في المرة الاولى فلا يحتاج الى ما ذكره
 الشارح من الجواب الردود **قوله** لا داخل في ماحية يعني يذكر في
 تعريفه وهذا ايضا على ان يكون المعروف هو التخصيص مطلقا
 واما اذ كان التخصيص في المرة الثانية كما هو الظاهر فلا شئ
 فيه **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من المقارنة ان لا
 يعرف تاخر دليل مختص به فيه بحث اما اول فلانه اذا لم
 يعلم تاريخها جعل العام اخر الاحتياط كما ذكره صاحب
 الكشف او يحتمل على المقارنة فيخص وعنده الشافعي ثبت
 حكم التعارض عندنا في قدر ما تناو له كما ذكر صاحب
 التوضيح وبالحكمة الحل على التخصيص عند الجمهور فالتاخر

كما هو مفهوم كلامه ليس مذمنا ولم يقل به احد من قال
 ان قول صاحب التوضيح فانه لم يعلم يحتمل على المقارنة
 يؤيد كلام الشارح فقد ضبط ضبط عشواء واما ثانيا فلان
 مقتضى كلامه هو ان يكون الجهل بتأخير دليل مخصوص معتبر
 في التخصيص داخل في باقية حتى يكون العلم بالتأخير منافيا
 له ولا يذهب عليه انه خلاف الاجماع بل التخصيص لا يتصور
 الا في صورة العلم بالتأخير على ما مر جوابه واما ثالثا فلان
 العام المخصوص بالقياس لا يحال وكون العيان معلوما للتأخير
 من عام الكتاب والسنة معلوم لكل احد فيلزم خروج ذلك
 التخصيص فلا يحصل المقصود **قوله** من النبي عم لو قال الشارح
 لكان اولى **قوله** والعام اذا قصره لو اخر هذا القول عن قول
 المصنف او مجهول وذكره قيل قوله اذا اقتصر يستقل هو
 ببقية اه لكان كلامه اكثر انتظاما يكون جهة بلا شبهة
 اتفاقا اذا كان المخرج معلوما كما كان قبل القصر على البعض لعدم
 موث السببية لانه اما جهالة المخرج او احتمال التعليل وعلى
 المستقل لا يحتمل التعليل واما اذا كان المخرج مجهولا كما اذا قال
 عبده احرار لا بعضا فلم يبق جهة الا ان يبين المراد لان ذلك
 يؤيد جهالة في الثاني **قوله** وصحة تعليلها فيه تأمل ثم انه يجوز
 عطفا على البيان **قوله** حتى يخرج تخفيفه بجز الواحد وكذا بالقياس

قوله كما فصل الشيوع والعجائز لا يقال صيغة المشركين لا يتناول
 العجائز فلا يكون من باب التخصيص لانا نقول لجمع المذكور بعلاقة
 المذكور يتناول المذكور والانات عندنا عند الاختلاف كما يحكى
 في الكتاب ان شاء الله **قوله** وعدله ابو بكر في حرمانها اه ولو لم يكن
 العام المخصوص جهة لا عدل بل كان له ان يقول ما ذكرتم عام مخصوص
 لا يصلح للاحتجاج **قوله** ما تركناه صدقة استيفاء جواب عما قيل لم
 لم يورث الانبياء كذا في الشرح **قوله** المشارق **قوله** مخصوص بالايجاع قيل
 فيه نظرا فان الاجماع لا يصلح بمفصلا لا بشرط المقارنة في التخصيص
 والاجماع ليس بمقارن للنص واجيب عنه بان المخصص في الحقيقة
 سند الاجماع وقد يكون سند مقارنا في نفس الامر وذلك ان نقول
 سند الاجماع قد يكون ظاهرا او عيانا فكيف يصلح بمفصلا انشأ
 وفيه بحث لان الجزء المذكور غير قاطع فيما نحن فيه لجواز ان يكون
 سند الاجماع فيه قطعيا ولا يبعد ان يقال ان قوله مخصوص بالايجاع
 ليس المراد به ان دليل التخصيص هو الاجماع بل معناه انه مخصوص
 بالاتفاق فيرجع النظر عن اصل **قوله** فجهالة يوجب الجهالة والبيان
 كما استثنى المجهول يعني ان اعتبار جانب حكم وهو انه بمنزلة الاستثناء
 يمنع بثبوت الحكم فيما وراء المخصوص ولو تعرض الشارح لذلك
 لكان احسن ليتضح المقابلة في قوله وباعتبار الصيغة **قوله** يبقى
 لكان الذي سبق حكم العام في جميع ما يتناول ويرسقط دليل المخصص

فعلنا بالشبه بين وقتنا فكونه في باعتبار شبه دليل
 للمقصود بالناسخ وكونه ليس بقطعي باعتبار شبههم بالاشتراك
 لانه نص مستقل والاصل في النصوص المستقلة هو التعليل كذا
 في التلويح **قوله** لانه دخل ثم خرج فيه ان عامة المحققين اذكروا الاخراج
 في تعريف الاستثناء ولو لم يكن فيه الدخول لما كان للاخراج معنى
 على ان الدخول ثم الخروج غير قاذ في المدعى حتى لا يكون بد من سلبه **قوله**
 وفي الناسخ عدم خلو من معنى المعارضة لان عمل الناسخ لا يكون الا
 بطريق المعارضة اذ لو عمل على العمل معارضا للنص وهو باطل والمعاد
 بالنص العام وذلك لان عمل العمل المستبطن من الناسخ على وفاء
 الناسخ فاذا كان عمل الناسخ بطريق المعارضة يكون عمل العمل المستبطن
 منه كذلك **قوله** اى صار دليل المقصود به زعم بعض الناظرين في المقام
 انه ايضا من المطلب السابق فقال ما قالوا وان قول المصنف فصار ساقط
 من نسخة **قوله** اى فصل ثمة بان قال بعث منك عهدين العبد من
 بالعدد رهم كل واحد بمائة على ان بالخيار ثلثة ايام في هذا **قوله**
قوله فان قلت لم يجعل ابعث كل الثمن اى لو قال لم يجعل العقد
 صحيحا لكل الثمن مقابلان كما في شرط المغة للثاني لكان اظهر ^{لنظر}
 ان مورد السؤال مذكور في السياق ثم ان ذكر هذا السؤال
 وجوابه هنا لكان بتقريب يسير والاوجه تأخير الصد
 قول للمصنف فصار كالباع المضاف الى المهر وعبد بثلث واحد **قوله** لم تجد

المراجعة فلا ينقسم وصار كذا اذا اوصى له بد وعمر وثلث ما اذا
 فاذا عمر وبيت يكون الثلث كله له بد وكذا اذا اوصى له بد وولد
قوله داخل في الانعقاد الحكم لما عرفت وموضع ان شرط الخيار عن
 الملك عن الثبوت ولا يمنع البع عن الانعقاد **قوله** في الصور
 الاربعة وصور الصور الثلث الاثنية في الشرع هي الصورة المذكورة في
 المتن **قوله** فلا يكون بيعا بالحق ابتداء بل بقادوكم من شيء يتحل في
 البقاء ولا يتحل في الابتداء كما اظهر في الاجابة فانها لا تنعقد بدون
 وفيه المخرج ابتداء وينعقد بدونه بقادوكم اذا استأجر سفينة بمائة
 درهم في عشرة ايام فلم يصل فيها الا المقصود وبقي في البحر تنعقد
 الاجابة بدونه وفيه صاحب السفينة وصورة البيع بالحق ما
 اذا قال بعث منك هذا العبد بحقه من الالف الموزع على قيمة
 وقيمة ذلك العبد الآخر وهو يربط بينهما الثمن وقت البيع **قوله**
 لوجود شرط الفاسد وايضا لجهالة الثمن او البع او فيما اذا كان
 احدهما او كلاهما مجهولا **قوله** ان علم محل الخيار والتمن او وجه الا ^{فتنص}
 ان معلومية محل الخيار او الثمن ترجح جانب الصحة فيلزم شبه
 النسخة المقصودة للصحة وجها لجهالة محل الخيار او الثمن او كليهما ترجح
 جانب الفساد فيلزم شبه الاستثناء كذا في التلويح **قوله** وان
 جهل احدهما وكذا ان جهل كلاهما وانما ذكره ههنا لتبين
 في قوله الآن لجهالة البع او الثمن دلالة الكلام على الاولوية

قوله وانما اعبر شبه الاستثناء فيها الى الصورة الثالثة ثم يخرج
 فيحدث جهالة الثمن والجهالة الحادثة الى الظارية لا تعد العقد **قوله**
 فانه باطل كذا في وقعت العبارة في اصول فخر الاسلام وقال صاحب الكشاف
 هذا يوجب ان العقد لا ينعقد في الثمن اصلاحا لا يثبت الكسب في القبض
 كما في المحرر المذكور في الاسرار وبسوط الامام السرخسي وبسوط
 الامام خواهر زاده يشير الى انه ينعقد فاسدا لان كل واحد من العوضين
 مال الا ان احدهما بحر ولوليه جهالة تعجب التعاد دون البطلان فكان
 المراد من الباطل الفاسد **قوله** ان الحر لم يدخل تحت الايجاب كما ان
 المستثنى لا يدخل تحت المستثنى وان الكلام صار حكما بالباء بعد الاستثناء
 فكلفت المسئلة نظير الاستثناء بهذا الاعتبار **قوله** قيد بقوله بئذ واحد
 لانه حاصله يرجع الى ان اعتبار ذلك القيد ليكون التنظير بالمسئلة المتفق
 عليه هو ذلك لبدل على ان ما اعتبره صاحب الذخيرة دليل المخصوص امر
 اعتبره جميع اصحابنا والافقوله الامام محقق في مجرد التنظير **قوله** من كونه قطعيا
 او ظاهريا انما يحسن هذا التصحيح لو ثبت ان في التقاطع بالقول المذكور
 ذهب الاكلا للذهبيين ولم يخذل النص في ذلك فيما عندنا من الكتب
 وان كان معلوما لم يكن محتملا ان يبقى العام بعد تخصيصه فيما واره على
 ما كان **قوله** لان حلا واحد العبد بل بعد عام العقد كالمسئلة في الظ
 انه سرور من علم الناس في الصواب المطابق للمعتبر في الظاهر
 بالافقوى وبذلك قوله وكان كالمسئلة **قوله** فكما قاله الكوفي لا يسطر

الاحتجاج بالعام المخصوص **قوله** فيبقى العام على ما كان من القطع الا يقتضيه
 في تقدير المذهب المذكور على ذكر القطع وقصور لا يخفى عليها اوضح عنه
 صاحب الكشاف حيث قال ثم من فلا من راس ان مذهب قطري
 قبل التخصيص يبقى عنده قطعيا حتى لا يجوز تخصيصه بالعميان
 وخبر الواحد من قال ان يوجب ظني يبقى عنده ظنيا **قوله** **العميان**
قوله هذا مختار فخر الاسلام وتبعه المصنف قال في الكشاف وعامة
 الاصوليين على ان جميع القلة اذا كان شرك ليس بعام لكونه
 ظاهرة في العشرة فمادونها وانما اختلفوا في جميع الكثرة اذا كان شركا
 انشئ ثم انه لما كان للمعتبر في العام عند فخر الاسلام ومن تبعه
 كالمخص بكون انتظام جميع من الاستتيان باعتبار امر يشترك فيه سواء
 فيه الاستغراق او لا يكون الجمع المنكر عاما عند فخر سواء كان استغراقا
 او لا واما عند من يشترط فيه الاستغراق على ما هو اختيار المحققين قالوا
 المنكر يكون واسطة بين العام والخاص عند من يقول بعدم الاستغراق
 وعام عند من يقول بالاستغراق كذا في التلويح **قوله** الا ان العموم في القلة
 من الثلاثة الا العشرة ولا يفدح ذلك في العموم لما نبهنا عليه من ان الاستغراق
 ليس بشرط فيه عند عامة **قوله** في الكثرة منها الا الكل
 يحتمل ان يكون الضمير الى الثلاثة وان يكون الا العشرة والاول هو
 المتبادر من العبارة ولما وفق لما هو المفهوم من كتب الأصول
 في هذا العام وان الثاني هو المطابق لما صرح كثير من المتأخرين

صرنا على ما صرح به صاحب التلويح حيث قال واعلم انهم
 لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة فذكر
 بظاهره على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة
 بمعنى ان جمع القلة يختص بالمشقة فادونها وجمع الكثرة
 غير مختص بما فوق العشرة وهذا اوفق بالاستقالات وان
 صرح بخلافه كثير من الثقات **قوله** لانه ليس بشامل للجميع
 وفيه تأمل **قوله** بل هو محمول على الجميع غرض المانع وعلى الثلثة
 عند وجوده للتيقن كما اذا قال الغلان على دراهم لان العوم
 غير ممكن فثبت اخص المخصوص **قوله** سلمنا ذلك وفيه بحث
 لان تسليمه يؤدي الى الاجال وقد ذكر في تحرير الاصول لابن
 الرهام ان من قال بعوم الجمع المنكر ينبغي الاجمال انشراح بل لا
 يتصور القول بالعوم مع الاجال وايضا حكم الاجمال التوقف
 فلا يكون الجمع المنكر دليل يصلح للعلل لا قطعيا ولا ظاهريا مع
 ان المفهوم من كلامه هو كونه دليلا ظاهريا **قوله** لكن القول بكونه
 قطعي الدلالة انما يكون في العام المتفق اه في كلام لان ظاهر
 الحال ان من يقول بكونه عاما يقول بكونه قطعي الدلالة ايضا ولا
 يبالى بخلاف المخالف كما هو حال سائر المسائل الخلافية
 والامور المتفرقة عليها وقد يقال انه غير مسلم اذا قالون
 بعوم **قوله** قطعية العام لم يفرقوا بين عام وعام **قوله** كوجب

العام

العام الثابت بطريق الاحاد فانه غير قطعي من جهة البتة وان
 كان قطعيا من جهة الدلالة كما مر في اول الكتاب **قوله** وكذا قال
 الترمذي في بحث يحيى الاعمري الصفة لم يحدد ذلك في الفصل وقد
 نقله القائل عن الترمذي وهو اسم شر المفضل بمصدر الافاضل
 ثم ان ابن هشام ذكر في المغني خلاف ذلك حيث قال كون الآخرة قوله
 قد لو كان فيها آخرة الآخرة لفقدنا للاستثناء غير صحيح من جهة
 اللفظ ايضا لان آخرة جمع منكرة الاشياء فلا عموم له فلا يصلح الاستثناء
 منه لو قلت قام رجال الارز بالم يصح **قوله** قلنا هذا شاذ ومراده
 ان القوم يتخير ويجمع من غير شذوذ فيلزم عليه ان المعلوم وجود
 التشية والجمع والقوم واما ان ذلك على القياس فلا يعلم الا بعد العلم
 بانه مفرد اللفظ فالاستدلال عليه لا يخرج عن مصادر وقويم ان يحجب
 عنه بانه ليس المراد بذلك ان يجعل كون التشية والجمع على القياس
 جزء من الديبراد اذ لا في الاستدلال فيه وما ذكره المراد انه لما كان
 جمعا للجمع وتشية شاذ اعلى ما صرح به ائمة اللغة لا تحمل التشية
 مما يقبل التشية والجمع عليه من الامكان فيدل وجود التشية والجمع
 في القوم على كونه مفردا بالطريق المذكور فلي تأمل **قوله** فكيف
 صح استثناء الواحد اذ من شرط الاستثناء دخول المستثنى
 في المستثنى منه لولا **قوله** اذ اقلت في الشرط من زائد في اه لكنها
 في الشرط والاستفهام نعم عموم الافراد وفي الخبر نعم **قوله** استثناء

في لو قال من زانية فاعطه ودعا يستحق كل من زاره العطية
 ولو قال اعط من هذه الدار استحق الكل درجتها في الكشف ووجهه
 ايضا ان يكون فيه وقول الشارع في الجز يستحق كل من زاره العطية
 بهم خلاف الواقع ^{من ان كل بلا فرد} كذا فسر بعض الشرح من صاحب الكشف
 وتعاثر ان يقول من قد يكون خاصا اذا كان للشرط كما في قوله من
 دخل هذا الحصن او لا اه لا يذهب عليك ان التقييد بقوله او لا غير
 قاص في العموم بمايته ان يكون على سبيل البدل دون الشرط يقول
 على ما افصح عنه العلامة الثقلاني في التلويح حيث قال في اقول
 فصل الفاظ العموم وهذا الى العام بمعنىها فقط اما ان يتناول
 بجميع الافراد واما ان يتناول لكل واحد والمتناول لكل واحد
 اما ان يتناول الجميع او افراد واما ان يتناول على سبيل الشرط
 او على سبيل البدل ثم قال والثالث يعني الذي يتناول الافراد
 على سبيل البدل ان يتعلق الحكم بكل واحد بشرط الافراد في علم
 يتعلق بواحد اخر مثل من دخل هذا الحصن او لا فله درهم فكل
 واحد دخله او لا منعد استحق الدرهم ^{ولما في الاستفهام}
 فلان المستفهام يقول في الدار يريد واحد لو قال قد يريد واحد
 لكان نظره ^{لعموم} من قتل قتيلا فله سلبه الذي يدل عليه
 ظاهر العبارة وهو كون ذلك دليلا لاستواء في ذوات من يعقل
 لكن السؤال الآتي بعده ياتي عن حمل الكلام على الايقال فلا يكون

دليلا

دليلا لقوله يعني الكثير الشايخ في استوائها للعموم غايته ان يكون فيه
 مركز الاول وهو ذكر ذلك عقيب لانا نقول فيه ايضا شي لان ذكر المثال
 الواحد غير كاف في اثبات كثرة الاستعمال والشيوع والصواب ما فعله
 صاحب الاقضية حيث قال عند شرح قول المصن واصطفا العموم اما
 من فقد قال الله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه الشهر وقال دم
 من قتل قتيلا فله سلبه فقال من دخل دار ابي سفيان فهو امن
 ثم ذكر السؤال المذكور ^{قوله} فالغاية الموضوعة لهما كذا في جميع النسخ
 والظاهر في معنى الموضع لهما وان كان لفظه لم يقطر من فاعلم الناس
 الاول او هو مبني على التسامح حيث اطلق الموضع على المعنى ^{قوله} وهذا
 المبرم اه اشار الى دفع سوء المقدر وهو انه يلزم من ذلك كون
 اقسام النظم بحسب الموضع زائدة على الاربعه ووجه الدفع منه
 ذلك بان يقال الانقسام الى الاربعه انما هو باعتبار الخارج وهذا
 المبرم لا وجود له في الخارج الا في ضمن خاص او عام فيدخل تارة في ذلك
^{قوله} بل يعتقدهم الا واحد هو اخرهم ان وقع الاعتناق على الترتيب
 والا فالجواب الى الموضع ^{قوله} باضافة المشيئة الى عام وهو خير من قوله
 اضيفت الى خاص وهو الخطاب للمعنيين ^{قوله} كذا قال الشرح من صاحب
 صاحب الكشف ^{قوله} لكنه ليس بصحيح اه ولا يذهب عليك ان مدعيه
 ليس ان العموم لا يجتمع مع الاضافة لخاص حتى يرد عليهم ذلك
 بل هو ان العموم يتأكد باضافة المشيئة الى العام بخلاف اضافة الى خاص

نقول ان استوائها للعموم غايته ان يكون فيه
 مركز الاول وهو ذكر ذلك عقيب لانا نقول فيه ايضا شي لان ذكر المثال
 الواحد غير كاف في اثبات كثرة الاستعمال والشيوع والصواب ما فعله
 صاحب الاقضية حيث قال عند شرح قول المصن واصطفا العموم اما

نقول ان التسامح لكل حق العبارة
 فالغاية ان الموضع لهما كذا في جميع النسخ
 واستقط لفظه لمن وما
 لانها من مطلق
 الكلام واكتفى
 باخره لفظ
 المعنى
 مفعلة

ان عدم اجتماع العموم الاضافة
 وان لم يكن مدعيهم كذا
 جعله جزء من الدليل فجميع
 الفقيه ولكنه هو الدليل
 حله ان مدعيه وان
 سلم فليعلم لا يثبت
 مدعيه لانه ليس
 بصحيح
 مستغنى

وهذا ظاهر **قال** البعض يتقن على التقديرين ضرورة وجود
 البعض في ضمن الكل واردة الكل محتملة فيحمل على التبعض
 اخذ بالمتقن المذكور **قال** والنظر انه تعلق المشيئة بالكل فلا بد
 من اخراج البعض في المسئلة المذكورة ليحقق التبعض ثم
 ان ذلك ظاهر فيما قاله ثبت عتق جميعهم وامالوا اعتق
 واحدا واحدا باشارت متعددة بان قال مثلا لاحدهم ثبت
 عتق هذا ثم قال الاخر منهم ثبت عتق هذا ثم قال
 مشكل فان ظاهر الحال يدل على تعلق المشيئة لكل على الافراد
 الا ان يلتزم عدم كون جواب المسئلة ماذكي وهو على كلام
قال ولقائل ان يقول البعضية اه كذا في التعلق وقد اجاب
 عنه الشريف في حاشيته حيث قال ان معنى قوله البعض يتقن
 لان تعلق الحكم لما صدق عليه البعض يتقن على تقدير
 التبعض والبيان ولم يدع ان التبعض الذي هو مفهوم
 لفظ من يتقن والحاصل انه اخذ القدر المشترك بين التبعض
 والبيان وحكم به لانه يتقن وهو دل كورد الفعل مخفية
 البعض **قال** البعضية المجردة المتأني للكل قال في فصول الابداع
 جوابه نعم والاعمال على كل يوم الصفة انتهى وفيه بحث ولو
 جعل سندا المنع ماذكي العلامة الرض حيث قال لا منافاة بين
 قوله تعالى ويغفر لكم ذنوبكم وبين قوله ان الله يغفر الذنوب

جميعا

وكون خطاب الامة واحدة لان غفران بعض الذنوب لا
 يناقض غفران كلها لكان له وجه لان معنى الغفران
قال قلت بناء الامر على اليسر اه وقد يجاب عنه بان ما تيسر
 عبارة عن الجميع الميسر لا عن جميع ما تيسر **قال** بصيغة الانفراد
 متعلق بما ذكر في نظم الاية وهو قوله تعالى فاقروا ما تيسر
 فيصير المعنى فاقروا بصيغة الانفراد ما تيسر ولا يصح تعلقه
 بما تيسر واللام يتم الجواب لان جميع القرآن يصدق عليه
 انه جميع ما تيسر بصيغة الانفراد فلا يندرج في المحذور كما لا يخفى
 في لا يقع الطلاق في المرة الثانية في امرة واحدة
 يعني اذا اقترنت **قال** مرتين **قال** ليصح ان يكون مضاف اليه فيه
 تسامح لان المضاف اليه انما هو مجموع ما في الفعل **قال** ويكون
 المصدر بمعنى الوقت اه وقال الرض ويختص بالمصدرية
 بنسبها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المأول
 صلتها به نحو لا افعله ماذي شارة اي رزقه انتهى ثم ان صاحبنا
 لتحقيق ذكره فلا عن عين المعاني ان كلمة ما في كل الجراء
 ضمت الكلمة كل **قال** فصارت اداة لتكرار الفعل وتنصب
 كل على الظرف والعامل فيه الجواب **قال** لان كلا من مافيه لفظ
 لا يخفى ثم ان ذلك كاف في صحة جريان الاستعارة بينهما
 فلا عبرة بما يقال ان عموم الكل على سبيل الانفراد وعموم

من وجبها

سلا كلامه

فإن يستحق كل واحد كالانفصال عن الجماعة كما في النظرية

الجموع على سبيل الاجتماع فلا تكون بهما كالاتحاد **قوله** عند تقدير
العمل كحصة ويرى دخولهم لأن الفرد السابق ليس فيه صفة الاجتماع
قوله لأن الجلافة فيه أجل وهذا التقييد ليس إلا للتشجيع وإظهار
الجلافة **قوله** لو فائت أن يقول امتناع الجمع إنما هو بالنظر إلى الإرادة
دون الوقوع يعني أن المعبر في تحقيق امتناع الجمع بين ما هو الجموع إنما
في الإرادة لا في الوقوع فإذا تحقق الأول لا يتوقف الحكم بالامتناع
على تحقق الثاني وليس المراد أنه لا يتحقق عند الجموع في الإرادة
كما في عبارة **قوله** ليهم الجملة يعني أن المعبر في الحكم بالامتناع
ليس هو الجموع في الوقوع حتى يمتنع ذلك بناء على عدم تحقق الجمع
في الوقوع وهذا هو الملام فيه ليس للتعليل **قوله** بل هو مجاز عن
السابق في الدخول الظاهر المجازي هو مجموع قول جميع من دخل أولا
كما أشار إليه صاحب التوضيح حيث قال فصار الكلام مجازا عن
قوله أن السابق يستحق النقل والآن ابن يصرح بمعنى السابق
ولو سلم يلزم أن يكون قوله أولا لفظا **قوله** فحل المحتمل أنه وهو من فانه
محتمل العموم والمفروض كما سبق ولهذا قيل إن عبارة السقوط
في قول الشارح فلا فرق بين سقط عموم من لامج عن شيء **قوله**
والأول المتيقن وهو السابق على جميع ما عداه **قوله** لا يكون مستعدا
قيل فيه بحث لأنه يمكن أن يتعدد على سبيل البديل واقتضاها الكل
التعدد لا ينافي ذلك حيث يحتاج إلا العجز المجازي **قوله** فان قلت يعقير

انتهج

انتهج ان دخول الفرد يستحق كل منهم يعني غير الآخر كما لا يخفى **قوله**
في دخولهم فرادى لا يذهب عليك ما في هذا التقييد **قوله** وذلك اذا
دخل النقي عليها وتضمن من الاستغراقية لوقالوا كانت مع من
ظاهرة او مقدرة كما في التلويح لكان كلامه اشمل **قوله** ويكون لنقي
واحد من الجنس فتضمنها العموم ضرورة ان انتفاء فرد يسره لا يكون
الامتناع لجميع الافراد **قوله** اذا كان نقي التكرار للعموم في هذه العبارة
متاح لا يخفى **قوله** ووقع عطف على قوله بالاجتماع **قوله** لأن السلب
الجزئي لا ينافي الإيجاب الجزئي مثل انزل بعض الكتب على بعض البشر
ولم ينزل بعضها على بعض **قوله** أي التكرار المثبتة أنظر منه ومن كلام
المصنف وهو الاطلاق وفي التلويح ضرورة المنكرة اذا كانت خاصا فلان
وقعت في الانشاء فخر مطلق تدل على نفس الحقيقة من غير تعرض
لامر زائد وان وقعت في الاخبار مثل رايت رجلا اثبات واحد
مبنيهم من ذلك الجنس غير معلوم التعمين عند السامع ومقابلا
للمطلق باعتبار اشتراكه على قيد الوحدة انتهى **قوله** وتمثيلهم
الطلق بالتكرار وكثيرهم مشعر بعدم الفرق بينها كذا في الكشف
وانت فبسر بيان ذلك غير قاذف في الفرق بينها بالعموم والمفروض
قوله بل اراد من المطلق ما قرأ في التكرار وهو الدالاه فيه بحث
لأن ذلك هو مصطلح الأصوليين كما صرح به نفسه فييل النظر فكيف
يصح دخول التاء عليه مع أن الاصطلاح مانع عنه على زعمه ثم انه

اذا اريد بالمطلقة ذلك لا يكون الكلام المضف فائدة تفيد بها كالا يخفى
قوله ونقائل ان يقول نفل عن الشاغي ان هذا اعتراض لورده الشيخ
 اكل الدين في التقرير والانوار ش قال في التقرير لعل المخلص هو حمل
 ذلك على الروايتين اشتراكي ويؤيده ان استاذنا ذهب الى احتمال الامر
 للكرار الى الشاغي على رواية ضعيفة وانما ذهب اليه بعض اصحابه
 كانه اليه صاحب الكشف هنالك وما قيل في الجواب عنه من ان
 التعليق صحيحان ويمكن التوفيق بان يكون قوله صريحا بتحقيقا
 وهنالك الزاميا والا لزم ان يكون من ذهب الى العلة بل يكفي فيه
 ان يكون من ذهب الى السائل مردود لان العمل بمردود في المسائل الشرعية
 وبناء المذهب عليه كما سبق تفصيله حمل كلام هنالك على ذلك فلو ان
 هذا الاعتراض انما يرد على تقدير ان يكون مراد الشاغي بالعموم العموم
 على سبيل الشمول على ما يرد المتبادر عنه واما اذا كان مراده العموم
 على سبيل البدل ويكفي النزاع في المسئلة لفظيا كما اشير اليه في الكشف
 والتمسح فلا **قوله** ونقلوا عنه هنالك انها يوجب العموم كما في اصول
 فخر الاسلام وان كانت عبارة المصليست بصريحه **قوله** فان صح
 النقلان تناهيا لعدم العلم بتأويل صحيح صدورهما عنه **قوله** ولا كذب
 احد صلا لا يذهب عليك ان الجزاء المذكور لا يفيد شيئا غير ما افاده
 الشرط في الجزاء **قوله** ومقاله بعض الشارحين وهو انفسه اللغاة
 وما ذكره يرجع الى ما نقلناه عن الكشف فليتبين **قوله** سمي الشاغي المطلق

علما وليس

علما وليس يستبعد لان فيه عموما وان كان على سبيل البدل وقد
 عد بعض اصحابنا ما كان عمومه كذلك من العام كما مر مره فلا حاجة
 في ذلك الى المصير الى اصطلاح المنطقيين كما زعم الشارح وحمل كلام
 اللغاة عليه **قوله** ولا يخفى ضعفه قيل وجه التضعيف ان علم المنطق
 كان في زمانه لم يتداوله الناس وليس عند المنطقيين ما يسمى
 علما لان المختص به الاجماع يدل عليه كلام المص في الشرح
قوله فخصص الصاغر منها بالقياس على كفارة القتل الظاهر تفريجه على كونه
 عاما لا على كونه عاما محصيا وان كان المتبادر من سياق كلامه ذلك
 لما ان تخصيص العام بالقياس يجوز ابتداء عند الشاغي فلا حاجة
 الى اعتبار التخصيص في تقريره بذهب ويكون قوله حصت منها
 الزمنية لبيان كونه عاما فقط على ما يدل عليه قوله لولا انها عامه
 ما خصت اللزوم الا ان يكون من الجاوزه مع الحكم ووجه اصحابنا
 قدس الله اسرارهم **قوله** ان اردت من العموم انها صالحة على
 سبيل البدل اه قد صرح صاحب القواطع وغيره اصحاب
 الشاغي بان مراده من العموم ذلك ولهذا ذهب المحققون الى ان
 النزاع المذكور لفظي كما شبرنا على ذلك بالامر بذهب عليه **قوله** اذ
 لو كان كذلك لزم ان لا يخرج من العهدة الا باعناق كل التراب
 وقال في الكشف ولو كانت عامة لم يخرج عنها الا باعناق ثلث
 رقب فصار **قوله** بل باعتبار ان الرقبة اسم للنية كما خلقها الله

نقول لا سبيل الى غير الجاراه لان الشارح قد
 اقتدب بفخر الاسلام حيث قال قال الشاغي
 تعجب العموم ايضا حيث قال في قوله الله
 فخرتم رقبته انها عامه يتناول الصغيرة
 والكبيرة والبيضاء والسوداء والكافرة
 والمؤمنة ما لا يجمع والصلوات والرسالة
 وخصص منه الزمنية بالايجاج في
 تخصيص الكافرة منها بالقياس
 على كفارة القتل قلنا هذه
 مطلعة لاعاد لانها
 فرد مفتر

كذا الظاهر الذي ولد اعم او مجنوناً يصدق عليه ذلك فيشكل الامر
 والا وجه ما ذكره صاحب الكشف من ان الرقية اسم للنية مطلقاً
 والاطلاق يقتضي الكمال والرقية قائمة من وجه مستهلك من وجه
 فلا يكون قائمة على الاطلاق فلم يتناولها مطلق اسم الرقية وفي شرح
 المصل ان الرقية اسم لغیر الهالكة لغیر الرقية هالكة من وجه فلم يتناولها
 اسم الرقية مطلقاً كذا في الصحاح اه قال فيه الرقية الملوكة ولم يزد
 عليه شيئاً والشارح اعتمد في النقل عنه على صاحب جامع الاسرار
 لعله كان عنده كتاب سمي بالصحاح غير صحاح الجوهري او كان ذلك
 سر من قله **قوله** فلم يتناول الرقية وكذا المجنونة والعيان **قوله** ولو
 كان اسم الرقية للمعينة مجازاً لكان تسميتها اذ يتمايزان وفيه بحث
 ظاهر لان التسمية بالادوية تدور مع وجود الماهية الانسانية وهي
 موجودة في جميع افرادها بخلاف الرقية على قلنا فانها بمعنى النية
 والمتبادر من اطلاقها هي السالبة فابن حزم من ذلك **قوله** الا ان يتناول
 الكامل يقتصر عليه وسيجيء تحقيقه في مباحث ما يترك به الحقيقة
قوله وعن الثاني ان فائدت جنس المنفعة وهو البطش كان الظاهر
 ان يقول لالبطش او يذكر العبارة المذكورة عقيب **قوله** ومقتضى
 اليد ليس بفائدت جنس المنفعة كمالاً يخفى **قوله** فيتناول المطلق
 كذا في اكثر النسخ والمصواب فلا يتناول كما في بعضها **قوله** ومقتضى
 اليد ليس بفائدت اه فيندرج تحت الطلق **قوله** مع لو قطعنا لا

لا يثبت اسم
 به اسم مستعمل في كلامه
 انما هو في كلامه
 في كلامه
 في كلامه

لا يجوز لغوات البطش بالحكمة **قوله** فان قلت يقتضي الوصف
 اه وينبغي ان يعلم ان المراد بالصفة صفة ليس بها مطلق
 عليه النجاة والا لا يستقيم ذلك في قوله اي عبيدك ضربك
 بل المراد منه ما يقوم بالوصف كالضرب بالضرب ذلك في شرح
 الهندكي في شرح المغني **قوله** من افراد الموصوف به الفهم المجرور
 والصفة يتناول الوصف **قوله** وفيه نظر لان عموم البدل للكرة
 حاصل قبل الاتصاف بها كما في حقيقة فربما في هذا السكالا
 لاح بالظاهر الفاعل يحتاج في حله لا تأملوا اخر وانه قد خرج وتعرف الجاز
 بان عموم الكرة للثبته ايضا لعدم على سبيل التدارك ويكون الحكم لعموم
 احد محادون الآخر حكماً ظاهراً **قوله** ولكنه عام بالاتفاق يعني اعتبر عموم
 الوصف في عموم الكرة بالاتفاق ولو كانت الكرة تفيد بعد الوصف
 ما فادته قبل الوصف من العموم ويكون الوصف لغو الما احتج
 بذلك الاعتبار **قوله** فان له ان يتكلم بجميع رجال الكوفة والليد
 عليك انه على اختياره الشارح من عموم الكرة الموصوفة على سبيل
 التسمية لكان التكلم بجميع رجال الكوفة واجبا حتى يتحقق البر
 وفيه كلام **قوله** سواء كان من الكوفة او غير ذلك في جامع الاسرار
 والشرح الا على ايضا وانت خير بان ذكر هذه التسمية في اشتغال
 باللفظة لو تكلم باثنين بحث هذا على ما مر من الظاهر المتبادر
 من الكرة والافعال قد وضع اليه فربما داله على ان القصد به الامور

في عبارة يعني اشارة الى ان ربط
 الاستثناء بالذكر بما قبله
 يحتاج الى حمل
 عليه

معول مراد الشارح راجع من هذا الكلام
 خصم النفس بانه لم يظهر له وجه
 هذا الاعتبار او اشياء العموم
 على سبيل التسمية
 بعد الوصف
 مع العلم
 انه
 نقول وجه التسمية لاشياء
 ما ادعاه وجه النظر
 من ان عموم البدل
 للكرة حاصل
 قبل الاتصاف
 عليه

الجنسية دون الوحدة فلا يختص بعض الافراد كما في قولك
 اكرم رجلا الامانة بينه العلامة التفتان في التلويح **قوله**
 فانه لم يصير وليا الايلاء هو لفظ الحلف مطلقا وشرعا حلف
 ترك قربانها مدة وكلمة طلقه باينة ان يتوكل الكفارة والجزاء
 ان حث واقلها للحرمة اربعة اشهر وللامة شهران ولا
 حد لاكثرها فلا ايلاء لو حلف على اقل من الاجلين **قوله** كما اذا قال
 والله لا اضر ب الارجل او لدني لفظه الا الا توجد في الكثر النسبة
 ولا بد منها لان الكلام في النكحة الواقعة في حق الاثبات **قوله**
 اعلم ان هذا الاصل يعز به مجموع كون النكحة خاصة في الاثبات
 بدون الصفة العامة وعاما معها وليس المراد به الثاني فخط
 كما هو الظاهر والايكوة **قوله** والآفة النكحة قد نعم بدون الصفة
 ركيكا **قوله** وقد يختص بصفة اي بالصفة العامة وقد يقال
 الاصل مطرد والتلف لمانه ويعد انه ليس في وسع تزوج
 نساء الكوفة وكذا في قوله فخر رتبة وليس في وسع اعتاق
 جميع الرقيات المؤمنات اما لعدم التصور او لعدم الملك والبيع
 وقيد عدم المانع معتن في احكام الكلية **قوله** وجه عمومها
 الى عموم النكحة الواقعة في حيز الاستثناء من النفي واغالم
 يتعرض لوجه عموم اي اكتفاء لما سيجي في ان الوجه المذكور
 مأخوذ من جامع شمس الاثمة وقد اورد عليه ان ما

وما نقله عن التلويح
 غير وارد ايضا لان
 كلامنا في المجرى عن
 القرائن الصارفة
 عن الظاهر
 مستقيم

الوجه في قوله
 لا اضر ب الارجل
 انما هو في حق
 الزوجين لا في حق
 الغير

ذكره

ذكره حكم لحق الاثنتين المذكورين اذ يجوز ان يرد
 في الاول الاجالس الارجل واحد وهو صوفا بصفة العلم
 وفي الثاني لا اجالس جنس الرجال ويمكن ان يجاب
 عنه بلفظ مبنى الكلام المذكور على المتبادر لا على الصريح وعنده
قوله يكون بلفظ العبارة في الكشف وغيره باسم الشخص
 وكان الشارع عدل عنه لما كان المتبادر منه العلم لكن الظاهر
 في كلامه هو رجوع الضمير الى النوع ولا يظهر له معنى
 صحيح **قوله** المراد من النكحة صهرنا ما فيه ايها م اشارة
 الى ما يقال كيف يكمه ابا نكحة وقد اضيف الى المعرفة ثم ان
 هذا انما هو على ما ذهب اليه عليه اهل النحو وما ذكر في
 الصحاح من ان ايا تميز معرفة بالاضافة وانما على ما قيل
 من انها مثل وشبه ونحو في التوغل في الابرهام فلا يتعرف
 بالاضافة فلا حاجة الى التعيين المذكور **قوله** وجه الفرق
 الى بين السائلين المذكورين وكان الاول لما يذكر
 عقبتها **قوله** واجاب عنه صاحب الكشف بان الفرق قاطع
 بالضارب فلا يقسم بالمضروب بخلاف الزمان فان العطر
 متصل به حقيقة فيجب ان يصير اليهم عاما ولا بد من هذه
 الزيادة كما في التلويح لان حاصل الجواب هو دفعه لزوم
 الحكم وهو لا يتجرب الا بالفرق بين ما نحن فيه وبين مسألة

نقول المتبادر من كلامه
 راجع الى المشي بغيره
 الاستثناء
 مستقيم

نعم الاولى ذكر وجه الفرق
 عقبتها لكن لما كان المسئلة
 تغريبا على عدم النكحة لمزم
 تقديم بيان المراد
 بالنكحة على وجه
 الفرق
 مستقيم

قول قوله والمفعول به فصلة
على تمام الدليل وهذا الكلام
منع الدليل المفترض مع
سند يشهد به من كراهية
التي يدعي المحقق لزومها
وقوله فلا ينظر
محمول
معتبر

القرآن ايضا **قوله** والمفعول به فصلة اشارة الى فرق آخر
بين قوله ان عبيد ضربته وبين مسألة القرآن التي جعلها
المفترض سند الزوم التحكم ويمكن ان يقال في الفرق ان
ثبوت هذا العموم ليس بوضعي بل مستفاد من فائض
فانت حين بان الفرق المذكور على تقدير صحة غير ما لا يح
لكلام القوم حيث فرغوا عموم المسئلة الاولى على كون
التميزة الموصوفة العامة عاما للامم الا ان يكون تطبيق
لكلامهم غير ملتزم ويكون المراد مجرد بيان وجه الفرق
بين المسئلتين فليتنا مل **قوله** والاشارة الى ان
الفرق على العموم بل المسئلتين سوى واحد الحاجة الاصلية فيه بحث
لان ما في وسع الخاطب هو كلف النفس على الضرب لئلا يترتب
عليه العتق فيضرب به التعليم وفرض المسئلة صريحا على ضرب
الجميع فلا يناسبه ان قوله بل يسيق واحدا محل تأمل اي
كالموصف في افادة العموم لو استقط قولنا افادة العموم كان قول
المصنوع اوجب العموم **قوله** فلا خلاف ان زوج النساء وفي التثنية
به اشارة الى ان هذا البحث يعبر المفرد والجمع كما يشهد به قول
المصنوع حيث يستطاعت اعتبار الجمعية **قوله** اعترض عليه بان يلزم ان لا
يصح الاشتناس من الرجال واللازم منتفاجا عاوات فحين بان
بمنع هذا الاعتراض القوم على قولهم ويحكم الكل بدليله

فرض المسئلة على ضرب
الجميع واعتق الواحد
معتبر

والا فلا اشتناء او عدمه لا لعموم **قوله** وبان كلامهم يلزم ان
يكون بيان تغيره قد يجاب عنه بان ارادة الكل ثابتة
بدليل غير كلامهم وهو الاستثناء لانه معيار العموم فيكون كلامهم
تاكيدا انشائي ولا يذهب عليك ان اعتبار ذلك في موضع
الكل فيه تأكيد للجمع لا لا يكاد يصح **قوله** وبان المعروف باللام ان كان
علما كذا في الكشف يقال ولا يصح ان يقال يجوز ان يكون علما ولكن
موجب العام عنده تناوله للادنى على احتمال الاعمال لان ذلك يذهب
ارباب المخصوص وليس هو منسجم واجيب عنه بان لما احتل الاقل
والكل كان له اعتباران فبالاعتبار الثاني يكون من العتق لا محالة
وان لم يكن باعتبار الاول كذلك كذا في الشرح الا كما وفيه بحث لان
الفاظ العموم على ما ذكره المفترض هو تبادل الكل على الاطلاق
وما نحن فيه ليس كذلك بل المتبادر منه هو الادنى للامم الا ان
اعتبار الشرط المذكور في جميع الالفاظ العموم وفيه ما فيه **قوله** قال
الشيخ عبد العزيز هو صاحب الكشف **قوله** واقتاد جهولا لا يتق
وقال مولانا سراج الدين الهنداوي شرح المغني ان فخر الاسلام لا
ينكر الاستغراق عند قيام الدليل فلا يدري عليه ما ذكره من الدلائل فان
الدليل قد قام على ارادة الاستغراق فيما ذكر ولا يلزم فيه ارادة
الاستغراق في جميع المواضع ففخر الاسلام انما يصر في الجنس
اذ لم يكن هناك دليل العرود والاستغراق فلا منافاة بين

ما ذكره الجمهور وبين ما اختاره في قوله **اولا** عند في اقسام المجموع **قوله**
 على ما فرضنا كما قال المصنف فيما لا يحتمل التعريف بمعنى **الفرد** **قوله** لان اللفظ
 للتعريف والمحل بلام الجنس نكرة في العزاه ولا يذهب عليك انه ضبط
 فاذ ليس المراد بالجازية حصنا الاخر في صيغة الجمع عا وضعت له
 وهو الثلاثة فافقوا بما جاز عن اسم الجنس لا تعلق باللام فلا وجه
 لبيان الجازية بما ذكره على ان كون استعمال اللام مجازا في المعهود الذي
 ماله يقل به احد كيف ومغنى التعريف به في الاشارة والتعيين والتعيين
 وتلك الاشارة حاصلة في المعهود الذي على ما صرح به المحققون
 لم يبطل معنى الجمعية بالكلية وان كان فيه بطلان من وجه حيث صح
 المحل على الواحد **قوله** لان كل جنس له افرادة قال في التلخيص لان الجنس
 يدل على الكثرة ففرضنا بمعنى انه مفهوم كل لا يمنع مشرقة الكثير في لا يمنع
 ان الكثير غير مفهوم **قوله** فان قلت لم يجرى جعل اللام الاستغراق للمجموع
 في اللام الداخلة على المجموع مطلقا لا في المثال المذكور بخصوصها كما
 يتبادر واللام يصح الجواب فليتنا **قوله** لما ذكر النكوة وافادتها العموم
 قال في التلخيص كوافادتها العموم والخصوص وهو الظاهر من ان يقال
 لما ذكر احكام النكوة والمعرفة في افادتها العموم والخصوص اورد في بيان
 احكامها في الافادة **قوله** قال في الاسلام في جعل الآية من هذا القبيل نظر
 ليس هذا عين عبارة ولا ما يدل عليه صريح كلامه بل هو نقل
 بالمعنى بحسب افتقار صاحب الكشف في تفسير قوله وفيه نظر

في قوله اولاً عند في اقسام المجموع
 على ما فرضنا كما قال المصنف
 فيما لا يحتمل التعريف بمعنى الفرد
 لان اللفظ للتعريف والمحل بلام الجنس
 نكرة في العزاه ولا يذهب عليك انه ضبط
 فاذ ليس المراد بالجازية حصنا الاخر
 في صيغة الجمع عا وضعت له وهو الثلاثة
 فافقوا بما جاز عن اسم الجنس لا تعلق باللام
 فلا وجه لبيان الجازية بما ذكره على ان كون
 استعمال اللام مجازا في المعهود الذي ماله يقل به
 احد كيف ومغنى التعريف به في الاشارة والتعيين
 والتعيين وتلك الاشارة حاصلة في المعهود الذي على ما صرح به المحققون

في قوله لما ذكر احكام النكوة والمعرفة في افادتها العموم والخصوص اورد في بيان احكامها في الافادة

غريب

هذا كتاب انزلناه اليك هكذا في النسخة لكن نظم الآية هكذا وهذا الكتاب
 انزلناه مباركك واتبعوه واتقوا العلمكم نرحمون وان تقولوا انما انزل الكتاب
 على طائفتين من قبلنا **قوله** تعالى وهو الذي انزل عليك الكتاب
 هكذا في النسخة لكن نظم الآية هكذا وانزلنا عليك الكتاب بالحق **قوله**
 او المقدار الذي يصح اشتراط التخصيص اليه ان ولم يثنى وزعمه ان ذلك
 في العام الذي يطلق على الواحد وفيه انه يتنظم المحقق في المقام
 انه قسم له **قوله** كالطائفة ذكره ايضا في الشرح في المحقق وكانه بمنزلة ما
 قيل ان الطائفة نعت فرد في اصلها وانضمت اليها علامة الجماعة فروي
 في اللغويين كروي في صيغة الجمع اذا اتصل بها دليل الفردية كما قالوا
 في الزوج والنساء **قوله** جوابه ان يقال المراد طائفتان خصان والمفهم بطلق
 على الواحد والمعنى والجمع كالضيف على ما صرح جوابه **قوله** هذا جواب عن
 تمسكهم به وقد يقال لادلالة الحديث على المدعى اصلا اذ ليس النزاع
 في 2 م وما يشق منه لانه في اللفظ ضم شئ الاشع وذلك حاصل
 في الآيتين بلا نزاع وانما النزاع في صيغة الجمع وضائره كما صرح به
 ابن الحاجب في مختصره على ان هذا الجز لا يصح من جرته النقل ذكره
 المحاصر وغيره **قوله** لان البنتين كاللبنات متعلق بقول المصنف
 على اللوارث لكن الاقتصار على ذكر مسألة البنتين هو هنا قصور
 لا يخفى ولو قال لان البنتين ثلثين كالثلاث لكان الامر اظهر
 ثبت هذا الحكم الاشارة لا ما هو المفهوم من سياق الكلام

من ان يكون للاثنين في المواريث حكم الجميع الا ان يكون للبنتين الثلثين
 كما هو الظاهر لعدم صحة المعنى **قوله** بقوله تعالى وان كانا اثنتين من
 ميراث بالاخوة يعني الاختين لادوام اولاد **قوله** وثبت بدلالة قوله
 وان كن نسأواى البكتات ولذلك كما استدلال في اخواته بدلالة **قوله**
 ولان للاختين الثلثان مع ان قرابتهم قرابة مجاورة فلان يكون للبنتين
 الا لما حصل ان كون نصيب الاثنين من الاخوات الثلثين ثابت بعبارة
 اية الاولى وكون نصيب ما فوقهما ايضا الثلثين ثابت بدلالة اية الثانية
 وكون نصيب البنتين الثلثين ثابت بدلالة اية الاولى وكون نصيب
 ما فوقهما ثابت بعبارة الثانية بانه ليس في المواريث صغيرة اخرى
 الحق في الاثنان بل هو في الاستحقاق سواء البنات والاخوات فقد
 اتفق بما قرناه بان يثبت الحكم المذكور انما هو لجمع الايتين وان
 بعض عبارات الشارح خلاف ذلك وهذا غاية ما يمكن في توجيه كلامه
صهنا لا حراز فضيلة الجاهة قال في الكشف بعد ما ذكر حل الحديث على
 سنة تقدم الامام او يحل على ان للاثنين حكم الجماعة في احران فضيلة
 الجماعة وان عقادها اشترى وكان الشارح قصد الجمع بين الامرين وفيه
 ما فيه **قوله** والتقدم سنة كون المصلين جماعة فيكون الامام محميا
 من الجماعة وهذا جواب عما يمكن من الخصم من ان الامام يتقدم على الاثنين
 كما يتقدم على الثلاثة فيدل ذلك على ان الاثنين ملحق بالثلاثة في صحة طلاق
 صيغة الجمع عليه كذا في الكشف ولا يذهب عليك ان ذكر هذا الكلام

قوله الاحران غلظة
 لتقدم الاثنين كما
 يتقدم للثلاث
 وليس فيه جمع
 بل تشبيه
 في التقدم
 مع

ملاوجه

ملاوجه لم سوى كونه مورثا لايها م خلافا المقصود حيث يتوجه الناظر
 انه من تنم الكلام من حل الحديث على سنة تقدم الامام مع انه لا
 تعلق بذلك اصلا **قوله** ان المشترك فيه يعني انه من قبيل الخوف والاحتمال
 حذف اللام واوصل الفعل الى المضر فاستتر فيه كذا حقق في الشرح الشريف
 المفتاح **قوله** واحترز من الشرع وقد يقال هو إشارة في اول الاعراض رد
 ما رجم ان المشترك يتناول الافراد على سبيل الشمول والعموم احتمالا
 لا احتراز عن شيء ولا يلزم ان يكون جميع القيود في التعريف احترازا
 خصوصا في تعريفات الفقهاء ويبدو الاظهر كما سيظهر **قوله** فانه يتناول
 افراد مختلفة الحقيقة ايضا به وان يكون المراد بالحدود المتعاقبة فلا
 يلزم ما سيجي من التبعيض ولا يخفى ان يكلف المراد به في تعريف العام
 معنى وصرنا معنى آخر مستبعد جدا لانه لا يذهب عليك ان قيد
 الحيثية يكون في التعريفات بمعنى قوله مختلفة الحدود من حيث انها مختلفة
 تتناول الافراد بهذه الحيثية محل بحث وكلام فلا حاجة في الاحتراز
 عنه الا في آخر فليتامل **قوله** لكن على سبيل الشمول وفيه ما فيه
 وهو الثابت في الخارج فيه تسامح **قوله** اعتبار من حيث الوجودية
 والاحتراز عنه في التعريفات المشتركة بالنظر اليه **قوله** وبالا اعتبار
 الاول مشترك بمعنى انه ذكر في الكشف ان لفظ الشئ عام معنوي
 عند فخر الاسلام لا لفظه في ذاته القاضية بالامام وانه عام لا مشترك
 كما ذهب اليه بعض المتكلمين من اهل السنة في اسنده الشارح

لا يخفى ان كلامه خلافا المقصود
 بل يرد به هذه القولية الاثبات
 المدعى بطريق القلب بخبره
 بما قلنا قوله بخلاف الحقيقة
 حيث شرطنا له
 فليتامل

المصاحب التفرع فربما يلامر به **قوله** فعلى هذا يلزم ان يكون المراد
 من قوله في العام اه وانت خبير بان المعرف المذكور في السابق
 به العام اللفظي وكون الشيء كذلك لم يقل به غير الاسلام ولا
 من تبعه كالمص وغيره فلا حاجة الى ادراجه في تعريف العام بل
 للاحتمال له حيث يلزم ان يكون المراد ما ذكره في الظاهر الاشارة
 في قول الشارح الى قوله فيما سبق لكن على سبيل التمهيد اذ الشرح
 من لوازم العموم وقيل من انما اشار الى ان يكون للشيء
 ونحوه اعتبار ان مقصوده ان دلالة هذه الاشياء في تعريف
 العام بكل من الاعتبار مردود وكيف والشيء بالا اعتبار الثاني
 مشترك لفظي على ما مر به في الشارح فلا يصح اندراجه في
 تعريف العام **قوله** اخذ الامر من اما ان يتناول اللفظ الآخرة فيكون
 اتفاقا لحدود عبارة عن مشترك لا في اذ في معنى واحد وكون استمر اللفظ
 اياه باعتبار سواء كانت الافراد متفقة للقاب او مختلفة **قوله**
 من غير حق وحكم معلوم سوى ان المراد به جوع **قوله** كما تامل على ما
 يعني عند البحث ان المراد بالقر في قوله ثلثة الخيض قالوا
 او الاظهار كما قال الشارح في **قوله** فوجدوا اولا في جميع قالوا الكشف
 ولما نثر ان يقول معنى جميع على الظاهر لا على الخيف لان الظاهر هو الجامع والخيف
 والدم ليس بجامع بل هو مجتمع انتهى ويمكن دفعه بان في جميع ايضا معنى
 الاجتماع ولا حاجة في تمام الكلام بل في المحيية انصاف للخيف على ما بين في حمله

حمل المواظفة ولذا قالوا في بيان لان الدم المجتمع فليست له وقال في قوله لا بد من
 ان الجمع بمعنى الاجتماع للدم وبمعنى الجلاء معناه لا ولا للظهور لان الظاهر
 عدم الدم والعدم لا يؤثّر فلا يلتفت الى القول بان الجامع هو **الظهور**
انتهى قوله لانه الدم المجتمع في الرحم كذا ذكره اللقاني في شرح المغني
 انه غير سليم بل الحيض عبارة عن ورود الدم المجتمع وقت الظهور
قوله ومتنقل من الظاهر الى الجفص وفيه شق المص والدم منتقل من
 الداخل الى الخارج وهو ظاهر واولى سلامته عن السؤال الا في ذكره
 في الظاهر ان التمهيد في قول الشارح منتقل عما دلل الى الحيض **قوله** في قوله المبيض
 وكيف جدا **قوله** ولما قل ان يقول هذا الاستدلال انما يستقيم اه اخذه
 الشارح من جامع الاسرار للسكاكي وكانه ايضا اخذه من كلام صاحب
 الكشف الذي نقلناه لكن تصرف منه بما افد كما سيظهر من عمل هذا
 الاعتراض ساقط جدا اذ ليس مراد القدم الا ان مادة قر وبمعنى القاف
 والراء والهمزة على هذا الترتيب ما دللت في اكثر استقالاتها وفي جميع
 على معنى الجمع والانتقال ودارت مع هذين المعنيين كان الحيض
 احق بالارادة من لفظ القر بالنسبة الى الظاهر لوجود حافيه دون
 الظاهر فيحمل عليه عند عدم القرينة على خلافه الا ان لفظ القر وبمعنى
 الجامع او الجمع كيف والقر ليس بمصدر بل هو اسم للدم او الظاهر
قوله اذ كان القر وبمعنى المفعول الى بمعنى المجتمع كذا في الجامع الاسرار
 ولعل استقطن اللفظ لظهور فساده وكانه زعم ان المجتمع في

قولهم لانه الدم المجمع على صبغة الفصول ولا يصح لان اجتماعه لازم حتما
قوله لتوقفه على الحيض اذا المعبر في العدة شرعا هو الطهر التخلل بين الدينين
 كما سبق **قوله** لان المراد من الطهر الطهر الشرعي يمكن ان يقال ليس الكلام
 الا في ان المتبادر من القرينة حين الحلف به الحيض دون الطهر ولا يذهب
 عليك انه لا حاجة في اتمامه للاعتبار كون المراد بالطهر المذكور الطهر
 الشرعي وان كان المراد في الآية والمعبر في العدة كذلك **قوله** واعتبار كونه
 في الاصل مصدرا ومستملا اه انت خير بان اللفظ فيه هو ان يكون اللفظ
 القريني منعولا ولم يقل به احد على انه يتوقف على كون المصدر لقولهم
 قرئت الشئ اي جعته وقولهم قرأ النجم على قراء بالفتح او الضم وهو
 سم والصواب في تقرير الكلام ما قرناه انفا والا فقولهم هو ان يقال
 صرنا واعتبار دلالة بهذه المادة في موارد الاستعمال على شئ يوجد في
 الحيض دون الطهر وترجيح ارادة الحيض من القرينة بذلك غير قاض في
 كونه متساوي الدلالة عليه فالغة بحسب الاشتراك **قوله** والاولى ان
 يستدل على كون القرينة الحيض اه وقد استدل ايضا عليه بان التلخيص
 اسم خاص لعدم معلوم ولو حمل على الاطهار لا تنقض العدة بقرينة
 وبعض الثالث وقد سبق تحقيقه في مباحث الخاض **قوله** لانه تعرض
 عن ذكر الحلف للبائس عن الحيض اه وفيه انه يجوز ان يكون التعرض
 لتوقف تحقق الطهر الشرعي على وجود الحيض الا ان المعبر في العدة
 هو الحيض لما هو المدعى **قوله** وقال الشافعي ذهب الشافعي والقاضي

ابو الباقلا في وجاعة من مشايخ المعتزلة كالجواب والقاضي عبد الجبار
 الجوان عمود لوصح الجوع بين معانيه كالعين في الباصر والشمس
 لا استعمال القرينة في الحيض والطهر معا الا ان عند الشافعي والباقلاني
 اذ لم تدل القرينة على احد معانيه وجب حمله على الكل وعند الباقرين
 لا يجب كذا في الكشف **قوله** والعام عند فمان اه العام عندنا ايضا
 فمان على ما ذكره في تعريف المشترك وقد عرفت ما فيه **قوله** فحل
 على العناية بشأن البندوم فيعم الرحمة والاعتقاد ان الاعتقاد
 والرحمة يستلزم الاعتناء وفيه بحث والاصواب ان الدعاء يستلزم
 الاعتناء كما لا يخفى **قوله** وما قاله قوام الدين الاتقاني غير صحيح وقد
 وقع هذا التعلل وبعض ما افادنا من الشرع في تلخيص قوام الدين
 الكافي لا قوام الدين الاتقاني وشرحه هو شرح المسمى بجامع الاسرار
 ولعل الشارح غلط من الاشتراك فزعم ان المراد بقوام الدين هو
 الاتقاني في تعدد الالوية بذلك نذكر في الكشف ايضا وقد افادنا الكافي
 منه وما يتعلق بذلك من الجزء 2 والتعديل سبق ذكره قبيل مباحث
 الامر فتذكر **قوله** وكذا الثاني اذ لا علاقة بين المجمع وبين كل واحد
 من المعنيين واطلاق اسم البعض على الكل مشروط بلزوم واتصال
 بينهما كما بين الرقبة والشخص بخلاف اطلاق الواحد على الاثنين
 واطلاق الارض على مجموع السماء والارض فانه لا قائل به كذا في التلخيص
 والاخر ما يناسبه يعني بالآخر المجمع **قوله** وتعالى ان يقول المجمع

الجمع بين الحقيقة والجماع جازع عند القائلين انه يجوز ان يقال ان مراد صاحب التفسير
 بهذا الكلام هو التحقيق لوجه اختيار الصوابنا القول بعدم عموم المشترك الا ان
 الحتم في القول به جازع بذلك **قوله** يقول معنى تخصيصه ليس باعتراض
 مستغل بل من ثمة الاعتراض الثاني يعني الباعث من ادخاله على المقصود
 لا على المقصود عليه كما حققه الشريف في شرح الغنى **قوله** منفرد بذلك انفرادا
 حقيقيا او اضافيا فلا ينافي وقوع الترادف كما ظن **قوله** بدليل ظني قديده
 لان مراده الاثبات اذ الحتم بالبيان بدليل قطعي يستلزم فسر كما ذكر
 في الميزان **قوله** وهو ما فيه خفاء تفسيره بذلك ما فيه اقرب فيه ان يعتبر
 بما فيه احتمال لما وقع في بعض الشروح على انه غير شامل للظاهر والنص
 اذ لا خفاء فيه **قوله** ومن قوله يغالب الرأي ما يوجب الظن كذا في الكشف
 وقال في التلويح غالب الرأي الظن سواء حصل من الخبر الواحد او القياس
 انتهى وهو الاظهر ثم ان لفظ الغالب معين لكون المراد ذلك اذ المفهوم
 في كلامهم التعبير عن الاجتهاد بالرأي وهذا ظاهر وان خفي على جميع الكا
 الناظرين في المقام فان قوله عدم السخاضة وهو نفس كما سبى من
 الشارح **قوله** فلا يكون هذا التأويل من اقام النظم صيغة ولغة
قوله فان قلت في التأويل يتبين المراد بالرأي ان الظان السوال لبعض
 انواع الماويل وهو الذي كان بيانه بالعيان والا فقد يكون البيان
 فيه خبر الواحد كما سبق **قوله** وبعد ذلك يضاف الحكم الى النص
 المشترك لا الى الواحد لان اضافة الحكم الى الدليل الاقوى اول الحكم

في النصوص عليه يضاف الى النص وان كان في غير نص
 الى القلة **قوله** والنظم ما يكون دلالة فيه ما فيه وكان
 الطان يقول وقيام النظم صيغة ولغة **قوله** على ان
 الظاهر علم فلا يكون المعنى متعينا اليه كظاهر كلامه يدل
 على ان مراده الاشارة الى اندفاع المحذور المذكور وان لم
 يحتمل الظهور واللفظ بل على المصطلح وفيه بحث فاعلم انه
 يلزم الفتنة عن سائر اجزاء التعريف **قوله** احترز عن
 الحق والمشكل الظاهر المحترز عنه علما ذكره الحق والشكل
 بعد ظهور المراد منها والا فها قد مر بما يقوله ظهر المراد
 كيف ومطلوب مدحا به **قوله** ما خفي **قوله** حتى يخرج عنه
 الحكم وكذا المفرد قد يقال يخرج المفرد الحكم بعينه بصيغة
 اذ لا بد فيهما من قرائن لفظية او عامية ينظم اليها حتى
 يخرجها من احتمال التأويل والتخصيص والتسوية فليعلم
قوله اي بان يكون المعنى الزائد عرض فيه تأمل اذ ليس يلزم
 ان يكون المعنى الذي سبق له الكلام والنص زائدا على
 اصل المعنى وكأنه انما يظهر بظاهر المثال الآتي اعني قوله
 فانكم اما طاب لكم الاية الظان يقال بان يكون
 الذي اردوا به البعض وضوحا على الظاهر **قوله** وعنده
 بشرط في الظاهر ويقال عبارة الشرح هكذا ولا يكون معناه

الظاهر

النص

مقصود بالسوق و مرادهم هو ان لا يكون السوق معتبرا في الظاهر الا
 ان موجودا فيه اصلا وحاصلا عدم اشتراط السوق فلا يرد
 عليهم ما اوردوه صاحب الكشف ولا يقدر في ذلك فرقا **عدم**
 واثلة الظاهر في السوق وغيره وقال ايضا ليس ازدياد النص
 على الظاهر في السوق كما ظنوا اذ ليس بين قوله وانكم الاياتي
 منكم يكون سوقا في اطلاق النكاح بين قوله وانكم اما طاب
 لكم لمن شاء يكون غير سوق فيه فرق في فراه المعنى السامع
 وان كان يجوز ان يثبت لاحد من السوق قوة يصلح للترجيح
 عند التعارض كذا في الكشف **فقرينة** لغوية ينظم اليه سباقا
 او سياقاً تدل تلك القرينة على ان قصد التكلم بالسوق ذلك
 المعنى كذا في الكشف وبه يظهر ان اعتبار القرينة النطقية انما هو
 للدلالة على ان غرض التكلم من السوق ذلك لا انما هي في سوق
 الكلام كما هو المفهوم من الاعتراض الآتي ذكره **وتعادل** ان
 يقول قوله بمعنى التكلم اه فلا وجه لجل العبارة المذكورة على القرينة
 النطقية كما يفهم من كلام صاحب الكشف وفي التحقيق ثم
 ان ازدياد وضع النص مجرد السوق منهم صاحب الكشف
 صريحا وفعل ما فعل لذلك فتعويض العبارة المذكورة لم يعد
 التعويض لا يظلال منه ليس بموجه **او** غيره كالقرينة الحالية
 وايضا لو كان زيادة وضع بانضمام قرينة نطقية ان فيه

بحث لان مراتب الدلالة متفاوتة وليس جميعها يقع في افعال التأويل
 على انه دلالة القرينة ليس الا على ان قصد التكلم بالسوق ذلك المعنى
 كما قرناه لا على تعيين المراد بالكلام حتى يرد ذلك ولو كان السوق فلا
 في احتمال التأويل لما احتمله النص مطلقا **قوله** وهذا يقتضي ان يكون عدم
 السوق شرطا في الظاهر ان المقام مقام الفرق بين النص والظواهر
 لم يكن عدم السوق شرطا في الظاهر لكان التعليق بامر مشترك بينهما
 فلا يفيد الا على الوفاق لا لكان غير مفيد لكان اولى **قوله** وانما قال في غير
 الجواز اشارة الى عدم الانحصار اه لا ندعيب عليك ان انتظامه للجواز محل
 كلام فضلا عن كونه اشارة الى عدم الانحصار فيه فالاولى ان يقتصر
 على الوجه الثاني **قوله** فصار نصا لا يقال حكم النص احتمال التخصيص
 والتأويل على ما صرحوا به و اراد النص ايضا بالتأويل ما يعنى التخصيص
 كما به عليه الشارح في اثناء التفسير فاذا لم يحتمل التخصيص كيف
 يكون نصا اشير اليه في التلويح واحتمال التخصيص ان انقطع بذلك
 فاحتمال التأويل باق **قوله** فصحح الدلالة كلامهم اجمعون
 فانه ظاهره جعل النص الاية المذكورة فينا سيجي مثالا للمفسر
 نقط وقد قيل يحتمل ان يكون مثالا للاقسام الاربعة وكلام
 الشارح صرحنا على هذا القول **قوله** قلت الاشياء انما يفيد **التخصيص**
 اه قال في التلويح ورد هذا الجواب بان الاصل في الاشياء **فقال**
 وعدا بليس من الدلالة على سبيل التعليق وهو واضح في العربية

انما
 هو

ولهذا لم يتناول الام في قوله **قوله** واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم
 الجواب ما مر من ان الاستثناء ليس بتمخيص **قوله** ولكنه
 يحتمل التأويل استدراك من قوله انقطع ذلك الاحتمال
 ان ما ذكره على قول المبرد والزمخشري ان كلامهم والاعمال الحاطة
 واجمعون على ان سجودهم في حالة واحدة وقال الرضوي
 بسبب لانك اذا قلت جازن القوم اجمعون فمعناه السجود
 والاحاطة اتفاقا بينهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا
 يكون مع تقديم لفظ كلامهم وكانها كوصفات ادق لفظين
 بمعنى واحد وانما يحذف في ذلك مع قصد المبالغة وتبعية
 التفتازاني في شرح التامخيص **قوله** ولتأمل ان يقول اهكذا
 في الشرع الاحتمل ويمكن ان يجاب عنه بانه يجوز ان يكون مبنى
 الكلام عدم اشتراك عدم المسوق في اللفظ كما سبق على ان
 لا يبعد ان يقال ان مسوق الكلام لبيان سجودهم جميعا
 فانه ادخل في بيان شتات ما فعله بليس **قوله** وفيه نظر كذا
 في شرح المفاتيح للفقاني وفيه النظر بان يلزم عنه ان يدخل هذا
 المثال في تعريف المحكم لانه يصدق عليه انه لا يقبل النسخة و
 يمكن ان يجاب عنه بانه لا يتباين حقيقة بين هذه الاقسام فيجب
 ان يكون مفسرا من وجه ومحملا من وجه **قوله** والمحكم في هذه المرتبة
 ولهذا لم يقل في تعريفه فما اردادوا وهو صاعدا للفسر كما قال في

تعريف

في تعريف النص والمعتبر **قوله** ضمن احكم بمعنى استوعب والمفح غما احكم
 المراد به امتناع ذلك المراد عن احتمال النسخ والتبديل **قوله** ولا
 يحتمل للمحال انتفاءه والثلاثة مع الثلاثة يكون ستة والاربع
 مع الاربع يكون **قوله** فكان المفهوم ان يقتصر كل واحد
 من الناكيل اه الا يري انك لو قلت اقسما هذا المال درهمين
 درهمين او ثلاثة ثلثة او اربعة اربعة اعلمت انه لا يسمع
 لمرام ان يقتصر على الواحد او اربعة اربعة القسمة بان يكون
 متفققين في عدد مناهو لا يكون لمرام ان يجمعوا بينه بان يقطرا
 للبعض درهمين والبعض اربعة **قوله** وسوق الكلام لم الفا من
 الكلام هو ان يكون التميز المجزئ لا يجاب الوضوء لكل صلاة وفيه ما فيه
قوله لكنه يحتمل التأويل بان يرد قد وجد التأويل في علمه الكتب بان
 اللام يحتمل الاستعارة للوقت **قوله** ثم انه كانت يحتمل ان يتكرر
 وجوبها لان لا يقتضي التكرار لفظا ان عدم اقتضاء الامر التكرار غير كاف
 في تحقق التعارض بين هذه الالاية والاية الدالة على التكرار لان
 غايته ان يكون احدهما ساكنا والاخرنا طاقنا نعم لو كان موجب
 الامر اقتضاء عدم التكرار وليس كذلك **قوله** والفرض من ذكر هذه
 الاقسام توضيح الاقسام المذكورة وفيه بحث لان لكل منها احكاما
 مستقلة **قوله** لا يصلح ان يكون صفة لغرض لانه احترز عن الشكل
 والجمل والتشابه اه اخذه الشارع من شرع النار لجلال الدين التباين

الشرعي

وفي بحث لان بناءه هو ان يكون الاحتراز عن الثلاثة المذكورة بقوله
 بغير الصيغة بعد دخولها تحت بعارض وليس كذلك لان كتب القوم
 مشحونة بان خفاء الحفي لعارض وخفاء الثلاثة لنفس الصيغة
 بل يجمع قوله بعارض غير الصيغة على ما صرح به السراج الهندى في
 شرح المغنى وقوله غير الصيغة صفة في شفة لقوله بعارض فلا يدرك
 عليه بعارض فليتنامل قوله وهو كذا لان الصيغة لا يصلح اطلاق
 العارض عليها **قوله** او بسبب غير الصيغة باضافة السبب الى الغير
قوله وعبارة شمس الائمة وهو ما مر به بعارض في غير الصيغة كذا في
 جميع النسخ وقوله ان الخفاء في هذه الثلاثة لعارض في الصيغة بمنزلة
 عليه لكن عبارة شمس الائمة بعارض في الصيغة بدون لفظ الغير
 حتى تعرض المحقق لك صاحب الكشف والسراج الهندى للتوفيق
 بين عبارته هذه وبين قول فخر الاسلام ما فيه مراده بعارض غير الصيغة
 سبب ذلك **قوله** ليس هذا من تنتم الحداه اذ قد حصل المقصود و
 هو الاحتراز عن الثلاثة بدون **قوله** معتبر شرعا يعني في السرقة وفيه تنال **قوله**
 من حرز اجنبى كما يدل عليه قوله احترازنا بالقيود الاول عمادون نصاب السرقة
 وفيه تامل **قوله** من حرز اجنبى بالاضافة ولا يقدح ذلك في اعتبارها قيدا
 فيما يحى **قوله** كمال فيه الشركة للشارق لوقال لا آخذ لكان او لم لان
 الكلام في تعريف السرقة **قوله** وبالسدادس وهو قاصد للحفظ **قوله**
 وبالسابع هو قوله او غيبة **قوله** فانها خفية مرتبط بالمتن والظاهر
 في قوله

الآية

المشكل
 ١٠٥

الآية **قوله** وهو اختصاصها باسم آخر فان تغاير الاسامى دليل على تغاير
 الغاير **قوله** فاشتبا حكم السرقة يعني بطريق الدلالة كشوت حرية
 الضرب بحرية التافيف **قوله** لان بوضع القبر في البيت اختلف
 صفة الحرزية فيه لا لكل احد من الناس تاويل في الدخول لزيادة
 القبر **قوله** حذف المص الكلام او يحذف ان يكون الكلام الموصول
 في قوله في الدخول عبارة عنه بقرينة المقسم فلا يكون فيه حذف
قوله وهذا التعريف يقتضي ان يكون الكلام محتملا لثلاثة معان
 يعني يقتضي ان يكون الاحتمال لثلاثة معان معتبرا في الشكل **قوله** وليس
 كذلك لان المحتمل المعنيين شكل الاحتمال **قوله** لدقة المغنى ونفسه
 لا بعارض الضموم من كلامه في الحفي في الشكل ايضا بعارض فليتنامل
 ثم ان الاختصاص صريحا على وجه المغنى ليس مما ينبغي على ما يستظهر
 الآن تعيين **قوله** ولما قل ان يقول ان لم يضره ما به وما ذكره صاحب
 الكشف من انه دال على مضمونين احدهما ان يكون خيرا من الغير شر
 مساوية والثاني ان يكون خيرا من الغير شر غير متعالية غير واضح
 لانه يلزم ان يكون كل مطلق شكلا لا مكانا هذا الاعتبار فيه ولم يقر
 به احد **قوله** فيكون مطلقا فيكون خاصا من قبيل الشكل **قوله** متعالية
 وغير متعالية للصواب التوا الى او غير التوا الى **قوله** ولما قل ان
 يخط على هذا يكون ان يكون من قبيل المشترك قبل التام اه يمكن
 ان يجاب عنه بان الاشكال في حق الاتيان في الدب فكان اشتركا

الى ان شاء الله كون اني مشترك غير فادح في كون الالة مشكلا في حق الايمان
 المذكور وهذا اوضح وان في المناظرين في المقام **قوله** ومن قبل الملوك
 ان بين نطبي **قوله** او المفسران بين نطبي **قوله** فلا يكون قسما آخر
 يعني فلا يكون من القسم الاخر الذي يسمي المشكل وفيه بحث
 از قد صرح جوابان الحق والمشكل والمجمل اذا زال الخفاء عنها
 بدليل ظني يستلزم اولاً وقد ذكره الشارح ايضا في بحث الماؤول
 فكونه من قبيل الماؤول كيف يمانع كونه مشكلا فليتبين **قوله**
 ولتأمل ان يقول الكلام المصل لا يخلو عن اشتباه لان المراد
 اه جوابه ان المراد به الشق الاول ولا يرد عليه ما ذكره لان
 قول المصل في الطلب في التأمل مخصوص بالم يمكن البيان فيه
 شافيا لكنه اعتمد على فهم الناظرين في كلامه لظهور انه
 لا معنى للطلب والتأمل بعد ان يدل المجمل بيانا شافيا و
 عبارة المصنف صريحا في عبارة في الاسلام وقد مر
 صاحب الكشف بما قرناه **قوله** استبه فضل يريد ان الله
 على آخر التعريف والمدار في اخراج الثلاثة المذكورة **قوله**
 قوله بل بالاستفسار من المجمل **قوله** خرج به المشترك
 وفيه كلام على ان اخرج من الحدود مطلقا ليس
 بوجه فان المشترك الذي كان فيه باب الترجيح من قبيل المجمل
 كما خرج به الشارح نفسه **قوله** والخفي الظاهر انه قد خرج بقوله از دعت فيه المعاني

الجمل
 مشترك

كما مر

كما مر به جلال الدين التبراني في شرحه ويحتمل الاحتراز بالجمل ايضا اذا
 كان اخصر من الفصل من وجه **قوله** ولتأمل ان يقول تعريف المجمل ليس
 مانع لصرفه على المتشابه اه كذا في شرح المغني للقاضي ويمكن ان يجاب بانه
 قد خرج بقوله بل بالرجوع الى الاستفسار لا نقطاع رجاء البيان فيه **قوله**
 بياننا شافيا لا يذهب عليك انه تعيد معتدا قد صرح جوابا انه اذا لحقه
 البيان يجب العمل به على حسب درجات البيان **قوله** ولو ذكر المصل في التمثيل
 الر بوجاهة ما على الصلة اما وجه الذكر فهو الاشارة الى قسم المجمل يعني ما
 يكتب منه بيان المجمل وما لا يكتب فيه بذلك بل يحتاج الى طلب وتأمل واما وجه
 تقديم عليها فلهذا في الاجمال حيث امتح في الطلب والتأمل ايضا فكان
 اصلا في الباب هذا ما حطر في توجيه هذا الكلام بالبال والعلم عند الله الملك
 المتعال **قوله** والوقف عندهم واجب على الله في قوله **قوله** وما يعلم تأويله
 الا الله ويحكم الله سبحانه بتدبره ويقولون **قوله** وبان الله ذم من
 امتنع عن كتابه ابتغاء التأويل اه حيث قال الله **قوله** واما الذين في
 قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله
قوله وحروف التي تقطع بعضها عن بعض كقوله **قوله** فان ونون قبل
 فيه بحث فان ق وكذا ان ليس بحرف تقطع بعضها عن بعض لانه
 ن ق حرف واحد وكذا ان بخلاف الم وجه عسقي فالاولى ان يقال
 ان الحروف التي تقطع في الكلام على غير ما **قوله** وفيه اشارة الى ان
 الحقيقة والبيان وجه الاشارة في الحقيقة ظوني الى ان الاحتراز

المتشابه

الحقيقة

عند ليس الا بقوله ما وضع له فيلزم اشتراك في الارادة المذكورة **وقال**
 ان يقول قال اريد ما وضع له ولم يقل استعمال فيا وضع له اه كذا في النسخ
 الا كما ولا يذهب عليك ان الارادة لا تتصور الا في حالة الاستعمال لان
 المراد بها ليس الا الارادة التكلم فلا يلزم ما ذكر من المحذور والعجب ان
 الشارح قال قبل اسطر وفيه اشارة الى ان الحقيقة والمجاز يتعلقان بآراء
 الحكم فقبل الارادة بعد الموضع لا يسمى حقيقة ولا مجاز او اورد حرمنا
 ما يوصف للفعل عنه **قوله** فهو بعيد بل غير صحيح اذ التركيب لا يسا
فقلت لم معنى وهو تأكيد التشبيه وهو معنى غير موضوع له لانه موضوع
 للتأسيس وفيه بحث اذ انما موضوع التشبيه بمفهومه بنه عليه
 اصل اللغة عند بيان معناه ولعل ما ذكره يؤدي الى كون جميع التأكيدات
 اللفظية مجاز او داخلية في حده ولا يلزم احد وقد اوجب في الكلام عن سوال
 المذكور بان لفظ المجاز مقول عليه وعلى ما نحن فيه بطريق الاشتراك
 او التشابه على ما ذكر في الفتح والتعريف المذكور انما هو للمجاز الذي
 هو صفة اللفظ باعتبار استعماله في المعنى لا المجاز بالزيادة والتقصير
 الذي هو صفة الاعراب او صفة اللفظ باعتبار تغيير حكم اعرابه لانه
 ذلك غير شهور وعلاقة المجاز يجب ان يكون هو الوصف المشهور **للمشبه**
 كما يحى في محله **قوله** وعن الرزق ايضا لان ارادة عدم الدلالة على شئ
 وكونه كغيره وجود عدم ارادة الدلالة على شئ في الرزق لم وكونه
 لغوا من جهة عدم ترتيب الحكم عليه لا يقتضيه ذلك وهذا ظاهر **قوله**

المجاز
 يشبه

لعدم

لعدم دخوله في التعريف لانه لم يرد شئ اصلا كذا في التحقيق واذا يلزم
 للظاهر ان الرزق يخرج عن التعريف بقوله اريد به غير ما وضع
 له لان الرزق يراد به ما وضع في دخوله في تعريف الحقيقة فان غايته عدم
 ترتيب الحكم وكثير من الحقايق كذلك كما لا يخفى **قوله** مجاز في معناه ما يحى
 لغة اذ الكلام في انهما حقيقتان عرفا **قوله** اما لفظ الحقيقة فلان مضاهي الثانية
 في نقله ليس بواضح وبقيته صاحب الكشف بانها مأخوذة من الحق وهو
 حقيقة في الثابت بؤانه نقل الى العقد المطابق في نقل الى القول المطابق في
 نقل الى استعمال اللفظ في موضوعه الاصل اذ استواء فيه تحقيق لذلك الموضوع
 فظهر انه مجاز واقعه في الرتبة بحسب اللغة الاصلية فيكون كذا قبل والمضاهي
 من كلام الرزق في المستضي ان لفظ الحقيقة مضاهي حقيقة لغوية ايضا
 هو الاصح لان الحقيقة اسم للثابت واللفظ المستعمل في موضوع ثابت فيه
 فيكون اطلاق الحقيقة عليه بالحقيقة لا بالمجاز انتهى فاذا اتفقت مآله ظهر
 لك ما في كلام الشارح من التلخيص **قوله** تشبيه الا الشافعي وهو منسوب
 الى بعض اصحابه والتعبير ان المصنوع في الشرح الى بعض اصحاب الشافعي
 كانه فان بحقيقة الحال بعد ما رتب المثلن وشيخ في نسخ وفي التلخيص ان
 القول بعدم محرم المجاز عالم بحدوده وكتب الشافعية **قوله** والا لا وجدت حقيقة
 الاوان يكون عامة ونجحت لانه يجوز ان يكون المراد من المجاز والابزار من
 عدم تأثير الحقيقة وحدها الا ان يكون لها دخل في التأثير **قوله** فيستغرق جميع
 ما يجد من المظهر وغيره الا في الحظوظ والثاني كما جلت والنورة **قوله**

المراد بالوضع اعم من الشخصية والنوعى اه وقد يقال في الجواب ان
 العموم انما يستفاد من الصيغة ولا يجاز فيها بل التجرد في المادة ولا
 عموم بحسبها **قوله** اي لا يصح نفيه الضمير للحقيقة باعتبار انه لفظ و
 كذا الضمير للستر في وضعه وضمير له الوصول وهو عبارة عن المعنى
قوله في استعمال اللفظ الذي عقد بعضها ببعض الذي يناسب سياق
 الكلام وسياقه هو ان يقوم لخصرنا في استعمال لفظ اللفظ اه كما
 لا يخفى **قوله** لانه اقرب الى الحقيقة بدرجة والذي يفهم من شرح المصنف
 انه حقيقة ولعله اراد بالحقيقة الحقيقة الشرعية فيكون في ايراد المثالين
 على ان ذلك يجري بين الحقيقة والمجاز الشرعيين ولا يفهم بل **سواء** في
 المستقبل حثوفا اما الاول فلان المنعقدة هي اليدين على الآتي
 واما الثاني فلانه اما ان يكون متعلقا بالمنعقدة واريدها المعنى اللغوي
 او يكون ظرفا مستقرا صفة لليدين المنعقدة وكلاهما من جهة
 المعنى اذ ليس اليدين بالمنعقدة ولا انعقاد في المستقبل **قوله** وفي الفرس
 لم يتصور ذلك فلا يجب منها الكفارة واعلم ان الكفارة وجبت في المعقود
 بالنص اجمالا والطلاق في ان يمين الفرس منعقدة **اولا** في ان
 جهة على العقد كما ذهب اليه الشافعي فحرمة المصاهرة تثبت بالزنا
 عندنا خلافا **قوله** كما قال دم ناكح اليد ملعون كذا في جامع الاسرار وفيه
 بحث والمضرم من كلام جلال الدين التبراني ان النكاح في هذا الحديث
 بمعنى الضم **قوله** دون العقد وانما سمي العقد نكاحا لانه سبب للضم

وكان

للضم وكان مجازا كذا في شرح المصنف وفي بعض الشروح انه لما في من
 الحكمي فان قلت ان المضرم من المثنى ان احتماله اه حيث قال على البكال
قوله قلت بطريق العارية الا انه لما كان المرثين ولاية الاسترداد لبقاء
 عقد الرهن تصور بصورة الاعارة فسمي عارية مجازا غير مثبت للمدعي
 في هذه العبارة شيء لا يخفى **قوله** وعلى انا لا نجعل اللفظ عند ارادة المعنيين
 اه كذا في التلخيص وقد يقال ليس بين الاستدلال المذكور ذلك حتى يستقيم
 ما ذكره من ارادة المعنى الحقيقة والمجازي من لفظ واحد والفرق واضح **قوله** اي
 نصف الثلث وهو السدس **قوله** والنصف اياه يرد الى الورثة متعلق
 بمسئلة المثل وكان الاول ذكره عقيب **قوله** ان نصف الثلث ولكنه صار سببا
 لبيان اعتق الاول حيث قد راعى اعتناق الثاني **قوله** وان لم يكن معتق واحد
 لفظ الواحد حثوفا لا يراه خلاف العاقبة فكان العاجب لفظا ولا
 الاول لان المعنى حقيقة فيهم ايضا فيكون له اولاد معتق يعرف الثلث
 اليهم دون مولى المولى فلذا شرط ان لا يكون هناك اولاد من اعتقه حتى
 يمحض صرفه المولى مواليه لتعيل المجاز مراد **قوله** او يقال الترجيح بالرجوع
 معتق الوجوب المذكور **قوله** حقيقة في الشيء هو بالكل الغير المطبوع من الاشياء
قوله واطلاقه على غيره مجاز بملاقة الشبهة في ظاهره العقل **قوله** ولم سلم
 فخرج عن البحث كذا في التلخيص وكذلك لان المعنى الحقيقة يكون مراد من المعنى
 المجازي ولا نزاع لاحد في هذا على ما حقق في بعض حواشيه وفيه بحث لان مورد
 السؤال المذكور ليس الاجواب المسئلة مطلقا على ما يشهد به قول السائل
 فيثبت ايجاب المدعي الجميع لعدم المجاز فكان المضم بقول حكيم بعد ايجاب
 المدعي المكراة بناء على امتناع الجميع بين الحقيقة والمجاز عندكم فملا علمكم

بمعموم الجواز الذي يقولون به فيثبت ايجاب المدة في جميع المكاتبات
فالاولى الاقتصار في الجواب على الاول وهو قوله تعالى اولاسم النساء
الخيرين للاخيرين كذا في قوله وما سواهما **قوله** باجماع الائمة الاربعة ناظر الى
كون الجواز مراد في الاخير على ما يدل عليه التفرع وان قول المصنف مراد
في الجموع **قوله** والحقيقة في قوله تعالى اولاسم النساء وهو المتس باليد **قوله**
لايقاها التيمم ثبت بحديث عماره يعني بلفظ الآية الكريمة فلا يراد بالقبول
الجماع بل معناه الحقيقي فقط وهو المتس باليد **قوله** لان الزيادة على النص
وذلك لانه اذا اريد بالمس في الآية حقيقة المس يكون حل التيمم لمن عمت
ثابته بلفظ الآية ويكون حل التيمم للمحب زيادة على هذا النص **قوله** حيث اشتهر
الامان لابناء الابناء بنارواية الاحتجاج ورواية القيس لايشمل الامان
بني الابناء وهو الموالى ذكره في التكميل وقد يقال في وجه الاحتجاج ان المقام
مقام ارادة العمم لان الامان تحقق الدم فيه والفراد بطريق عمم المجاز
والفرق **قوله** والامان يثبت باري شجرة لانه تحقق الدم وبينه وبين التيمم
اذ لا يشترط بيان الرب **قوله** وكونه متعارفا فيما مثل بني آدم وبني هاشم
قوله قلت هذا مما يصح بقاء ثبات الامان بالطريق المذكور **قوله** لضعفه لان
ثبات الامان بظاهر الاسم بعد ارادة الحقيقة من اثبات له دليل ضعيف **قوله**
قلت هذا الدخول بالصفة آه قال في الكش والوجه ان يقال ليس ما ذكر من قبيل
ما نحن فيه لان كلامنا في لفظ الكتاب هل يتناول الجدة ظاهرا ليثبت له الامان ابتداء
بصورة الاسم لان يثبت له الامان بطريق السراية والكتابة ثبت له من جهة
الابن بامر حكيم لا بلفظ يدل عليها **قوله** ولما قل انه يقول آه **قوله** وقد يقال مرة
نكاح الجدة بالاجماع لان لفظ الامه يتناولها **قوله** بان يجعل الامه عبارة

عن الاصول كما قيل في الآية لان الام في اللغة بمعنى الاصل يقال ملكته ام القري
قوله ولو كانت التبعية مانعة من سماع قوله والصراب ولو كانت
الصلابة كما لا يخفى **قوله** على الاصول المذكورة وكذا في جميع النسخ والصراب
على الاصل المذكورة لان المراد به امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز فقط
قوله بحث المالك اذا دخل داره او هو قوله اصحابنا وعند الشافعي
لا بحث الا في الملك **قوله** وان وضع القدم حقيقة في الماني في قوله **قوله**
فان قلت الدخول غير معتبر بهذا السؤال مع جوابه من التلويح ومنشأه
قوله صاحب التفتيح الدخول فافيا معناه الحقيقي وليس في كلام الشارح
هذه العبارة ولا ما يورد في هذا اذا ذكر في بعضه ان وضع القدم حقيقة
في دخول الماني ومعناه مستغن عن التأويل فلا ينبغي عليك في كلام
من عدم الانتظام **قوله** وما شئت اعطف على قوله او فافيا **قوله** ولو نوى من
وضع القدم من غير دخول اه كالمواظ على وضع القدمين في الدار بحث
يكون با وجده خارج الدار **قوله** لانه لا يجزئ غير استعمال وان كان اللفظ
حقيقة فيه **قوله** وهذا ما ذكر في المبسوط في المحيط انه اذا نوى حقيقة
بصدق ديانة وقضاء مطلقا يعزى سوا كانت مناجرة او مشولة كذا
في فصول البدايع **قوله** وفلان لا يسكنها سوا كان غيره ساكنها فيها
اولا وذكر الامام السرخسي انه لو كان غيره ساكنها لا يثبت الانتفاع
النسبة بفعل غيره كذا في التلويح **قوله** فكيف يستقيم الجواب على هذه
الرواية الظاهرة في يد الجواب الجواب المذكور في المتن الذي حاصله هو

اعتبار نسبة الكثرة وانت خير بان ما ذكره في صدر الجواب
 عن السؤال المذكور لا يدفع بل هو تسليم لو روده وعدوله
 الى توجيه الكلام بوجه آخر واجيب عنه في التلخيص بان المراد
 كون الدار نسبة الى فلان نسبة الكثرة اما حقيقة واما دلالة
 بان يكون الدار ملكا لم يتمكن من السكنى فيها انتهى ثم لا يظهر
 ان كلام فخر الاسلام والمصلي على هذه الرواية بل على
 رواية اخرى انتهى وهو عدم الخلف **قوله** فان قلت الاضافة
 المطلقة انه هذه اعتراض ذكره الشرح الهندى في شرح
 المغيرة ولم يجب عنه والظاهر ان يريد بالمطلقة المجردة عن القرينة
 كما في قولك دار فلان واحترز به عن جواز الاضافة بادية فلا
 عند وجود القرينة فيمكن بان الاضافة فيما نحن فيه ليست
 بمجردة عن القرينة فان ما ذكره من ان الدار لا تعادى لذاتها قرينة
 على ان المغيرة الحقيقة ليس بمراد وحده **قوله** قلت معنى الاضافة
 المطلقة هذا الجواب لجلال الدين التتائى والظاهر ان مرجعها
 مني ما ذكره في السؤال من كون الاضافة المطلقة حقيقة في الملك
 ومجازا في غيره بان يقال بل المفهوم منها هو نسبة المضاف
 الى المضاف اليه بوجه ما ويكون ما نحن فيه دافلا تحت زائد
 اربعة **قوله** وسوق الكلام لم الظاهر سوق الكلام هو
 ان يكون الضمير المجزوء لا يجاب الوصف لكل صلوة وفيه ما فيه

قوله

قوله لكنه محتمل التأويل بان يرداه قد وجه التأويل في عبارة
 الكتب بان اللام محتمل الاستعارة للوقت **قوله** ثم بينه كانت
 محتمل ان يتكرر وجوبها لان لا يقتضي التكرار الظاهر ان عدم
 الامر التكرار غير كاف في تحقيق التعارض بين هذه الآية والآية
 على التكرار لان غاية ان يكون احدهما ساكنا والاخرنا طافعا
 لو كان موجب الامر اقتضا عدم التكرار وليس كذلك **قوله** والغرض
 من ذكر هذه الاقسام توضيح الاقسام المذكورة وفيه بحث
 لان لكل منها احكاما مستقلة **قوله** لا يصلح ان يكون صفة لعارض لانه
 احترز عن المشكل والمجمل والتشابه اه اخذه الشارح من شرح المنار
 لجلال الدين اتساقا وفيه بحث لان بناءه هو ان يكون الاحتراز على
 الثلاثة المذكورة بقوله بغير الصيغة بعد دخولها تحت تعارض وليس
 كذلك لان كتب القدم مشحونة بان خطأ الخلف لعارض وخفاء
 الثلاثة لنفس اللفظ بل هو مجموع قوله بعارض غير الصفة على ما
 صرح به السراج الهندى في شرح المغيرة وقوله غير الصفة تصفيا لثمة
 لقوله بعارض فلا يدعيه شيء فليتنا **قوله** وهو فاسد لان الصفة
 لا يصلح اطلاق العارض عليها **قوله** اي بسبب غير الصفة كذا في
 النسخ وقوله ان الحق انه هذه الثلاثة لعارض في الصيغة مبني عليه
 لكن عبارة شمس الائمة بعارض في الصيغة بدو لفظ غير حتى
 تعرض المحققون كصاحب الكشف والسراج الهندى للتوفيق

بين عبارة هذه وبين قول فخر الاسلام ما خفي مراده بعارض غير الصفة
 سبب ذلك **قوله** ليس هذا من تنه الحداه اذ قد حصل المقصود وهو
 الاحتراز عن التثنية بدونه **قوله** معتبر شرعا الا هذا ذلك فاكثروا بالتعرض
 له لئلا يظن ان محرم الشارع هو ان منشاء هذا السؤال هو قولهم
 في توجيه الرواية الثانية عبارة عما يضاف اليه من الدور ومطلقا بل
 عبارة الجواب المذكور كالصريح وفيه ما فيه اذ ليس قولهم مطلقا
 تقيد للاضافة كما لا يخفى **قوله** بجان في الليل وفي بعض النسخ بجان في
 مطلق الوقت ولا يصح له في صدر تقرير السؤال فليتأمل **قوله** لم يورد
 ومن يورد اسم يوم مذكور ليس هذا موضع ذكره لانه مثال لإرادة
 الوقت باليوم فان التوصل على الزحف حرام ليلا ونهارا كما في التلويح
 وغيره والمذكور ليس ذلك وكان على بعض النسخ الذم لشرنا اليه
 وقد عرفت ما في **قوله** لان الاحتياج في الاول الى قرينة وفي الثاني الى
 قرينتين قد سبق مقام ما يتعلق بذلك فتذكر في التحقيق لان الحان
 في الكلام اكثر فيحمل على الاغلب ولانه لا يورد هذا الابهام المراد بخلاف
 الاشتراك **قوله** وهو ان المظروف ان كان ممتداه وهذا لان الفعل
 اذا نسب الى ظرف الزمان بغير قيد يقتضيه كون ظرف الزمان معيانا
 له فان امتد الفعل امتد المعيار فيراد باليوم النهار وان لم يمتد
 المعيار فيراد باليوم مطلق الوقت اعتبارا للتناسب **قوله** وفيه
 تسامح كذا في الشرع الاكل وقد اشاق بعبارة التسامح الى ان المراد

ظفانه اذا كان عدم امتداد المظروف قرينة لعارض اليوم من
 حقيقة يلزم منه عدم مصرفه عن الحقيقة فيما اذا كان المظروف
 ممتدا غايته التصريح بذلك اللازم **قوله** وكذا صاحب الهداية
 قال في اصل اضافة الطلاق بما لا يمتد وعليه كلام جميع شراح
 كيف لا وقد ذكر صاحب الهداية في هذه المسئلة في الكشف
 وغيره ما يدل على ان المعتبر هو المظروف والعبارة المذكورة
 حصرا انما هي لفخر الاسلام في شرح الجامع الصغير على ما
 ما ذكر في عامة كتب الاصول والصواب ان يقول قال
 في كتاب الايمان في قوله يوم اكلم فلانا فامراته طالق انه
 يقع على الليل والنهار لان الكلام بما لا يمتد كما في التلويح
 وغيره **قوله** قلت اعتبر المضاف اليه اه وفي شرح الكنتز
 للزيلعي اختلفت اعتبارا شرعا فلماذا يعتبر في الجواب لانه
 هو العامل فيه فكان بحسبه والاوجه ان يعتبر الممتد منها
 وعليه من يقرح ونعم وجه الاوجبيه ان الحمل على الحقيقة
 واجب مرها امكن ويوافق ما ذكره صدر الشريعة في شرح
 الوقاية من انه ان كان كل منهما غير ممتد يراجه اليوم
 مطلق الوقت وان كان كل واحد منهما ممتدا يراجه باليوم
 النهار وان كان المظروف غير ممتد والمضاف اليه ممتدا
 بالعكس ينبغي ان يراجه باليوم النهار وان كان الممتد

في فصول البديع فانه غير صحيح رواية ودرية **قوله** مالا يمتد وكذا اذا
 كانا قايما متداخلا فانه اقصر على الاول لكونه هو المذكور في السؤال **قوله** والاضاف
 اليه ضمنية لانه تميز المضاف من بين الايام والاوقات المجرهولة لا غير
قوله فان قلت قد يكون الفعل متداخلا مع كون اليوم مطلقا الوقت فواء
 وكذا العكس نعم انت طالق يوم تكلمت وانت حر يوم تنكث
 الشمس والجمرات المذكور في الشرع يكون جوابا عنه ايضا كما في التلويح
قوله قلت الحكم المذكور انما هو عند الاطلاق ولا بد في ان اليوم لا
 يحتل في الممتد غير النهار وفي غير الممتد غير مطلق الوقت الا ان لو
 نفى في قوله امر كريدك يوم يقدم فلان مطلق الوقت وفي قوله انت
 حر يوم يقدم فلان النهار بصدق ديانة وقضاء بل جعلنا اليوم على
 ما يناسب عند عدم مرجح آخر فاز او جد مرجح آخر يحتل على ما اقتضاه
 ضرورة كذا في شرح اللغاتي **قوله** للعلية والعدا معدول عن الرقيب
 باللام **قوله** كان نذرا او يمينا عند استمه ومحد وعنده يوم نذري
 الصورة الاولى وعين في الثانية **قوله** بانة الثابت هذا اظهر
 ما يفرض من تقرير صاحب التفتيح ان الموجب هو نفس
 اليمين او يلزم على ذلك كون الباء في قوله يوم بموجب زائدة
 ثانيا ان انه الثابت هو اللزوم المتأخر ودلالة اللفظ على
 لزوم لا يكون مجازا كما ان لفظ الاسد اذا اراد به الهيكل
 المحسوس تدل على الشجاعة التي هي لازم الاسد بطريق

الالتزام

الالتزام ولا يكون مجازا وانما المجاز هو اللفظ الذي استعمل
 واريد به لازم للموضوع له مع قرينة عدم ارادة الموضوع
 كذا في التوضيح **قوله** ولكن في الاستدلال بالاية على انه تحريم
 المباح يعني نظيره كذا في شرح جلال الدين التبراني **قوله**
 معناه ان الله اعلم كفارة اه وذلك لانه لا كفارة في النذر
 المجرى **قوله** ولما قل ان يقول لانهم ان تحريم المباح اه هذا
 جواب عن السؤال الذي يجي بعد اسطر من انه لو كان اليمين
 ثابتا بموجب لما توقف على النية كما في بعض ما ذكرنا شارح
 من الشرح فايراده ههنا مع سبق الاشارة الى السؤال
 بعد ركيك جزافضلا عن ايراد في صورة الاعتراض وما
 قيل ان في كلامه اشارة خلط بين السؤال والجواب المذكورين
 في شرح المغني خلط لا يخفى اذ ليس في كلامه شيء من اجزاء السؤال
 فليتأمل **قوله** ان كان موجب هذا السؤال **قوله** وللغرض ان كون
 تحريم المباح يمينا اه يعني ان التحريم يثبت بموجب النذر ولا
 يتوقف على النية فان تحريم نذر النذور ثابت لواء اوله ينظر
 الا ان **قوله** يمينا يتوقف على القصد لما ذكره **قوله** انما عرف بالنص اه
 وهو مخبر عن البركة المار به على نفسه **قوله** لوجود شرطه هو كونه
 قصدا **قوله** يصلح ان يكون يمينا لانه يمين النية **قوله** فان قلت
 لو كان اليمين ثابتا بموجب اه لا يذهب عليك انه حصل النية عن

ذكر هذا السؤال والنقد بل هو من باب ذكره في خبر قوله ولما قل
 اه كما اشرنا اليه من تلك الترخيم الا ان يكون التوطئة لذكر الجواب للغير
 وفيما فيه اذ يحصل ذلك بان يذكر هذا الجواب عقب الاول ولا يخفى
قوله لا توقع على النية كما ذهب اليه سفيان الثوري حيث قال وجب
 القضاء والكفارة بلا نية **قوله** قلت استعمل هذه غلب اه بخلاف
 مسألة الخراف فان ملك الغريب علة العتق والعتق موجب المعلوم
 نفاه اوله **ينظر** **قوله** ولما قل ان يقول بثبوت اليقين عند تحريم المباح
 ضرورة والثابت بضرورة لا يكون مراد بالصيغة فلا يلزم الجمع المحذور
قوله الا ان هذا الكلام غلب عند الاطلاق على المنذور سعادة يريد به
 المعذور عن عدم الحمل على اليقين بدون النية يعني ان اليقين كانت
 بالنسبة الى النذر بالحقيقة المرجحة كما كان المتبادر من هذا الكلام
 يجب عليه الكفارة وهو النذر دون اليقين وقد غفل عنه الشيخ **الحمل** الذي
 حيث قال في شرح تلخيص الجامع الصغير وفيه نظر لان اللفظ في
 دلالة على ما وضعه لا يحتاج الى النية **قوله** جواب الشرط سادس
 جواب القسم المذكور في الكافية وشروطه هو ان جواب القسم
 لفظا وجواب القسم والشرط معنى **قوله** ولما قل ان يقول اللام انما
 بحسب القسم اه اعترض ايضا بان القسم ليس بمقصود المعبر
 بهذه العبارة ايضا **اصلا** **قوله** والثالث ما ذكره صاحب التلخيص بالنية
 من كون اليقين معنى مجازيا وبالنيح تسليم ذلك لئلا يباذره

فانما نؤمن على الارادة كذا في الحقيقة وقد اجيب عنه بان يثبت اليقين

بطريق

بطريق النية هو جواب القسم بعينه المذكور في هذا المقام وغيره
 كما نبهناك عليه في اثناء التقرير فلا تغفل **قوله** والا فرب ان
 يقال كلمة على حقيقة في ايجاب المباح اه كذا في الشرع الاكل والمراد
 بالكناية ما يعرف بمصطلح اهل الاصول وهو ما استمر المراد منه في
 نفسه سواء كان المراد معنى حقيقيا او معنى مجازيا ولا يخفى لارادة
 التخصيص عن الاشكال المذكور بذلك وفي هذا الكلام بحث من جهة
 اما ولا فلا ان اللازم مراد في الكناية لكنه ليس مقصودا في نفسه
 بل قصدية ان يتقرب منه المراد الذي ترك التخصيص بنكره ولا
 يذهب عليك ان ما نحن فيه بمنزلة عن ذلك قال النذر ايضا مقصود
 يترتب عليه حكم القضاء فخصصا فيما اذا نوى النذر واليمين واما
 لما قلنا ان اشتراط كون اللازم في الكناية مساويا لما يقبل به احد واما
 لما قلنا ان ايجاب المباح لانما بالتحريم المبطل ظاهر البطلان لان شأن
 اللازم المساوي ان يوجد حيث يوجد الزوم وقد يوجد تحريم المباح
 بدون ايجابه كما في الجيع والتطبيق **قوله** باشارة النبي صلى الله عليه وآله
 اه ان الاول ان يذكر قوله من ملك دار حرم محرمة منه عتق عليه
 في الكلف اذ ليس الكلام في الاب بخصيص بل في التقريب مطلقا
 على ان دلالة هذا الحديث بالعبارة ودلالة ذلك بالاشارة **قوله**
 ان المجاز يعجزان للاستعارة عند ارباب الاصول مراد في المجاز
 لان كلامها عبارة عن استعمال اللفظ في غير موضعه المناسبة

احصل البيان لا مصطلح

بخلاف اصل البيان ولقد اصاب للتبيين على ذلك في مبداء البحث في
 لا يثبت بعض الامثلة على الناظرين في المقام جعل الله ما جود
 بذول دار السلام **قوله** حتى لا يصح تسمية الرجل اسداً لكن لم يكن
 المتعارفة مشهوراً به والحيوانية من قبيل الاول والنجر والحي من قبيل
 الك **قوله** التشابه في معنى الشيعة فيكون في كلام المصنف ونشر
 غير رتب **قوله** التشابه في الصورة فيه بحث ما و كان غفل عن ان المراد
 بالاتصال الصورة المجاورة بين الشئين صورة على ما ذكر في عاقبة الكتب
 والجب انه قال بعد اسطر فيكون متجاورين صورة كما يدل على الطر والسماء
قوله في محل النصب على المال الظان ان المال لا ينفك عن المشرق والمغرب
 اليه المستتر في مخرج فقوله عند تصوير المعنى بقوله لا لا يصح شرع ذلك العقد
 المشرق ليس له وجه **قوله** متعلق بخلاف فيه بحث بل هو متعلق بما
 بعده من الفعل وتقديم عليه لاقتضاء الصدارة حالاً او باعتبار ان له كما
 صرحوا به وقوله فك افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت **قوله** مقولاً لا
 معني مقولاً في الظاهر كلامه حتى يقاء معنى الاستفهام صريحاً في كيف بان
 يكون المراد التخصيص على ذلك يستعمل احد العقدين للآخر ويحتمل
 ان يكون الاستفهام منسجماً عن صريحنا كما ذكره الشريف في قوله صاحب
 المقيال كيف داو جل بعد الاظهر وحاصله ان الاتصال في المعنى المشرق
 الذي شرع كالحنا على كيفية مخصوصة بظهير المعنى **قوله** فيكون العلة
 منسجمة الى الحكمين حيث الشرعية والمقصود لانه لم يشرع الا بحكمها

ولم يكن

ولم يكن مقصودة الا لاجله الحاصل على عانية له **قوله** فان هذا
 تقسيم الشئ لنفسه والى غيره اه هذا السؤال هو جوابه عن شرع
 المعنى اللغوي ومباحثا ان صاحب المعنى اقتصر في السياق على ذكر
 اتصال المسبب والسبب ثم قال وهو نوعان فيلزم ان يكون القسم
 عبارة عما ذكر فيظهر المحذور المذكور وليس في عبارة المصنف ما يصلح
 ان يكون مثله اذ قد ذكر المسبب والتعليل كليهما فيما سبق وهذا
 سره من الشارح والجب انه فسر الاول بالاتصال من حيث السبب
 والتعليل ثم ذكر عنه بعد اسطر **قوله** وان نصف العبد يعتق اه قال
 صاحب الكشاف ينبغي ان يكون **قوله** يعتق النصف في هذه المسئلة **قوله**
 انسج واما عند صافي في ان يعتق كله فيوجب السعاية في النصف
 اذ الضمان للاختلاف المعروف في تجري الاعناق **قوله** لعدم المحر
 لهذا الاعتقاد قبل الغرض لا ينفذ **قوله** فيبحث على اى وجه كان اه
 وفي شرح المعنى لسراج الدليل الهندى الا ان ينوي شراء عبد كامل
 فدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا تصدقه القاضى لانه نوى التخصيص
 فيما فيه التخفيف **قوله** وكان يقول لحارم وهو بوابه الذي يقال له
 استحق وهذا المسئلة شتم لى حاقبة **قوله** ولكن القاضى لانه
 يلتفت الى نية كماله استغنى رجل عن فقير ان لفلان على ان
 فقد قضيت حل برأت من دينه بالبراءة واذا سمع القاضى
 ذلك منه يقضى عليه بالدين الا ان يقيم بنية على الابفاء **قوله**

لان الصفة هذا اذا لم يشر الى العبد بعينه وقد اشار اليه المصن لتكوين العبد
قوله لان الصفة في الحاضر اي المعيل **قوله** لا يعتبر فيها صفة العمران فلو
 دخل بها بعد فراها بحث **قوله** فيعتبر في غير المعينة فلا بحث بدخلها
 بعد ما صارت صمرا **قوله** والشرط افتقاره الى ما يصلح علته للحكم
 قبل وجوده منتفرا الى جميع ما يصلح علته على وجه البدلية **قوله** الا في
 انما استعار والاشم للخر ليس بواضح لان الساعرا ان يناقش
 فيه بان يجز ان يكون المراد بالاشم الستعار هو الاشم الحاصل
 بالخر **قوله** في قوله ملرت الخ حيث ضل عقله مصراع اول من البيت
 و آخره كذا ك الاشم يذهب بالمعقول **قوله** الى النوع الثاني من الاتصال
 المصوري في المشروعات لو قال الى النوع الثاني من الاتصال من حيث
 السببية والتعليل ليوافق تغيير النوع الاول لكان **قوله**
 بان لا يكون الحكم مضافا اليه بلا واسطة لان العلة هي ما يضاف اليه
 الحكم بلا واسطة كما يجي في الكتاب **قوله** ولو قال المصن اتصال زوال
 ملك المتعة بالفاظ العتق المفهوم من كلام المصن في المتن والشرع
 وكذا من كلام صاحب التنقيح ان السبب هو زوال ملك المتعة
 وان السبب هو زوال ملك الرقبة وبواسطة ما بينهما من
 الاتصال يطلق الاسم للموضع على الاول بطريق الاستعارة
 ولا غبار فيه اصلا والظان ان الشارح قد اغتنى عما في المغني ومنتخب
 الا تحكي وكعه وجه آخر في تقرير الكلام وذلك ان زوال ملك

الرقبة سبب قريب لزوال ملك المتعة وقوله انت حرة سبب
 بعيد له لان سببية له انما هي بواسطة كونه سببا لزوال ملك
 الرقبة فبعضهم ذكر السبب القريب وبعضهم ذكر البعيد
 فتدبر **قوله** وكاتصال شحوت ملك المتعة اه عطف على قول
 المصن كاتصال زوال ملك المتعة وانما ذكره توطئة للذكر الاشكال
 المذكور وجوابه **قوله** واستشكل شارح المغني يدب السراج
 الهند **قوله** جوابه يعرف ما ذكرناه انما قال يعرف لان المذكور فيما
 سبق هو العلة ونحن فيه هو السبب لكن لا فرق وذلك
 بين العلة والسبب **قوله** اما لغة فلان كلامها التخلية والاراء
 يقال اطلقت البعير اي ارسلته وفلانة ويقال اعتقت العصفور
 وحررت اي ارسلته كذا في الكشف **قوله** الا اذا كان السبب متحكما
 بالسبب كذا في الكشف وغيره من كتب هذا الفن لكن كلام
 صاحب التنقيح بها صريح في انه انما يصح اطلاق السبب على
 السبب اذا كان المقصود من شرعية السبب ذلك السبب
 وبين عليه كلامه في مباحث الكناية وفي كلام العلامة التفناني
 هنالك اشارة الى ان العتق في ذلك هو ما ذكره القوم الاما ذكره
 وان لم يتعرض له صرحنا فتدبر **قوله** لكونه بمنزلة العلة لان
 السبب لا لم يحصل له والمسبب مطلوب ما كان السبب
 موضوع له ومنتفرا اليه نظرا الى الفرض كافتقار العلة الى المعلوم

قوله وفيه نظر لانه يتفحص بجوان استعاره المعلوم للعلم كذا
 في شرح المغني اللطافي وجوابه ان جوان استعاره المعلوم للعلم
 على ما صرح به ليس الامن جبهة ان المعلوم علم غاشة للعلم
 لكونها موضوعا لم يتمم اقتضاه العلم اليه بهذا الاعتبار
 على ما هو شرط الاستعاره ولا يذهب عليك ان المعلوم بهذا
 الاعتبار ملزوم لا لازم كما ظن لان معنى اللازم في هذا الباب
 هو التابع ومعنى الملزوم هو المستتب ومعنى الملزوم هو التبعي
 على ما حققه الشريف في شرح المغني **قوله** وهو الا تفصل اليه الا
 عمدة وقيل التفذر لا يتعلق به حكم وان تحقق والمرجوع
 قد ثبت به الحكم اذا كان فردا من افراد الجان كذا في الكشف
 هذا مثال للتفذر هذا على ان يكون النحلة مالا يؤكل واما اذا
 كانت مالا يؤكل كقصب السكر والديكاس فلا وتقع عليه على اكل
 غيرها **قوله** وان لم يكن بها اثر كالحلاف ثوان جميع ما ذكر اذا لم يكن
 له نية فاما اذا نوى شيئا فيمينه على ما نوى ان كان اللفظ يحتمل ذلك
 كذا نقل عن شمس الاثمة الكردي **قوله** لا يحتمل في الصحيح احتراف
 عما قبل ان الحقيقة لا يسقط بحال فيحتمل **قوله** بطريق اطلاق
 اسم الخاص او في التلفخ بطريق استعمال المقيد في المطلق او
 الجز في الكل وقيل ذكر اسم الميب وارادة السب وقيل لان
 الجواب فرج بمقابلتها واطلاق اسم احد المتقابلين على الاخر

اذا كانت الحقيقة مجهولة او متفردة صير الى الجانف

والمجهول شرعا بالمجهول عادة

جائز كما في قوله فاعندوا عليه بمثل ما اعند عليكم ثوان
 مراد بالعام العام المتعمد لاما سبق في الكتاب قبلتدبر
 فكل المدعى عليه اه وكذا اذا وكل المدعي فافر الوكيل ببطلان دعواه
قوله فافر الوكيل عند القاضي قيد بذلك ليكن مساق الكلام
 على ما هو المتفق عليه بين اصحابنا وعندنا في يوسف بوجه اقرار
 في مجلس القاضي وغيره **قوله** وعند زفر والشافعي لا يجوز وهو القيل
 وما ذهب اليه اصحابنا الشخانا **قوله** ولا يقتل الصبي الكافر قتلها
 تقتضي صبي الكافر بالذكر لكونه هو مظنة الانكار حيث يتوهم
 ان الكفر فيه ما نوي من المرحمة فيلخص الكلام المذكور بما اذا كان
 الصبي مسلما والا فالصبي المسلم والكافر في الحكم المذكور سواء
 وكان تقبيله على انفسها الا ولوية **قوله** ولا يلزم جواز سبية
 اي لا يبرى على ما ذكر من ان الصبا مظنة المرحمة **قوله** والمراد شرعا
 كالمباحرة عادة مرتبط بقوله حرام **قوله** كن حلفا بشرن الجمر
 التشبيه من حيث بان اليدين تنعقد على ما هو المقصود بهما
قوله وان لم يصلح اه المذكور في الكشف وغيره بل في عامة
 الكتب بهما ان لم يصلح داعيا الى اليدين وان كان الحلف
 عليه منكر احيقيد به ايضا كن حلف لا ياكل لحم جمل فكل
 لحم كبش لا يحتمل وان كان معرفا بالاشارة كما في المثال
 المذكور في الشرح لا يتقيد به في كلام الشارع صرحنا بالبيان

عمل كما لا يخفى **قوله** اي ليست من اجرة شرعا وعادة و
في بعض الشروح اي غير متعذرة ولا من اجرة وهو
الاظهر لان في صورة تعذر الحقيقة ايضا يصار الى الجان
بالاجماع **قوله** لكن ذكر لفظ مستعمل غير من اجرة واما
ما قيل انه جواب سؤال بان يقال قول مستعمل لا طائل
تحت لان الاستعمال داخل في ماهية الحقيقة اذ هي الكلمة
المستعملة اه فكانه قيل اذا كانت المستعمل مستعملة
ففيه بحث لانه بعد ما في المستعمل بما ذكر لا يبقى حرج
لهذا السؤال على ان ما يصلح جوابا عنه هو تفسير المستعمل
بما ذكر لا ما ذكره بطريق الاستدراك فليتأمل **قوله** اي
متبادر الفهم في كلامه اشار الى ان المراد بالحقيقة والبيان
في هذا المقام هو المعنى والاطلاق هما عليه شيان في عبارات
العلماء وذلك اما على طريق التاميم او التجوز لما بين
اللفظ والمعنى من الملابسة الظاهرة وان كان كل منهما
من اوصاف اللفظ باجماع اهل اللغة **قوله** او معناه يكون استعمال
اه يربطه الاشارة الى الاختلاف المعروف في تفسير المتعارف اذ
قد فسر شيان العرف بالتفاهم وشيخ بلخ بالتعامل
فالتميز والاستعمال المعنى المجازي والمراد بالعرف العرف العملي
ثم ان الرابع هو القول الاول لان محمل المجاز هو مواضع الاستعمال

والتعامل لا يكون فيها لانه عبارة عما يقع فيما بين من العمل بخلاف
التفاهم **قوله** لان المتعارف لايضم الاصل في بعض الشروح ان
اوله في قوله هو اوله الناس بابتدئ الاية لا بمعنى الذي في قوله
بجاء الحسن اوله من مجالس ابن سيرين شلافة يجر **قوله**
وعلى هذين الاصلين اختلف ائمة اه والذي يفهم من الهداية
على ما حققه ابن الرهام في شرحه ان بني هذا الاختلاف هو الخلاف
في قيام العرف في عدة قارب بالضرورة قال لا يعدو وهو معنى **قوله** وبذلك
باية طويلة يعلم لباية قصيرة **قوله** ولما قل ان يقول ينبغي على الصلة
ان يجوز بما دون الاية كذا في شرح المغني اللغوي وقد اجيب عنه
بان ما دون الاية خارج اجماعا والعام الذي خص عنه حقيقة
في الباقي او قريب منها ويمكن ان يجاب عنه بمنع كون القراءة حقيقة
مستعملة فيما دون الاية والكلام فيها **قوله** واصل المنقوص بما اذا
اجيب عنه في فصول البدايات بان القراءة في الاية العدة متعارفة
تحت في الصلوة **قوله** فعنده بحث باكل عين الخطه يعني لا يفرقه
وذلك لان الخطه عينها كونه عادة فاشترطها تغل وتغل وتوكل و
يؤخذ منها الكسك والبرية وقد تغل ايضا جبا عند الفروغ
قوله من والكرج من الفرات وهو ان يتناول الماربعية من موضع
والفرات كغراب الماء العذب جدا ونهر بالكوفة وهو المراد جدينا
قوله فعنده بحث باكل ما يتخذ منها كما بحث باكل غير الكذا في الهداية

وعبر وهو رواية الامام فخر الاسلام وفي الحقايق وبأكل غيرها
لا بحث عند حواشي الصحيح وهو رواية بسوط شيخ الامام
قوله عن اكل ما تحويه المنطة الى تجمع وتنظية من الاجزاء وغرب
ما يجاور الفرات يعني ان الفرات اسم النهر وهو لا يشرب
بل المشروب به الماء الجاري فيه فهو مجاز عن مائه للعلاقة المجاورة
وذلك لانه هو المراد من مثل هذا الكلام في العرب يقال بنو
فلان يشربون من الماء او من الفرات ويراد به ما منسوب
اليه فيحمل الكلام عليه **قوله** وجعل هذا عرف ان ما قاله بعض
بعض الشارحين وعندنا بحث اه يريد به السراج الهندى
مشارح المغني والرد مأخوذ من شرح المنار لجلال الدين القفاري
والفهم من شرح اكثر الزيلعي انه بحث باكل السويق عندهم
ولا بحث عندنا بوجه فليتأمل **قوله** لان ماء الفرات انقطع منه
الى من الفرات فنقطع المجاورة عنه لان ذلك النهر مثل الفرات
في امساك الماء بخلاف عمل الانهار في امساك الماء **قوله** فالعبرة
للحقيقة بالاتفاق وكذا اذا كانت الحقيقة اكثر استقالات او
كانت مستقلة والمجاز غير مستقلة واما اذا كانت الحقيقة على
غير مستقلة فالمجاز اولو بالاتفاق كما سبق في اعلم ان سياق
كلام فخر الاسلام يدل على ان عندنا انما يترجم المجاز المتعارف
اذا كان غير متناو لا الحقيقة ولا دلالة فيه اذا لم يكن متناولا

للحقيقة

للحقيقة وذكر في شرح الجامع البرهاني ما يدل على ترجيح بكل
حال كذا في الكشف وكلام شمس الاثمة السرخسي انه
في اصوله موافق لما في اصول فخر الاسلام **قوله** وبعض الشراح
فسره يعني قول الامام فقط لا قول الامامين بل قول الامام
مفتريه اذ كثر في الشرع باتفاق جميع الشراح وعليه مبنى قول
بعد اسطر ولو كان ان هذا ابنه حلف عن هذا حر والطلاق
يكون في الاصل والمخلف وكلام صاحب الكشف والتفهيم صريح
فيه **قوله** لان المجاز خلف من الحقيقة الى فرع بمعنى ان الحقيقة هي
الاصل الذي يبنى عليه المجاز لا بمعنى انها هي الاصل الذي يرجع اليه
في الاعتبار كما زعم صاحب التلويح لان ايجته والخلاف في جهة
الخليفة على ذلك غير ظاهر ثم ان الكلام في لفظ الحقيقة عرض
عن المناوالية او عن حقيقة التي نقلت عن محلها الى محل المجاز والاصل
لا يجزئ ذلك عند الاتفاق نفعاً في رد التفسير المذكور لان خليفة المجاز
عن الحقيقة مطلقاً مقصور على ذلك ظاهر **قوله** فالخلاف يكون في
الاصل والخلف انما في تعيين مجموعهما لا في كل واحد منهما اذ المجاز الذي
هو الخلف انما هو هذا ابنه لا ثبات الحرية بل خلاف على كلام التفسير
كذا في التلويح ثم ان المراد بالخلاف يكون في الاصل والمخلف ايضا لا في جهة
الخليفة فقط ولم يقل احد قد بين **قوله** قال شارح المغني نصوص
القاعاني اخذه القاعاني انه من الكشف وفيه بحث طلاق الاصل

في قول الامامين على كلا التفسيرين قوله هذا ابن مراءيه شيعت النبوة
 وتفسير الاصل بقوله هذا احكاما نقل عن بعض الشراحي ليس الا في
 قول الامام اسحق عليه ما صرح به في عامة الكتب حتى في الكشاف فيكون موجب
 قول الامامين على هذا التفسير ايضا عدم الصنف فقوله فيلزم ان يثبت
 الصنف عندنا لوجود الشرط المجاز وهو تصور الاصل ليس له محتمل
 كما لا يخفى فليتناول **قوله** كما في الاصغر سنانا ان يثبت يولد مثله بمثله
 والا فخر الصغر لا يكتفي في ذلك **قوله** ولنا قل ان يقول ينتقض هذا على
 قوله ان يوصف كذا في شرح المغني للقادر وجوابه على ما اشار اليه بعض
 المحققين وهو ان المعبر عننا عندنا حكم الحقيقة بمعنى امكانه
 الذاتي وهو تصور البر الذي لا يشترط ابو يوسف لا انتفاء البين
 والانتقال الى الكفارة ويشترط ابو محمد لا امكان الحالى ولو
 يحرق وهو اخص من الاول ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم
 والحاصل ان ابا يوسف بشرطه الامكان الذاتي للانتقال الى المجاز
 ولا يشترط الامكان الحالى للانتقال الى الكفارة **قوله** لانه اكثر استعمالا
 فكانت الحقيقة بمقابلتها الحقيقة المرجحة **قوله** لا يعتق عنده
 يعني وان كان اصغر سنانا **قوله** قلت انه مبني على الخلاف
 السابق المذكور في هذا ابن فيكون قول نبيج فيه ايضا ثبت
 الصنف فلا يرد عليه ما ذكره **قوله** والذكر والانتزاع حبان فلا
 يكون المشار اليه من جنس المسمى **قوله** فتعلق الحكم بالمسمى وهو البت

وما نقل

وما فعله السراحي في شرح المغني من تفسيره بالابن وتفسيره لما
 اليه بالنسبة لا يظن له وجه صحة فلا تفعل **قوله** وقيل الحكم في مجزئ
 النسب اه هذا ايضا المذكور في الاسرار والمبسوط **قوله** وانما اوضح
 المسئلة في معرفة النسب يعني على القول الثاني **قوله** وذلك فحتم
 بالاستقراء هذا ايضا عند اسحق ولما عندنا فيترك ايضا لمعارضة
 المجاز المتعارف كما عرفت **قوله** وترك معناها الى صار به اجور شرعا وهادة
 حيث لم يعرف منها الا الانكار المعلوم وكذلك **قوله** للنك الموقوف
 فيكون من القسم الاول **قوله** لم يستعمل استعمال اللحم في المباح
 وهو الوان الاطعمة بجمع باحة تعريب باجاء في تاج الاسماء **قوله**
 ولحم السمك مخصوص من اللحم بدلالة الاشتقاق وان كان
 لفظ اللحم يتناول له كونه حيا حقيقة باعتبار تولده من الدم الذي
 بهما قوت لا خلط في الحيوان **قوله** والا لما كان في الماء اذا الدم حار
 والماء بارد فينبغي انما فاة طبيعة **قوله** ولنا قل ان يقول ان كان
 لحم السمك مخصوصا بدلالة الاشتقاق لكان اللفظ مجازا في لحم
 السمك فلا يكون ما نحن فيه لان كلامنا ليس الا فيما يترك به الحقيقة
 وهو اعتراض آخر على تقدير غرض الامام ومتابعيه وجوابه **قوله**
 ان ليس المراد بالالالة الدلالة الصريحة المعبرة عند الوضع بل ما
 يكون بطريق ابناء اللفظ وبحسب المتبادر منه كما ستوضحه الاجرى
 انهم صرحوا بان من جواب التخصيص والتخصيص فرع التخصيص

كون اللفظ حقيقة في المخصوص منه لا محالة كما لشرك في المسائل من خص
من قوله تعالى فافعلوا المشركين **قوله** وليس كذلك لان الله تعالى سماه
لحماء وفيه ان ذلك يجوز ان يكون بطريق التجوز لما قامت عليه فلا
يثبت المدعى ويمكن ان يقال المراد من كونه مأخوذا كذا في الشرع
الاكمل هو جواب عن اعتراض صاحب الكشف وتوضيحه ان ليس المراد
بالاخذ صريحا الاخذ بطريق الاستقاق بل ان لم يكن تركبت
دارت مع تأدية معزلة القوة فصار بحيث لا يطلق الا على ما
فيه ذلك المعنى فيكون الاسم الحكم ايضا بنينا من المعنى المذكور ويحتاج
منه عند اطلاقه ما يؤخذ ذلك فيه لما يتولد من الدم ويكون
غيره خارجا عنه كالحكم السمك وكلام المصنف في المخرج يوافق
ما قرناه به ان اعتراض صاحب الكشف على فخر الاسلام و
ومتابعيه انما يريد ان لو كان في كلامهم كون الحكم مأخوذا
من اللحم ومشتق منه وليس كذلك ويكون مدار الاعتراض
على ما قرره لا على ما قرره وان ثبت كمال الاطلاق بحقيقة
الحال فعليك بكتب هؤلاء الرجال **قوله** كيف تركت على المذ
المذكور اولا فيدخل فيه الملح **قوله** بحث على هذا الطريق
ان طريق فخر الاسم ومتابعيه **قوله** اي عكس ما ذكرنا من
المسائل لان الاسم ليس بمنشأ عن الحال وفي هذه المسئلة
عن العنصر **قوله** لان في الغلبة كمالا في معنى التفكير وفيه بحث

سواء كان
على الترتيب

ظاهر في اخر كلامه ينادي فساد اوله والصواب زيادة على
معنى التفكير كما في سائر الكتب **قوله** الا ان السياق بالبناء
المؤخدة والا فلا كلام في عموم السابق واللاحق **قوله** العنصر
ما هو في قول ان القدر قال في الكشف وغيره وهو في الاصل مصدر فان
القدر اذا غلبت فاستعيد للسرعة في شئت به الحالة الاولى ولا يثبت فيها
ولا يثبت نقيل باد فلان من فوق اي من ساعة كذا في الغرب **قوله** سميت
بهذا الاسم الظاهر للبيان المذكورة **قوله** باعتبار غور ان الغيب وفيه بحث
بل باعتبار ان الفرق بمعنى الحال على ما صرحوا به وهذه اليمين تقع على الحال
قوله فان حقيقة قوله لا تغذي العموم لدلالة على مصدر متكرر وان في موضع
النفي اذا التقدير لا تغذي تغذيا كذا في الكشف **قوله** فان هذا الكلام
يقضي ان لا يوجد عمل بلانية لدلالة انما على المحصر **قوله** وان لا يوجد
خطا ونسيان لان كلامنا مذكر محلي بلام الجنس **قوله** فيراد به
حكم الاعمال اه باعتبار اطلاق الشئ على اثره وموجبه **قوله** وهو
الجواز والفساد والكرامة والاساءة ونحو ذلك كذا في التلخيص
قوله فيكون مشتركين ما يعني يجب الوضع النوعي لما كان اللفظ
بجاء عن النوعين المختلفين **قوله** وفي عدم فساد الصوم بالخطا
كما اذا سبق الماء حلقه عند المضمضة فعليه القضاء بخلاف الشافعي
وكذا في عدم فساد الصلوة بالكلام ناسبا **قوله** وحمل الشافعي
على الصحة والفساد لو اقتصر على ذكر الصحة لكان الصواب **قوله**

المتعقبة من تحت شقين
أكثر استعلاء في المتأخرة
هذا اذا ذكر في مقابلة
السياق الباطن

لان البنية ومبعث البيان الحيل والحكمة فيه ومكانه مبعوث
 لذلك مبعوث لبيان الثواب والعقاب ايضا كونه بمشرا
 وتنفيد **قوله** وتعالى ان يقول لانه ان الحكم مشتركه اجيب
 عنه بان ما يتعلق بالآخرة ليس حكما للاعمال واشترائها على
 مذهب اصل السنة خلافا للمعتزلة بل هو علامات محضة كما
 تقرب في موضع فاطلاق الحكم عليه يكون بالمعنى الآخر بالضرورة
 ولا معنى للاشتراك الا هذا وقد اشير اليه في الشرح الاكمل ايضا **قوله**
 بالاجماع متعلق بقوله في تخصيص **قوله** على ان قوله على انه يقتضي
 الاختصاص فلو لم يجز المراد منه مطلقا في الآخرة لما قدمناه
 انت خير بان ما ذكره شفرح على كون المراد بالحديث بيان حكم
 الآخرة وهو غير مسلم هذه المضم كيف لا وحاصل السؤال ليس
 الا ذلك ففيه مضادة على ان تقديمه على ليس لا فائدة الاختصاص
 فتا **قوله** فانهم قالوا المراد منه تحريم الفعل لا غير المجاز ابد لانه
 محل الكلام كذا في شرح المص والمعادن كما في الاسماء وشراب الخمر
 مثلا وما ذكرنا يظهر وجه ايراد هذا المسئلة عقيب بحث ما ذكرنا
 الحقيقة وذلك ان تحريم الاعيان وان كان حقيقة عندنا لكن لما
 زعم بعضهم انه من قبيل ما تركت الحقيقة بدلالة محل الكلام
 قصد الامام محمد بن الاسلام النبي عليه ردة في هذا المقام وتابع المص
قوله وقال قوم من المعتزلة انه يحمل اه المذكور في الكشف في عامة

الشروع

الشروع 2 يعان ذلك مذهب قوم من القدرية وان عامة المعتزلة على القول
 الثاني نعم الظاهر ان القائلين بذلك ايضا تحت قول المص خلافا
 للبعض يمكن كلامه اعم فائدة **قوله** لا يحج ان يقال جاء زيد وعمر قبله
 لزوم التناقض وذلك لان معنى الترتيب هو ان يكون تلبس
 الفعل للمعطوف بعد نفسه للمعطوف عليه **قوله** لو تضمن الى الطلاق
قوله منقولة الى الكاملة يعني في افادة المعنى لانه لولا العطف لما افادت
 الناقصة شيئا **قوله** ولما تساوت الثانية الاولى ليس في اكثر النسخ
 لفظ الاولى ولا يتبين كما في بعضها **قوله** بعض جملة اذ ليس بين الآخرة
 اه كالكثرة الشرط بان قال ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت
 الدار فانت طالق **قوله** وذلك لا يوجب التعاقب في الوضع يعني جيل
 وجود الشرط ولم يوجد فيه اي في الكلام المذكور **قوله** واوردا على قوله
 اشكاله بان ثبت اه من قبيل سببه المجمع اذ ليس في كلام في الكلام
 تعرض لذلك الاشكال الاول **قوله** كما ذهب اليه الشافعي في القديم
 اي في قوله القديم **قوله** اي قبل الفراغ عن التكلم بالثاني بهذا على
 قول ابو يوسف وعند محمد عند الفراغ من التكلم بالثاني لجملة
 ان يلحق بكلامه شرطا او استثناء فيغير اوله **قوله** وقال ابو يوسف
 ان لان وقوع الاول لو كان بعد الفراغ من التكلم بالثاني ينبغي
 ان يقع جميعا لوجود المحل مع هذا التكلم كذا قال في الامم
 فكذلك اجرب المص كلامه على قوله ابو يوسف ثم انه ليس بمنزلة

في حروف المعاني الاولى
 مطلع

تفسير كلام الشارح بذلك تقدير شيء في الكلام بل لان الكلام الثاني
انما يتصور عند الفراغ عن تكلم **قوله** وكل الاحوال مع التقييد يعني به
قيده النكاح **قوله** فصوله يعني اصطلاح النكاح وان ليس بواحد
قوله قيدت بقوله وقبل الاخر لان الفصول الواحد لا يجوز ان يتولى
طرفي النكاح اه حاصله ان التقييد بذلك وضع المسئلة على قول اصحابنا
جميعا لا على قول ابي يوسف فقط وفيه بحث اذ لو ترك هذا التقييد لحصل المقصود
ايضا لا شئت نظم ما اذا كان القبول من فصول اخر كما هو المنفق عليه
او من الفصول الاول كما هو الجائر عند ابي يوسف بل التقييد بذلك يرفعهم
خلاف المقصود وهو ان كون القبول من فصول اخر لم يدخل فيما هو
الغرض من ذكر هذه المسئلة وهذا المقام ولعل المصنف لذلك لم يقيد
الكلام به لاني اقول ولا في الشرع وقد يقال وضع المسئلة على رضا الطرفين
كما قيد به في الكشف فيكون الفصول من قبيل الزوج لا غير اذ لا يحتاج اليه
من قبل الامة لان النكاح ينشأ بعبارة الرقيق موقوفاً على هذا الجواز
عدم تقييد المصنف الكلام بذلك لذلك قد مر **قوله** يتوقف اتفاقا
بين المتوقف الجواز ولو قال جاز اتفاقا ويتوقف كما في التلقح
لكان اوضح ثم ان ذلك لنزله اذ ذكر منزلة فصول **قوله** لانه لا حل
للامة في مقابلة الحرية يريد به ان يكون نكاح الامة على الحرية كما قال بعد
منظمة الى الحرية وذلك لان ملكه صحيح فتدبر **قوله** ولزم العقد من
جانب المولى يعني انه يلزم العقد في حق المولى في هذه الصورة من جانب

المولى

المولى ولا يتوقف على اجازة بعد بل على اجازة الزوج فقط وهو كلام
مستقل غير مرتبط بما قبله وما بعده ذكره تنبيها لبيان حكم المسئلة
وانت خبير بان حكم السؤال المذكور بعده مرتبط بما ذكر قبله الفصل
بينها لذلك الكلام الاجنبى منها ليس كما ينبغي **قوله** ولما قل ان يقول
ينبغي ان لا يبطل النكاح المعروف للامة على الحرية لانه ليس بنكاح حقيقة
لانه لا يثبت به الحل اه وفيه بحث اما اولاً فلان الحل في النكاح المعروف
مضاف الى العقد لا الى الامة كذا في البيع المعروف وشرائط الحكم على الامة
لامر باغترابها واما ثانياً فلان لو اراد بالنكاح في قوله التام والموقوف
لانهم لزوم الجمع الحقيقة والمجاز اذ يجوز ان يرد به مطلق العقد شامل
لها **قوله** ولا تغتر عن هذا الاشكال الابان يلزم اه السؤال المذكور لجلال
الدين التبراني وهذا من كلام الشارح وقد عرفت انه لا اشكال
فصلاً عن عدم امكان التقييد عنه ثم ان القول بتجزم الجمع بين
الحقيقة والمجاز في مقام النفي لم ينب الى غير صاحب المصنف
صاحب الهداية فلا وجه لتخرجه ما هو المقرر عند عامة المشايخ
على ذلك **قوله** ولو اعتقها بكلامه مضمول بان اعتق احد الطرفين
سكت ثم اعتق الاخرى فاجاب الزوج نكاحها واحدة وهي
الاظهر هذا اذا كان النكاحان في عقدة واحدة سواء كان
مولى الامتيلين واحدا ام لا **قوله** فاعتقت الامتان على التفاضل
لم يتعرض الشارح في صورة تعدد المولى لاعتناق الامتيلين

مع الظهور حكم فإيهما اجازاه ان السكاكين اجاز الزوج وبطل نكاح
 الاخرى حتى لا يلحقها الاجازة لانها وان تحققت حال الحرية الا ان المجاز
 اصل العقد وهو عقد الامة فاذا جاز احد السكاكين اولا وتتم ذلك النكاح
 صار تحت حرية فالاجازة اللاحقة تكون اجازة عقد الامة على الحرية وحال الاجازة
 كمال الانشاء فلا يصح **قوله** تنقفا الى السكاكين على اجازة الزوج **قوله** واحد
 بملك الاجازة في ملك الاخر كذا في التلويح وقال بعض الافاضل فيما عطف عليه
 يعني فلا يملك الا بطلان وفي بعض النسخ فلا يملك الاجازة والرد وهذا الظاهر
 انشئ **قوله** وان اجازت حجابان لان حال الاجازة كمال الانشاء فيصح الحرية نكاح
 الحرية وبطل نكاح الامة كذا في التلويح والذي يظهر من هذا التعليل هو
 ان يكون المراد من اجازتها اجازة العتقة الاولى عقيب اعتاقها واجازة
 العتقة الثانية عقيب اعتاقها لا اجازتها معا بعد اعتاقها على التتابع
 كذا قيل **قوله** ولو اعتقلها المولى بلفظ واحد ذكر هذه الصورة حصولها ليس
 كما ينبغي لان المولى فيها واحد بل العقد ايضا كما يظهر من التلويح فكان
 الواجب ذكره قبل قوله واما اذا كانا في عقدين **قوله** لعدم تحقق الجمع بين
 الحرية والامة لا في حال العقد لانها فيه امتان ولا في حال الاجازة لانها فيه
 حرتان **قوله** لقائل **قوله** ان يقول قوله متصلا لا بد لان الحكم كذلك لو
 اعتق احد برها وسكت عن اعتق الاخر وفي بحث لان تلك الصورة
 ليست مما نحن فيه فيجب الاحتراز عنها التحريم بالبحث ثم الظاهر حال
 مفكدة لان قوله هذه حرية وهذه بيعا والمطوف لا يتصور مع عدم

الاتصال **قوله** وقوله بغير اذن الزوج لا حاجة الى التقييد به وانما قيد به
 مخز الاسلام لانه جعل الحكم تنقفا السكاكين على رضا كل من المولى والزوج ولا
 يخفى انه انما يصح اذا كان بدون رضا جميعا كذا في التلويح ولا يذهب
 عليك ان عدم الحاجة لا يندفع بما ذكر لان جعل الحكم ذكرا ايضا لاحاجة
 اليه اذ ليس له مدخل فيما هو المقصود من ايراد المسئلة في هذا المقام **قوله**
 فان قلت اذا كان الحال شرطا في هذا السؤال اوردته صاحب الكشف
 اجازة عنه بالاجوبة المذكورة ولا يذهب عليك ان مشاؤه هو المقصود لئلا
 تقرر عندهم من ان معنى كونه الحال قيد للعامل هو ان يكون حصوله من
 العامل متعارفا لحصول مضمون الحال من غير دلالة على حصول مضمون سائبا
 على حصول مضمون العامل للقطع بانه لا دلالة لقولنا انشئ وانت
 راكب الاعلى كونه حال الاتيان كذا في التلويح ثم ان معنى كونه الحال شرطا
 انه الشرط في المنع من التنجيس واعتباره قيد في الكلام ولا يقتضيه ذلك
 تقديم على ذلك الحال كما يتقدم الشرط على الشروط كما زعم صاحب الكشف
 فندفع **قوله** اعترض عليه بان القلب لا يبيع اه وبان النكاح كمثل
 في غير المقام المخطا في تنجيس وانما هو في الخطابة كذا في الشرع لا كذا
قوله او هو حال مقدرة اذ اذ ان النكاح المقادير الحرية في حال الاداء كذا في
 الكشف وفيه بحث لان الواقع هو الحرية لا تقديرها واستلزام الثاني
 الاول من ملاحظات **قوله** مجرد اصطلاح من عنده المصنف لصاحب الكشف
 فانه الجيب بذلك وان لم يسبق ذكر في كلامه **قوله** فلو كان معنى الكلام

اذا لا انما تغير قولهم سبق الواو للحال فيه بحث لان معنى قيام مقام
 جواب الامر انه يفيد غناؤه وهذا كما يقوم الحال في نحو ضرب زيد
 قائما مقام الجز ولا يقدح ذلك في كون اللفظ حالا وجواب الامر بالواو
 غير مسموع فكيف يقول به مثل صاحب الكشف بقى انه اذا لم يخرج
 عن الحالة لا يحصل الجواب عن السؤال المذكور كما هو المقصود فان
 ما ذكر لا يقتضي استحاطة فصائص الحال عنه اللهم الا ان يجعل كتابا
 الاختصاص بالنسبة الى باب النداء وهو متوقف بعد تعطف
قوله ويقال الجزية حال الاداء وفيه نظر لانه حال المؤد ولا الاداء
 كذا في الشرح الاكمل ولا يبعد ان يقلل منه الكلام المذكور في الشرح
 لما كانت الجزية حالا فاعمل الاداء حال كونه فاعلام **قوله** لان الشريعة
 في الجزاء غايات لا افتتار لا الجزاء المطف **قوله** حتى لا يجب شيء اذا
 طلقتها عندنا 22 لانه يكون وعدا كما سبق والمواعد غير لازمة
قوله واذا دخل العرض الطلاق صار يمينا لانه يمين معلقا
 للطلاق بقبولها والتعليق بالشروط يملك حتى لم يصح رجوعه
 لان الايمان لازمة لا تقبل الرجوع **قوله** قبل قبولها فيد بذلك
 لان كون عدم صحة الرجوع مترتبة على كونه يمينا لا يظهر فيه
 فانه بعد قبولها ينضاف اليه تحقق العقد بينهما لا لان
 الحكم بعد قبولها على خلاف ذلك **قوله** ذكر في شرح المفسر
 يعز لسراج الهند **قوله** وكل يتعين ارادتها بقرينة

ذكر الالف

ذكر الالف بمقابلة الطلاق فيه بحث لان كون الالف مذكورا
 بمقابلة الطلاق مسموعا عند الخصم ففيه من المصادرة ما لا يخفى
 ثم ان عبارة شارح المفسر هكذا ولكنه يتعين ارادتها بقرينة
 طلب المراجعة الطلاق وذكرها الالف في معرض الطلب شرعا
 ولا يذهب عليك ما في التفسير من الافساد فتدبر **قوله** ويمكن
 ان يقال المطف صحيح لان اتحادا وفيه بحث لان كلام
 يشارحه المفسر صريح في انه اراد بعدم المناسبة بين الجملتين
 عدم المناسبة المعنوية دون اللفظية بالاسمية والفعلية او
 بالجزئية والانشائية حيث قال اذ لا مناسبة بينهما والمطف
 لا يجوز الاتمعة جامع بينهما ولهذا اشبه ان يقال سورة
 الاخلاص ثلث القرآن وخف رجل الخليفة اليسرى ضيق
 فاعمله الشارح على سبعم شاهده لا عليه فالاصح
 ان يقتصر في الجواب على منعه عدم المناسبة بحكم على الوعد
 ثم ان المضموم من كلام الشارح في مسألة ادا الى الفاو
 انت حر يرو ان عدم حسن المطف باختلاف الجملتين
 يكون داعيا الى صرف الواو عن المطف و2 لا يكون مجزئ
 كافيا في ابقائها على المطف كما هو مضموم كلامه صريحا
 لا يقال اراد بالصحة صريحا الصحة مع الحسن لانا نقول
 لا فرق بين السلتين في ان احدهما الجملتين منزها فعلية

مطلوب في الفاء

طلبية والاخر لاسمية خبرية فالقول بعدم حسن المصطفى الاول
دون الثانية تحكم ظاهر **قوله** وعدم بينها اياه او معناها لاحاج
لك الى ذلك الف يشترط بها جارية وتتمتع بها او تزوج
بها اخر كذا في بعض الشروح **قوله** اذ لم يكن كذلك كان
مقارنا والقرآن ليس بموجب لها وهو علة لقول المص
فترأى المصطف عن المصطف عليه **قوله** ولو دخلت الثانية
بعد الاول بزمان فيه تراخى لم يطلق وكذا اذا دخلت الثانية
اولا وذلك ان الشرط شيان ان **قوله** الشرط شيان ان
بينهما تراخى والجمع ينبغي بانتفاء **قوله** كان **قوله** ابشر
كما اتاك الغوث في المراح ابشار مراده داود وشاد
شدن وزو التحقيق الابشار لازم وتعد يقال بشرته
بمولى **قوله** بشر اذ صار فرها مرسورا **قوله** وصهرنا جمع
اللازم انتهى **قوله** او المغيث في المراح فرها سيدن باعتبار
ان الغوث بعد ابتداء الابشار باق كذا في التحقيق والتلويح في الحال
لان بقاء الغوث غير مفيد في المقام اذ ليس الكلام الا في دخول الفاء على
العله اذا كانت ما تدوم ودخولها في المثال المذكور انما هو في اتيان
الغوث لا في الغوث نفسه وما ذكره القائل من ان العلة هو وجود
الغوث والاتيان سببه لا بذنه الاشكال وغاية ما يمكن ان يقال
ان الكلام على حذف المضاف او على التام والمراعاة شيان الغوث

ومع

ومع بقاء الاتيان هو بقاء الشره وهو النجاة والافدوام الفعل
انما يتصور في هذا بتجدد اشكاله من غير تحلل زمان بينهما كاللبس
والركوب ولا يتصور ذلك في الاتيان كما لا يتصور في القدر وال
الخروج **قوله** يد ما قلنا ان عبارة المثال في التحقيق وفي شر المص
ابشر فقد اتاك الغوث ولو تجوز **قوله** فان قلت اتيان الغوث
قد يدوم وقد لا يدوم الظاهر ان يدوم او لا يدوم انما هو في ذاته
والا فاتيان الغوث نفسه لا يقبل الدوام اللهم ان يعبر بقدر المغيث
واشيائهم على سبيل اتايع وهو تعسف للمخفي قلت لانهم بهذا هو
بناء الحكم على الغالب اه على ان تمثيلهم بذلك يدل دلالة ظاهرة
على ان مورد هذا الكلام هو صورة الدوام **قوله** ولغائل ان يقول
كلما في الفاء الدخلة على العلة والغوث الدائم ليس بعله للابشار
اه في بحث اما اولان المراد صهرنا هو ان شرط دخول الفاء على العلة
دوام العلة ليتحقق الترتيب الذي هو مقتضى الفاء ولا يلزم من ذلك
كون صفة الدوام مأخوذة في العلية ومدخلها فيها كما هو بين السوال
واما ثانيا فلان الابشار صهرنا لازم كما صرح به صاحب الكشف
ومع ابشر ضرورة 2 وسر ولا كما فسره القائل وكلام المشايخ
صهرنا ببناءه المقتول عن ذلك كما لا يخفى واما ثالثا فلان ابشار
بغوث دائم ليس في صحتها كلام وان كانت ابشارة لسما لا يراد
فبرسات والابشار غير دائم على ما ذكره **قوله** ويعتق الحال مع مجزأ وانما

قد دخل الفاء عليه لان العتق بعد ما ثبت له دوام فاشبه المترادف
 عن الحكم وهو الاداء فان قلت لم يجعل الفاء داخلية في جواب
 الامر حتى يكون العتق معلقا باداء الالف ولا يقع للحال فيه عمل
 بحقيقة الفاء من كل وجه وذلك لان الترتيب فيه تحقيق وفي دخولها
 على العلة اعتبار فينبغي ان يكون هو اولي محل كلام ولا ترتيب في
 العين لان الترتيب هو التقديم والتأخير بين الشيئين فاننا وهذا
 يتحقق في الفعل دون العين او يصرف الترتيب الى الوجه وهذا
 اقرب الى حقيقة الفاء من الوجه الاول فتأمل **قوله** ولم يكن مرفوعا الى الترتيب
 في الوجه الاول وجوب الثاني بعد الاول متصلا به لا يتصور آه وجوابه
 ان التعقيب فيها على حسب ما يقع في العادة عقيب الاول وان كان
 بينها زمان كثير كما صرح به ائمة العربية وعلماء هذا الفن فتأمل فيه
 فان يمكن فيه بكرة عقد اخر لا يخفى التعقيب كالا يخفى **قوله** عمل على
 ان يكون الثاني كلاما مبتدأ محذوف الجز **قوله** وفيما قلناه وان بطل التعقيب
 اه يريد بالتعقيب ما هو حقيقة الفاء فالكلام شامل للوجه الثاني
 ايضا اعني مرفوع الترتيب الى الوجه فتدبر **قوله** ليحصل كمال الترتيف
 وذلك لانها وصفت لطلق الترتيف والطلق ينصرف الى الكامل
 لان الترتيف في الحكم مع عدم الترتيف في الكلام متنع في الانشاءات اه
 التعليل المذكور يخص الانشاء وما ذكر غيره من انها لطلق الترتيف
 فيصرف الى الكلام وهو في اللفظ **قوله** ما يهم الجز والانشاء كذا في الطرح

في
 في

في جميعا

ولا يوجب

ولا يوجب عليك ما في كلام الشارح من خلط احد التعليلين
 بالآخر لعدم المحل لانها بانفت لا المعدة فان قلت ينبغي
 ان لا يقع الطلقة الثالثة بعض في صورة تقديم الشرط **قوله**
 لو قال ينبغي ان لا يقع الطلقة الثانية ايضا كان اظهر
 بعضه يتعلق الكل في المدخول بها وفي غير المدخول بها فلا وجه
 لادخال حكم المدخول بها صحتها تحت ارادة وان كان حكمه
 حكم غير المدخول بها عند الامامين فتدبر **قوله** والآن تطلق واحدة
 ويلغى الباقي لانفساء المحلية بالبيوت **قوله** لانه لو قال للمدخول بها
 وقدم الجزاءه لو قال لانه لو قال للمدخول بها يتعلق الشرط
 ما عليه ووقع الباقي في الحال سواء قدم الشرط او اخره لكان
 اوجز واضبط **قوله** من خلف على يمين آه قال في المغرب اليمين
 خلاف اليسار وانما سمى القسم يمينا لانها كانتا يمينان
 بايمان اسم حالة التماثل وقد سمي المحل فعليه يمينا التلب
 بها ومنه الحديث الشريف من خلف على يمين فراي غير حائرا
 شرها انشأ **قوله** اذا جعل الكفارة بالمال انما خصها بالذكر لكونها
 هي محل الخلاف لان عدم جواز التكفير بالهرم قبل الخت
 غير واجب اجماعا وانما الخلاف في الجواز **قوله** قلنا لان ما ذكرناه
 اه وقد يجاب عنه بان الامر به مقصود من الحديث وبانه
 متقدم لفظا لان العمل بحقيقة شئ في الرواية المذكورة كاذب

اليه الخضم لا يدافع العمل بالمرادية المشهورة بل يمكن الجمع
 بينهما وذلك لان هذه الرواية تحمل على الجواز والرواية
 المشهورة على الوجوب ففي تمام هذا الجواب بحث وكلام
 للدرهم الا ان يقال المراد انه لما كان المراد في الرواية المشهورة
 الوجوب قطعاً كان الوجه ان يحمل الرواية الاخرى ايضا عليه
 لتوافق الروايتان فليتامر **وهو اقرب اليه لان كلاهما**
للترتيب فلا يحصر الغرض وهو ان لا يفهم منه ترتيب
 على التكفير **ينبغي ان يجمع** كيفما كان الى بان يقدم التكفير او
 يؤخر **هذا اذا** انجزه الاشارة الى كون الحكم في غير الموطاة
 ما ذكر **كقولك** ما رايت زيداً لكن عمر واذا تفهم المخاطب
 عما يحى عمر وايضاً بناء على مخالطة وملازمة بينهما **قال** وفي
 الغنائم انه يقال لمن تفهم ان زيدا جاد ودون عمر انتهي الحاصل
 انه على ما ذكره المحققون لغرض الافراد وعلى ما ذكره صاحب الغنائم
 لغرض القلب وكلام الشارح يمكن تخريج على كلا الاحتمالين بان
 يكون المراد بقوله ان عمر غير مرتد ان غير مرتد دون زيد فيكون
 قصر قلب او يكون المراد ان عمر غير مرتد ايضا فيكون قصر افراد
 وان كان عبارة ظاهرة في احتمال الثاني **قال** مثال فعوات المغي
 الاول رجل قال اه كرهتم مثالا لذلك انما هي في صورة الفصل فيكون
 ذكر صورة الفصل استطراد **يا** ورد للمالك الى المقر انظرا

بل وجهي

منه

منه بان يكون رجوع العبارة المقر ايضا مدلول كلامه وليكن فيه تسامح
 فالاول ان يقول فيرجع المقر الى المقر كما في الشرح الاكمل **قال** ولما كره هذه
 المسئلة كمن المستدرة التي هي من الوجه المشبهة هذا على ما ذكره عامة
 الاصول والذي وقع في نسخ منتخب الاخصى والتقيح كمن لفلان بلفظ
 العاطفة فلو كان الشارح ايضا ورد المسئلة بلفظ العاطفة ليستغني عن
 لهذا الاعتذار كان له وجه **قلت** لا ثم انه في فعل واشباهه لان **الكتاب**
 بحاشية هذه الكتاب آه هذا السؤال للفاضل السمرقندي واجاب عنه القاتني
 بانه هذا السؤال لا يبرر ان لو قال لا اجيزه بمائة وجه سبق ولا يبطل **الاصح**
 كذا في جامع قاضي خان واحاط في مسألة الكتاب فلا ذكر الا للمطلق انتهى بقي
 ان العبارة في منتخب الاخصى وشرحه المستعمل بالتحقيق لا اجيزه بمائة
 فلا يوافق ذلك ما نقله القاتني من جامع قاضي خان فليست بـ **وهو**
 في الاسلام ليس معنى مقصود آه يريد بالشك شك المستعمل لا شك الاستعمال
 لان ما وضع له او على قول المخالف المماثل هو الاول دون الثاني كما ظهر من **التفسير**
 السابق وقوله حتى توضع له كلمة توجب التشكيك باعتبار كون تشكيك
 السامع لازماً لاظهار الشك ثم ان عبارة المصنف في الشرح حتى توضع
 كلمة وقوله تشكيك لان الكلام وضع للافهام هذا على تقدير تمامه انما يدل
 على ان اوله توضع للتشكيك والا فالشك ايضا معني يقصد افهامه
 بان محبة المستعمل المخاطب بان هناك في تعيين احد الامرين كذا في التلويح
 وقد يجب عنه بان قصد الافهام اذا نافي التشكيك اللازم لاظهار الشك

أو

متدنا في المشك فان شاع في اللازم شاع في الزوم **قوله** فمحتاج الى ان يعبر عنه
 بلفظ اوفيه تأمل والاظهر ان يقال ان يعبر عنه بلفظ كالا يخفى **قوله** قلت
 لفظ الشك قد وقع لغناه الضمير المجرور للتشكيك فلا يذهب
 عليك ما فيه من الحرارة وكان الصواب ان يقول في السؤال الشك قد يكون
 مطلقا كما في شرح المص وغيره فيكون الضمير المذكور ثانيا ما ذكره مشترك
 اللازم فان ههنا احد المذكورين ايضا قد وضع له الفاظ كما هو في هذا
 كانت او ايضا مضمومة له يلزم الترادف كالا يخفى **قوله** وكون لاحد المذكورين
 اولى من كونها للشكاه وفيه بحث لان عدم وجود الشك الا في الجز غير
 قاطع في قوله الغائبين بالشك لان قوله هم به انما يعمى في الجز وغير الجز
 ليس بداخل في محل النزاع كما ظهر من التقرير السابق اللهم ان يقال
 المراد به الترجيح بعدم كونه ذلك مقتضيا للاشتراك بخلاف وضع
 في الجز للشك وان كان ظاهر العبارة لا يلائمه ثانيا ان الاولى كان تعديما
 هذا القول على قول المص وقوله هذا احرا وهذا اه لان من يتطبع بما قبله
 واجتهده **قوله** يصلح ان يكون خبرا عن حرية سابقة لانه في وضع الاصطلاح
 خبر الى اختيار المولى وجه ارجاع الضمير اليه كونه مستندا لا عليه بلفظ
 التخيير **قوله** فاجبر عليه كذا في الشرع الا كذا وانت خبير بان ذكر هذه
 العبارة صناديدك بدلان الاجبار ليس بمقصود بغير موضع التهمة
 بل هو معتبر في البيان المذكور مطلقا كما ظهر من السابق **قوله** بان قال
 وكلت فلانا او فلانا وكذا قال لو اجد به هذا العبد او هذا فان دخل

او في الكلام صحيح سواء دخلت على الوكيل او على المولى وكلتا
 الصورتين مطلقاتا واختلفان في عبارة المص كما يظهر من كلامه في شرح
 ولا يشترط اجتماعهما فيه اشارة الاجوات اجتماعهما بان مباشر
 البيع معا فيكون فعلهما جميعا امتثالا لامر المولى ما ساء على امر واحد
 لانه اذا رضي يتصرف كل منهما منفردا ل ذلك على رضاه بتصرفهما
 معا بالطريق الاول كذا في الخريب لابن الدمام **قوله** فيقول المفعول
 عليه او المفعول به مجرور ولا جرم له مؤدية الى المنازعة وهو مفعول
 للبيع **قوله** بايعا كان او مشتريا به اختيار اكثر في وبعض هذه الامور
 من مشايخنا وفي الخبر انه لا يجوز في حق البايع لانه شرح لدفع الحاجة
 وهو اختيار الارفق ولا حاجة الى ذلك في جانب البايع لان المبيع
 قد كان معه قبل البيع وكذلك الحكم في عقد الاجارة **قوله** الاستثناء
 مما مر من قوله بخلاف البيع والاجارة وما يجب التنبه له ان
 هذا الاستثناء راجع الى فصل البيع فقط دون الثمن فيكون لو كان
 من له الخيار معلوما في فصل الثمن بان قال بعث منك هذا الثوب
 بعشرة دراهم او بدينا على ان اخذ منك ايتها شئت او
 على ان تؤثرك الى ايتها شئت لا يصح لان جواز ثبت الحاقا بوجه
 الخيار كما ذكر وذلك انما يثبت في البيع دون الثمن وكذا حكم
 الاجارة في الاجارة **قوله** لا تقف الى المنازعة لان من له الخيار يستبد
 بالتعيين **قوله** لان خيار الشرط لما كان اه كذا في النسخة والصواب او

لان بالاول لانه وجه آخر للامتنان **الحق** على الخيار به وذلك لان مشروعية
 خياره شرط لانها هي الحاجة المدفوعة العين والحاجة المحذورة من البيع
 بغيره حقيقة فكان في **مناه** قلنا المقصود هو الحكم اه حاصله ان المعز
 في هذا الاطلاق انما هو ما اثر الخيار في الحكم الذي هو المقصود والاصح
 انما اثر خيار التعيين في العقد بغيره فلا بد من غير قاذح في الاطلاق فليست
 بيبس بالامر وهو ان ابن عمر **اجاز** الخيار الى شرطه **يبس**
 الخيار فيه اشارة الى ان قوله المصلح هذا راجع الى قوله فوجب التحجير
 كانه واذا دخلت في المهر فوجب التحجير كسنة هذا حر او هذا اذا كان
 التحجير صحيحا وكذا قوله وفي الكفارات تفريع على او يثبتنا ولا احد المذكور
 فوجب التحجير في موضع الانشائك في بعض الشرو **بان** كان الا لان
 مختلفين قد راكنا او جئنا اهل المنقسم اليهما هو الا لان المختلفان قد را
 فليست **لزم** الاقل لكونه متيقنا وهو في الصورة الاولى الى الالف
 وفي الصورة الثانية الالف العرجلة **ولم** هذا لم يلقها قبل الدخول
 يجب نصف الاقل اتفاقا وجه ذلك عند **ان** العراج في الطلاق قبل الدخول
 في مثله وهو بان يكون التسمية فيه فاسدة التقة ونصف الاوكس **يبس**
 عليها عادة فوجب لا اعتراضه بالزيادة **فانه** يجب الاوكس في الاقلية
قوله وعند **يحكم** من المثل معناه ان من مثلها ان كان مثلاً فغلبها او
 اكثر فلها الاربع لرضاها به وان كان مثلاً او كسرها او اقل فلها
 الاوكس لرضاها به وان كان بينهما فلها من مثلها كذا في شرح الكفر

للزبلي

للزبلي **قوله** ثم عنده في مسألة الالف الحالة والالفين الماسة و
 في مسألة الالف الحالة والالف العرجلة ان كان من مثلها الف او
 اكثر فلها الحالة والالف العرجلة فالحيار لها ان شاءت اخذت الالف
 الحالة وان شاءت كان لها الالفان الماسة **وان** كان اقل
 من الفاه وان كان منها ما يجب من المثل كذا في شرح الكفر **على** احتمال
 الابادة اراد به جواز الاثبات بالكل **والفرق** بين التحجير والابادة
 اه قال في التلخيص المشهور في الفرق بين التحجير والابادة انه **يتم** التحجير
 الجمع ولا يتم في الابادة لكن الفرق بينهما هو انه لا يجب في الابادة الاثبات
 بواحد وفي التحجير يجب **وان** كان الاصل فيه الحظر وثبت الجواز بعرض
 الامر كما اذا قال بيع من عبك بهذا وذاك **يتم** الجمع ويجب الاقتصار
 على الواحد لانه المأمور به وان كان الاصل فيه الابادة وجب بالامر واحد
 كما في فصل الكفارة **يجوز** الجمع بحكم الابادة الاصلية وهذا يسمى
 التحجير **على** سبيل الابادة **قوله** وانما اخص من التحجير بانه باخصية
 الابادة واعجبه التحجير ان الابادة حيثما تحققت في ضمنها التحجير
 بدون العكس لانه هو المصطلح عند اصل النطق كما يشاهد لان
 من شرطه صدق الاعم على كل باصدق عليه الاخص ولا يندفع
 عليك ان قوله كل ابادة تحجير لا يكاد يصح وقد اوضح عن ذلك الشيخ
 المحل حيث قال في تعليل هذا الكلام لان في كل ابادة تحجير والعكس
قند فان الكل واجب عليه عندهم **على** سبيل البدل فاذا

فعل احد صاسقط وجوب باقيا في اختلافها في الميزان فقال ابو الحسن
 البصري المراد بوجوب الجميع عدم جواز الاختلال بحججها لان جوازها
 والكان اختيار واحد ويذهب الفقهاء على هذا يكون الخلاف لفظيا
 وقال بعض اصحابنا في الجميع ثياب على كل واحد ولو ترك يعاقب على ترك
 كل واحد فمما هذا يكون الخلاف معناه كما في الكشف وغيره والشارح اظهر
 على ذكر المذهب الثاني لان النزاع اللفظي لا يعتد به لكن الظن كلام
 به ان يكون ما ذكره يذهب جميع المذكورين من العراقيين والمعتزلة
 وليس كذلك على ما ظهر فيه اجمال مورث للاختلال في ثياب على كل
 واحد منها اذ يعنى ثياب الواجب كما مر في الكشف والافضل غير الواحد
 على المذهب المنصور فظهر عا والشراب عليه متفق فلا يظهر مخالفة
 بين المذهبين في ذلك فكذا اذا اعتق عبد من عبده يعني ان
 العاجب عتق واحد من الرقاب لا بعينه ويتعين باختيار المولى
 فاختيار المكلف كاف في صحة التكليف لما تقرر ان التكليف مبني على سبب
 العلم لا على حقيقة كسامة على سبب القدرة لا على حقيقتها وسبب العلم
 قائم صريحا وهو الاختيار لان كلمة اولايجاب واحد لا بعينه كذا
 في النسخ وجه ارتباطه بما قبله غير طر وكان الظاهر ان يقول اولا قلنا كلمة
 اولايجاب واحد اه فيذكر بعدها الجواب المنفي في غير الامام بين
 كل نوع يعني في جميع انواع قطع الطريق اي بحسب ما في نسخة
 هذا عندنا خلافا للشافعي فان معنى النسخ عنده هو الطلب

ان الجملة اذا قبلت بالجملة اه يريد بل واحد على اثنين المحاربة بانواعها الا
 وانما الكثرة باطلا منها ولم يذكر انواعها المتقدمة بحسب العادة بخلاف
 انواع الجزاء **قوله** وادع ابا بوزة الى صلتها وهو العباد المفتوحة والراء
 المجهول هو حلال بن عيسى الاسلمي ووقع في بعض النسخ بوزة بالاء
 الموحدة المضمومة والدال المهملة والاول اصح ولا يعين عليه بان
 يعين لا عداه **قوله** اي ذلك الواحد اللجم الذي يصدق على العبد
 والداية ولما قل ان يقول ان ايجاب العتق اه كذا في التلويح وقال
 الفاضل الشريف في حواشي اوجب بان العتق لا يتعلق بالمعصية
 العام ولم يقل به احد من الفقهاء بل ما يتعلق به العتق هو الذات
 المبرمة وهو الفرد المنتشر في الجنس بين الافراد والذات المبرمة
 من حيث انها مبرمة دائمة بين العبد والداية لا يصلح محلا للعتق
 فبطل قوله وصار لغوا من الكلام **قوله** كما في قوله للاكثر سنامنه
 هذا ابنه فيم تأمل ولم ذكره عند قول المص وان استحال حقيقة
 كما في بعض الروج لكان اصعب **قوله** كما في الاكثر سنامنه يعني اذا قال
 له هذا ابنه كما سبق **قوله** اعلم انه لو قال بجاز لما يحتمل ان كذا في شره جلال
 الدين التبراد وفيه بحث اذ المعروف في عبارة القدم هو ان هذا بجاز
 عن ذاك بكلمة عن وقتما يقع استحالة باللام ولا يذهب عليك ان
 حمل جميع ما وقع في كلامهم ايضا على التضمن مثلا بعيد جدا **قوله**
 معبر عن المعنى المجازي كذا في النسخ والصواب معبر به ويحتمل ان
 يكون قوله معبرا على صيغة اسم الفاعل بان يكون التعبير مستندا الى اللفظ

هذا كله بعد ما لا يخفى **لأن كل واحد من المراد به انفراد** يعنى
 هو او جلاؤه وفي الاول كما يستلزم **ايها الحكم** فيجب عليه الامتناع
 عن تكلمها جميعا وليس له ان يختار الامتناع عن تكلم احدكما متعمدا
 عليه ولو لم يكن للعموم بقوله المختار كما في قوله لا تكلم اليوم فلانا او
 فلانا فان لم ان يختار تكلم احدكما للتبر ولا يجب عليه التكلم بالآخر
لأن التكرار في موضع النفي نعم يريد بالترك لفظ الاحد فان
 تقديره لا اكلم احدا منها كما صرح به في التوضيح **مثال النفي قوله**
 لا وما ذكر في المتن من المسئلة ايضا مثال النفي الا ان يكون مراده
 المثال من القرآن **ولو قال وكفره لا ايكلمه** مركبا للنهي بطلاء
 احدكما وفيه بحث اذ قد سبق قبل اسطر ان المقصود بالنفي قد
 يكون في صورة الواو ايضا كل واحد من الا مجموعه عند دلالة الدليل
 على ذلك والظان الدليل حصرا ايضا قائم التدرج الى ان يكون بمنى
 هذا الكلام على التبادر ظاهر من غير نظر الى الدليل الحار **ولو قال**
 ولو قال جالس الفقهاء او المحققين لم يجز ان يجالس كذا في الشرع
 والشراب الا ان يجالس بكلمة الاستثناء كما في التحقيق وغيره الا ان
 المقول السابق فله ان يكلم من غير حث بمنزلة واو العطف
 والمفعول اللاحق والواو ترجيه فتدبر **قلت المانع** خلط
 الاستثناء به السؤال المذكور مع جوابه مأخوذ من شرح المنابر
 لجلال الدين التتائي لكن فاسده ظ لان فلانا او فلانا في المثال
 المذكور كناية عن زيدا وعمرا مثلا فالشيء هو التكلم لواحد

من الشخصين المعينين وانما استثناء عدم التعيين من ذكرهما بكلمة
 او لا ان عدم التعيين مأخوذ في الاستثناء في علم ما ذكره الا ان
 لو قال لا تكلم فلانا او فلانا فله ان يختار تكلم احدكما للتبر لا يجب
 عليه التكلم مع الآخر وكذا في قوله لا جالس الفقهاء او المحققين
 جالس الخاطب مع واحد الفريقين كما صرح به ولا يذهب عليك
 ان مؤلف ما ذكره ليس ذلك شأن ما سبق من كون الاباحة من دلائل
 العموم قرينة صارفة لكلمة او عن حقيقة ما قبل لدفع السؤال
 المذكور **والفرق بين** حذو الا ان ان حذو بحرف العطف انت
 خبر بان حذو الداخلة على الفعل المضارع بتقدير ان جارة لا عاطفة
 ولا ابتدائية صرح به في شرح اللب وغيره فليس في ذكر الفرق المذكور
 حصرا كثيرا **او حصرا بمعنى** حذو هذا قوله الفقهاء وقال ابن
 ابي ان او حصرا بمعنى الا ان وهو مذهب سيبويه كذا في الشرح الا ان
 الى ان يتوب عليهم فتفرج بحالهم او بعد براح فتشفي منراح
 كذا في الكشف **يعني** في الامر تمتد في جميع الاوقات الا وقت وقوع
 تعذر براح **تفسر كلام** على المذهب الثاني قال الرضا ان سيبويه يقدر
 بالاقضية والعينان يردحان الاشياء واحد فان فسرته بالا فللضايق بعد
 محذوف وهو الطرف الى الزمان لا الوقت ان تعطيه في فهو في
 محل النصب على انه ظرف لما قبل او وعنده من فسرته بالما بعد بتاويل
 مصدر مجرور باو والى بمعنى الى **قوله** فقال ما بعثني الله لعاني لفظ الحديث
 ولا طقانا على ما ذكر في عامة الكتب وليس في نسخ هذا الشرع **قوله**

كلمة او يعني حذو الا ان

ونرى عليه السلام عن الدعاء عليهم او عن سوال الهداية قد غفر
في الكشف عما ذكره الشافعي الثاني وهو الظلانية عليه السلام قد روي
على اصحابه عند سوال الدعاء عليهم بقوله ما يعني الله لقانا
فانهم عن الدعاء عليهم بعد ذلك لا يرونه كثيرا بخلاف النسي
عن سوال الهداية ويحتمل ان يكون قول الشافعي هذا غير داخل
في الرواية الثانية بل يكمن في نقد كنهه للروايتين على وجه التوزيع
قول وفيه بحث لان او اذا كان بمعنى حتى اهكذا ذكره الشيخ اكمل
الدين ثم قال والجواب ان الكلام ساكت عن ذلك والسكت
ليس بجهة على الاصح انتهى ولعل تفسير الآية على وجه المذكور سابقا
حيث كان المعنى الى ان يتوب عليهم فتفرج بحالهم كما قلنا لا ارتفاع
هذا السؤال على اصله **ف** فيصح الدعاء عليهم يعني عند التوبة
والاول متنع اذا الدعاء على من تاب عليهم غير جائز وفيه كلام
بحر ان ان يكون المضيى به عدم الدعاء اعم من الدعاء لهم او عليهم
لا الثاني فقط فيكون المفهوم الغاية الدعاء لهم ان تاب عليهم
والدعاء عليهم ان عذبهم **قول** والثالث تحصيل الماصل من بحر ان
ان يكون المراد من سوال الهداية الدوام والثبات عليهم كذا
قيل فليتامل **ول** قلنا ان يقول العدو عن الحقيقة عند تعذر الحمل
عليها يعني ولا تعذر جبرها فقوله فانه ذكر في الكشف في تعليل لذلك
المقدور او المفهوم من الكلام ثم ان هذا السؤال مأخوذ من **قول**
قوله وهو بكثرهم ليس في عبارة الكشف ذلك بل يحتمل ان يكون مراده

المطف على ليقطع كما أشار إليه التفات في نثر
 وكان الاول ان يطرأ المص قول لاختلاف الكلام
 يحمل الفاد على ما يقدر فاد من جرته اللفظ والمعنى
 وتعدر المطف بكونه اه هذا كلام ذكته صاحب الكشف
 في صدد التكلم على قول القائل والله لا ادخل هذه الدار
 وادخل هذه ونقله الشارح الى الآية المذكورة وفيه كلام
 لكان قوله يكبر اسم كما نقله من الكشوف فالحكم بعدم فعل
 منصوب قبله في الآية لا يكاد يصح وقوله وهو ليس لك
 من الامر شيء لا يجدي شيئا كما لا يخفى ثم ان ما ذكره من
 التقدير المذكور ايضا يمكن ادراجه تحت قول المص لاختلاف
 الكلام بل هو الظاهر **قوله** وفيه نظر فان فقد ان المنصوب
 اه كذا في الشرح الاكمل وليس بشيء لان المضارع المنصوب
 مفرد فلا يكون ما نحن فيه من قبل عطف الجمل وما ذكره من
 السند وهو مسألة الاياكل السمك وشرب اللبن للنجاة
 فيه ثلثة اقوال الاول ان الماوليت بعاطفة بل بمعنى
 مع والواقع بعدها مفعول به والثاني انهما حالية و
 والثالث انهما عاطفة **قوله** لا يحسن في المثال
 المذكور لا ياكل منك اكل السمك وشرب اللبن كما هو جواب
 في كبر اسم وبالحالة ليس ذلك ايضا من باب عطف الجمل

في قول من الاقوال **قوله** فان المظهر اذ لا اه اشاعة الما تقرر من
انه يجب ان يكون المظهر في حيز بعض من المظهر عليه افضل وارذل
قوله او المضاف في حيز موضعها الى بيان مواضعها صحة العمل على هذا
محل كلام لا يخفى **قوله** لان الفعل ينتهي بوجود الجاء كذا في الكشف وذكر
صاحب التلخيص ان هذا فاسد لان دخول الجنة في المثال المشهور لا يصلح
منتزعا للاسلام بل للاسلام حينئذ اكثر اقوى على انه لو صمد ذلك لكان
حيز للغاية حقيقة حيث احتل الصدور الاستداد والاخراج عن المسبب الاشياء
اليه فالاولى ان يقال في المناسبة بين الغاية والسبب ان جزء الشئ
وسببه يكون مقصودا منه بمنزلة الغاية من الغاية وفيه بحث على وجه
اما اول فلان المراد بالاسلام في المثال المذكور هو الاسلام الدنيا بمعنى الانتداب
لعمل التكليف ولا يذهب عليك ان دخول الجنة يصلح منتزعا واما
ثانيا فلان الاشياء التي وضعت له حتى يجب ان يكون ملحوظا في الكلام
قصد وليس اشتراء الفعل بوجود الجاء كذا فيكم ان استعمال حيز
فيه بيان الحقيقة واما ثالثا فلان الغاية لا يجب ان يكون مقصودا لها
قبلها كما في كل السمة حتى راسها **قوله** لان الضرب بمثل الاستداد يعني
تجدد الامثال بان احتمال الضرب للاستداد غير كاف في المقام فكان
ينبغي ان يتعرض ايضا للصلاحيات الصالحة لكونه منتزعا وما يجيب التنبيه
له في هذا المقام ان الامتداد او عدمه قد يعبر في الشئ كما في قوله تعالى
حتى تستأنسوا فانه جعل غاية لعدم الدخول وقد يعبر في نفس الفعل

حتى يكون النفي مسلطا على الفعل المغيب بالغاية كما في هذه الامثلة
فان اليمين للجمل دون النفي كذا في التلخيص **قوله** فاناه فلم يفعله لم
يبحث لكن شرط بوجه فعل الاثبات على وجه يصلح سببا للجزاء
على ان يعظم لا على ان يضرب او يوزن فانه لا يصلح سببا للجزاء
كذا في الكشف **قوله** حتى اتخذ بدون الالف وهذا هو الصواب لانه عطف
على المجزوم بلام حتى ينبغي حكم النفي على الفعلين جميعا لا على مجموع
الفعل وحرف النفي حتى لا يدخل في حيز النفي لفساد المعنى وبطلان
الحكم كذا في التلخيص **قوله** كذا السامع عن مولانا صام الدين الغفاري
هو صاحب الشفاء ان عبارة الاتقاف في التبيين هكذا كذا قال صاحب
الكافي وقت قراء في اصول فخر الاسلام عليه بنينا بوجه وقد وقع
سماي عند غير من الاساندة بالالف فالظاهر ان هذا الكلام في
تصنيف اخر **قوله** وعندك شئت الالف اوجه لان ما قلناه هذا
ايضا من كلام الاتقاف وحاصله ما ذكره بعض الافاضل من ان المظهر
مرآة في المعين ان لم يكن متزائيا فمتقد كما قبل مثل ذلك في قوله تعالى يا تائبا
فمتقد شئنا بالنصب ولا يكون متزائيا في تحديث وكان ان الغاء ثم
متعين للمظف ولا يصح كون المنصوب بمظهر فاعلى المرفوع بالاكشف
بالمظف بحسب المعنى فكذا هنا وبذلك يندفع ما قاله صاحب التلخيص
من ان اثبات الالف غير مستقيم اقول يؤيد ما ذكر في عامة كتب الاصول
من ان استعارة حيز للمظف المحض استعارة لم توجد في كلامهم

بل هو من مخترعات النصارى وذلك لان الامر لا عراب معقول الى
 استواء العرب بالدار فيه الا السماع فنجد **قوله** الابوي
 المقول له في تقدير معقول اه انت خير بان تنظر ما نحن فيه
 فانه غني عن البيان **قوله** استعرج في هذا المعطف المحض الى
 التشريك من غير اعتبار غاية وسبب **قوله** لان الشخص الواحد
 لا يكون مجازا ومجازا اذ المجازة هي الكافات ولا معنى لمكافاة
 نفسه **قوله** ولا يصلح ان يكون يعني الاتيان **قوله** حل على المعطف بالفلان
 عليه ظاهر كلام في السلام واليه ذهب صاحب التفسير وجعلها
 ابن الحاجب **قوله** ولما قل ان يقول المذكور سابقا له كذا في التلويح
 لكن مراده بالذکر سابقا لذكره في كلام صاحب التفسير فنقل
 الشارح بعينه الكلام المص وليس كما ينبغي ان كان قوله سابقا
 فان لم يستقم فللمجازة ثبوت اجيب عنه بان كلامه في الامام
 صريح في اعتبار المجازة في مضمون حجة السببية وامامه الملت
 حتى ادخل الجنة فلما اشتهر بين المسلمين من ان دخول المسلم الجنة
 مرتب على ادخال ائمة اياها بلطفه وفضل ففعل الشخص لم يجر
 جزاء **قوله** الدجول المطاوع لا ادخال ائمة **قوله** وهو ليس فعلم ونحن لاندرج
 امتناع كون بعض افعال الشخص ببعض البعض الاخر بل كون
 بعض افعال الشخص جزاء لبعض افعاله **قوله** من غير لزوم مجازة
 ومكافاة اشار بذلك الى ان مرادهم بالمجازة صريحا ومعنى

المكافاة لا معنى السببية مطلقا كما في قول النخاعة حكم المجازة تدل عليه
 دلالة صريحة كلاهما في هذا المثال **قوله** لان يجوز الاستعارة المناسبة
 بين المعطف الغاية اه مم بل يجوز ان يكف المناسبة بين التعقيب
 والغاية كما قيل لانه لا يفيد بحال دون حال بخلاف الفاء فانها تدل
 على كون المعطف عقيب المعطوف عليه **قوله** وفائدة اي فائدة كونها
 بمعنى الفاء ولو بدلت لفظ الفائدة بالثمة لكان اوضح ان **قوله** وتعدى
 في الترافى بحث كما اذا لم يأت او **قوله** ولم تتعد **قوله** فبعد حربي
 هذا التقريب هو وجود حرف الشرط في المتن كما في نسخة هذا الشراو
 ليست بموجودة لانه في المتن ولا في نسخة سائر الشراو وهو
 الصواب لان البحث في حديثي المثالين ليس عن الحث كما هو
 مقتضى حرف الشرط ثبوت ان كلام الشارح بعد اطر عند قوله بخلاف ما
 اذا اضاف اه لا يلائم كلامه صريحا **قوله** والمصوب به تتبع بمنزلة الآلات
 والثمن ايضا في البيع كذلك لان المقصود الاصل من البيع هو الانتفاع
 بالملوك وذلك في البيع والثمن وسيلة اليه لانه في الغالب من التمتع
 الذي لا ينتفع به بالذات بل بواسطة التوصل بها الى المقاصد **قوله**
 يكون سلم كون الصورة الاولى بيعا والثانية سلم باعبار وضع
 المسئلة فان البيع في الاولى حاضر بخلاف الثمن بدلالة الاشارة
 والتكثير في الثمن وفي الصورة الثانية بالعكس وهي صورة السلم
 كذا في بعض حواشي التلويح وبه يظهر معنى قول الشارح واذا لم يكن

مطلق في المصنف والمخالف
 في المصنف والمخالف

موجود **قوله** ولا يجوز الامور جلاله يبين محذوف في الاصل ان في الاجل من قبل
 ثلثة ايام وقيل اكثر من نصف يوم وقيل بشرط **قوله** يكون اخبارا ملصقا
 بالقدوم الصادق وذلك ان الاخبار يقتضيه مفعولين احدهما خبرنا
 بهو الخبر المنصوب المتصل والثاني محذوف بدلالة حرف الاتصال فيكون
 معناه ان اخبرتني خبرا ملصقا بقدوم فلان والقدوم اسم لفعل موجود
 بخلاف الثاني لعدم الباء فيه فصلي ان مع ما بعده مفعول لا ثانيا اذ هو
 في تاويل المصدر فصار المحذوف قدوم لكنه لا يصلح بنفسه ان يكون محذولا
 للخبر لان مفعول كلام لا فعل فصار المفعول التكلم بقدومه فكانه
 قال ان كنت بخبر قدومه والتكلم بالقدوم لا يستلزم وجود
 القدوم فشرط الخفاء قد وجد في الاخبار كما ذكرنا في بعض الشرع **قوله**
 فلا بد فيه من تقدير الباء وحذف حرف الجر مع ان وان شايء مطرد
قوله لان المفعول الثاني لا يجي بدونه كما ذكره الرضوي تحت المتعدي
 وقيل المتعدي حتى صرح بان استعماله بدون الباء غير جائز في لغة اتفاقا
 فلا يجوز اخبرتك فخرج زيد وان خبرا في قوله اخبرتك خبر اسم واقعه
 موقع المصدر لا المفعول به وهو الظاهر من اساس البلاغة للزمحي
 لكن صاحب الكشف ذكر خبرنا ان الاخبار ما يتعدى الى المفعول
 الثاني وبالباء والظاهر ان في كلام الاصوليين في هذا المقام على ما
 قال وذلك ان اعتبار معنى الاتصال في قوله ان اخبرتني بقدوم
 فلان مبني على ان الاخبار يتعدى بنفسه وان الباء ليست للتقدير

قوله قلت سلمنا انه بتقدير الباء ولكن لا نعلم عدم الفرق امانت فليس
 بان مدار الفرق ليس دخول الباء وعدم دخول بل تضمن الاستناد
 وعدم تضمنه والمسئلة معرفة خبرنا على الاول دون الثاني فالجواب
 بالطريق المذكور في هذا المقام غير بعيد كما لا يخفى على ذوي الافهام
 والصواب الاقتصار في الاقتصار في الجواب على ما ذكر في السؤال
 من ان المفعول الثاني لا يجي بدون الباء كما اشترنا اليه
 فتدبر **قوله** لان الشرط في معنى النفي يعني به الشرط في المثال
 المذكور لا مطلقا فانه اذا كان منغيا يكون للحمل فلا يكون
 في معنى النفي ولا النكرة الواقعة في صرح للعموم بخلاف ما اذا
 كان مثبتا فانه يكون في المنع ويكون النكرة الواقعة في صرح
 عامة كما حقق صاحب التوضيح في مباحث الفاظ العموم و
 قال السراج الدين الهمداني بشرط المفعول نكرة في موضع النفي
 اذ معناه لا يخرج خروجا فيكون عاما او هو نكرة في موضع
 الشرط وهو دليل العموم ايضا انتهى وبني كلام الشارع
 ههنا على ما حقق صاحب التلويح في مباحث الفاظ العموم
 ان عموم النكرة في موضع الشرط ليس الا عموم النكرة في
 موضع النفي فتدبر فظهر ان ما ذكره صاحب الكشف كذا
 في التلويح وكلام صاحب الكشف في مسئلة القفد في باب
 ما يشترك في الحقيقة هو اقول ما ذكره ههنا لكنه ذكر في موضع

اخر لان المصدر اذا لم يكن مذكوراً صريحاً لا يصح فيه نية
 التخصيص لانه لا يحرم له حتى قال في مسئلة ان اغتسلت ان نية
 التخصيص لا يصح لان المصدر منه غير مذكور فلا يقع مقام
 الاسم وقال ايضا لا يقال انه مذكور يعني وان لم يذكر صريحاً
 لانه مذكور في حق صحة الفعل لا في اقامته مقام الاسم فصارت
 حق اقامته مقام الاسم كانه غير ثابت انتهى وبهذا يظهر
 ان كلام صاحب الكشف مضطرب في ذلك فتدبر فيكون
 معناه ان اذن فيكون الخروج منوعاً الوقت وجود الاذن
 اه ولو نفى الابدان في صحت نية قضاء وديانة لانه نفى محتمل
 كلام وفيه تشديد عليه فيصدق عليه كذا في شرح الفقه
 الدين الهند وان كان قليلاً لا يذهب عليك ان حذف
 حرف الجر من ان وان كثير قياس مطرد على ما مر جوابه بخلاف
 حذفها من غير محال في قول روية وموضع القسم فعيل ما نحن
 فيه على ذلك والحكم بقلة ايضا ليس كما ينبغي خصوصاً في مقام
 بيان اشبهية هذا التقدير على ان كون التقدير الشاذ
 التخليق اسهل من ارتكاب المجازيم منعا ظاهراً والظان
 اراد بهذا نظير ما نحن فيه بذلك في تقدير خصوص الباء ولا
 حاجة اليه كما لا يخفى فان قلت حذف حرف الجر مع ان شايه
 له مورد السؤال كلام احمى بنا لكن ذكره مع جوابه بعد قوله

وهذا

وهذا شبه آه آخر في الكلام عن الانتظام **قوله** واما وجوب الاذن لكل قول
 في قوله لا تدخلوا بيوت النبي صلى الله عليه وآله فقد استدله الفراء على ما
 ذهب اليه وهذا اشارة الى الجواب عنه **قوله** وهي قوله ان ذلكم كان يؤذي
 النبي لانه عمل الدخول بغيب اذن بالاذن فالاجتناب عن الاذى يتوقف
 على طلب الاذن في كل دخول في ان النبي يعود الى اللفظية والقرينة
 العقلية به ان مقتضى العقل ان لا يدخل في بيوت النبي من غير اذنه
 بعظم شأنه وكحال سلطانه كذا قيل **قوله** كذا القائل ان يقول يعني موقفاً
 على السؤال المذكور وهو ما فهمه من الشرح الا كذا الذي يظهر ان دلالة
 هذا الكلام على التقدير المذكور على وجوب الاذن الكلي خروج غير متوقفة
 على تحقق العموم في ذلك المستثنى فليتدبر **قوله** لكن الجواب فاسد لان عدم
 الخفت كلفونه بمجهدها فيه اه كذا في الشرح الا كذا وانت خبير بان المجتهدين
 على هذا التقدير عدم الخفت بالشك لا عدم الخفت على التقدير الاول
 فلا يكون ورود الشك على المجتهدين فيه على ان منشاء الشك هو احتمال الكلام
 للوجهين لا احتمال الوجه الثاني فقط كما هو مقتضى هذا الكلام من
 انه لو قال الشارح والجواب المذكور فاسداه باستقاط حرف الاستدراك
 لكان كلامه ابعد عن الاشتباه **قوله** ولئن سلم فالبرج للجرم
 اجيب بان هذا غاي يكون في تعارض الادلة اما اذا وقع ذلك بين
 اجتهدتين بان ادعى احدهما الاباحة شئ والآخر في خطئه كما هنا
 تعارضاً وتساوقاً وينحصر الى الاصل الذي هو الاباحة **قوله**

فان قلت يجوز فلم حمل على هذا الجواز دون مجاز آخر وهو معنى
 السببية انما صاحب الكشف المدفوع بان معنى الشرط اقرب الى
 الاتصاف معنى الترتيب لانه يقتضي ملصقا به متقدما على الملصق زمانا
 ليكن الاتصاف به الزمان في الشرط والشرط موجود بخلاف العلة
 مع المعلول لان العلة مقارنة للمعلول زمانا انشأ وفيه نظر لان لقائل
 ان يقول ان الملصوق المسبب بالسبب اكثر من الملصوق المشروط بالشرط
 حتى قالوا ان اضافة الحكم الى السبب حقيقة لانه اخص الاشياء
 والشرط مجاز ولا يذهب عليك ان اعتبار الملصوق والى من اعتبار
 الترتيب لدلالة الباء عليه بخلاف الترتيب **قوله** فيكون يتخير كما
 لو قالوا انت طالق بمشيئة الله تعالى والطلاق الملصق به الغير المشيئة
 وتذكيره باعتبار انه مصدر وتأنيت المصدر ما يتسامح فيه
قوله ذكره في شرح المغني لسراج الدين الهندى ولقائل ان يقول يمكن
 الوقوف اجيب عنه بان العبد اذا شاء طلاق امرقة تقع
 الطلاق وان لم يعلق بمشيئة الله تعالى والرواية في الكافي وغيره
 فيكون الطلاق بالتخيير لا بالتعليق والكلام فيما اذا اعلو للطلاق
 بمشيئة الله تعالى ولم يوجد المشيئة من العبد **قوله** مقتضى وقوع
 الطلاق البتة والمذهب عدم وقوعه ولهذا تصدق الجواب
 عنه **قوله** فصار المحل شبيها بالالة تفريع على الشرط لا على الجزاء
 وان كان المتبادر ذلك **قوله** لان المسيح مضاف الى البداء التقدير

واسمها

واسمها ايديكم بروسكم اي الصفح صاحبها **قوله** لان ما بين اليدين
 تعد رآه الصواب ما بين الاصابع كافي للكشف وغيره **قوله** في الاصابع
 قال المصنف في الكافي وذكر في الاصل ان الغرض قدر ثلث اصابع لان
 الباء اذا دخلت في المحل مستوعب الالة وهو غير مستوعبة عادة و
 حقيقة فيراد اكثرها والاكثر في اليد الاصابع حتى لو قطعها بلا كف
 يجب نصف اليد كما لو قطعها مع الكف والثلث اكثرها في مقام الكل
 التقدير مقام الكل التحقيق انشأ ويظهر من تقديره ان تقدير اكثر
 اليد بالاصابع ليس كما ينبغي بل الصواب تفسيره ثلث اصابع **قوله**
 فاذا مسح الرأس يحصرها جاز فيه تأمل لان الكلام صريحا ليس
 الا في تحقيق ما به الغرض لا في بيان ما يحجز كيف ومسح الكل مرة
 ستة **قوله** وكذا باكثرها لان الاكثر له حكم الكل فيما لم يد النص
 بخلافه **قوله** اعتبر اقل ما يطلق عليه على صيغة المعلوم والضمير للشافعي
 خو ان اقل ما يطلق عليه اسم المسيح هو شعره او شعران وقيل الالة
 من ثلث شعرات عندهم كذا في حواشي فصول البدايع **قوله**
 وقال ابو ج ذاك البعض يحمل غير معلوم الحكم من الآية اه ذكره
 في الكشف ان المشايخ اختلفوا في تقدير مرض المسيح طريقين احدهما
 ما ذكره المصنف والثاني ان البعض يحمل فيعرف بالسنة وصي نقى
 ان تقدير المرض على ما عرف الا ان في اثبات الاحمال نفع ضعف
 فلذلك اختار الشيخ صريحا الطريق الذي بينا فانه لم ينشأ ولهذا

تبيين ان الطريق المذكورة في المتن حصرنا اليه ببناءها بالاجمال
نشر البيان بالحديث كيف والمقدور على ذلك هو ربيع الرأس وفي
الطريقة المذكورة حصرنا به ثلث اصابع وفي كلام الشارح ما يعجز
الغفول عنه فلا تغفل **قوله** وقد بينه النبي وم ربيع الرأس في
حديث المفترقة وهو رواه من ان النبي عليه السلام الى سبطه قوم
فبال وتوضاء على ناصية واعلم ان المفروض في الرأس عندنا هو
ثلث اصابع في ظاهر الرواية وفي رواية ربيع الرأس وفي رواية قد
الناصية كذا في المحيط للامام السرخسي والمفهوم منه هو ان يكون
ربيع الرأس غير مقدار الناصية والذي يفهم من عبارة الهداية
وهي ان المفروض في ربيع الرأس مقدار الناصية وهو ربيع الرأس
ان يكون عينه **قوله** ولغايل ان يقول القول باجمال الآية مشكلا
يمكن دفعه بان المنع هو تاخير البيان عن وقت الحاجة لا البيان
وتحقق الحاجة لا بيان مقدار المفروض قبل ذلك مما تحقق المفروض
في ضمن القول بالسنة وهي صحة الكل فيجب ان يجري عدم على سنة
ويتقدم الناس عليها الا ان يبين للغير ما هو الغرض بخصوصه
فليتدبر **قوله** على ان يكون هذا قول وضو رسول الله صلى الله عليه
بعد نزول الآية **قوله** ولم يثبت ذلك لا يبعد ان يقال ان كان
شبه ذلك مما يجب في صحة هذا الاستدلال فوجب احسان النظر
باصحابنا الحكم بان ذلك مقرر عندهم وان لم يبينوه لنا **قوله**

قوله لانه لم يبين ذلك قبله اه تعليل لما ذكر من كون اجمال الآية
مبينا على ان يكون هذا قول وضو وم وقد ظهر ان دفاع هذا
بما ذكرنا من الجواب لانه ان اراد به تبين الغرض بخصوصه فتحقق
الحاجة اليه قبل ذلك مما وان اراد تبين صحة الرأس مطلقا فعدم
مما قد مر **قوله** ولو سلم الاولية فلا ينبغي للتأخير ان انت خبير بان
اكثر الاحكام مشتركة في ذلك فالمخلص فيها هو المخلص فيها هو
المخلص فيها نحن فيه والامر بذلك سهل **قوله** فان قلت دخلت
الباء في قوله نكاه يعني على المحل وقد يجاب عنه بان الحق اذا دخلت
على المحل لا يقتضي الاستيعاب لانهما يقتضيان عدمه فلا بد من السؤال
فيه بحث لان كتب القوم مشكورة بان التبعض في ربيع الرأس
مستفاد من دخول الباء على المحل فيرد عليه السؤال بآية التعميم لا محالة
فتدبر **قوله** مع ان الاستيعاب شرط فيه هذا ظاهر الرواية وفي
رواية الحسن عن ابنه لا شرط الاستيعاب بل الاكثر يقيم مقام
الكل **قوله** والزيادة بمثلها جائزة اه كذا في الكشف وقال المصنف في الشرح
انما عرفنا الاستيعاب في السنة المشهورة وجعلت الباء صلة
حصرنا بهذه الدلالة ولعل تقريره لهم لان كون ذلك من قبيل الزيادة
على الكتاب محال كلام **قوله** الوجه لهم للكل وكذا الزاعات لثمان للجمع
قوله لان على الاستعلاء والذين يستعملون يلزمه الذي يفهم منه
هو ان معنى الالتزام الذي كانت له على عرف الشرح من افراد حقيقة

اللغوية لان الاستعلاء الذي وضعته على اعم من الاستعلاء صورة
 او معنى على ما هو جواب وكلام صاحب الكشف والتحريم صرح في ذلك
 بخلاف كلام المصنف في خلافه حيث قال وعلى اللازم لان حقيقة
 الكلمة من علم الشيء على الشيء تقول زيد على السطح ثم صار موضعها
 للالزام لان اللزوم والوجوب من حقيقة لان ما يعلم الشر بلان
 انشراح المفهوم منه ببيان ما وضعه على لفه هو الاستعلاء صورة
 وان استعمل في الالزام مجاز من باب ذلك اللزوم واردة الالزام
 ثم انه على هذا حقيقة شرعية لكلمة على كما اشار اليه صاحب التلويح
قوله فيحمل عليه ترجيح الاحتمال على الموجب بالحكم **قوله** ولا يحمل الباء
 على الشرط انت خير بان الكلام في على الا في الباء والظان سرور
 من قلبي مجاوز الله عنه **قوله** يجب ثلث الالف كما قالت بالف درهم
 لان اجزاء العوض تنقسم على اجزاء العوض **قوله** فيحمل اذا سكن
 كما نحن فيه لان الطلاق وان دخل المال والمال غير قابل للتطبيق
 بالشرط لكنه يصح تطبيقه بالشروط لما كان فيه تابعا فان قلت لما كان
 الكلام متوقفا قيل دخولها على المال كدخولها على الطلاق نظر الى ان
 وقد اشار الى ذلك صاحب المفرد **قوله** والمشرط لا يتوزع على
 اجزاء الشرط فلا يجب شيء في المثال المذكور عنده فان قلت
 ان اراد من اللزوم اه هذا السؤال مع جوابه المذكور ما هو ذوق
 الشرح الا كما لكن ايراد هذا المقام مبني على الغفلة عما حققه

في الاسلام وحاصله ان كلمة على اللزوم وليس بين الطلاق
 وبين ما الرضا من المال مقابلة لينعقد معاوضة فيحمل على
 الباء بل معاينة لانه يقع الطلاق او لا ثم يجب المال او بالعكس
 والتعاقب معنى الشرط والجزاء لا معنى للمعاوضة فكذا الحمل
 عليه او من الحمل على الباء **قوله** قلت اللزوم بين الشرط والجزاء
 لذاتهما اه وفيه بحث فظ لان المراد بالشرط صرحنا به وعلق
 عليه الشيء فيكون اللزوم بينهما بعارض التعليق كما ان
 اللزوم بين العوضين بعارض التضاييف قد **قوله** هذا
 شروع في بيان الضابط واعلم ان في بيان الضابط
 بهذا الوجه للتقدم طريقين احدهما ان الغاية ان كانت
 قائمة بنفسها لا تدخل وان لم يكن فان كان اصل الكلام
 متناولا لها يدخل والا او كان في تناوله شك لا يدخل
 هذا طريقة شمس الائمة السرخسي ومن تبعه كالصوفي
 صاحب التقيح والآخر ان الغاية ان كانت قائمة بنفسها
 لا تدخل الا ان يكون صدر الكلام يقع على الجملة وهذا طريقة
 في الاسلام ومن تبعه كصاحب المفرد وقد ذهب ذلك
 صاحب التلويح فرغم ان كل من ذكر عبارة القائمة **قوله**
 في الضابطه ذاهب الى انها اذا تناولها المصدر يدخل كوا
 كانت قائمة بنفسها او لا واعترض على صاحب التقيح

على الحكم لا ما يتوقف

ومبناه الفصول على طريقة شمس الأئمة ونقص النظر على كلام فخر الإسلام
قوله احتراز عن الاجال المضروبة للثمن والاجارة ذكر في الكشف ان
 الغاية غير داخله فحذفه الاجارة فالاحتراز عنها ليس لان الحكم
 فيها الدخول بل للتمييز القائمة بنفسها عن غير ما فقط يثبت ان
 كلام صاحب الشفيع يدل صراحة على ان المراد بقوله اسم موجود
 قبل التكلم وجود الغاية بصفة كونها غايية لا وجودها مطلقا
 وقول الشارح فان هذه الاشياء تنفذ في المستقبل بعد التكلم
 في خلافه وان امكن تأويله بذلك فتدبر **قوله** وقولنا غير مفقورة
 احتراز عن الليل يريد به غير ما وقع اجلا مضروبا للثمن والاجارة
 فانه خارج بالقيود الاول على ما ذكره والذي يظهر من بعض ما ذكره
 الشارح من الشرح ان المراد بالليل هو الذي هو المذكور في آية الصيام
 بخصوصه وفيه بحث لانه ايضا انما يوجد في المستقبل بعد التكلم
 فتخرج ايضا الاول ^{بقيته} الرسم الا ان يكون العبارة مأولة كما اشار اليه
قوله فانه يقتضي استحقاق اسم المحل اخر وهو النهار اه كذا
 في الشرح الا ان المحل بحث لان مبناه على ان يكون المراد من قوله
 غير مفقورة في الوجود لا الغياب عدم الافتقار في استحقاق الاسم
 وهو تعسف لا يخفى على ان اللازم حذفه الافتقار الليل على ما ذكره
 الزوال النهار دون نفس النهار الذي هو الغياب لا يقال لو حمل الا
 على الافتقار في الوجود على ما يتبادر لزم ان يكون الليل المذكور في آية

الصيام من قبيل القائمة بنفسها وقد جعله المصنف من قبيل غير القائمة
 بنفسها لانا نقول خروجها عن القائمة بنفسها باعتبار القيد الاول
 في تفسيرها لان المراد به وجودها قبل التكلم بصفة كونها غايية
 كما نبرهنها عليه فليدبر **قوله** قال بعض الشارحين اه يريد به
 جلال الدين التتائي وكلامه مبني على ان يكون المراد بكونه الغاية
 غير مفقورة في الوجود لا الغياب عدم افتقارها اليه في استحقاق الاسم
 كما تقدم من الشارح ايضا اقتفاء لانه ومنع الشارح مبني على
 ان يكون المراد بذلك عدم افتقارها اليه في الوجود فلا يذهب
 عليك ما في كلام الشارح من الدخول في الاضطراب **قوله** لكن لا بد
 استقاط ما وراء المرافق عن حكم الفصل انت خير بان هذا مع
 ما يتعين عليه من السؤال لا تعلق له بما هو المذكور من ان الضابط
 لان مبناه على ان الغاية لا تدخل تحت الغياب مطلقا كما اوضح عنه صاحب
 الشفيع فهو طريقة اخرى في ادخال المرافق تحت حكم الفصل فلا
 يذهب عليك ما في كلام الشارح من الخلط بين **قوله** ولما قل
 ان يقول اذا قرن اه هذا البحث للقاضي الامام ابو يزيد
 فاجاب عنه المولى الفاضل بان هذا تحقيق لما وضع له بجمع
 القيد وضمانه باعتبار معاني مفردة وادجار في كل مركب
 لانه اعتبار كل منها مفردا واجب ايضا عنه بان مراد القوم
 انه لو لم يذكر المرافق لافاد ايجاب غسل المجمع ومع ذكره اقام

ايجاب غلب بعضه وهو من الكف لا المرافقة فكانه سقط ما وجب
 في الكلام ايجاب وسقاط بهذا الاعتبار لان فيه ايجابا و
 اسقاطا حقيقة فتدبر **قوله** ثم يجزى بالتقدم عن الاطلاق
 عطف على النفي لا على النفي **قوله** وان هذه القاعدة غير مطردة
 لان من قال قرأت هذا الكتاب اه اوجب عنه بانه معدول به عن
 القاعدة المذكورة بقريته ان المقام مقام الاختيار بالمضياف لم يقرأ
 به وايضا لانه من المضيا ولا يذهب عليك ان التلخف بالقرائن
 الصارفة والعارضة لا تقدر في الضوابط والقواعد **قوله** لان مصدر
 الكلام تقتضي التأييد فيكون ما كان اصل الكلام متناولا للقاء
 ثم ان ذكر رواية الحسن حرمنا استطرادنا والمراد ذكر ظاهر
 الرواية كالا بنحو **قوله** كاجال الايمان الظاهر مثال لما كان في تناول
 صدر الكلام له شك وفيه بحث اما على رواية الحسن فظا واما
 على ظاهر الرواية فلان مبناه ان في حرمة الكلام وجوب
 الكفارة في موضع الغاية شك على ما مر جوابه وذكره الشارع
 لا شك في التناول كما هو المذكور في المتن وكان منشاء الاستثناء
 على الشارع هو لفظ الشك وانت خبير بان هذا الشك لا يتعلق
 لاحد مما بالاخر كيف وحرمة الكلام وجوب الكفارة ترتب
 كل منهما على دخول الغاية في الحكم وعدمها يترتب على عدمه
 فاعتبارهما في ضابطه دخول الغاية وعدم دخولها يكون

مصادرة ظاهرة فليدبر ثم اعلم ان صاحب التفتيح
 مع اختياره في بيان الضابطة طريقة شمس الائمة
 اسقط قوله اذ كان فيه شك وكانه ادرجه فيما لم يتناول
 صدر الكلام والعام عند الله الملك العلام **قوله** في قوله
 نعم الصيام الى الليل فان الصيام لا يتناول الليل اذ
 مطلقه ينصرف الى الاماكن ساعة بدليل مسئلة الخلف
قوله اذ لا اختصاص للطلاق بالمكان لانها اذا انصفت
 بالطلاق في مكان انصفت به ولا يمكنه كلها فاذا لم
 يصلح لان يجعل مشروطا فيكون تعليقا **قوله** بان اراد بقوله
 في الدار في دخول كذا الدار لان اللفظ محتمل فيصديق فيها به و
 بين الله تعالى ولكنه خلاف الظاهر لا يصدق قضاء **قوله** شاعلا
 له حال من الطلاق والتميز المجزئ للدخول ولا يجوز ان يكون
 قبل بعد خبر ليكون كما به المتبادر لانه ينعكس المعنى **قوله**
 فيعلق بالدخول يعني ان الطلاق يتعلق بوقوع الدخول
 فيصير كالمعلق فلا تطلق حتى تدخل **قوله** اعترض عليه
 بان الزمان عرض لا يبقى اه الجواب عنه ان الزمان
 عرض لكنه متد باعتبار مجدد امثال وانقضاء افراد
 شيئا فشيئا فيكون في حكم الجواهر الباقية بخلاف الدخول
 مثلا **قوله** الاول فيه ان يقال ان يعني ان هذا الاعتراض

في قوله
 في الدار
 في قوله
 في قوله
 في قوله

بطريق المعارضة قاذف في تمام التعليل المذكور فيبقى ان يعدل عما
 ذكره من المدعى ويقال ان كلمة في صحتها على حقيقة والمصدر زمان
 في هذا الوجه لا ينافي قول المص في صيغة الشرط لانه باعتبار
 الحال كما في تقديم كونه بمعنى مع لكن كلامه في الشرع مقصور على
 المذكور ولا يبقى صحتها بحث وهو العلم الذي جعله الشارع اولى
 ذكره صاحب التلويح في قوله انت طالق في دخولك الدار حيث
 كان الفعل نذكورا ونقل الشارع المأقوله انت طالق في الدار حيث
 كان الفعل مقفرا وانت خير بان لا وجه للقياس لانه يكون في
 الصورة الثانية تأويلا في تأويل بخلاف الصورة الاولى فتدبر
قوله اشار الى انه لا يكون شرطا محضا وقال بعضهم انه
 مجاز للشرط لمناسبة بينهما اذا الحكم يتعلق بكل واحد منهما
 غير تعلق التاثير **قوله** لكن الاول اصح لانه لو قال لاجبية اه يعنى
 ان كلام عليا يثنى في جواب هذه المسئلة يدل على ان كلمة في فيما نحن
 فيه ليست مستفارة للشرط المحض فيكون ما ذكره ليللا آتيا على
 الصحة الاول ولا ينافي ذلك كون جواب هذه المسئلة من فروع
 ذلك الاعتبار كما يفرغ من التلويح فتدبر **قوله** بناء على انه
 لو قال انت طالق اسس تقع في الحال لما تقرر ان من اقر بطلاق
 يكون ذلك ايقاعا منه في الحال **قوله** لانه في المدخل بها يقع الجميع
 لانها لا تبين بالاولى **قوله** لان الزوم في الذمة لا يكون عند حضرة

انت خير

انت خير بان هذا وجه اخر لتعين الحل على الودبعة ذكره بعضهم
 فلا وجه لضمه الى الوجه الاول كما لا يخفى على من تأمل الاية ان الكلام
 يتم بقوله فثبت الاقل وهو الودبعة دون الزوم كما في الكشف
قوله بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة التعرض له صحتها فصح
 بهذه العبارة فيه من الركالة مما لا يخفى مع ما فيه من الاجال المحل
 لانه ليس على الاطلاق **قوله** لانه مختصة بمعنى الشرط ليس لها
 معنى اخر سواء يعنى في حالة كونها للشرط بخلاف غيرها من الادوات
 فانها يكون لها معان اخرى تلك الحالة مثل الظرفية في حين واهل
 للشرط تبين فلا يد عليه ان ان يجرى للنفي ونحوه لكن هذا انما
 يتمشى على قول الاماميين في اذادون قول الامام كما سيجي فتدبر
قوله ان يحتمل للوجود والعدم عبارة عامة الكتب الى محتمل للوجود
 فقط وهو الاظهر لكن مراد الشارع بالعدم عدم بقاء **قوله** لانه
 صفة لحضر الظ انه سره من قلم الشريف اذا الصواب انه صفة بعد
 صفة الامر ثم ان قول المص لا محالة قيد للمنع فلا تغفل **قوله** هو المحل
 على الشئ او المنع عنه الاول محله قوله ان قدم زيد فعبد حر والتمسك
 كما ان دخلت الدار فانت طالق **قوله** وذلك لا يجوز في المنع
 والمتحقق الوقوع اذ لا فائدة في الحل على المنع والمنع عن المتحقق
 والمنع عن الاول والحل على الثاني تمصيل الحاصل **قوله** لان امرأة
 الغار انما تزنت اذا كانت في العدة واذا كانت غير مدخول بها

بل يتوقف اذا اضيف
 الى مصدر واحد

لا يكون لها عدة بالطلاق كما مر غير مرة **قوله** وإذا تصبكت فخاصة
فتجمل أي أن تصبكت ففروا سكتة فافظروا الغنى من نفسك بالترتين
وتكلف الجليل أو كل الجليل وهو الشحم المذاب تعففا **قوله** معناه
أن تصبكه أنت فبيران دخول الغار وجوابه لا يجد شيئا لأن
غاية الدلالة على أن فيه معنى الشرط وهو مسلم عند الخصم وأما
النزاع في سقوط معنى الوقت عنه وليس في البيت دليل على ذلك
الأمري إلا أنه لو قيل مع تصبكت فخاصة فتجمل لاستقام اللفظ
والمعنى من غير سقوط معنى الوقت وقد يستدل على ذلك بكون
إذا في البيت مستوعلا فيما ليس يقطع وإذا ظرفا لا يستعمل إلا
في المقطوع لكنه يجوز أن يقال أنه من قبيل تنزيل المشكوك منزلة
المقطوع الأمر كما علم في علم المعلق **قوله** وإذا خصص بان قيل هو
مستغرض بقول الشاعر إذا القيت بمنى مالك فلم على أيديهم أفضل
وبناءه الغفول على تقرب عند أهل العربية من أنه لا يكون معنى
الشرط في اسم الابتغى معناه أن ذكره الرضى وغيره **قوله** وإذا انحس
الحبس بدعي جندب الحبس الخلط وبينه يسمى الحبس وهو
تمرمة يخلط بسمن واقط وحاس الحبس اتخذ **قوله** إذا هنا
للوقت بدون معنى الشرط فيه والدليل عليه عدم الجزم لأن الشرط
والجزء إذا كانا مضارعين فالجزم واجب **قوله** مجازا أنت خير
بأنه غير ملائم لما سمي من الأول للترام إلا أن يكون تطبيقه

لكلام المص غير ملتزم **قوله** بل إذا أوله بعدم السقوط كذا في الكشف
وحاصله يرجع إلى أن متى لالم يسقط معنى الوقت عنها مع كونها
أقرب من إذا في معنى المجازة لما كانت المجازة لازمة لها فلا ت
لا يسقط من إذا أولى وفيه بحث لأن ذلك إنما يفيد أن لو كان
مستندا للإمام والكوفيين توهم المتأخرات بين الوقت والشرط
وليس كذلك بل مدار الخلاف إنما هو الاختلاف في وجه استعمال
العرب وتعيين ما وضعت إذا بأداة بثان إذا استثنى موضع
الاستفهام عن موارد استعماله لا يظهر الفرق بينه وبين
إذا في لزوم المجازة وعدمه فتدبر **قوله** في غير موضع الاستفهام
مثل قوله متى القتال أصبته زيد خرج **قوله** ويمكن أن يقال إذا
موضوعة بأداة الوقت اه الطان مراده بذلك كون إذا موضوعة
تارة بأداة الوقت فقط وتارة بأداة الوقت والشرط جميعا والآخر
فكأن إذا حقيقة في الوقت فقط على قولها ليس مما يقبل النزاع
لأن عبارات عامة الكتب صرح فيها **قوله** قلت لا تدل لأن إذا
استعمل للشرط يكون مستعملا في بعض ما وضع له كذا في شرح
جلال الدين السيوطي وفيه بحث ظلال الوقت لا ينفك عن استعمال
الشرط على قولها كما صرح به في هذا المتن وعامة الكتب فكيف
يتحقق الاستعمال في بعض ما وضع له في عبارات الثبات
هكذا وأما قول المص وقد يستعمل فعناه قد يرد به بعض ما

وضعه ولم يتعرض لكونه بجات او حقيقة قاصرة لاختلاف فيه فتدبر
قوله ولا ولي منه ان يقال هو لم يستعمله كذا في التلويح لكن عمل الاشكال
 انما هو قول فخر الاسلام وقد يستعمل في الشرط مستعار مع قيام مع
 الوقت ولا يذهب عليك انه غير متحمل للتوقيف **المذكور** وما يدل
 على ما ذكرنا من ان اذا جئ في عدم سقوط الوقت عنه كما قال به ^{المتفق} الا
قوله بالاتفاق اما عند حفا فلا ذكر واما عند الامام فلان الامر صار يرد
 بالتفويض ثم على اعتبار ان الشرط يخرج من يدها وعلى اعتبار ان
 للوقت لا يخرج فلا يخرج بالشك وهذا التفصيل يظهر ان ذكر قوله
 بالاتفاق صريحا ليس كما ينبغي لانه تفرع جواب المسئلة عندهم
 جميعا على ما ذكر وليس كذلك كما لا يخفى **قوله** كما في قوله ان لها طلعك
 وذلك لان اذا اشتركت عنده بين الطرفين والشرط فان حمل على
 الشرط لم يقع الطلاق حتى يموت احدهما كما في ان وان حمل على الوقت
 يقع في الحال كما في متي فلا يقع بالشك **قوله** ان البطلان انت خير بان
 الظان يكون الاشارة الى مجموع ما ذكر من الحمل على السؤال عند الاستقامة
 وبطلان كيف عند عدمه لان مسئلة الطلاق ايضا متفرقة على
 ذلك فتدبر **قوله** لان الاعتق لا كيفية له قال في التلويح لقائل ان
 يقول انه يكون معلقا بمنجز اعلى مال وبدونه على وجه التدبير وغيره
 مطلقا وتقيدها بما ياتي من الزمان وكل هذا كيفيات **قوله** يتعلق
 الحرية بالشك فلا يعتق ما لم يشاء في المجلس **قوله** يعني ان قال

يدفع ما قاله ابن
 من ان المادى
 الكيفية
 التدبير
 التدبير
 التدبير

انت طالق

انت طالق كيف شئت بلوح للتخاطب القاصر صريحا بحث وهو
 ان كيف في هذا المثال ليس بباطل لانه لا محالة بل هو له وقد مر
 في التوضيح وغيره ان كلمة كيف في مثله ليست للسؤال عن الحال
 بل صارت بجات ومعناها انت طالق باية كيفية شئت وان يكون
 باين استقامة السؤال عن الحال والبطلان ولسطة وهو استقامة
 المعنى المجازى فكيف يصح قول المصنف ان استقامة السؤال بحمل
 عليه والابطال تمام **قوله** بالرفع يعني بالعطف على الفضل والظ
 انه بالجر عطف على العوض لان الواحد ايضا قد رفل لا يصح
 اسناد البقاء الى القدر مطلق بل الثاني هو ما فضل على القدر
 الواقع **قوله** اي الثلث فيه كلام لان لفظ القدر على ما اختار
 معطوف على الفضل الذي هو فاعل لقوله يبقى ولا يذهب عليك
 ان الباقى ليس الثلث بل الاثنين وكذا على ما ذكرناه من الوجه
 الصحاب لان ما فضل على الباقي ليس الثلث كما لا يخفى **قوله**
 فان اتفق بينهما يقع ما فريعا فان شاءت باينة وقد فواها
 الزوج يقع باينة وان شاءت ثلثا وقد فواها الزوج تطلق
 ثلثا **قوله** وان اختلفت بان شاءت ثلثا وقد فوى الزوج
 واحدة او بالعكس وفي جامع الاسرار ان الحكم في العكس
 وقوع الواحدة البايئة وهو مخالف لما في عامة الكتب
قوله كان ينبغي ان تستقل باثبات فوض اليها اعتبارا

بعمامة التعريفات **قوله** لا يقال هذا ينبغي ان لا يجر
اه الظان الاشارة الى ما ذكر من ان المفوض اليها من
جهة الزوج ما يملك الزوج ايقاعه بقوله انت طالق وذلك
لان لا يصح نية الثلث في قوله انت طالق كما علم في محل
وان المراد بانك طالق ما وقع فيما نحن فيه من المثال لا
بجرد انت طالق كما يتبادر لان عدم صحة نية الثلث
منه منصوص عليه في عمارة الكتب فلا يكون ذكره بالانقضاء
وجبه ثم ان هذا السؤال مع جوابه المذكور مسطور في بعض
الشروح بعينه غير ان عبارة ينبغي ان يجر بالاشياء دون
النفي فيكون المراد بانك طالق ما هو المتبادر منه ومنشأ
السؤال هو صحة نية الثلث فيما نحن فيه فيكون الاشارة
اليها ومحملة ان يكون لفظ لا في عبارة الشارع سره وامر
القلم فتدبر **قوله** لعدم انفكاك احدهما عن الاخر لا يذهب
عليك ان ماق الكلام على ان المدار في تلك التسمية يستلزم
قيام العرض بالعرض فتعليقها بعدم الانفكاك حسرها غير محتمل
لان عدم انفكاك احدهما عن الاخر لا تعلق بالامتناع المذكور
لانه اذا ثبت لزوم من تعلق احدهما بالشيء تعلق الاخر سواء
قام احدهما بالاخر او قاما بشيء آخر فليتامل **قوله** وهذا مخرج
في اصالة احدهما وفرعية الاخر كذا في الشرح الاكبر وانت خبير

بان ما

بان ما يظهر منه هو الاصل لا احدهما من حيث كونه موصوفا
والفرعية للاخر من حيث كونه وصفه وهذا مما لا مجال للاختلاف
وليس المنع في كلام بعض الشراح ذلك بل الاصل والفرعية
التيين مما باعتبار المحلية والحالية على ما يظهر من كلام
قوله بل الخلاف مبني على عدم انفكاك الوصف عن الاصل لان
ما يكون محسوسا يعرف وجوده اه قال في الشرح الاكبر لان
للمفوض وصف الطلاق اليسا يكون ذلك تفويضا فنفس
الطلاق اليسا ضروري ان الوصف لا ينفك عن الاصل والآن
وجوده باثباته ووصفه فكأن معرفة وجوده مستقرة الى وصفه
كافتقار وصفه في وجوده اليه فكان وصفه بمنزلة اصله ولا يذهب
عليك ما في كلام الشارع من خلط احدهما في الوجهين بالاخر **قوله** اعلم
ان في عبارة المصنف تسامحا في الشرح الاكبر ولا يذهب عليك ان ليس
مرادهم بكون الوصف بمنزلة الاصل انه بمنزلة في جميع الوجوه او في التوقيف
بخصوصه حيث يرد عليه ذلك بل فيكون محتجا اليه وفي الاصل هو المتبعية
كأنه صرح به في عمارة الكتب فلا تسامح في الكلام فضلا عن القلب او هو
غير مفوض عند الحكم يعني اياه **قوله** والاول اظهر لا تنافي المختص
الا اذا ظهر الاصطلاح على ذلك كذا في الشرح الاكبر **قوله** في باب الطلاق
الظاهر ان هذا تنقيح لنفسه من ان يكون المثال من باب الطلاق **قوله** قلت
هذا انما يستقيم اه والا قرب ما في شرح المغني للفتاوى من ان اصل

في باب الشرط وغيره ما وخبيل فيه فصار جعلها اجازة عنها او لم يجعلها
 فجازا عن غيره انتهى وهو المضاف لا جعله صاحب الكشف من الغرض
 الظاهر منه على انه قد سبق منا في بياض اذا ان ائمة العربية صرحوا بان
 معنى الشرط لا يكون في اسم الا يتضمن معنى ان قد مر **قوله** لانه مبين لانه
 قلت الجوز باعتبار اطلاق اسم احد المتقابلين على الاخر ليس بعرف
 في كلامهم قلت نعم لكن صاحب التلويح ذكر في مباحث الجواز ان العلامة
 في ذلك الاطلاق ليس هو اللزوم والزم في الاتفاق على امتناع اطلاق
 الاب على الابن بل هو من قبيل الاستعاره بقرينة التقابل من قول التلويح
 بواسطة تعلق او تحكم او تفاعل او مشاكسة او نحو ذلك ولا يذهب عليك
 ان من صدر منه هذا الكلام ليس من شأنه مثل هذه الاعتبارات **قوله**
 سب نزول الآية اوجه جواب عن استدلالهم بالآية وقد يجاب عنه ايضا
 بان الدعوى هو انه اذا اكتفى عن علامة الاناث بعلامة المذكور عند الاستدلال
 كان الكلام متناولا للفرعيين وما ذكرتم ليس كذلك **قوله** قيل لا بد فيه
 من قيد الاستعمال بان يقال ما ظهر المراد به ظهورا بينا بالاستعمال
 يكون ظهوره لانه سب كثرة الاستعمال على ما صرح به **قوله** ولكن
 لا حاجة الى هذا القيد لدلالة مورد القصة عليه لان هذا القصة في بيان
 وجود الاستعمال ولا يذهب عليك ان دلالة مورد القصة على ان ظهور
 الصريح بكثرة الاستعمال محل بحث الا انه لا يدخل في الحقيقة والجواز ذلك
 المورد على انه ينبغي ان يجاب الاحتراز عن الظاهر ايضا على تلك الدلالة

قد يقال

وقد يقال لا حاجة الى قيد الاستعمال لان تمام الكشف يحصل
 بالتخصيص والتفصيل لكن لا يدخل الظاهر ليس فيه الظهور
 البين بل مجرد الظاهر واليه مال القاضي ابو زيد وشيخ الائمة
 كذا في الكشف وهو الظهور لا غير مرة من انه لا يتبين حقيقة
 بين هذه الاقسام فيجوز ان تكون لفظ واحد فقط او نفسا او يكون
 مع ذلك مرتبا فيما اراد به الجمل عليه مستحسن اذا النص والمفسر
 ليسا بكتاية لا محالة فلم يدخلا في الصريح يلزم تثليث القصة
 ولم يعمل به احد وكون مورد القصة صريحا موجبا لاشتراط
 الاستعمال فيه قاصر في ذلك كما اتفاه صاحب الكشف وبقه
 جميع الشرائح كما اشترنا اليه **قوله** يؤيد هذا ان النص ذكره
 عقيب ذكر الحقيقة والجواز لو قال بعد ذلك الحقيقة والجواز
 لكان اظهر في المراد **قوله** اقول هذا مشكل لانه ينافي قوله مع
 استغنى عن العزيمة يمكن ان يجاب عنه بان صدور الكلام
 من الرجل لا بد منه في ثبوت الاحكام له او عليه ولو علقا
 والذي تلفظه صريحا صريحا وقوله هو لفظ المرأة لا العظة
 على انه يلزم من قصد الخطاب من يتصف بالخطاب بالطلاق
 وصريحا ليس كذلك ويؤيد ما قلنا انه قال في القصة بعد قوله
 لا يقع ما لم يقصد خطابا به **قوله** اي بالاستعمال الظاهر
 انه قيد للاستتار لا تفسير للصريح الجوز لان ما ذكر

في الشرع الاكمل من ان الانسب ان يجعل المميز في تعريف
الصرح والكناية واجعا الى الاستعمال والالف واللام في المرام
يقوم مقام الضم في العود الى ما قبله تعسف ظنهم ان
مبنى هذا التقييد هو ما ذكره في تعريف التعرّف من لزوم
قيّد الاستعمال وقدم ما يتعلق بذلك فلا تغفل **قوله** كراه
الغائبة وانا وانت كذا في كتب هذا الفن في شرح الكافية
المريض ان انا وانت ليس بكناية لانه صرح بالمراد ووضوح
الغائب كناية اذ يعود الى المصنف بواسطة ما يعود اليه
بمنزلة صرح فيه انشروا الظان ببناءه اختلاف القائلين
في تفسير الكناية وفيه كلام فليدبر **قوله** وقد شرط قيّد
في التعريف فيه كلام ولعله لو قال مع ان المقسم بيان وجوه
الاستعمال كان اصوب **قوله** قلت انما وضعت ليعلمها
المشكك بطريق الكناية فكذلك كانت كنيات في نفسها
وان تعيّن معانيها بالقرائن الحالية كما في المشكك او القائل
كما في ضم الغائب كذا في فصول البديع وتخلص منه ان كون
كنايات في نفسها انما هو مع قطع النظر من القرآني وهو المفهوم
من عبارة المصنف أيضا وهذا التسمية اسماء الاشارة
من غير اشارة حسية الى المشار اليه بهم الخاطب
وكذا الموصولات دون الصلوات غدا الى الخاطب

وبهذا

وبهذا يظهر ان دفع السؤال الا في لان كونها معارف
انما هو مع ملاحظة القرائن بخلاف كونها كناية على
ما اشترنا اليه **قوله** وفيه تأمل الظان وجهه هو ان حال
الاستعمال هو حال تعيّن المراد بالقرائن فلا يمكن استعمال
في تلك الحالة لغيره ولعل مراد القائل بحالة الاستعمال
هو حال استعمال فمط مجردا عن القرائن الحالية
او القالية فيرجع الى ما ذكرناه فتدبر **قوله** ان حكم الكناية
ان لا يثبت الحكم الشرعي بها يشير بهذا التفسير الى ان
الوجوب بمعنى الشبوت لا بمعنى اللزوم كما هو التبادر
حتى يكون مؤدك الكلام صحة العمل بها بدون النية
وانما يكون اشتراط النية لوجوب العمل لا للصحة
وليس كذلك كما لا يخفى **قوله** او ما يقوم مقامها على
على قوله بنيت المشكك والضمير للنية ثم انه لا اعتبار
بالدلالة عند الشافعي بل لا بد من النية ذكره الذي يلي قوله
هو ان هذه الافاظ كنيات لتوقف على القرينة
كذا في الشرع الاكمل ولا يبعد ان يعقل باطلاق لفظ
الكناية عليها في عبارة الفخر فيجب ان يقع بها
الرجوع كما اذا قال انت طالق ثم ان الواقع بها عند
الشافعي هو الرجوع فيكون اطلاق الكناية عليها

حقيقة علم أصلها واختار هو من ذهب عن وابن
 مسعود وما ضيقنا اليه هو من ذهب وزيد **قوله** لكن
 الابراهيم فيما يتصل به وبذلك شأنت الكنايات كما
 فاختار الالة وان صريحة قوله بل باعتبار ابراهيم
 المحل محلها الوصلة وهي متنوعة قد يكون بالنسبة وقد
 يكون بغيره فامثله المراد بالنسبة الى المحل الذي يظهر
 اثره فيه لانه لم يعلم الى محل اراده **قوله** بل باعتبار فلان
 انما كناية حقيقة اه انت خير بان الاصول ان يقول
 فلان او لكان يقال انما كنايات **قوله** ما ذكر ليس حاصل
 ما ذكر في المثال ولا في الاعتراض المذكور بل هو طريقة اخرى اقتار
 القائل وقد رتب عليه كلام صاحب المعنى ثم انه لا ينبغي ان يخرج عبارة
 النص في المتن عليه بان يجعل الضمير في بها الكنايات الطلاق
 ملحوظة مع الاضافة لكن كلامه في الشرع بما يعاين التعريف السابق
قوله والنسبة بين الكناية والمجان يعني على اصطلاح اهل الاجل
 واما على اصطلاح اهل البيان فمنه بيانية للمجان على ما قرره
 محله **قوله** والظاهر انه استثناء اه كذا في الكشف وغيره ولعل
 وجوهه هو ان معنى اعتد مثلاً غير مستثنى بل ظاهر على كل احد لكن
 الابراهيم فيما يتصل به كما في البابين فيكون الاستثناء لا في نفسه
 بل باعتبار ابراهيم المحل مثل البابين كناية بمجان وجعل مثله كناية

حقيقة

حقيقة تحكم ظ وحين كان الاستثناء من قوله حتى كانت
 بواين لا يكون مع ذلك الكلام كونه اعتد كناية حقيقة مثلاً
 لكن يرد عليه ايضاً انه اذا كان مثل البابين ومثلاً اعتد
 مشتركين في كونها كناية بمجان فتفرع وقوع اليتيمة في
 القسم الاول على كونه كناية بمجان مع تخلف ذلك القسم
 الثاني بلا بيان فرق وجود مانع ليس كما ينبغي وهذا الذي
 لاح بالبال الآن ولعل الله يمد يدك بعد ذلك **قوله** فلان العدة
 يقال اعتد ومالك اي احب عدده **قوله** فان قلت للسبب انما
 يطلق على السبب اذا كان هذا السؤال لصاحب التفتيح
 وبناءه اشترط ما ذكر في صحة اطلاق السبب على السبب
 وهو مختار بعض الفقهاء وعامته لم يعلم ان المعنى ذلك
 هو الشرط المحرط المذكور في الجواب وقد سبق ما يتعلق بذلك
 في بحث المجان فذكر **قوله** قلت الشرط في اطلاق اسم السبب
 وقد يجاب عنه بان المراد بالسبب صفة العلة مطلقاً كما يقال
 السبب المحل والطلاق علة للوجوب العدة شرعاً كما ذهب
 اليه الفقهاء والدخول في هذا فلا يرد تخلف الحكم عنه في غير الدخول
 واستعار الحكم للعلة جائزة كيف كانت كما سبق **قوله**
 كعدة تجب على ام الولد والواجب بالوفاء ثريص
 زمان مقدور لا اعتبار الاقرار الثابت بقوله اعتد وكلامنا
 فيه كذا في التحقيق **قوله** وان يكون صفة للمرأة او واحدة عند قوله

او منفردة عندي ليس لي معك غيرك او واحدة نساه العالم في الحال
والكمال **قوله** فاذا نوى الطلاق يكون وجعيا وصار كانه قال
انت طالق تطليقة واحدة ولو قال هكذا ونوى الطلاق
صح **قوله** ولم يجعله باينة فيه تسامح لان الموصوف في هو
البيونة والتقدير انت باينة بينونة واحدة **قوله** وان لم يعرف
بان اسكن الهاء على الوقف **قوله** بل واحدة بالنصب بهذا جواب
بطريق التزل فيكون الشرقي في محله ثم انه لم يتعرض لتوجيه
احتمال السكون للوجوب بل لظهور التخل فيه بخلاف صورة
الاعراب **قوله** الى انت ذ اطلقت واحدة لا يذهب عليك ان جعل
المصدر المحذوفين قبيل رجل عدل كما قال الزيلعي اقل كلفه ثم
ان تزداد الوجه الصحيح في توجيه ذلك ابلغ في تنبكت المنص
جميع احد بينهما كان **قوله** اول **قوله** وهذا المحل غير قابل فيكون نسبة
له الزنا قال شمس اللام في اصوله فهذا الكاف ايضا موجبة العموم
لانه حصل في محله فيكون نسبة له الى الزنا قطعاً بمنزلة
كلام الاول على ما هو موجب العام عندنا اشهر ويوافق عامة
كتب الفن وبالحكمة عبارة غير في كلام الشارح سره من القلم
يشهد به العقل ايضا كما يشهد به النقل فتدبر **قوله** وقيل
بالعكس لو قال وقد يطلق على عكسه كما في شرح المعنى للطلاق
لكان اصوب اذ لا خلاف في اطلاق الاستدلال على كل منهما
قوله وفي عبارته تسامح وفيه بحث لان التسامح انما يتصور

فيما لو اطلق الاستدلال واريد به نفع من الكتاب وليس
فيما نحن فيه ذلك غاية الامر انه لم يفسر ذلك النوع من
الكتاب بطريق جعله موضوعا كما هو الظاهر والواقع وغيره
من الاقسام بل انما فسر الاستدلال به وجعله موضوعا
واكتفى بمعلومية ذلك النوع في هذا تفسير الاستدلال به
فيحتاج الى نكتة لكونه تفسير الاسلوب وبهذا التقرير
عرفت ان قوله عدلها ليس له وجه صحة **قوله** كلفي لالم
تعد الاقسام بدونه يعني اقسام هذا القسم وفيه
ثالث **قوله** لا العمل بالجواز من هو قوله تعالى اقيم الصلوة
مثل استنباط وجوب الصلوة لا فعل الصلوة **قوله** اراد
بظاهر الكلام ان العمل بما سبق الكلام لم عمل بشئ ظ
يشير اليه ان اضافة الظ الى ما سبق بيانية وفيه بحث
في الترتيب الا ان يكون الكلام على تقدير المضاف والمراد
بظاهر لفظ ما سبق فتدبر ثم ان الظاهر في العبارة اراد
بظاهر ما سبق **قوله** والا كفي ان يقال هو العمل بما سبق
له الكلام لان المقصود وهو الاحتراس عن اشارة النص
بمحل بذلك **قوله** قلت المراد الكلام من الكتاب والسنة
فلا يكون اعم ولا يذهب عليك انه الاجوز مثل هذا
التعديد في الابع من تعديد الكلام بما هو نقص فلا يكون فيه

اشارة الى ان المراد بالنص ليس ما تقدم ذكره ثم ان الكلام
يتم في اقسام الكتاب ودخول السنة فيه دخول لا قصد يا غير
مسلم ولا لازم الاثر الى قوله للنص في مباحث السنة اقسام
التي سبق ذكرها ثابتة في السنة **قوله** هو ان الكلام ليس
موقوفها بل موقوف لبيان العدد **قوله** والمراد بالموقوف هنا
اعلم انه بخلافه في تعريف النص قال في التحقيق واعلم ان المراد
من كون الكلام موقوف المعنى ان يدل على مفهوم مطلقا
سواء كان مقصودا اصليا او لم يكن وفيما سبق النص الظن
ان المراد من كونه موقفا ان يدل على مفهومه مقيدا بكونه مقفولا
اصليا فدخل في السوق **قوله** ما يدل على معنى ولا يكون مقصودا
اصليا فيه ولم يذهل فيه فيما سبق **قوله** ليس هذا من تمام
التعريف بل ابتداء الكلام والفرض منه الاشارة الى تعليق
تسمية هذا القسم اشارة كذا في الكشف **قوله** على اختصاص
الاب بالنسبة اليه ليست الباء صلة الاختصاص كما يتبادر
لفساد المعنى ثم انظر في العبارة على اختصاصه بالاب **قوله** مع
لو كان الاب قرينيا آه في ذكر التفريع اشارة الى دفع ما
يقال من ان الولد ينسب الى الام كما ينسب الى الاب ويرث
منها كما يرث من الاب فافائدة تخصيصه بالاب **قوله** لان
كلامنا ينبغي الحكم بظاهره ولو كان الظاهر من وجه كما

في الاشارة ثم الظن ان يتعد لان كلامنا ثابت بنفسه **قوله**
كما في التحقيق وشرح النص **قوله** اشارة الى انه يجوز ان يقع
تفسير الكلام المذكور على الوجه المذكور سيما لما في
التفريع وقال صاحب التحقيق بعد ما فسر الكلام بذلك
وفي بعض الشروح هو سوار في ان يثبت الحكم بهما قطعاً
وفي التلويح الثابت بالعبارة والاشارة سوار في الشبوت
بالنظم وفي القطعة عند الاكثر وقال في موضع آخر الحق ان
كلامنا قد يفيد القطع وهو الاصل وقد يفيد الظن انتم
ووجه ذلك انه يستدل بالعام المخصوص مثلاً بعبارة **قوله**
فتدبر **قوله** فيكون عاماً قابلاً للتخصيص هذا هو مذهب
شمس الائمة ومحضر الاسلام وقال القاضي الامام ابو زيد
الاشارة لا تتحمل التخصيص **قوله** تأكيد لقوله لغة فيه تأمل
لانه انما يظهر لو كان المراد باللغة ما يقابل الاجتهاد
فقط وسباق كلام الشارح لا يلائم والذي يلوح بالبال
ان الاحتراز عن الاقتضاء والمخوف ايضا انما هو
بقوله بمعنى النص وان قوله لغة تأكيد للاحتراز عن
الراي والاجتهاد ليشتمل الدلالة عن القياس
فيظهر كون قوله الاجتهاد تأكيداً **قوله** لان المقصود
من الضرب لا بطريق اه المذكور في الآية هو النهي

عن التافيف لا عن الضرب فليس هذا المقام مقام
محقق المقصود من المضرب بل المقصود من التافيف
ولعله سره وقد ب **قوله** ويمكن ان يقال ما قاله يؤدي
المعنى المقصود مع الاختصار فكان اوله على ان دخول
الكاف على ما ليس بمثال في الحقيقة شايع كدخوله على ما
ليس بمشبه به حقيقة كما في قوله كما انزلناه من
السماء **قوله** رد لما قال بعض الاصوليين هم اصحاب
الثافيه وبعض اصحابنا **قوله** من نفاة القيلس لو قال
من نفاة القيلس وغيرهم سماه الكتب لكان
اظهر ثم انه نقل عن داود ان الظاهر من نفاة
القيس نفى ذلك ايضا **قوله** ولما قل ان يقول الثابت
بدلالة النص كثيرا ما يكون انه كذا في التلويح وقد اورد
صاحب الكشف هذا السؤال واجاب عنه بان الشرط
في الدلالة هو ان يكون المعنى الذي تعلق به الحكم
ثابت لغة بحيث يعرفه اهل اللسان وهذا كذلك
لما بينا فاما ان يكون الثابت بهذا المعنى في غير موضع
النص مما يعرفه اهل اللسان فليس بشرط انتزاع
كان العلامة التفتازاني لم يقتنع بجوابه حيث
اقتصر على ذلك السؤال وقال المولى الفخار ان مناط

مقتضى

مفهوم لغة اي لا يتوقف قراءته على مقدمة شرعية لان
ينساق اليه ذهن كل لغوي كما ظن انتزاعي يريد به التعريف
للعلامة التفتازاني **قوله** كوجوب الكفارة في الاكل والشرب
في الصوم قالت به الحنفية بدلالة النص ورد في حق الجماع
في الصوم خلافا للشافعية وسيجيء تفصيله من الشارح
فلم يفرغ الشافعية منه ما فرغوه من العلة **قوله** ويمكن ان
يجاب عنه والحد في اللواطة الى كوجوب الحد منها على رأي
الاماميين بدلالة نص ورد في حق الزنا **قوله** ويمكن ان يجاب
عنه باننا سلمنا ان وجوبه قيل هذا الجواب مذكوره في شرح
اصول فخر الاسلام انه تعالى ولكنه اوجس من نسيج العنكبوت
لان ما منه السائل انما هو معرفة لعله عند سماع النص لا
معرفة الحكم ابتداء كما يفرغ من كلامه الا يترك القول السائل
كثيرا ما يكون مبنيا على علة في منع النظم لا يفرغ كثير من الما حزين
في اللغة ان الحكم في المنطوق لا جلهما ثم ان قوله يعرف من اول
الامر انه دعوى بلا دليل والظ خلاف **قوله** من حيث ان كلامهما
يوجب الحكم تعطا هذا المخالف لما قد سبق منه في صدر شرح
قول المصنف وحاسوا في اجاب الحكم من قوله لان العبارة
قطعية والاشارة قد يكون غير قطعية فالصواب صرحنا
ان يقول من حيث ان كلامهما مضاف الى النص دون الرأي
كما في الكشف وغيره على ان دعوى القطع في دلالة النص مطلقا

لا يجاد يصح قال صاحب الكشف ان كان المعنى المقصود معلوما
 قطعاً كما في مخارج الثاميف فقطعية وان احتمل ان يكون
 غيرهما المقصود كما في اجاب الكفارة على المظهر بالاكل والشرب
 فظنية **قوله** لانها لا وجبت في التقل المظا بقوله **قوله** ومن قتل مؤمناً
 خطأ فمجرى رتبة مؤنة **قوله** ولو سلم فالتصاص وجب بعبارة
 النص وقد سبق ان العبارة احق من الاشارة عند التعارض
قوله لان الثابت بالعيال ثابت بالرأى وفيه شبهة اه كذا في
 عامة الكتب ورده صاحب التحقيق بان مثل هذه الشبهة غير
 مانعة من الثبوت باتفاق الناس على التعلق باخبار الآحاد في
 الحدود والكفارات وعلاصم اثبات الباب الحدود في محال الحكم
 بالبينات وفيها شبهة وفي التلويح اشارة الى دفع هذه الشبهة
 بالتفرص للفرق بين الشبهة التي حصلت ان الشبهة المانعة
 عن ثبوت الحدود والقصاص هي اختلال المعنى الذي تعلق به
 الحكم لا الشبهة الواقعة في طريق الثبوت والشبهة الموجودة
 في القياس هي الاولى ومثل خبر الواحد هي الثانية لكنه محال شبهة
 بعد لاطلاق قوله **قوله** دم او رد الحدود بالشبهات فليتامل **قوله** لان
 الحدود والكفارة هذا الذي افترعه صاحب الكشف في تعليقه **المسألة**
 وكان الاحسن للشارح ان يذكره بطريق العطف على التعليق
 الاول **قوله** وهذا الفرق المذكور في الفرق بين دلالة النص
 والعيال **قوله** وقال بعض اصحابنا واشارنا في دلالة النص والعيال

سواء كان الظان يقول دلالة النص فيلزم كما مر منه اتفاق
 صرح به في عامة الكتب **قوله** يثبت بمثل هذا العيال كما يثبت
 بالعيال الذي علمته منصوصة كذا في الكشف ويريد بمثل هذا
 العيال دلالة النص التي يستعملها فيلزم جلياً فيما اذا
 كانت علمته غير منصوصة ثم ان ضمير عندهم اصحابنا
 القائلين بان الدلالة من قبيل العيال كما يظهر من التاخرين
 في الكشف واما العائلون بذلك من اصحاب الشافعي فقد
 ذكر قبيلة انه يثبت عندهم بهذا النوع الحدود والكفارات
 لانها عندهم يثبت بالعيال **قوله** ويكون الخلاف لفظياً
 مبنياً على تفسير العيال **قوله** ومثال اثبات الكفارة اه ليس
 في كلامهما يصلح ان يكون خبر الهمزة المتداو والظان العبارة
 اجاب الكفارة على من جامع كما في سائر الكتب ولعل ساقط
 من قوله ثم ان الثابت بدلالة نص الاعراب امر ان احدهما
 اثبات الكفارة على غيره غير والآخر اثباتها على من اخذ
 صوابه بالاكل والغرب والعلّة في حق الامر من واحد وكلهما
 منكورد صحتنا في كلام الشارح وان كان في تحريمه بعض قصور
 فلا تفعل **قوله** قلنا لا نعلم انه غير معقول المعنى لان الشارح
 لم يعين اه مؤداه هذا الوجه تخصيص قوله دم التائب من
 الذنب كن لا ذنب له او تعييده فتدبر **قوله** **مختص** ولان **مختص** النص

اذا ثبت علمه اه قال المصنف في الشرح اعلم ان الثابت بدلالة
النص لا يحتمل التخصيص اما عند من يقول بان المعنى لا عموم
لها لان المعنى واحد وانما كثرته بحالة فقط لان الثابت بدلالة
النص ثابت بمعنى النص والتخصيص يستدعي سبق العموم
واما على قول من يقول بان المعاني لهما عموم وهو الجصاص وغيره
فلان معنى النص اذا ثبت علمه لم يحتمل ان يكون غير علمه وفي
التخصيص ذلك ان شئ وكلامه في المتن يقتصر على القول الاول
حيث قال لانه لا عموم له لكنه يعم القول المشهور والمذهب
المنصور وبما نقلناه عن شرح المصنف يتضح ان عطوف الشارح
لهذا التعليل على التعليل الاول غير مستحسن وذلك لان المعاني
للعطوف عليه يعم علم العموم دون العطوف فتدبر
قوله او يقتضاه كذا في الكشف وفيه كلام اذ لا كلام في صحة
اضافة ثبوت الحكم الا لاقتضاء ايضا على انه هو المناسب
لقد واما الثابت بدلالة النص **قوله** مقتضى وهو النص
وقال بعضهم مقتضى بالكسر هو الحامل على الزيادة وهو صيانة
الكلام وبالفح هو المنزلة والاقتضاء هو دلالة الشرح ان
هذا الكلام لا يصح الا بالزيادة **قوله** في اثباته يعني ان الضمير
المراجع الى الموصول محذوف هو اعتبار تقدير المضاف
قوله او تعليل الشرح تقدم عليه على ما مر من المحرر وانما

قلنا

قلنا ذلك لان كلام الشارح على ان قول المصنف بشرط ممنون
والجملة المذكورة بعده صفة له كما سيظهر فلا دلالة فيه على
اشتراط تقدمه عليه بخلافه على الوجه الآتي **قوله** بالفح بمعنى المنزلة
لا بالكسر على صيغة الفاعل او بالفح على معنى المصدر لان زنة
المفعول من اوزان المصادر في المشتقات ولهذا لم يقل على
صفة المفعول كما هو الظاهر **قوله** كما حمل عليه بعض الشارحين
الظان انه يريد به صاحب الكشف والتفسير الاول ايضا مذكوري
كلامه لكنه قدم هذا واخر ذلك ولعل وجه تقدم حصول التهمة
فيه من اعتبار حذف العائد الى الموصول خصوصاً مع تقدم
المضاف كما اشارنا اليه وايضا رجوع الضمير في قول المصنف وعلامته
فيما سبق الى مقتضى تعيين فالظن انه ان يكون المجرور ايضا
هو مقتضى كما في قولهم ومن خواصه دخول الجمله بعد تقديره
قوله واللام فيه بدل عن الاضافة الى بولطة اقتضاء النص ثم
الظن ان هذا تقرير على التفسير الاول ايضا **قوله** قلت لان المنقسم
الى اقسام الاربع ليس مراده بالاقسام العبارة والاشارة
مثلا لا محالة كما هو المتبادر لانها ليست من قبيل الحكم فاما
ان يكون مراده المنقسم الى الثبوت بالاقسام الاربع
او يريد به الثابت بالعبارة والثابت بالاشارة مثلا ثم ال
مراده بالانقسام الانقسام في كلام القوم لا في كلام المصنف

ولعله لو قال لانه بهذا المناسب لقوله واما الثابت بدلالة النص
لان دون المراد بالثابت هناك الحكم متعين لكان اقرب
ما قاله فتدبر **قوله** ولانه لو حملناه على تعريف الحكم لمحصل
منه تعريف مقتضاه ان اراد قصدنا فمعه وخلاف الواقع
وان اراد ضمنا فهو مشترك للبراه الا ان يدعى التفاوت بالظهور
وعنده **قوله** انقطع عنه الصواب المجرور الى المذكور في قوله ما
اضيف الى المذكور ولا يلزم الاضمار قبل الذكر لوقوعه في غير
الفاعل **قوله** هذا مذهب المتأخرين كشمس الائمة ومحمد الامام
وصدر الاسلام وصاحب الميزان ومن تبعهم **قوله** كل
متفقون في جواز العموم في المحذوف دون المقتضيه الا ان ابا
فانه لم يقل بعموم المحذوف ايضا كذا في الكشف **قوله** مثل طلق
نفسك كذا في التحقيق والذي يظهر منه هو ان يكون من قبيل
المحذوف فلا يوافق قول صاحب التحقيق بعد ذلك ان المصدر
فيه بمقدور ولا غير مذكور ولا قول الشارح بعد المظهر ليس بمقدور
ولا محذوف بل هو غير موافق لما هو الحق ايضا كما سيظهر عند
قول المصنف بخلاف قوله طلق نفسك نعم وقع اطلاق المحذوف
عليه في كلام غيرهما نصا فلا المصنف في شره منتخب الاستسكان بخلاف
ما اذا قال طلق نفسك فانه يقع الثالث لان المصدر محذوف
وكما المذكور لغة فاحتمل الكل والاقول ومن ذلك قولهم المحذوف

والمحذوف لغوي كشيء المصدر في قوله طلق نفسك كما سياتي
وكان مثله داخل في المحذوف للمصطلح عندهم او لما وجوده
نظير المحذوف في قبول العموم اطلقوا عليه لفظ المحذوف
تسائلا لو انك اذا تحققت هذا عرفت ما في كلام الشارح
بعد لسطر في تضعيف الفرق الثالث من الفصول عن ذلك
فتدبر **قوله** جعل ما يقبل العموم من باب المحذوف يعني انهم
لما روي ذلك سلكوا طريقة اخرى وفصلوا بين ما يقبل العموم
ولا يقبله وجعلوا ما يقبل العموم قسما اخر غير المختص به
محذوف كما حققه صاحب التحقيق والافهم بعض افراد
لا يقتضيه جعله بابا اذ يجوز اختصاصه احد قسمي الشي في القسم
الاخرى كالاغتناء وينقسم المتصل وتنقطع ولكل
واحد منهما احكام لا توجد في الاخر **قوله** اما الاول فلقوله
اعتق عبدك عنك بالف فاليه لو قدر مذكوره انه انت
فليس بان المعبر عدم تقبل الكلام المقصود عند تقدير المقتضى
وذلك في الكلام وهو مقدر في المثال المذكور اذ يجوز ان
يقال اعتق عبدك عنك بالف كما ينبغي تحقيقه واجيب
عنه في فصول البدايع بان هذا من سوء الفهم اذ هذه
العبارة ليست في معناه ولا يفيد فائدة بل محتملها بعد
تمام العقد من الطرفين **قوله** واما الثاني فلقوله فقلنا

بعضا كالحج اه كلام المص في شرح الاختصار في الاية
من قبل المقتض بناء على ان المقتض قد يكون عقليا كما
يكون شرعيا فلا يمد ذلك الا على من اشتراط كون المقتض
شرعيا ليس الا **قوله** و فرق بعضهم بان المقتض شرعي زاد
عليه بعضهم **قوله** او عقل كما انظرنا اليه **قوله** والمتقدمون يعنى
اصحابنا والقاضى الامام ابو زيد تابعهم في ذلك وعليه الشافعي
واصحابه ثم اختلفوا في عمومه فذهب اصحابنا جميعا الى انتفاء
العموم عنه وذهب الشافعي وعامة اصحابه الى القول بجواز
العموم فيه كذا في التحقيق **قوله** لم يجز عن الامر بل كان مبتدئا
لان ما كان مأمورا بالبيع الضمني وانما به مقصود ان كان ابتداء
عقد توقف على قبول الامر واعتناؤه قبله يقع منه كذا في فصول البدع
قوله وبه يتبين اذا لفظ مرتبط بالتلكاه الظان طريق الارتباط
هو التضمين لكن الوجه في تضمين البيع لانه المعبر في المثال
عندهم كما قال العلامة القنطاري ان بالف متعلق باعتق
على تضمينه معنى البيع كما قال اعظمه عن بيعه منى بالف
ولا يبعد ان يكون مراد الشارح ايضا ذلك ويكول مراد بكلام
المذكور وهو تصوير المال لا تحقيقه لئلا يتم ان قول القائل عن
عليما افتاره صاحب التوضيح صلة للبيع ورده العلامة
القنطاري في بانه لا يقال بعته عنك بل منك واقتاركون

حالا من فاعل اعتقه او نائباعه ووكيله او وافقه تقرير الشارح ايضا
قوله بوجوب ان لا يجوز في غير زيد كما يوجب عبارة ان لا يجوز
في حق زيد **قوله** لان موجب ذلك آه الاشارة الى النص المذكور
قوله قيل المقتض يجوز ان يكون آه القائل هو الفاضل السر قندي
وعبارته هكذا فيه بحث لجواز ان لا يصلح الكلام بدون تقديم
العموم كما في قوله اعتق عبيدك عنى بائناهم انشئ والذي
يفهم منه هو ان منشاء البحث عموم البيع المقتض حيث
كان مضافا الى العبيد لا عموم فقط كما يفهم من كلام القائل
كيف والعبيد مذكور فكيف يزعم مثل السر قندي ان
عموم عموم المقتض **قوله** واجيب بان آه المجيب بذلك هو
القائل وقد اجاب عنه المولى القنطاري بان العموم الثابت
بقوله اعتق عبيدك عنى نفس المقتض و فرق ما بين
العموم المقتض و فرق ما بين العموم وعموم المقتض بقل انشئ
وهو الحق الذي لا محيد عنه **قوله** والبيع واحد فيه كلام **قوله**
ثابت بقدر ما يصح اعتناهم آه الظان ان اراد بذلك
حرفنا تحقيق وجهه البيع اذ قد سبق بيانه بالامر يد
عليه لكنه محل بحث فتدبر نعم استدله صاحب المغن
على عدم عموم المقتض وذلك لانه لو عم المقتض واعتبر
فيما وراء الحاجة ويكون كما المذكور صرحا كما قاله الشافعي ثبت

المقتضى وذلك هو البيع مثلا بشرط ثلثه وليس ذلك فدل
على انه ليس كالمذكور صرح بما **قوله** كما باحة اكل الميتة اه تنظر
لشبهة بالقياس المذكور والجامع الضروية **قوله** لان النكحة وقعت
في موضع النفي وذلك ان هذا التعليق للنفي فيكون في معنى النفي
قوله اعلم ان ايراد مسألة الاكل من قبيل المقتضى اه اجاب عنه
التفتازاني بان الصحة الشرعية موقوفه للصحة العقلية وهي على
المقتضى فيكون صحة الحلف على الاكل شرعا موقوفه على اعتبار المأكول
قوله الا ان يقال المقتضى اه فيكون الاحتراز عن تصحيح الكلام لغة
فقط **قوله** لكن يتعذر الفرق بينه وبين المحذوف اه كذا في التحقيق
وانت فغير بان من تخلف ذلك لا يلزم الفرق بين الامس هذه الجملة
فلا محذور فيه **قوله** لما صح ايجاب الثلث يعنى بالتصريح بها كما اذا
قال قلت طالق ثلثا **قوله** وهم الشافعية الذي نقله المصنف في شرح
المنتخب عن الميراث واصول الفقهاء الشيخ الامام نجم الدين
عمر النفي هو ان الشافعي لا يوجب النفي في هذا المفهوم بخلاف
غيره من المقاهيم وعليه ابتداء كلامهم فيما سيجي من بحث
حمل المطلق على المقيد **قوله** وله شرائط عند القائلين به وهي لا
يظهر اه ذكر ابن الحاجب الشرائط المذكورة صريحا لكنه قال في
اخرها او غير ذلك ما يقتضي تحصيل المنطوق بالذكر فعلم ان
شرط مفهوم المخالفة ان لا يظهر لتحصيل المنطوق بالذكر

فائدة غير نفي الحكم عن المكوف عنه كذا في التلويح **قوله** بدلالة
نص ورد في المنطوق بهذا على ما هو الحق من ان دلالة النص
لا يتوقف على الاولوية بل قد يكون مع المساواة ايضا كشبهت
الرجم في التاب بدلالة نص ورد في ما عدا وان كان المفهوم من اصول
ابن الحاجب هو اشتراط الاولوية في ان صورة المساواة يجرى فيها
التعيل ايضا وقد ذكره صاحب التوضيح واصله الشارح **قوله** ولا
يلزم للكشف والمدح سوال او حادثة اه ولا يعلم التكليم بان
السامع انما يجزى حكم المذكور كذا في التفتيح **قوله** فوضعه بابا اليوم
صريحا لا يدل على عدمه انما قال اشارة الى ان ذلك لا ينافي في استدلالهم
بمفهوم **قوله** وم في خمس من الابل السائمة شاة على اشتراط صفة
اليوم في زكوة الانعام كما جى في مباحث التعيل لان كون **قوله**
عليه السلام جوابا عن السؤال عن بيان قال السائمة غير مروي
قوله والا يلزم الكفر اه فان قيل انما يلزم ذلك اذا تحقق شرائط
مفهوم المخالفة وهو سم بجواز ان يكون المقتضى للتخصيص
بالذكر هو قصد الاخبار برسالة محمد عليه السلام قلنا في لا يتحقق
مفهوم اللقب اصلا لان هذه القاعدة تخصاصة في جميع الاصد
كذا في التلويح **قوله** ولما قل ان يقول رسالة محمد عليه السلام منزلة
اه نعم لكن دلالة المفهوم على قول من قال به صريحا والدلالة
المذكورة التزامية فلا اعتبار لها عند وجودها اللهم الا ان

يكون المراد جعل ذلك قرينة لعدم كون المفهوم مقصودا وسقوط
 الاعتبار به والسواء الذي يظهر ان لزوم الكفر من ظاهره كاف
 في المحذور فلا يقدح فيه هذا المذكور الا يترك القول صاحب التحقيق
 يلزم كسر القائل به ظاهر **قوله** محذوفه من حسن من الغرض ليقول
 في الحرم كذا في جميع النسخ لكن لفظ الحديث على ما ذكر في عامة الكتب
 يقتل في الحل والحرم ثم ان المراد بليل على ما ذكر في آخر الحديث الذي
 والحية والعقرب والكلب والجداعة **قوله** فانه قال اذا كان المنصوص
 مفرقا بالعدد يدل على المحصر به والى هذا القول مال صاحب الهمداني
 ذكره المصنف في شرح المنتخب **قوله** وجوابه ان الحكم في غير المنصوص انما
 يثبت بعلة النص اه انت خير بانه ان من شرائط المفهوم
 ان لا يظهر اولوية المكوث عنه ولا مساوية فلا يكون هذا
 من محل النزاع فتدبر **قوله** وهذا عمل بمفهوم اللعب وهو
 التخصيص على الشئ باسم العلم **قوله** كذا قال العلامة النسي
 المصنف صاحب المنار وذكر ذلك في شرح المنتخب وشر في المنار
 ثم قال في شرح المنتخب على ان شيخنا قبل عن شيخه ان التخصيص
 بالشئ يدل على نفى ما عداه في العقليات وفي متفاحهم الناس
 وفي الزبادات وبهذا يخرج ما ذكره في الهمداني وقوله في الكتاب
 بان الموضوع من الجانب الآخر اشارة الى انه لا يتجس موضوع
 الوقوع انتهى **قوله** من هذا القبيل اي من قبيل ما قاله النسي

والامر بالخارج ههنا كونه كلام الناس وعدم ادراك الغائبة الاخر
قوله فتقول فائدة ان يتأمل المجتهد في علة النص اه كذا في فصول
 شرح الاثمة تورد في الفوائد بان موضع التعليق مستغنى اتفاقا
 لان ذكر الاصل كذا ذكر مناط حكمه ثم انه من فوائد التخصيص بالذكر
 تعظيم المذكور واظهار شرفه على غيره كذا في قوله تعالى اربعة حرم فلا
 تظلموا فيه من انفسكم **قوله** فاقيم مقامه لما كان الاثر في امر اخصيا
 في دور الحكم مع دليله كما يدور الرخصة مع دليل المشقة وهو سفر
قوله لان اليمين سبب للكفارة بهذا عنده واما عندنا فالسبب
 للكفارة هو الحنث واليمين شرط لها كذا في التوضيح فيكون الاضافة
 من قبيل اضافة الحكم الى شرطه وهو ايضا معروفة كذا في صدقة الفطر
 والذي نقله صاحب الكشف عن الامام البرغوثي هو ان سبب الكفارة
 عندنا هو العين لكن بعد الحنث وفوات التبر بغيره بالانقلاب
 والكفارة مضافة الى تلك اليمين لا الى اليمين قبل الحنث **قوله** لان وجوب
 اداؤه لا يغاير نفس وجوبه في التلويح والوجوب في البدق اما
 عين وجوب الاداء او تماثلا زمان لا انعكاس بينهما وكلام الشارح
 صريح في الاول **قوله** فاذا تأخر وجوب الاداء يعني اجماعا **قوله** علم
 ان الوجوب مستغنى عن غير ثابت قبل وجود الشرط الى الحنث مثلا
قوله فلا يجوز الاداء قبل الوجوب كما لا يصح الصلوة قبل الوقت
قوله قلنا اشارة الى انه جاز في السبب والشرط يعني في اجرائهما

وتحقيق ذلك صرحنا ان الحلف عنده سب الكفارة
 كاتر والحنث بشرط التوقف وجوب اداؤها عليه اجماعا
 ويحتمل ان يقال انه في معنى حلف فليكن ان حثت فيصيرها
 ضمن فيه كذا في التلويح **قوله** فتعلق السب والحكم جميعا
 للاحتمال مثبت الحكم قبل ثبوت السب **قوله** فانما
 من قبيل الاستقاطات لا يقال قد تقر بان الاعتناق
 هو اثبات القوة الحكيمة لازالة الهمق فيكون من
 الاثباتات لانا نقول المراد بالاثبات هو اثبات المال
 واثبات القوة الحكيمة ليس من ذلك كذا في التحريم لاي
 الرها **قوله** فان الاداء جاز في البدن والمالي جميعا يعنى
 بعد تمام السب وذلك انما يحى حصول نفس الوجوب
 بالسب كشره والشر في المثال المذكور فيفترق الوجوب
 عن وجوب الاداء في البدن ايضا **قوله** ونفس المال ليس
 بعبادة وانما هو مال الاداء مثل البدن **قوله** وفي هذا
 المال والبدن سواء فكما ان الاداء في البدن المعلق
 بالشرط لا يجوز قبل وجود الشرط بعدم تمام السب
 فكذا في المال وحاصل الكلام انه لا فرق بين العبادة المالية
 والبدنية في صحة اداها بعد تمام السب وفي عدم صحته
 قبل تمام السب **قوله** وتعالى ان يقول اه اجيب عنه

بانه

بانه ان صح فاول لان مدار على الزهرى وقد عمل بخلافه **قوله** فيرى وجود
 المحل عند وجود الشرط منها بقوله وفي ان السب ينفع سببا
 عند الشرط عندنا **قوله** او في حادثة واحدة هذه الصورة داخلية تحت
 عبارة المص ومفروضة منها بموجب ان الوصلية فذكر صا صرنا
 بطريق العطف مستغنى عنه بل محل من حيث المعنى **قوله** اما ان
 يراد في السب والشرط مثال الاول او اعني كل خروج عن ادواعن
 كل خروج عن مسلمين كما سيجي ثم مثال الثاني لانكاح الابشهرود
 لانكاح الابول وشاهدك عدل وانما نظرها في سلك وجعلها مقرا
 واداء الوقوع في مقابلة الحكم **قوله** واما ان يتحد الحكم والحادثة
 مثاله فصييام ثلاثة ايام مع قراءة ابن مسعود فصييام ثلاثة ايام
 متتابعات كما سيجي **قوله** او يتعدا مثاله تعيد الصيام بالتتابع
 في كفارة القتل واطلاق الاطعام في كفارة الظهار **قوله** او يتحد
 الحكم ويتعدا الحادثة مثاله قوله تعالى فتميز رقبته في كفارة الظهار
 واليهين ورقبة مؤمنة في كفارة القتل **قوله** او بالعكس مثاله يمسك
 في كفارة الظهار فمن لم يجد فصييام شهرين متتابعين من قبل
 ان يتناسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا فان صغف
 الظهار معقيد بكونه قبل التماس واطعامه مطلق عن ذلك **قوله**
 وقسم لا يجب المحل فيه بالاتفاق الظاهر على المشاكلة والمراد
 نفي الجواز **قوله** وذهب اصحابنا الى وجوب المحل وكذا بعض

الشارح قد اورد في هذا الموضع كلاما في حادثة الظهار
 انما هو صفة ما يقع في الاصل من حادثة الظهار
 انما هو صفة ما يقع في الاصل من حادثة الظهار
 انما هو صفة ما يقع في الاصل من حادثة الظهار

اصحاب الشافعي **قوله** هذا تعليل من قال بالحل في الحاد شتاين بالعيال
وذلك ان الشافعي بعد اتفاقهم على وجوب الحل في هذه الصورة
اختلفوا فقال بعضهم بالحل بموجب اللغة من غير نظر الى قياس
ودليل وجعله من باب المحذوف الذي سبق معناه الى الفرض **قوله**
نعم والذاكرين الله كثيرا والذاكرات وقال اهل التحقيق منهم انه يحل
على المفيد بقبول مسجوع لشرائط وهذا هو الصحيح عندهم كذا
في الكشف ولذا اقتصر المص على ذكره وتزبيده **قوله** وهو ان الطعام
لم يثبت اه اي طعام اليدين كافي المثل وهو ما يكون باطعام عشرة
ساكنين **قوله** او وجود الطعام اه وفيه شراح لان قول المص وهو
لا يوجب الا الوجوب قاعدة كلية **قوله** ولا يعرض له لعدم عند عدم
واما قولهم التخصيص على الشئ باسم العلم يدل على الخصوص
ونفي الحكم فليس ذلك من ذهب الشافعي بل هو يذهب بعض
اصحابه كما اشرنا اليه فيما سبق **قوله** فخص الطعام باليدين لان
طعام الظهار اقل فانه اذا عجز عن الصوم يطعم ستين مسكينا
بالعيال على الظهار كذا في الكشف بقائه لا فرق بين طعام اليدين
وطعام الظهار في ان التغاوة باسم العلم وان شئ الائمة
قال في البسوط بعد ما ذكر هذا القول بناء على اصله ان المفيد **الطلق**
في حاد شتاين يحتمل احد معاني الاخر وانت خير بان الظاهر هو
ان لا يكون التغاوة باسم العلم قارحة في حل المطلق على المفيد عنده

وهو خلاف

وهو خلاف ما ذكره محض الاسلام ومن تبعه صرنا فليتام **قوله** فان
قلت كيف قال المص متضادين والمتضادان الامران الوجوديان
اه واحد الامر من صرنا عدم كاتره لكن عبارة المص في الشرح
التابع والتفرق ولا يذهب عليك ان التفرق وجودي فيرفع
السؤال عن اصل **قوله** قلت اراد من المتضادين المتقابلين
بما ان اه واحد الامر من والذي يفهم من كلام صاحب التحقيق
ومعاضه ان اطلاق اسم الفند على جميع المتقابلات اصطلاح
الفند **قوله** يحتمل انه كان قرنا الاظهر في العبارة كان متواترا
قوله قلت الفائدة فيه ان يكون المفيد وليلا على الاستحباب
او على انه غير يمت والمطلق رخصه او على انه اهم واشرف
حيث نقص عليه بعد دخوله تحت الاسم المطلق **قوله** ولما قل
ان يقول فعلى هذا اه يلوح انه اعتراض حاييل **قوله** اي يوجب
عدم الحكم عند عدم الشرط هذا على ان يكون الضمير في انه
راجعا الى الشرط لا الى القيد الذي بمعنى الشرط والمفهوم من
تقريب بعض الشراح هو الاول ومن تقريب بعضهم
هو الثاني ولكل وجهه لكن قول الشارح فيما سيجي في تعليل
ذلك ولان اعلى درجات الوصف اه لا يلائم ما اختاره صرنا
لانه حال الوصف الذي هو في الشرط لا حال الشرط فتدبر
قوله ولان عدم ليس بحكم شرعي الظاهر ان هذا التعليل

ليس بمسوق الا لزام الشافعي بل التحقيق ما ذهبنا اليه لان هذا
العدم عنده شرعي لشبوته بوجوه الشرع لقوله بالمفهوم كما
سبق **قوله** ولئن سلمنا انه يمكن تعديته فيه انه ليس في سياق
كلام المصنف ذلك فلا يصوب ان يقال ولئن سلم ان القيد
بمعنى الشرط انه يوجب النفي **قوله** والقتل العمد اعظم منه اي من
اليدين الغورس **قوله** على ان قوله عليه السلام خمس من الكبائر و
عدمها القتل من غير فصل اه الظاهر ان يريد به علم الفصل بين
الكبائر الخمس وانت خبير بان اجتماع الخمس في كونها كبيرة
لا يقتضي عدم التفاوت بينها كما يشير اليه قول المصنف اعظم
الكبائر كيف واحد الخمس الكفر ولا شك في كونه اشنع من غيره
وقد استدل استدلال الشيخ المحل الذين بهذا الحديث على عدم
الذكور على انه لا فرق بين القتل العمد والمظالم وادب قوله
من غير فصل عدم الفصل بينهما فنقله الشارح الى الاستدلال
على ان القتل ليس باعظم وفيه ما فيه كما نبهت عليه **قوله**
وهو انكم جعلتم قيدا لاسماء السائمة الرابعة سامت
شعوم سوما اي رعت واسماها صاحبها وبشيرها اسلمة
اسامة قال الله تعالى في تسميته كذا في طلبه الطلبة **قوله** وحملت
المطلق وهو قوله عليه السلام اه وبذلك حكم ان المطلق والتقييد
اذا وردا في السبب يجب العمل بكل منهما من غير حمل **قوله** ولا

في البقرة

في البقرة المشيرة او ادبرها بقرا الحرك لانها تشير الارض كذا في نهاية ابن كثير
قوله اطلاق قوله عليه السلام اه لا يقال حمل المطلق على التقييد ايضا
بتقييد المطلق وتقييد المطلق نسخ عندنا في الفرق بينهما حتى
يجوز ادها دون الاخر لانا نقول بتقييد المطلق في صورة الحمل
انما يكون بالمفهوم وقد عرفت ان المفهوم ليس بجعة عندنا
فهذا هو المهررب في ذلك **قوله** اذ لو كان غرضه الشركة لاقتصر على قوله
وزنيب لصلاحيه خبر الاول ان يكون خبر الثاني فاما في مسئلتنا
على الخبر الاول لا يصلح خبر للثاني فلما علقنا العتق بالدخول **قوله** واما
في الثانية فلا كلام مبني على كلامي الذي اه كنهه بحمل الابتداء استقلاله
فادناه صدق دمانه وقضاء **قوله** ان المتكلم الكلام الذي يظن ان
يكون زاد حرمنا لاننا نوافعه ضمير العام **قوله** بكسر الهمزة
ان يكون بنوع الدال وضمير بصير للعام بل هو الظرفان العام لا يختص بالسبب
وهذا معنى قول الفقهاء العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب كذا قال
القاضي ثم ان معنى اختصاص العام بالسبب في الصور السابقة
هو اختصاصه عليه وعدم تعدية عنه حتى كان الحكم ثابتا في غيره
بنقل آخر او بدلالة النص او بقياس كذا قال **قوله** وما قيل انه عام
من حيث الاسباب اه لا يكون المراد بالعام على ذلك ما هو المطلق
كلا يخفى بل ما يصلح ان يكون في نفسه جبر للاسباب المتعدية او جوابا
لانواع الكلام **قوله** لان دلالة عليا بالاقتضاء مولا عموم له وجه لا يخفى

تحفص بعض الاسباب وقد قصص صرنا بعض الاسباب
 كالزنا مثلا ولا يذهب عليك ان المنوع انما باعتبار العموم بالفعل
 في مقتضى الذي وقع مقتضيه في الكلام ثم تخصيص شيء وما
 فيه ليس من ذلك في شيء الا يرى ان المثال المشهور على ما سبق
 هو قوله ان اكلت فعبدت حرة فان قاله اذ انوى طعاما دون
 طعام لا يصدق لذلك وليس وزان ما نحن فيه هذا المثال
 بل تخصيص نفع من الطعام بالذكر بان قال تعالى مثلا ان
 اكلت قالوا جافعبدت حرة ولا شربة لاحد في صحته على انه
 ليس من باب العموم المصطلح كما مرنا اليه والمنوع في مقتضى
 ليس الا ذلك فتدبر **قوله** اطلق لفظ العام تفسيرا قال في الشرع
 الاكبر واما عموم القسرين الآخرين فلفظ فان المصدر الذي دل
 عليه الكلام ككرة في سياق النفي لان الشرط في معنى النفي فاذا
 صح معنى العموم في التعميل دى في القسرين لا يناسب اعتبار
 التظيب في اطلاق العام على العام على الاقام الاربعة الشرعية
 الا ان يدعى كثرة وقوع العام في الكلام او اصالته بوجه **قوله**
 ان المنسوب اشارة الى ان المراد بالمضاف ليس ما هو **المصطلح**
 عند النجاة وكذا ليس المراد بالجمع ما يسطر المصطلح بل ما فوق
 الواحد كما يشهد بذلك التفسير **قوله** واحد كان او غير الاول
 كالامر بالايمان فانه شرع عن الكفر والثاني كالامر بالقيام فان له

اضداد من التعمد والركوع والسجود والاضطجاع ونحوها **قوله**
 ولا وجود لذلك مع الاشتغال بضد بناء كون الامر للتعرف كما
 يستخرج **قوله** لو وقع النكرة في سياق النفي الظان المراد به ان
 يكون النفي الذي يدل عليه الامر من لا يفعل شيئا وفيه عطف
 لا يخرج ولم يحم هذا التعليل في ان شيئا من المعترفات على ان التعليل
 المذكور قبله معنى عن شيء آخر فتدبر **قوله** فيصير كون الامر نهيا
 عن ضده من ضرورات حكم وجود الامر به فيه اشارة الى كونه
 مقتضى للاقتضاء من الإيجاب كما يستخرج وكلام هذا على ظاهر
 ما يقتضيه عبارة المصنف في هذا الشكال ويحتمل يتضح لمن
 تتبع اقوال القوم في المسئلة ان ما ذكره المصنف في الحق هو مذهب
 الجصاص لكن مذهب الجصاص على ما صرح به في الاسلام وشمس
 الامة وغيرهم من الإيجاب لا الاقتضاء والفرق بينهما على ما صرحوا به
 ان الإيجاب يستعمل فيما اذا كان الحكم ثابتا بالعبارة او الاشارة
 او الدلالة والاقتضاء يستعمل فيما اذا كان ثابتا بالضرورة وكلام
 نفسه ايضا في شرح هذا الكتاب وشرحه المنتخب صرح في الفرق
 بين العبارتين الشرعية الا ان يقال هذا الفرق اصطلاح وكلام
 المصنف ليس عليه **قوله** اذا كان له ضد واحد فبذلك لان
 ما ذكره المصنف هو مذهب الجصاص كما مرنا اليه ومذهب اذا
 كان له اضداد ليس ذلك كما صرح به في الكتب فكلام المصنف لا يخ

عن افعال **قوله** واذا كان له اضداد لا يكون امر بالاضداد اي شيء
 منها كما هو منه ذهب المتأصل وعند بعض اصحابنا وبعض
 اصحاب الشافعي يكون امر بالاضداد كلها كما في جانب الامر وعند
 عامة اصحابنا وعامة اهل الحديث يكون امر بواحد من الاضداد
 غير معين كذا في عامة الكتب وبهذا عرفت ان ما ذكره الشارح
 بقوله ويمكن ان يجعل اه ايضا من ذهب طائفة فلا ينبغي ذكره بهذا
 الصغر ان **قوله** وقال بعض الشافعية لاحكم له في ضد هو هكذا **قوله** ام
 في الامر **قوله** او من كذا فربما الواجب ان يقال في فصول البعديين المتأخرين
 انه يمكن ان يقتضيه ذلك لا يمكن ان يقتضيه ذلك ان يقتضيه ذلك ان يقتضيه ذلك
 حرية او ابادته ويوافق عبارة في الاسلام ما قاله حيث قال يمكن
 ان يقتضيه ذلك **قوله** لا يبين ان كون الشيء اول كذا في عامة النسخ
 وهو محل تأمل والعبارة وقعت في نسخة اخرى فيكون معناه اذ في
 ما يقع به الكفاية عن ليس غير المحيط **قوله** بالجزم بدل الكل من الكل
 ليس مراده ان البدل هو قوله عن يمة مستقلا بل مع قوله وقصة
 فيما يجي والافق كونه بدل الكل من الكل بحث وكلام وقد اوضح
 عنه جلال الدين التبراني في مراده حيث قال ويجز الجزم على انه بدل
 الكل من الكل اعز ما عطف عليه **قوله** قلت الحرام داخل في الغرض
 والواجب لان الحرام ان ثبت متركه بدليل قطعي فهو فرض
 الضمير ليس واجبا الى الحرام بل الى متركه يعني ان طرف الشرية والحرام

داخل في السنة غاية الامر ان يكون طرف الفعل في الحرام والمكروه
 غير مأخوذ في الحصر فلا يثبت به اذا فرض انما هو عدم خروجها
 عنه بآية طريق كان وعلى هذا يكون المراد بلفظها في تعريف الغرض
 والواجب ما يعم الفعل والترك **قوله** او طفي فهو واجب
 وان كان دون كترك ما قيل فيه لا يثبت به فهو سنة او نفل **قوله**
 والمبا 2 داخل في النفل انت خبير بان النفل ما يشاب المراء على
 فعله ولا يعاقب على تركه كما يجي والمبا 2 بمنزلة عن ذلك وبعده
 غلط من الشارح ومنشأه هو قول صاحب التحقيق وبديل
 في القسم الاخير المبا 2 والظاهر مراده بالقسم الاخير الاستحوا
 تاركة الملازمة لا النفل فتدبر **قوله** وهذا التعريف ليس
 بمانع لشموله بعض المباحات اه وقد يتعسف بان المراد
 ثبت لزومه وبان المتبادر من الدليل هو المرجح ولا يبعد
 ان يقال ان كون الجملة الثانية صفة لما انما هو بعد ملاحظة
 تقيده بالجملة الاولى والتي مضمونها عدم احتمال الزيادة والتقصان
 فيخرج عنه المباحات والتوافل ويكون ذكر الجملة الثانية لا خارج
 الواجب فقط **قوله** اي حصول العلم القطعي بثبوت وفيه
 بحث لان حكم الشيء هو اثره الشرطي عليه وليس حصول
 العلم القطعي بالثبوت بالنسبة الى الفرض كذلك بل الامر بالعكس
 على ان يكون هذا التفسير مضمونا من عبارة المصنف محل كلام فلا وجه

ان يفسر الله وما علما بوجوب التصديق بالقلب واعتقاد حقيقة
ويكون قوله تصديقا بالقلب تفسير القول علما لان العلم عند اهل
هذا الفن بمعنى التصديق الجازم كذا قيل **قوله** اذا لا يحصل التصديق
بنفس العلم الظاهر المراد بالعلم حصرنا هو العلم القطعي كما
فسرهم نفيه قول المصنف وهو المعهود في عرف اهل الاصول ايضا
ولا اشتباه في استلزام ذلك التصديق بالقلب فالظاهر ان يقال
فاما ان التصديق بالقلب ايضا مقصودا اصليا ومغايرا للعلم القطعي
في المفهوم ذكره مستقلا لا ولم يكتف بالحالة على الاستلزام **قوله** ستكون
الكافي قيد بذلك احتراز عن كونه بالتشديد من التكفير لما قال
صاحب المغرب انه غير ثابت رواية وان جاز لغة لكن صاحب
الاساس قال يقال الكفر وكفرة نسبة **الكفر قوله** الا ان يكون
تركيا على وجه الاستخفاف من قول المصنف فسق تارك **قوله** لان
الاستخفاف بالشرع كغيره من الشرائع القطعية فلا ينافي
ما يحتمل من ان موجب الاستخفاف بخبر الواحد هو التفتيق
لا التكفير **قوله** ذكر في الكشف الصحيح انه يفسق بهذا ما يدل
عليه كلام شمس الائمة السرخسي وما كلام صاحب التقرير
فصرح في خلافه وعمل عبارة المصنف توضح عن مثله **قوله**
يعني لكن لفظ السنة عند الاطلاق كقول الراوي من السنة
كذا قوله وما ذكره من الحديث لا يلزمنا هذا ايضا من قوله الشافعي

والمراد بالحديث هو قوله عليه السلام عليكم بسنتي **قوله** روي
صاحب الميزان عن هذا القول والاول مذموم الكفر والقاضي زيد
وفيه السلام وشيئا من ثمة ومن تابعهم **قوله** اي جزء اساءة منشأ
الاحتياج الى التأويل هو عبارة يستوجب فانه يستحق **قوله**
حيث قال محمد اذا اصر اهل مصر وقال ابو بكر خالفنا بالمعنى بالسلام
عند ترك الواجبات دون السنن **قوله** لان تركها هو من اعلام
الدين يعني على جهة الاحتراز كما يفسر من سباق الكلام **قوله** و
كراهية قال الحلواني الكراهية اخذ من الاساءة فنفى الاساءة
على هذا فنحن عن التعرض لنفي الكراهية شيئا ان المراد صحتها ايضا اجراء
اساءة وكراهية **قوله** احد معانيه كان سفيان يعرف النفل او لا ثم
يذكر حكمه كما فعله في ساير اقسام الفريضة **قوله** وبالعقد الاخير من
السنة ايضا والا فالفرض والواجب ايضا انما يخرجان به وانما قطر التعرض
على ذلك كونه محل للاشتباه **قوله** مكان حقا علينا فهو مبتدأ على تركه هذا
في سنن محمد مسلم واما في الزوائد فليس فيلزم دخول احد قسمي
السنة في حد النفل فتدبر **قوله** لانه لا يلزم من نفي العقاب نفي الذم
ولان نفي العقاب مع ان حكم النفل عدم الذم والعقاب ايضا كما
اثير اليه في وجه الحظر **قوله** قلت انه عبادي يا تقدم وهو انه لو مات
كان شابا عليه فان الثواب شان العبادة **قوله** ولولا يلزم ترك
الشر من مناهية كذا في الشرح الاكل وفيه بحث لان المفروض انما هو عدم

كون المؤدى عبادة مستقلة فمن اين يلزم الناقات **قوله** جزاء
 بالابتجاء يعني شرعا وهو حصرنا الصلوة **قوله** وكل جزاء عبارة
 متعلقة بما قبله وبما بعده هذا شأن الاجزاء المتوسطة ويعلم
 منه شأن الجزاء الاول ايضا قد مر **قوله** ولكنه اذا امتنع فانتعنه
 وصف العبادة فلا يكون مضافا لا فعلا حاصلا انه لا يكون ابطلا
 وانما هو بطلان اذما لم يباح هو ترك النقل وحاصل الجواب انه
 لا معنى للابطال الا فعل يحصل به البطلان ولا شك ان بطلان
 في ترك النقل انما حصل بفعله الناقص للعبادة اذ لم يوجد
 شئ سواه **قوله** ان لصيانة المذود الذي هو الذي الاميرين
 في الصيرورة لله **قوله** الذي هو اقول الامر من في الايجاب يريد
 ان ايجاب ابتداء الفعل اقول من ايجاب بقائه لا تنقر ان البقرة الهل
 من الابتداء **قوله** كذا قاله شارح هو صاحب الكشف والظاهر من قبيل
 مسامحات المشايخ والمراد كون المعنى الحقيقي فيه اقول ولا غير والا
 يريد ان قوله ان الوجود والواجب اتم واشتد واقول منه في كمالنا
 صح اوردوا ذلك مثالا للتشكيك بالاولوية فلما لم عليه ما اوردوا الشارح
 اخذ من الشرع الاكمل **قوله** يعني اطلاق اسم الرخصة على احد حوائج
 من الاخر والتسمية توصف بالناسبة نعم لكن اعتبار ذلك
 بين افراد معنى واحد حقيقي بسم الا ان يكون مرجعه ما ذكرناه **قوله**
 ليس من القسم الثاني وهذا الظاهر هو ايضا ولذا لم يستدل

61 عليه بخلاف نفي الاحتمال الثاني **قوله** قلنا المقسم ما يطلق عليه
 اسم الرخصة وقد عسر المصن ذلك في الشرع بانه ما تغير من عسر
 يسر بجارض عذر وقد غفل القائل عن ذلك حيث زعم ان
 المراد تعريف حقيقة الرخصة فقال معترضنا على المصن يستدل ذلك
 ان يكون اطلاق الرخصة على الانواع بطريق الحقيقة فتدبر **قوله**
 ولكن جمعها في تعريف واحد غير ممكن اه نعم اذا اريد التعريف
 بالذاتيات والاصح الجمع بينها بامر عام كما فعل بعضهم في
 تعريف الاستثناء مع ان اطلاق الاستثناء على المنقطع مجاز
 الا يري الى تعريف المصن في الشرع بقوله ما تغير من عسر الى يسر
 قصد الى شمول الرخصة للانواع الاربعة حقيقة او مجازا
 والمراد من الاستثناء اه يريد به الاشارة الى دفع ما قيل ان حكم
 المحر اذا كان قائما بالقول بالا بانه جمع بين الضدين **قوله** ولكن
 لا مع محرمه يعني به ملك الرقبة **قوله** خبر بهوة الروح اى خبر وجه
 من البدن **قوله** اى وبخاينة المكره انت خبير بان ترك الخائف
 على نفسه الامر بالمعروف اجنب عن مسئلة المكره خارج هذا
 الضمير الى المكره مع وجود ذلك الاجنب في البين ركيك لا يخفى
 والذو يظهر ان يرجع الى الخائف على نفسه ويحتمل ان يكون
 مراد الشارح ذلك بناء على كون الخوف على النفس في هذه
 من جهة الاكره **قوله** وفق الغير فانت صورة بعض اذا تناول

قوله ولما نزل ان يقول فيه **فوجيه الاستثناء** على المعجم المذكور
 ذكره صاحب الكشف وقد اعترض عليه بعض من بذلك لكن
 التوجيه المذكور ما هو بجهت من المبسوط لشرع الاثمة الشرع
 وليس من عند نفسه والجواب عما ذكر ان حرية مال الغير لحقه لا
 لذاته فكان ثبوتها بالنظر الى ذاته فلا يكون الصبر على القتل الذي
 هو القاء النفس على التهلكة فيه من باب التقوى ولا اعتراف
 الدين بالصبر على القتل في الاكره على اكل طعامه الا ان قيام
 الحرمة طلق العبد اوجب ان يكون في الصبر ما جوز فلذا قال
 انشاء الله تعالى كذا قيل **قوله** فالحق ان الاستثناء لكونها ثابتة
 بالقياس كذا في الشرع الاكمل وفيه بحث اذ لا ينال الاحكام
 الثابتة بالقياس ولم يصح من محذور وغيره التقييد بالاستثناء
 فيها فلا بد من بيان وجه يخص بهذه الصورة **قوله** لان ذلك
 ليس بلازم في القياس كذا في الشرع الاكمل وانت خير بان بين
 الكلام السابق ليس على لزوم ذلك بل على اعتبار ما هو عليه
 الحكم في الاصل والفرع ولا بد من ذلك في القياس كما تقرره محله
 من هذا المحتمل ان يكون الاصل مشتملا على اعتراف الدين مدخلا
 في شئ من حكمه وليس كذلك متحقق في الفرق ويكون محلا
 لذكر الاستثناء لا محالة **قوله** وهو شهود الشرع فيحتاج
 لان الكلام في حكم هذا النوع لا في المثال المخصوص وهو افطار

المسافر **قوله** خلافا لما في حيث ذهب في احد قوليه الا ان العمل بالصفة
 اولية كان الا فطار في السفر افضل كذا في التحقيق **قوله** وهو الاعمال
 الشائعة لوزاد عليه بان قال والاحكام المطلقة او بدل لفظ الاعمال
 بالاشياء كان اولي لان بعض ما ذكر ليس من قبيل الاعمال **قوله**
 كما روي ان بني اسرائيل لبسوا السروج وغلبوا ايديهم اه هذه
 رواية عطية والاعمال على هذه الرواية على حقيقتها ولا يكون
 مستعارة للمواشرين بجامع اللزوم وبهذا يعرف ما في كلام الشارح
 من خلط احد الوجهين بالآخر فتدبر والسروج جمع سرج على
 وزن ملح وهو اليلاس اي اللباس الخلق **قوله** ورتما يشق الرجل
 شرفه حتى يفتح التادوسكون الراد وضع القاف وفتح الواو
 عظم فيما بين ثغرة النحر والعائق من الجانبين والبطارية
 الاسطوانة **قوله** لم يجب علينا اه فلذلك لم يكن اطلاق الرخصة
 عليه باعتبار الحقيقة وذلك ان السبب الموجب للحرمة مع الحكم
 معدوم اصلا بالرفع والنسخ والايجاب على غير ما لا يكون تنقيحا
 في حقنا والرخصة فسخة في مظلة التنقيح لا انما وجبت على
 غيرنا لان السقوط في حقنا تفسيرا وتخفيفا اذا قابلنا أنفسنا
 بالاسم فمن اطلاق الرخصة عليه باعتبار الصورة فجزا **قوله** ويمكن
 ان يوجه كلامه بتقديرين مضاف تقديره اسقاط ما سقط بعض
 بالاسقاط ما هو فعل المكلف وبالسقوط السقوط بالشرع
 كما يدل عليه تقريره بقول ان قول المص وسقوط حرية الحر اه عطف

على قوله قصر الصلوة الاحالة وهو ليست يلتقط فلا يصح ان يكون مثالا
له اللهم الا يتعسف والذي يظهر ان تحمل تفسير النوع الرابع من
الرفعة بقوله ما سقط على السامع الذي فلا يخفى كلام المشايخ عنه
ويجعل الامثلة امثلة للنوع الرابع كما هو المعروف في مثله لا القول
سقط **قوله** لان ترك ما سقط الظاهر مساهمة وبسته قوله مثال
لترك ما سقط كون الاستقاط في المال هو العزك على ان هذا التسمي
في بعض ماخذ الشارح من الشروع على كونه المضاف المقدر به
لفظ الترك لا لفظ الاستقاط فتدبر **قوله** لانه هو المستباح هو يعني
ان الرفعة مطلقا مفسرة عند المشايخ بما استنبج ولا يفيد ما وقع
من ذلك في عبارة المصنف لانه في القيمين الحقيقيين كما لا يخفى **قوله** والجواب
عنه ان نفى الجناح عنهم لتطبيب افسارهم يعني فاقصر على قدر
ما يحتاج اليه في ادراك ذلك المقصود والانا المقطع بالقصر ايضا يفيد
ذلك بلا شبهة **قوله** وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا حلف لا يأكل
حرما فشرب الخمر حال الاضطرار كان الظان يقول فاكل ميتة
لان الشرب غير الاكل فلا يظهر ترتيب الحنث على ما نحن فيه
ثم ان فائدة الخلاف تظهر ايضا فيما اذا صبر حتى مات لا يكون
اثما عندهم ويكون اثما عندنا **قوله** لا شرط ذلك كما في مسحة الجوارح
قوله والمراد بها العلة الشرعية فلا في التحقيق لانها هي الموجبة
للاحكام ظاهرا لكن المشايخ اختلفوا في لفظ السبب لانها
اعم اشترى والظان الاعمية على المعنى اللغوي للسبب وهو ما

163 يتوصل به الى الاشياء والآثار المصطلح مقابل للغة ولا يعمها كما حقق نف
ايضا في محله واما اختاره الشارح من حمله على المجاز يكون على المصطلح
بقول كلام صاحب التوضيح صريح في ان ما يترتب الحكم ان كان
شيئا يدر كالعقل تاثيره ولا يكون يضره المكلف كالوقت للصلاة
يختص باسم السبب فجعل الاسباب حصرنا بما راعى العلة على
الاطلاق غير مناسب كما لا يخفى ولعل هذا هو الحامل لصاحب التحقيق
على حمل السبب اللغوي فليدبر **قوله** معنى سبب وجوب الصوم
شهر رمضان اه ثم ان المشايخ بعد ما اتفقوا على ذلك اختلفوا
في ان السبب مطلق شهر رمضان او شهر حتى استوى في السببية
الايام فقط دون الليالي فذهب الى الاول شمس الائمة السرخسي
والثاني القاضي الامام ابو زيد ومحمد الاسلام وصدر الاسلام
وبعضهم المصنف الا يورد في قوله وايام شهر رمضان والظان ان
كلام الشارح حصرنا في شتم السبب في جميع **قوله** وعدم زرعها
فيه ما فيه والظان ان الوصلية ساقطة من قوله الشريف ونحو عدم
على صيغة الفعل **قوله** على تعاطي الناس بعضهم ببعض الاشياء
اه فسر المصنف في الشرح تعاطي المعاملات يتناولها ومباشرتها وكذا
صاحب التحقيق وقال هو من قولك فلان يتعاطى كذا اي يتجرع فيه
ويتناولها وهو موافق لما في الصحاح ولا يذهب عليك ان قول الشارح
بعضهم بعضهم الاشياء غير ملائم لذلك فالاولى طرحه ولا تعاطى

قوله وغيرهما للتقريب باليود كذا في الشرع الاكمل ولعله لولم يقيد
بذلك لكان اولي اذ الظاهر دخول الدية ايضا في العقوبات فينبغي ان
يعم القتل للعدو والحلفاء كما عجم الترتيب عن **قوله** وفرض اداؤها
الامن انه يلا في ما هو ملوك وهو فعل نفي **قوله** ان تعلق الحكم بالسبب
بان لا يوجد بدونه ويترك بشكل في حادثة ان حادثا به ثم الظاهر
عطف على قوله سببها لكنه ينكسر المعنى لان الحادث انما هو المضاف
لا المضاف اليه وعجاجة صاحب التحقيق وان يكون الشيء للمضاف حادثا
بالمضاف اليه **قوله** ولج وجب شكر النعمة البيت فان الله تعالى
اضافة النعمة كرامة له صارا بان الخلق لحرمة فوجب زيادة اداء
شكر هذه النعمة وتحصيل الامان عن النيران **قوله** لانها تالية يعنى
تتلو الكتاب ولو قال تالية بالضمير لكان اظهر فلذا قال اقسام
السنة ولم يقل اقسام الحديث لما انه الحق باخر هذا الباب افعال
البنع عليه السلام واقوال الصمى **قوله** وسكوت عند امرين ويقال
له التقدير **قوله** وكونه عددهم غير محصى كما اعتبر بالاص واما تأويل
الجماعة المذكورة بان المراد لا يحصى عددهم عادة لكثرة تراجم لان لا
يمكن احصاء كما فعل السراج الهندى في شرحه المنقح ليسوا فمختار
الجواهر فتعسف لا يخفى **قوله** وخالفه الجصاص لان المشهور عنده
من التواتر منشاء هذه الخالفة انما هو لفظ الدوام وذلك لان دوام
الشيء يقتضيه سبق اعتباره فلا يتصور في المشهور والافا اعتبار

هذه الحجة في المشهور ايضا متفق عليه بقوله الجصاص وغيره **قوله**
وهذه العامة ليس بشرط يعنى مطلق التواتر وقد يقال المذكور في
كلام في الاسلام هو المتواتر من السنة لا المطلقة ولا كلام في امثلهما
في رواية السنة كما سيجي بخبر من جماعة اه وكذا خبر جماعة يقتضيه
البديهة او الاستدلال صدقة **قوله** فان ان العدول الى قول السنة
انما يمكن يشتمل اه هذه السوال مع جواب المذكور مأخوذ من
الشرع الاكمل وليس بشيء لان معنى قوله ما يختص به السنن
ان المذكور في هذا الباب يختص بالسنن ولا يشتمل على ما لا الكتاب
ولا يلزم من كون شيء مختصا بجنس بالنسبة الى جنس آخر ان يوجد
ذلك الشيء في جميع انواع ذلك الجنس ومعاظ **قوله** ويمكن ان يقال
المراد من السنة اه لا يمكن لمكان قوله هذا الباب فان هذا الباب
مقصود على بيان الحديث بل بين فيه الفعل وغيره ايضا اللهم
الا ان يقال ان ذكر غيره فيه استطراد وهو متعسف فتعسف
كلا يخفى ثم ان عمدة الشارح هذه في الجواب لا يتنظم مع السوال
بقوله فان قلت ولو قال قلت عيل ان يقال لكان اصوب **قوله**
بظهر في ذكر الكل فإرادة البعض كانه اعين في السنن كلا
وبالمعنى من اجزاء وليس بواضح **قوله** لان انصاف القران
بالمستواتر بوسطة تواتر فعله يعنى ان المرصوف بالتواتر اولاه
بالذات هو تواتر القران لانهم واطلا المتواتر على نفسه انما يكون

بملازمة نظم ولذا قيل في تعريف القرآن المنقول عنه نقلاً متواتراً
 ولم يجعل المتواتر من الاوصاف الجراحة على القرآن كما لم يزل والمكتوب
قوله وقال قدم من المعتزلة وفهم النظام ثم ان ابا عبد الله التلي
 من الفقهاء ايضا ذاهب الى ذلك **قوله** فبين ان حصول العلم به
 ضروري وهو من ذهب العامة وذهب ابو القاسم الكعبي وابو الحسين
 البصري من المعتزلة وابو بكر الوغان من اصحاب الشافعي الى انه يجب
 على استدلالنا **قوله** اعلم ان اضافة العلم الى اليقين اضافة
 الشيء الى مراد فيه ان اضافة الشيء الى مراد في كل شيء غير جائز
 عند جمهور النحاة وان جوزه الغراء والمستصوب الرضخ ولا ضرورة في
 حمل العبارة المذكورة على ذلك لان العلم قد يعنى الظن واليقين
 فيكون من باب اضافة العام الى الخاص كبسالة بغداد **قوله** كما فعلوا
 مثل ذلك في العطف يعنى مع كون الاصل في العطف ايضا المغايرة
قوله والاعتبار والاشتراك في الشيء والاصواب للاشتراك
قوله وقال الجصاص وجماعة من اصحابنا لم يمتد مقال الجصاص
 في اصول المتواتر على ضربين ضرب منه يعلم صحة بحجة باضطرار
 من غير نظر ولا استدلال والضرب الآخر يعلم صحة بحجة بالكتبة
 ونظر يعنى ان المشهور موجب علم اليقين كالقسم الاول ولكن
 بالنظر والكتب لا بطريق الضرورة كالقسم الاول **قوله** والصحيح
 انه يضل جاحده ولا يكفر يعنى عندهم حتى قال شمس الائمة ان

جاحد هم لا يكفر بالاتفاق وما ذكر اولاً من اكفار جاحده عندهم
 هو قول ابي اليسر حيث قال وحاصل الاختلاف رابع الاكفار
قوله ولم يثبت قطعا قيد النفي لا النفي **قوله** وانما خصص
 المص الواحد والاشئين بالذكر ولم يكتف في التعريف بانه
 الجز الذي لم يبلغ رتبة المتواتر والمشهور كذا في بعض تأخذ
 الشارح والظان مراد الشارح ايضا من قوله مع ان ما بعده
 كان مغنيا عنه ليس الا ذلك ثم ان التنبيه على المذكر
 يحصل بذكر الواحد فقط لان القائل المذكور ايضا يقول يقول
 خبر الاشئين اللهم الا ان يقال اريد التنبيه عليه بطريق آخر
 بينها ما صرح بها وهو ابلغ طرق التنبيه فتدبر **قوله** رد القول
 من فرقاه مثل الجاني من المعتزلة **قوله** قلت ظهر ما دويته
 وتلقوه بالقبول فحان الاحتجاج به اه لا انه دخل بذلك في حد
 الشهرة وقد يقال تفاصيل ذلك وان كانت احاد الا ان حملها
 بلغت حد التواتر كشجاعة على وجود فاشم **قوله** وهو ان
 المتواتر لا يوجد في كل اه وقد فسر المعقول في شرح المصنوع عانة
 الشرح موافقا لاصول في الاسلام بان خبر المسلم العاقل العدل
 محمول على الصدق ظاهر لان عقله ورينه يحملانه على الصدق
 وينزجرانه عن الكذب فيفيد العلم بغالب الظن فيجب العمل
 به ثم انه كان للشافعي مع ان يقول وهو ان المتواتر والمشهور

يتم ما قاله فتدبر **قوله** والجواب عن الائمة لانهم ان المراد به واجب
 عنه في تفسير القاض بان المراد بالعلم هو الاعتقاد لا مجرد الاستعداد
 من سند سواد كان قطعاً او ظناً واستواء به هذا المعنى شائع
قوله وهو عبد الله بن مسعود اه الذيل عرفوا بالفقه والتقدم
 في الاجتهاد روي ان العبادلة عند الفقهاء هم سواد الثلاثة
 المذكورة اولاً واما عند المحدثين فاربعة وهم عبد الله بن عمر
 وعبد الله بن عباس وعبد بن النضر وعبد الله بن عمر بن العاص
 وليس ابن مسعود منهم بهذا هو التحقيق وان قال صاحب
 التحقيق وهم عند الفقهاء هذه الثلاثة وعند المحدثين عبد
 الله بن النضر وعبد الله بن مسعود وبنوه الفحول
 عن العبادلة عند المحدثين اربعة واحد هم عبد الله بن عمر
 بن العاص **قوله** فانه قال القياس مقدم على خبر الواحد وان كان
 رواية معروف بالفقه **قوله** لا روي ابن عباس لا سمع ابا هريرة
 اه لا يذهب عليك ان ابا هريرة رضى جعل في المتن من عرف بالفقه
 دون الفقه كما في اصول فخر الاسلام وغيره ونحن نقول ايضا يكون
 القياس مقدماً في تلك الصورة فلا يفيد هذا التعليل شيئاً في محل
 النزاع اللهم الا ان يدعى ان ابا هريرة من عرف بالفقه وكان
 ينبغي ان يضم ذلك الى هذا التعليل **قوله** وروي ان عمر رضى
 ترك رأيه في الجنين حتى قال كونا نقص في برائنا وفي سنة

رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان مخالفاً للقياس كما في
 ثلث لا يذهب عليك ان راوي الحديث هو رجل بن مالك كما في
 ليس بمعروف بالفقه والمذنب صرحنا انما هو تقديم حديث
 المعروف بالفقه فتدبر **قوله** بحديث العزة في الجنين روي
 انه عليه السلام جعل في الجنين عزة عبد او امة والعزة العبد
 نفسه او الامة واصل العزة البياض الذي يكون زوج الفرس
 روي عند الفقهاء ما بلغ ثمنه نصف عشر الدينار من العبد
 والاماء كذا في نهاية ابن الاثير **قوله** قال صاحب القواطع الشافعي
 لفظ الشافعي صفة صاحب وحكي على لفظ الجمهور كما يظهر من
 الكشاف **قوله** يعني سبب ضرورة انشاد باب اه يعني اذا خالف
 جميع الاقضية حتى اذا كان موافقاً للقياس مخالفاً للقياس اخر لم يترك
 الحديث بخلاف الجمهور فانه ان كان موافقاً للقياس مخالفاً للآخر
 جبراً لم يتركه والعمل بالقياس الى الف كذا في الكشاف **قوله** والناقل
 انما ينقل بقلة فراه كذا في النسخ والصواب بتقديم فراه كما في
 سائر الكتب **قوله** لانه اذا انشد باب الرأى اه قال مالاً وفيه
 نظر لان هذا الدليل يقتضي ان يرد الحديث الذي انشده به باب
 القياس وان كان الراوي فقيهاً وجواب ما اشار اليه المصنف
 من ان هذا النوع من القصور لا يثبت اذا كان الراوي فقيهاً لان

ذلك لا يخفى عليه كمال عقربته فالظاهر انما روي الحديث بالعز عن
 بصير وانه علم جماعة منه عليه السلام كون ذلك مخالفا للقياس
 فبطل ما ترك كل قياس بمقابلته وحفظه وان خفي على القائل **قوله**
 فان الامة اجمعت اه ونقاة القياس حد ثا بعد القرون الثلاثة
 فلا نباء بخلافهم **قوله** لا تقصروا الا بل بضم التاء وفتح الصاد
 وضم الراء **قوله** فمن هو حشر النظر بين اه لنفسه بالاختيار والامساك
 ونظرة للبايع بالرد والغنى كذا في الكشف وغيره ولعله لو عكس
 وقيل المراد نظره لنفسه بالرد لعله الدين ونظرة للبايع بالقبول
 مع العيب لكان مظنة الغبن انما هي في جانب المشتري فتدبر
قوله التصريح بالبيع وفي شرح المصنف تفعيل من الصريح وهو الجس
قوله فاجاب الترمذي ان اللبيل ليس منها واللبيل ان كان من
 ذوات الاشغال يضمن بالمثل ويكون القبول في بيان المقدار قوله من
 يحمله وان لم يكن منها يضمن بالقدر **قوله** ومن حيث انه قوم التعليل
 والكثير اه لوجود التفاوت بين لبيل الابل والغنم وبين افراد منها
 والاصل تقدير الضمان بقدر التلف **قوله** ويرد معها ما عاين
 من ثم عملا بظاهر الحديث **قوله** ان كان اللبيل حالكا ولا فيرد
 عين اللبيل وذهب ابن ابي ليلى وابو يوسف الى انه يرد قيمة اللبيل
 الذي ردها مع قيمة اللبيل ثم انه ذكر في شرح جلال الدين الشافعي

نقلا عن ابو جعفر الطحاوي ان من جبرها ردية صاع من تمر **قوله**
 ليس له ان يرد حالها بدون لبسها **قوله** كذا في شرح السنن
 يعني للخطابي **قوله** والسنة الشهيرة ليس المراد ما هو المصطلح
 بل ما ينتظم المتواتر ايضا **قوله** فلا يعتبر معنى التفسير فالاصح
 تقديمه على قوله واليه اكثر العلماء لان الضمير المجرور راجع
 الى ما ذهب اليه اكثر **قوله** ويمنع ان ابا حريه اه الظان العبارة
 بالباء الجارة عطفا على قوله بانه لكن لاصلاحية كذلك المنع للاب
 المذكور ثم لا يذهب عليك انه ليس المدعى عدم كون ابا حريه
 فقيرا بل عدم كونه معروفا بالنفقة والاجتهاد وكم بين القامتين
 فلا حاصل للمنع المذكور وما جعله مسندا للمنع ايضا ليس
 بشيء لان مجرد الانتفاء يكفيه الفقاعة ولا يلزمه المعروفة بها
 والشهرة بالاجتهاد كما هو المعبر **قوله** في رواية الحديث تأكيد
 لما قصده المصنف بقوله لم يعرف الا بحديث او حديثين من
 الاحترار عن مجرد قول النسب فان هذا اللفظ قد يطلق عليه وتلك
 الجرحا لا غير مانعة عن القبول عند عامة الاصحاب ليس واحدا الحديث
 وان كانت مانعة عند البعض كذا في التحقيق **قوله** حتى مات عنها
 زوجها يعني قبل الدخول بها كما يدل عليه قوله فيما سيجي كما لو
 طلقتها قبل الدخول وايضا قد مر جوابان بروج مات عنها زوجها
 قبل الدخول **قوله** لا وكسر ولا شطط الى الانقص ولا بما وزع

قوله قضي في بروج اه بفتح الباء واصحاب الحديث يكسرونها كذا
 في التلويح موافقا للصحة **قوله** برأى على عقبه اثنا وثلاثون
 من الذين غلب فيهم الجاهل من اهل البوادي وسكان القرى
 اذ من عادتهم الاحتباء في الجمل من غير ازار والبول في المكان
 الذي جلسوا فيه اذا احتاجوا اليه وعدم مبا لا ترح با صابة
 اعتنا بهم وذلك من الجهل وقلة الاحتياط كذا في الكشف **قوله** وقال
 فيها البيراث ولا ير لها فيما على ما اذا وقعت الفرقة بالطلاق
 قبل الدخول بها ولم يسم لها من اثم ان قول علي رضى اخذ به الشافعي
قوله وهو موافق للفتاوى كما عمل به ابن مسعود رضى الله عنه ثم ان في
 ابن مسعود في الخمر الاكل وغيره ليس ما ذكره الشارح بل انه قاس ذلك
 بما اذا وقعت الفرقة بعد الدخول ولم يسم لها من اثم وهذا لان الموت
 بمنزلة الدخول بدليل وجوب العدة وغيرها **قوله** لان سكوتهم بمنزلة
 ما قبله لان السكوت في موضع الحاجة لا البيان بيان ولا يترجم اللفظ
 بالتقصير **قوله** مثل حديث فاطمة بنت قيل ان قال بعض الافاضل
 فيه بحث لان فاطمة هذه لم تلازم بيت عدتها فصارت ناشزة
 صرح بذلك في الاختيار ويوافقه ما في الصحيحين وقد تمكنا من ابناء
 محمد بن بشر في سقوط نفقة الناشزة فلا وجه لعدتها من المنكر
 ذلك لا يعمل به انتهى ولعل بحث بشكل التقصير عنه فليتمد بحث
 في التلويح وهو ما قبله ابن عباس وقيل به الحسن وعطاء والشعير

واحد كيف يكون فاقده الكل التمس الا ان يجعل لاكثر حكم الكل
 انتهى وفيه بحث اذ يلزم منه دخول بعض هذا القسم في القسم
 الذي ذكره بقوله واختلفوا او الظان قبلهم رواية وبني القليل
 عدم ثبوت تلك الرواية والا فلا امر شكل ثم ان حاصل المسئلة
 ان الرجل اذا طلق امرأته ثلثا فلهما النفقة والكنز عند الملامات
 في العدة حاملا وقالت طائفة ليس لها سكن ولا نفقة الا ان يكون
 حاملا والكل لا يصرنا في حال غير الحامل **قوله** فان لها النفقة اتفاقا
 لقوله نعم وان كن اولاد حمل عليهن حتى يضعن حملهن **قوله** وكذا
 الحامل اي غير الحامل من حالة المرأة حيا لا بالكسر لم تحمل منى حائل
قوله والمعتدة عدة طلاق رجوع بالكسر عطف على قوله على الحامل المستوتة
 وهو مقيس عليه آخر **قوله** ولما قلنا ان يقول انقطعت الزوجية
 في المستوتة اي يمكن ان يجاب عنه بانه لا فرق بين الطلاقين من
 جهة ان كلا منهما واقع في العدة ولما افرق بينهما بحجرات الرجوع
 في احد هاتون الاخر فكونه مدار الحكم بحيث يكون مدار الاجتهاد
 محل كلام يحتاج الى البيان ثم ان المراد بالمستوتة هو غير الحامل كما
 نسبت عليه **قوله** في بدن الاذي كذا قال في الامام في مباحث
 الاصلية وهو قول جامع للاقوال كلها لان معناه انه في جميع
 البدن فيكون قوله مقابلا لكونه في الرأس او في القلب اذ لم يغفل
 به احد فقوله الشارح بعد قيل وقيل مرجعه اختلاف العبارة والفرق

بالاجال والتعيين لا الاختلاف في الحاصل **قوله** وقيل في الراس واسره
 يقع على القلب قال صدر الاسلام يهودي صاحب عامة اهل السنة والجماعة
قوله ومنه راجع الى الطريق والجملة صفة طريق والمراد بالطريق
 الافكار وترتيب المبادئ الموصلة الى المطلوب ومعنى اضافتها
 صيرورتها بحيث يهتدي القلب اليها ويمكن من تتبعها وسكناها
 تفصيل الى المطلوب كذا في التلويح **قوله** منه راجع الى حيث كذا قالوا
 وتعقبه العلامة التفتازاني في التلويح بان عود الضمير الى حيث
 وهو لازم للظرفية مالم يجرى في العربية اشتراك قول فيه بحيث قال
 ان ظرفية حيث محالبة للازمة قال لدد حيث التفت وخلصها اتم
 قسّم وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل وهو مفعول ترى وكذا
 قوله تعالى الله حيث قال في التلويح ان الضمير الى الطريق والمراد ان
 العقل نور يضيء به الطريق الذي يتدارك به الادراكات من جهة
 اشتراك ادراك الحواس الى ذلك الطريق بمعنى انه لا مجال فيه لدرك
 الحواس **قوله** فان قلت التعريف غير جامع اه هذا السؤال مع جوابه
 المذكور والنظر الذي بعده كلمة ما هو من الشروع الاكمل بعينه
 لكن جملة في حيز السقوط وليس ببناء الاعداد الوصفية على
 واقع ولا العظمة والرشاد وذلك ان جملة مبتدأ من حيث يشتهي
 اليه درك الحواس صفة الطريق وتعيين يتبدأ به يعني ان العقل
 نور يضيء به طريق مبتدأه وذلك ومؤداه اضاءة جميع ذلك

الطريق

الطريق به فيدخل ما في اثنائه من المعقولات الثانية ايضا فيه
 لا محالة وليس للجملة المذكورة صفة للعقل حتى يلزم ما ذكره في التلويح
 فتدبر **قوله** والمحق ان هذا انما يتأتى اه هذا التحقيق لصاحب
 التحقيق ومبناه يخرج معنى التعريف على الوجه الذي قرره وذكره
 في هذا الشرح واما اذا كان ما نقلناه عن صاحب التلويح قبل الظاهر
 كما هو الظاهر لا يبق حاجة الى هذا التعريف الباص **قوله** والمجنون
 لا يذهب عليك ان عديم العقل قاصرة فلا ينبغي ان تذكر عندها
 وهو في اللغة الاخذ بالحرم بلقاء المراد منه سواه لا المعنى وهو ضبط
 الرجل امره واخذه بالثقة كذا في الصحاح **قوله** مثل سماع شيء فيكون
 بعد الحاف مضاف مقدر **قوله** كما ان يعلم ان حرية القضاء اه خبر
 ان شغل القلب فلا بد من وجودها وقد لا يوجد في بعض النسخ
 بل اكثرها فلا ينظم الكلام الا بتعسف **قوله** المجهول مصدر
 اه قال في الاساس بلغ جهده ومجهوده اى طاقته **قوله** ويجوز
 ان يكون بمعنى المفعول اه هذا يستوفى على شعرت جهده بمعنى
 قد استعديا بنفسه ولم يجهده فيما راينا من كتب اللغة **قوله**
 والضمير في له السامع او السامع يعني على كل من الاحتمالين لا انه
 تعزيب او مقصور على الاحتمال الثاني ثم ان التام في له على تقدير
 ان يكون الضمير السامع متعلقة بمذوف وعلى تقدير ان يكون
 للمسموع متعلقة بلفظ البذل **قوله** جعل فراصة ترقد يقال

اورعت فريضة وهي حجة في الجنب تنعقد عند الفريضة كذا في الاماكن
مع انه كان في اعلى درجات الرصد فيه تأمل ولو قال في اعلى درجات
الضبط والنفاهية كان اظهر **قوله** ونظم القرآن مع شارة
الجواب آخر **قوله** والنظم غير لازم فيها كما يشهد له صحة
النقل بالمعنى **قوله** او يقال القرآن مأثور اه جواب آخر ذكر صاحب
التوضيح وقيل عليه لا وجه له لانه لا ينافي اشتراطنا في نقله اليها شرط
كيف وقد بشرطنا التعارض **قوله** في السيرة والدين يعني به ما يعتقده
الراوى لادين الاسلام والافيليم الاستغناء بشرط العدالة عن الشرط
الاسلام نعم لو فسر العدالة بمحافضة دينية تحمل على ملازمة التقوى
والمروءة من غير بدعة قال في الكشف الكافر قد يوصف بالعدالة للاستغناء
على معتقده ويسمى معتقده ديناً وان كان باطلا **قوله** انه قال الكلب
سبع العبارة في عانة الكتب تسع وقد منها اليدين الغرس والحمر
ولعل هذا ايضا رواية وصل اليها الشارح والافلا وجه للتفسير
قوله والغراب من الرخف هو العسكر الذي يقصد العدو بجمرة
واحدة **قوله** وهذا النسخ مشروط يعني في الرواية **قوله** ذهب
صاحب التفتيح الى الثاني وجرم صاحب التلويح بالاول
اجاب من دليل المخالف بما اجاب به الشارح **قوله** وقال هو نسبة
الصدق الى المخبر اه قال التفتيح ان في شرح المقاصد بعد ما نقل
هذا الكلام منه وكلام هذا المحقق متردد يميل تارة الى ان

التصديق المعتبر في الايمان نفع من التصديق المنطوق الذي هو واحد
فسمى العلم كونه مقيداً بالاختيار وكون التصديق العلم اعم
لا فرق بينها الا بالزوم الاختيار وبعد وثارة الما لا ليس من
جنس العلم اصلاً كونه فعلاً اختيارياً وكون العلم كيفية او
انفعلاً **قوله** الا قبول حكم والاذهان به وبالحجة المعنى الذي يعتبر
عنه بالفارسية بكر ديدن من غير ان يكون للقلب اختيار في ذلك
لان يكون المعنى كذا في التلويح **قوله** واقوه فيه تأمل قال بعض الشارحين
واما قال كما يحتمل ان عن ايمان المجتمة فانهم يصغرون الله تعالى
بالاوصان الغير اللايقة ولا يصغرون كما يحتمل **قوله** فالأظهر ان
يجعل قوله بالسماء ومغامة بدلا من قوله بالله تعالى كما هو **قوله** يهوان
يقرب هذه الاشياء ويبينها على وجه الاجالى حتى اذا استوجبت
فيقال انتم بالله وصفاته وان ما جاء به البعير حق فاذا قال نعم
حكم بالسلام وظاهر كمال الاسلام **قوله** قال في الجامع الكبير ابلغت
اه الذي يظهر من سباق كلام يهوان مؤدب ما ذكر في الجامع الكبير
اشترط التوضيف تفصيلاً ويبين اليه قوله حيث لم تحسن
بان تصف وهو خلافاً لمرجح به شكك الائمة وغيره في بيان
معناه مع كونه اخراجاً للكلام عن ظاهره من غير قرينة صارقة
قوله ثم حكم بنسب انكاه اه وذلك انهما كانت مسلمة تبعا
وقد انقطعت التسمية بالبلوغ فاذا لم تصف الاسلام كان ذلك

جهلا محضوا والجهل بالصفات كمنها بعد الاسلام مرتدة ثم ان معنى
 عدم الوصف بعد الاستيفاء ان يقول لا اعرف شيئا ما تقول
قوله قال منصور القالي الشارح المعنى قلت فيه نظر لاتفاق المتكلمين
 او يمكن ان يجاب عنه بان الكلام فيما ثبت من الصفات بالدلائل
 القطعية ولا يذهب عليك انه لا بد من الايمان من تصديق جميع
 ما علم بحجة عليه السلام به ضرورة حتى لو اكر واحد منهم ما يكون كافرا
 على ما مر حرمه والنظر في اتفاق المتكلمين ان ثبت فانما هو فيها
 ليس كذلك كما ينبغي عنه لفظ الاثبات ثم انه لا ينافي حديث العلاء
 ايضا لان الايمان بتلك الصفات داخل في الايمان برسالة الله عليه السلام
 لانها ما جاء به على ما قرناه **قوله** وبالله ما يعنى مع قوله وصفاته بل
 هو التصريح في ذلك ولا يذهب عليك في لالة الاسماء ايضا على
 الصفات لا فسر الاسم فيما سبق بما يدل على الذات مع الصفة
قوله والمحدود في القذف يعنى ثابتا كذا في التفسير وقد مر به
 الشارح ايضا بعد الخط فان قيل قد سبق ان قذف المحض من الكمال
 وقد مر جوابا بان مرتكب الكبيرة لا يكون عدلا والعدالة من شرط
 قبول الرواية فكيف يقبل حديث المحدود في القذف قلنا يمكن
 ان يجاب عنه بان ذلك فيما اذا لم يثبت واما اذا تاب فيكون
 كمن لا ذنب له والكلام حصرنا فيه كما اشرنا اليه **قوله** لان الشهادة
 لو وقعت على معان اخرى فيتمسح بالنسبة الى المحدود في القذف

فان عدم قبول شهادة ليس كذلك كما سيجي **قوله** فلان الشرط
 في الشهادة الاشارة والتمييز الى اليهودية قال في الكشف لان
 الشاهد يحتاج الى التمييز بين اليهودية فيما يجب افضاء
 مجلس الحكم ولا يذهب عليك في عبارة الشارح من الركاكة
 والظان تقول الاشارة الى المشهور به وتمييزه عن غيره **قوله**
 وفي ظاهر المذهب المحدود في قذف مقبول الرواية وفي رواية
 الحسن عن ابي حنيفة انه ليس بمقبول الرواية ثم ان الواقع في
 اكثر نسخ الشرع مقبول الشهادة وليس له وجه صحة وان
 ثبت فحمل على سبيل القلم بقى ان ذكر هذه المسئلة في التكرار
 وثان كان فيه افادة كون الحكم المذكور فيما سبق ظاهر المذهب
 وان بعد التوبة **قوله** وهو ان يشرك العاطفة بعينه وبين
 الرسول عليه السلام لا يقال لا يصدق على منكر العاطفة بينه
 وبين راد آخر مع انه ايضا مرسل على ما مر قبله لاننا نقول مع
 الصحة ان يقال لذلك المتروك ذكره بين الروايتين انه واسطة
 الروايتين في جوابين رسول الله نعم لو قال بين الراوي والمروي
 عنه كما في الكشف لكان اوضح ثوان صاحب التوضيح قال
 الارسل عدم الاسناد وهو ان يقول الراوي قال رسول
 الله من غير ان يذكر الاسناد والاسناد ان يقول حديثا فلان
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى ان معنى الارسل

الراوية على ذلك السؤال سواء كان بينها واسطة في الحقيقة او لا
 وقوله بعد ذلك في التحقيق فمرسل الصحابي مقبول بالاجماع و
 يحمل على السماع مبنى على ذلك التفسير والا فلا يتصور حمل على
 السماع وح لا يرد عليه شيء اصلا كما زعم من التجهيم او ينسب
 عما ذكرنا من التحقيق ابناء واهل الكلام فخر الاسلام في اصوله حيث
 قال اما القسم الاول فمقبول بالاجماع وتفسير ذلك ان من
 الصحابة من كان من الغيتان قلت صحة فكان يروى عن غيره
 فاذا اطلق فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ذلك مقبولا
 وان احتمل الارسال لان من ثبت صحة لم يحمل حديثه الا على كماله
 بنفسه الا ان يصرح بالرواية عن غيره انتهى واقتصر ائمة المص
 في الشرع لا يقال قول فخر الاسلام وان احتمل الارسال تدل على ان لم يترك
 الوسطة معتبر في مذهبهم الارسال لاننا نقول لم لجواب ان يكون
 قوله بهذا باعتبار التبادر ولا كلام في ان المتبادر من لفظ الارسال
 ذلك **قوله** قلت باخبارهم اه مبنى هذا الجواب بل مبنى سوال **الحمل**
 لفظ الارسال ايضا على تفسير الارسال بما ذكر في الشرع وليس هذا
 طريقة فخر الاسلام والله وصاحب التوضيح ولذا اعلل مقبولية
 مرسل الصحابي بالاجماع على عدم التزامه لا يكون محمولا على السماع
 كما قالوا لكنه يكون تفسير الكلام بما لا يرد عليه صاحبه على انه ذكر ابن
 الهيثم في التحريم ان مذهب الشافعي نفي قبول مرسل الصحابي ان

علم

علم ارساله فلا يصح على التزام الجواب المذكور قوله مقبول
 بالاجماع فكان سفي ان يكون صورة المسئلة ما اذا لم يعلم كونه
 مرسل كما قالوا **قوله** او ثبت اتصاله بوجه اخر بان اسند غير مرسل
 او اسند مرسل اخر فلا لا يظن به الكذب على رسول الله وم
 اولى قال في التلويح واذا لم يظن به الكذب على من يجزم ان يكون
 فقدم ظن كذبه على البنية عليه السلام وهو مصوم اولى انتهى
 ولا يذهب عليك ان جواز المروية عنه وعدم جوازه لا يظن
 مدخله في ذلك فبقوله **قوله** قال الحسن مته قلت قال رسول الله فاذا
 قلت حديثه فلان فهو حديثه لا غير **قوله** يعني جهة عبارة المتن
 فيما راينا من النسخ على ما قرره الشارح من اسناد مذهب القبول
 لا الكفر في مذهب عدمه الما بن امان وعليه كلامه في الشرع فقول
 الشارح اكل الدين وقع في بعض النسخ المثل عنه الكفر وفي
 بعضها عند عيسى بن امان ليس كما ينبغي ثم المذهب لا
 امان قبول المرسل ايضا نقبا عدلا وقد روى الشافعي مرسله
 كما ينبغي رواه نسخة مثل محمد بن الحسن وامثالهم من المشهورين
 بحمل العلم به كذا قال المصنف في الشرع وفي البديع للساعات و
 شرحه للاصفهاني ان المرسل مقبول عند ابن امان من القرون
 الثلاثة ومن ائمة النقل مطلقا فلا المتن من اسناد الخلفاء اليه
 مطلقا ليس كما ينبغي **قوله** فانه مخالف للمدث المشهور

قوله عليه السلام والقسم البينة وذلك لانه عليه السلام قسم
 البينة وذلك واليمين بين المدعي والمدعى عليه والقسم تناقض
 الشك وبإضا فخص جنس اليمين على الفكر واختصاص الجنس
 يقتضيه ان لا يوجد فرد عنه في غيره اذ لا شيء وراءه **قوله** او خالف
 الحادثة بان ورد فيها اشتر من الموارد **قوله** ان مع الحادثة
 بينهما على هذا التقدير اشترها بالحادثة وشذوذ الجز **قوله**
 فان الصحابة اختلفوا في مذنب على وابن عباس الا انه لا ركون في مال
 كما هو مذنبنا ونذهب بمبدأهم بن عمر وعاشته الى الذنوب كما
 هو مذنب الشافعي وذهب ابن مسعود الى الرضى بعد الشين
 عليه ثم يجزه بعد البلوغ ان شاء الله تعالى وان شاء الله يؤكد كذا
 في الكشف **قوله** بلا شرط عند كذا بالشروط المعبرقة في قوله كما سبق
قوله لا يجوز اثباته عنده واليه مال فخر الاسلام وشمس الائمة
قوله وهو مختار المصاحف معترضة ومقول القول قوله يجوز
 ثم انه مذنب اكثر الحنفية كما في الكشف وان قال ابن الرهام
 في التحريم ان اكثرهم على قوله الكفر **قوله** والمحدود منتذر
 بالشبهات اجاب عنه ابن الرهام في التحريم بان المراد بالبشرية
 التي تندرج بها الحدود ما لم يكن في نفس السبب لا في المشب
 للحكم للسبب والا يلزم ان لا يثبت بالشهادة لاحتمال الكذب
 فيها ولا يظن ان الكتاب اذا احتمل التخصيص والاضمار والمجان

قائم واما اثباتها بالبينات فمما لا يخفى وان كانت اخبار
 آحاد لان كل ما دون التواتر من العاقد كذا في التوضيح **قوله**
 والاملاك المرسله اما التي لم تذكر فيها بسبب الملك من
 حصة او غيرها **قوله** من العقل والبلوغ والاسلام كان الظ
 ان يقول من العقل والعدالة والضبط والاسلام ثم ان لفظ
 السائر في عبارة المص مشعر بمعية الجيع وكونه غير محدود
 في قذف قد سبق ان رواية المحدود في القذف مقبولة
 ملاوجه لذكر ذلك في شروط الاخبار وكذا قوله ولا يجزأه
 ثوان معناه ان لا يكون شهادة لطلب نفع اولد فوض
قوله صبي او بالغ او عبدا او حرا **قوله** ان الحرية انما اقتصر عليها
 مع انه لا بد للولاية من العقل والبلوغ ايضا كما في الكشف
 نعم لدخولها في شروط الاخبار **قوله** ما خلا الاخبار بالشرائع
 يعني للمسلم الذي لم يهاجر اليها **قوله** لان الضرورة قد تحقت
 في حقه اذ لو توقف على العدالة يؤدي الى الجحيم وتقررت
 المصلحة لان انتقال العدول من دار الاسلام الى دار الحرب قلما
 يكون **قوله** بالبينة هذا قول ارجح وعند عامة اهل الحديث
 لا حاجة الى البينة بل يكفي ان يكون المكتوب اليه عارفا بخط
 الكتاب او يغلب على ظنه صدق الرسول **قوله** لا يصح الا حارة
 بالاتفاق قال صاحب الكشف وهو مختار بعض الشايخ

في التفتيح انه قول ابي محمد فلا يرد في موافق لما
 في البينة **قوله** والاحوط ان يقال انه يجوز ان يختار شمس الاثمة ويجوز
 ان يقول الخبر في وجهه وذهب في الاسلام والقاضي ابو زيد
 الى ان المنتجب اجاز في وجهه ويحتمل ان يقول الخبر في وجهه
 بطريق الرخصة قال صاحب الكشف القول الاول **قوله** ويجوز
 الاجازة لعدم بعينه اذا عطف على الموجود كما في المثال اما بدون
 ذلك كما ان يقول اخبرني لم يولد لفلان جوزها البعض وابطلها
 البعض وهو الصحيح **قوله** لانه عليه السلام مخصوص بحكمه الحكم
 اه سيظهر ان الكلام في غير جوامع الحكم فبني هذا الاستدلال
 عدم التحريم محال للشرع القهرم الا ان يقال للراد انه قد يشبه
 بعض جوامع الحكم فيظن انه ليس منها فيقصد السامع النقل
 بالمعنى ويقع فيما يقع ولا يبعد ان يقال ان هذا الاستدلال
 على بعض على اثنا حيث جوز النقل بالمعنى في جوامع الحكم ايضا
 اذا كان الناقل فقيرها بجهتها كما ذكر في شرح المغني للفاخر **قوله**
 وبيان ما يوجب منه من تبعيته والضمير للمعط **قوله** ولكن
 لا يخط بذلك عدالتها فائدة يظن في قبول كل واحد منها
 في غير ذلك الخبر **قوله** والما في الوجه الثاني فذهب الكرخي واحمد بن حنبل
 الى انه يسقط العمل به وعليه في الاسلام والقاضي ابو زيد
 والسرغسي وتبصر في المص **قوله** ما ردت عما يشبهه اقله في التلف

قد يقال

قد يقال ان غيبة الاب لا يوجب ان يكون النكاح بلا ولا في الولاية
 تنتقل الى الابعد عند غيبة الاقرب اشترى قيل عليه ان هذا انما هو
 في الغيبة المنقطعة وظاهر ان عبد الرحمن لم يكن كذلك بل كان باثما
 وانما قيل تاتي وتذهب وانما شتم ان عبارة تكلمت في الحديث على صحة
 المعلوم والمذكور في الكشف تكلمت نفسها والمخالف من حيث
 انها اذا تكلمت بنت اخيرها فقد جرت نكاح المرأة نفسها
 لعدم الناقل بالنقل لان من ابطال نكاحها ابطال نكاحها او بطريق
 الاول كما اشار اليه المص في الشرع **قوله** وان كان خلافه بان خالف
 اه كذا في عامة النسخ والصواب وان كان خلافه حقا كما في الكشف
 والظاهر ان لفظ حقا ساقطة من قلمه **قوله** فقد سقطت عدالة
 لانه لم يكن عدلا لا يقال انه انما صار فاسقا بالخلاف فتعطل عليه
 فلا يقدح ذلك في قبول ما روي قبله كالموات او حتى بعد الوفاة
 لانا نقول قد بلغ الحديث اليها بعد ما ثبت فسقه ولا بد في الرواية
 من الاسناد الى مكان بمنزلة ما اذا رواه في الجاهل وهذا لان
 العدالة امر باطن لا يوقف عليه الا بالاستدلال بالاعتزاز على
 عظم رديته فاذ لم يحترز ظهور انما لم يكن ثابتة كذا في الكشف
 ثم ان في عبارة الشافعي ركعة من وجوه الاول لتعليل سقوط
 العدالة بعدم العدالة وما هو الا مصادرة والثاني الاقتصار
 في جزاء الشرط المذكور على سقوط العدالة فان مدار الغفلة والسيان

ليس سقوط العدالة فالصواب ان يقال فقد سقطت به رواية
 لانه ظهر ان لم يكن عدلا او كان مغفلا كما في الكشف **قوله** لانه ليس
 بخلاف يتبين فيه كلام لانه ان اراد انه ليس بخلاف لظاهر الحديث
 فيبطل لانه ظاهر وان اراد انه ليس بخلاف لما رواه حتى يكون جرحا
 فهو غير مردود صريحا اذ الكلام ليس بقبول الحديث بل في العمل
 بظاهره قال المصنف في الشرع لانه انما قيل ذلك بتأويل وتاميل
 لا بكونه في غير اذ الوجه بهو الحديث وتأويله لا يتغير الحديث
 فيبقى مع لابه على ظاهره **قوله** فقلنا ياروي عن النبي عليه السلام اه
 لا يذهب عليك ان الكلام في العمل بذلك الحديث غايته ان يكون
 هذه الرواية مؤيدة لما حملنا الحديث الاول عليه **قوله** وروي
 ان ابا موسى الاشعري لم يعمل بحديث القراءات الى لم يجب
 اعادة الوضوء على من قرا قرة في الصلوة **قوله** مثل ان يقول هذا
 الحديث منك او مجروح اه الذي يناسب قول المصنف لا يجرحه الى
 وما بعده ان يقول جرحه فان متروك الحديث او مجروح
 لا ليس بعدل **قوله** قال بعض العلماء الطعن في البراهين اه قال
 في التلخيص الحق ان الخارج ان كان ثقة يصير بسباب الجرح
 ومواقف الخلاف ضابطا كذلك تعجل جرح البراهين والافلا **قوله**
 وفي اصطلاح اهل الحديث كثرة انقطاع الحديث او كثرة
 خلل في اسناد الحديث ولا بد من ذلك كما في الكشف لما سيجي

من ان ما سماه الشيخ تليسان في من التدليس عند اهل الحديث
 فانه لا يذهب عليك اذ ليس فيه كثرة انقطاع الحديث بل كثرة
 الخلل في الاسناد **قوله** ولا يقول قال حدثني فلان اه يعني يدل قوله
 وكذا قوله قال اخبرني فلان واما قوله علم يقل عن فلان فحمل تأمل
 وليس في سائر الشرع **قوله** لانه يوجبهم شبهة الارسل الجواز
 ان يكون بين فلان الراوي وفلان المروي عنه شخص بخلاف
 حدثني فانه انما يستعمل في المشافهة بقى ان اخبرني لا يختص
 بالمشافهة بقى ان اخبرني لا يختص بالمشافهة كما سبق بحث
 بحرف السماع وعليه كلام المصنف في الشرع هذا كله نذكر مقتصر
 صريحا في الشرع على ذكره حديثه فكان الاصول للشارح ايضا ذلك
قوله وهو كنية الحسن البصري والكلبي والاول ثقة دون الثاني في اسم
 الكلبي محمد بن السائب **قوله** لان كثير من الصحابة كانوا يرون
 في حديثه شتمهم كذا في شرح المصنف ولا يذهب عليك ان مؤدو
 هذه العبارة هو ان يكون المراد بحديثه السن ما بعد البلوغ
 الانتشاء سن الشباب وذلك لما تقرر من عدم جواز الرواية
 قبل البلوغ فحمل ما وقع في المتن على الصغر عند التحمل كاذب اليه
 الشاع ليس كما ينبغي بل آخر كلامه يناقض الاول **قوله** المراد
 بالركن ما يقوم به المعارضة وهو مجموع اه قال في الكشف ان ركن
 الشرع مالا وجوده لا في الابه وان يطلق على جزء الماحية كقولنا

القيام ركن الصلوة ويطلق على جميعها كما هذه الصورة **قوله**
 لان التقابل لا يقع بين القوي والضعيف والتعارض عبارة
 عن التقابل واعلم ان الاقسام الثلاثة الاولى ان يكون احد الدليلين
 اقوى من الاخرى بما هو غير تابع كالنص والقياس والثاني من ان
 يكون احدهما اقوى بوصف كجز الواحد الذي به عدل فقيح
 خبر الواحد الذي به عدل غير فقيه والثالث ان يكونا متساويين
 قوة والمعارضة تخص بالقسم الثالث والثالث اما الاول فمفرد
 عن كذا في التوضيح فلم يرد احترار المصنف في تعريف المعارضة عن
 القسم الاول بقوله على السواء **قوله** تأكيد لقوله على السواء
 هذا على ان يكون المراد بكل منهما التفاوت في القوة والضعف
 بحسب الذات كما هو المتبادر وهو الصواب كما سيظهر
قوله ويمكن ان يكون تاسيسا اذ المراد عدم التفاوت بحسب
 الذات كما في الاحتمال الاول فيدخل فيه الصورة المذكورة ثم يجيء
 بقوله لان من ثم احديهما وانت خبير بان الصورة المذكورة ليس
 ينبغي اخراجها من التعريف لما صرح به صاحب التوضيح من
 انه من قبيل التعارض كما نقلناه اللهم الا ان يقال مراد المصنف
 تعريف التعارض الذي يقتضيه التناقض والشهات كما يظهر
 من بعض كلامه بخلاف صاحب التوضيح **قوله** لكن يرد على احد
 بقوة وصفه اه قد صرح صاحب التوضيح بان الترجيح انما

يتصور

يتصور بعد المعارضة وحقة صاحب التلويح بالبلغ ما يكون وصرف
 الشارح نفسه ايضا بما سيجي قبيل فصل البيان فتقول هذا
 لا يلزم ما في كلامه لان بناء عدم كون الصورة المذكورة من باب
 المعارضة كما نبهنا عليه الا ان يقال لان المراد بالترجيح صرحنا
 معناه اللغوي وما ذكرنا مما يعبر في المصطلح **قوله** كما لا شك فانه يجب
 الحل في الزوجة اه يعزى لودل دليل على ان النكاح يجب الحل في الزوجة
 ودليل آخر على انه يجب المهر في امرها لا يكون ذلك من قبيل التعارض
قوله فذكر صفناك بالالتزام وصرنا بالطابق كذا في الشرح الاكمل
 ولو قال في الاول تبعا وفي الثاني قصد الكان اظهر **قوله** دون القياس
 لان احدهما لا يجز ان يكونا نسخا للاخر فان النسخ لا يكون الا فيما
 هو موجب للعلم والقياس لا يوجب ذلك ولا يكون ذلك الا
 عن تاريخ وذلك لا يتحقق في القياسين وكذا لا يقع التعارض
 في اقوال الصحابة لان كل واحد منهما انما قال ذلك عن رايه فالرواية
 لا يثبت بالاختلاف وكان الرائيين من واحد لا يصلح ان يكون احدهما
 ناسخا لآخر من الظنين كذا في اصول شمس الائمة ويعاقل
 كلام فخر الاسلام ايضا في اصول **قوله** ان وجدت فيه اشارة الى انه ان
 لم تعجد نصا في الاقوال الصحابة والقياس كما صرح به في الكشف
 وغير **قوله** عند من موجب تقليد الصحابة يعزى مطلقا فهو يخرج كلام
 المصنف على قول البردي كما سيجي ثم انما قول الكوفي فيجب المصريح في القول

الصحابة ان كان فيما لا يدرك بالعيال لان قوله يخرج عنده من العيال
وقوله الصحابة ان كان فيما لا يدرك بالعيال لان قوله يكون بمنزلة عيال
آخر كذا في الكشف **قوله** يعني ان لم يوجد قول الصحابي في هذا موافق كلام
المصنف في الشرع حيث قال وحكم العاوضة بين الشيخين المصير الى
اقوال الصحابة ثم الى العيال وكانه اكتفى في الاشارة الى ذلك في
المتن بتقدمها في الذكر على العيال ولعل بني تفسير الشارح ذلك
والافكار او حالة عن الدلالة على تقديم اقول الصحابة كما اقرت
ايضا بل ربما يشير الى التسمية بينها فتدبر **قوله** ولا يفهم صريحا
من كلام فخر الاسلام اه لكن كلام فخر الاسلام في شرحه التقويم صريح
في تقديم اقول الصحابة حيث قال وان وقع التعارض بين سنتين
فالميل الى اقول الصحابة وان وقع بين اقول الصحابة والميل الى
العيال فالوجه ان يحمل كلام المجل في اصوله على ما ذكره صريحا
في الشرع المذكور ثم ان عبارة فخر الاسلام في اصوله وحكم العاوضة
بين سنتين نوعان المصير الى العيال واقوال الصحابة فغلب
المعطف باوالية فرية بلامرية **قوله** ان ايتها ابصار اولا بعد
السنة اقول الصحابة او العيال الظان التردد وليس بين تقديم
احدهما على الآخر على الاطلاق بل بين تقديم اقول الصحابي على
العيال فيما لا يدرك به وتقدم العيال عليه فيما يدرك به كما يظهر
من ذكر المذهبين **قوله** ولما فيما يدرك به فهو مقدم على قول

الصحابي

الصحابي تخالف ما قلنا من الكشف قبل بسط فان المفهوم
منه ربما ان يكون بمنزلة العيال فيخرج المجتهد بايتها ما شاء
قوله بان كان التعارض بين العيال واقوال الصحابة ايضا قد
سبق نقلنا عن الشرح الا انه وفيه كلام ان التعارض
لا يجري بين العيال ولا بين اقول الصحابة فالمراد بالتعارض
هنا صورة التعارض دون حقيقة وعليه قوله المصنف فيما
سبق وما اذا وقع التعارض بين العيال **قوله** وما اذا وقع
الاقية وفيه بحث لانه ليس من التعارض في شيء بل حاصل ما ذكر
عدم صلاحية العيال مشا هذا فلو اثبتنا النجاسة او الطهارة
لكان اثباتا لها من غير علم جامعة بين الاصل والفروع فكيف ان نصبا
حكم الشرع ابتداء بالمرء وذلك لا يجوز كما اقر صاحب الكشف
وبالملة التعارض انما يتفرع على صحة الدليلين وتقدم الكلام
بصرنا على عدم صحة الاقية المذكورة كيف لا وحكم التعارض
بين العيال عمل المجتهد بايتها ما شاء بشرارة قلبه كما يجب
لا المصير لتقديم الاصول والعلام فيه **قوله** او لا يظهر به ما كان
نجسا ولا يستحسن به ما كان ظاهرا وكان الاصول للشارح ذكر
ذلك ايضا لتنظيم امر الفقهاء والنشر حيث قال بعد لان الظواهر
والنجاسة **قوله** يعني لا يغير بهذه العبارة الا ذكر في البسط ان
الحاكم في غير متيقن بطهارته ولا بنجاسته وكان ابو ظاهر

ينكر هذه العبارة ويقول لا يجوز ان يكون الشك من احكام الشرع فقال
المص ليس المراد منه انه مشكوك في الحقيقة او انه شرع مشكوكا
حقيقة بل سمي مشكوكا لما قلنا من تعارض الادلة ووجوب ضم
التيهم اليه الاحتياط كذا قرره صاحب الكشف **قوله** لا يستوي
فيمضي ركن التعارض كما سبق فلا يتحقق وان كان موجودا
ظاهر كذا في شرح المص وغيره وكذا غيره **قوله** من الخ المص دفع
بعضها بان دفاع ركن المعارضة ودفع بعضها بان دفاع بشرط
من شرطها كما سطره **قوله** واللغو اسم الكلام لا فائدة فيه
فيكون المراد في الآية لا يندفع ذلك بخلاف آية البقرة فان المراد
باللغو فيها ضد كذب القلب وهو السر هو بطلان المقابلة في
كل منهما **قوله** القراءة بالتخفيف يقتضي حل القربان بانقطاع الدخ
لانه يكون من قولهم طهرت المرأة اذا خرجت من حيضها **قوله**
والقراءة بالتشديد يقتضي ان لا يحل القربان اه سواء انقطع
على اكثر مدة الحيض او فيها دونه وان التشديد قراءة حمزة
والكسائي وعاصم وقراءة غيرهم **قوله** على اقل المدة اقل المدة
وانما هو الثلثة والمراد اعم فالظن ان يقال على ما دون الاكثر
وقال من يحساه باهلية الباهلة معاكلة من البهائم وهي
اللغة وذلك انهم كانوا اذا اختلفوا في شيء اجتمعوا وقالوا
بهله الله على الظالم متاكدا في المغرب **قوله** لا يلزم الانسحاب واحد

لان ورود المبيح يوجب الابتناء **قوله** الاول ان الاصل في الاشياء
الابادة فهو مذهب اكثر اصحابنا خصوصا العراقيين منهم وكثير
من اصحاب الشافعي **قوله** والثاني ان الاصل فيها الخطر هو مذهب
بعض اصحابنا وبعض اصحاب الشافعي **قوله** ومعتزلة بغداد
قوله والثالث التعريف ذهب اليه الاشعرية وعامة اهل الحديث
قوله وفخر الاسلام اخبار القول الاول لا على معنى انه مذهب الحقيقة
بيان محل الخلاف بين الطوائف الثلاث لا يختص بقول فخر الاسلام
كما اشار اليه صاحب الكشف **قوله** اشار اليه المص بقوله الاصل
فيه ومراة التنبيه على ضعف ما اطلقه الكرخي وابن ابيان **قوله** او من جنس
ما لا يعرف بدليله اه لا يذهب عليك ان ذكر هذه الصورة صريحا
مستوفى او ليس حكمها حكم الصورة المذكورة في المتن كيف
والتعريف بكونه من جنس ما تعرف بدليله للاحتراز عن ما ايضا
بل هي داخلة تحت قول المص فيما سيجي وولا فلا كما يصح الشارح
نفسه ايضا خذ لك والعجب انه قال بعد هذا والثاني لا يعارض الاشارة
فيكون بين الكلامين تدافع **قوله** يعني الثانية مسألة نكاح المحارم
جموع محرم اسم فاعلم من احرم في الحج وتوفي في بعض النسخ بلغة المفرد
قوله فان الاحرام كان ثابتا قبل التزويج وقد انقضت الروايات
ان النكاح لم يكن في الحلي الاصل انما اختلفت والمفترض على الاحرام
كذا في اصول فخر الاسلام **قوله** انما جاز من احرامه يقال حل المحرم حلالة

بالكسر فخرج من احرامه واحل بالالف مثله فهو محل وحل ايضا تسمية
بالمصدر وحلال ايضا كذا في المصباح **المخير قول** ويحتمل ان يكون بنينا
على ظاهر الحال وهو ان الاصل في الماء وهو الطهارة **قول** وقيل يقع
الترجيح بكثرة الرواية وهو قول اكثر اصحاب الشافعي واذ عباد الله
الجزائي من اصحابنا والكوفي رواية كذا في الكشف بل بدخولها في
هذا العباد كذا في شرح المغني للقاضي وفيه كلام والظن في هذا الظاهر
والعيان **قول** ولهذا لا يخرج متواترا على اخر يعني بزيادة عدد الرواية
قول من الكتاب والسنة واقسامها فيه تسامح والراد من اقسام
الكتاب والسنة لان الكتاب والسنة ليسا شيئا آخر فادخلنا
اقسامهما ثم ان المراد بالاقسام سواء المحكم فانه لا يحتمل البيان
ذكره صاحب الكشف **قول** تسميتها ببياننا بما ان اه هذا على تقرير
صدر الاسلام ونذهب العامة انما حقيقة لانها لا تكون الا ابتداء وقوع
الكلام غير موجب في الحال او غير موجب لبعض ما يتناول كان فيهما
معنى البيان **قول** في التعليق ايضا في صورة التعليق قبل لقول
وانه يحلف لا يطلق كما ان قوله ان عليه تسوية لا الف بيان
لمعنى الاستثناء **قول** ثم قال بعد سنة ان شاء الله كما كذا في
الكشف وقال في التلويح فان قد عرفت ان النبي عليه السلام قال
لا غزوان فريشا وسكت ثم قال ان شاء الله فالجواب ان السكت
العارض يحل على تنفس او سعال مما لا يعد في العرف انفصالا

جما بين الاولى وانت فيمن بان مبنى جوابه الفعول عن عبارة
بعد سنة في الرواية المذكورة وان كان اعتماده على رواية
اخرى غير ما ذكر في الكشف فلا بد من ذكرها والتعرض لها
فتدبر **قول** ولو صح الاستثناء لقول فليست به لان يبين
الاستثناء للتخلص او الى كونه اسرا كذا في الكشف **قول**
وفي التلويح وجب التكرار لو صح الانفصال لما اوجب
النبي عليه السلام التكفير معينا بل قال فليستن او يكفر فوجب
احدهما لا بعينه اذ لا حنت مع الاستثناء فلا كفارة على اليقين
بل الواجب احدهما للمرين **قول** والحديث الذي رواه
ابن عباس فلا يذهب عليك ما في حق من سوء ادب
ونسبته ذلك الى القرابي فريية بلا مزية لان كلامه مذكو
في الكشف وهو صريح في ان مراده عدم صحة نقل ذلك
المذهب عن ابن عباس حيث قال نقل عن ابن عباس
جفان تأخير الاستثناء ولعله لا يصح فيه النقل اذ لا
يليق ذلك بمنصبه **قول** والمطلق عام عندهم اه كذا
في الكشف وشرح المصنف وقال في التلويح الخلاف في جواز
الترجيح في كل كلام ظاهر يستعمل في خلافه كما لطلق
في المعيد والكرة والمعين ولهذا حجة استدلال الشافعية
بقصة البقرة والا فلفظ بقره نكرة في الاثبات فلا يكون

من العموم في شيء **قوله** ليس هذا من قبيل تخصيص العام اه يعني عندنا
 فلا يرد علينا والشاخي انما بنى السؤال على اصله **قوله** اي اذ قل في السنية
 يقال سلك فيها سلكا اى اذ علم ومنه قوله تعالى ما سلككم في سقر
قوله واثنين تأكيد للزوجين واحلك عطف على الزوجين اه جميع ذلك
 على قراءة خفض بنسب كل وامام اه الباقي باضافة كل الزوجين
 يكون اثنين مفعول فاسكت ويكون احلك معطوفا على الزوجين ثم
 ان هذه الآية بالعبارة المذكورة انما هي في صورة المؤمنين وليس في سياقها
 قوله انه ليس من احلك لكن الشارح ليس يستدعي ذلك بل يحكي ان
 تمت في اصول فخر الاسلام فاقضى اثني عشرة تصدق للتصنيف بعده حتى المص
 ومن صفة ان القصة واحدة فيتعلق بما ذكر من الآية بما وقع من القصة
 في موضع اخر من القرآن وليست شعري لم يذكر في اما في سورة يهو
 ومن قوله تعالى اهل فيهما من كل زوجين اثنين واحلك الاثن سبق
 عليه القول حتى يحصل التفتيش عن الاعتذار بذلك لما ذكر في سياقها
 القول المذكور من حيث قال تعالى بعد هلونا وى نفع ربه فقال
 ان ايسر من احلك وان وعدك الحق وانت احكم الحاكمين قالوا يانفع
 ليس من احلك الآية **قوله** فاعلم هذا يكون الاحل مشتركاه كذا في عامة
 الكتب وفيه اشكال ورحمان الاحل اما ان يكون مشتركا لفظيا او معنويا
 والاولى والثاني مسلم لكنه من قبيل العام فيتناول كلا المعنيين
 فلا يشتم الجواب كذا في بعض الشروح ويمكن ان يجاب عنه بان الاحل

مشارك

مشترك معنوي بين الاما له لكنه بملاحظة التغاير من جهة ما
 اضيف به اليه يكون مشترك اللفظي ويجري عليه احكام
قوله لان ما يختص بالاحل لا يعقل هذا من ذهب البعض وجمهور الائمة
 على انها نعم العقلاء وغيرهم كذا في التطويح وانت خبير بان
 على مذهب الجمهور لا يتأتى الجواب المذكور بل يتعين الجواب
 بما قيل ان الخطاب لاحل ملكه وهم كذا في العدة او ما لا يقال
 انه يكون مشترك كذا في القول وبيان المشتركين بحرف تأخير
قوله بناء على ظنه ان ما ظاهرة فيمن يفعل اه وفي التطويح
 انما اوردته تفنتا بطريق المجاز والتغليب فان اكثر
 معبوداتهم الباطنية من غير ذوى العقول فقلت
 جانب الكثرة ولعله اظهر مما قاله الشارح لما ان ذلك الظن
 يستبعد منه كونه من احل الاشياء ولا ينبغي منه ما روى من
 قوله عليه السلام ما اجهلك بلفظ قولك اه كما لا ينبغي فليندب
قوله مع صورة التكلم بقدر المستثنى يعني في المصدر وانما
 قال مع صورة التكلم لما كان المستثنى في حق الحكم كانه لم
 يتكلم به **قوله** فيصير التكلم به لو قال بالمستثنى انه كان اول
 لعدم كونه مذكورا في السياق صريحا **قوله** فيكون الاستثناء
 مانعا للموجب والموجب جميعا الاول بكسر الجيم يعني التكلم
 والثاني بفتحها يعني الحكم وقوله فيما بعده معنى الموجب

لا الموجب على عكسه **قوله** كما في التعليق فانه عنده لا يخرج الكلام من
ان يكون ايقاعا بل يمتنع وقوعه لانه وهو التعليق او عدم الشرط
ولما عندنا فيخرج الكلام من ان يكون ايقاعا ويتبع بشبوت
الحكم في المحل لعدم العلم مع صورة الشك في كاسبق في فصل
المفهوم **قوله** فتعارفها فسا قاطا فلا يلزم الماتة لاجل ذلك لا الامام
يغير بالاستثناء لانه لم يتكلم به كما في مذهبا **قوله** وفي شرح النار
للمنف فائدة الخلاف تظهر من المسئلة المذكورة من المسائل التي
استدل بها اصحابنا على ان الاستثناء يعمل عند الشاخي بطريق المعارضة
لا عندنا فان ما ذكر من الاصل ليس بمنقول عن السلف او عن الشاخي
نقاوانما يستدل عليه بالمسائل كما نقل صاحب الكشوف عن القاضي
الامام وقد ذكرها في محضر الامام وشرح الائمة وغيرهما والمصنف وذكر
معتق انهم **قوله** فعندنا لا يقع الاستثناء في الكلام لانه انما
يصح الاستثناء اذا تناول له صدر الكلام ولم يكن المصدر متناولا
للتشوب فلم يكن استثناء بل كلاما مبتدئا لبيان انه ليس عليه
شي من التشوب وعدم وجوب التشوب عليه لا بنا في وجوب الالف
عليه وحاصل كلامه انه استثناء بل كلاما مبتدئا لبيان انه ليس عليه
شي من التشوب عندنا فالمراد بالاستثناء في قوله لا يصح الاستثناء الاستثناء
المتصل كما هو المتبادر والحقيقة في صفة الاستثناء على ما سيجي
قوله والدليل العارض بحسب القول بحسب الامكان لكونه كلاما

بشر

بنسب الا كما لو كان قد استخرج كما في فصول البديع **قوله** وفيه نظر
لان عمل الاستثناء بالمعارضة عند الشاخي انما هو بالتصل وهذا
من قبيل المنقطع كما في شرح المغني للتقاني لكن من هذا النظر القول
من ان بغير كلام الشاخي في المسئلة جعلها من قبيل المتصل كما يظهر
عنه تعليقه المذكور في الهداية حيث قال يصح الاستثناء فيه لانه انما
جنا من حيث الماتية اذ لا يذهب عليك ان اتحاد الجنس انما يعبر
في المتصل نعم ذكر صاحب الكشاف ان اصحاب الشاخي يكرهون هذا
الاصل ويخرجون المسئلة على اصل آخر وهو ان الاستثناء المتصل
حقيقة والمنقطع مجاز فمن الممكن الاول وجب العمل عليه ومعلوم انه
لا بد من المجانسة فوجب صرف الاستثناء الى القيمة بحيث المجانسة
ويتحقق الاستخراج واذا وجب رد التشوب بالقيمة تقييما للامام
لا ضرورة الى جعله معارضة بل يجعل عبارة عا واما المستثنى فلا يكون
مبنية على ان الاستثناء معارضة **قوله** ولو قدر متصل بالادراج
لا يمكن الاستخراج في معنى انه لو قدر متصل بادخال المستثنى منه المستثنى
واعتبار المجانسة بينهما **قوله** لا يمكن الاستخراج فلا يظهر المرة
بل ينبغي ان يذهب الى صحة اصحابنا ايضا ولا يذهب عليك ان
قل هذه الشبهة فانظرن به الكتب خصوصا الهداية وحاصل ما فيها
ان المجانسة في مجرد الماتية كفيته وذلك عند الشاخي وغير كافيه
عندنا **قوله** ولا يوجب **قوله** ان المستثنى كذا في الشرط الا كما قال القاضي

الغيا **وقال** حاجته في المقام بالضم اسم من الاستثناء فلا حاجة
 في المقام الا صرف من معناه الاصل كما لا يخفى **قوله** ظهر النفي لعدم
 علة الاشبات فسمى معنيا بجاز هذا في الاستثناء من الاشبات
 وكذا عكس ما فعله الشارح من قبيل الاكتفاء لظهور المراد قال
 في التقويم ان قولهم يروى من النفي اشبات ومن الاشبات نفي
 اطلاق على ظاهر الحال بجاز اسم ان هذا التجوز بطريق اطلاق
 الاخصر على الاعم والملازم على اللازم لان استثناء حكم المصدر
 لازم للحكم بخلاف حكم المصدر واخصر منه **قوله** فاما ان الاستثناء
 يدخل على النفي الذي يقتضيه المقام يروى ان يعكس هذا التشبيه
 الكلام في الاستثناء **قوله** فكذا الغاية ينشأ بها الحكم السابق قال صاحب
 البديع عند ذكر المقاصح اختلفوا في ان الحكم اذا قيد بالغاية
 فذهب اكثر الفقهاء والمكالمين ان يدل على نفي الحكم فيما بعد
 الغاية وعند اصحاب ابي نفي الحكم فيما بعد الغاية من قبيل
 الاشارة **قوله** يكون اشبات الا الوضعية قلنا قد ان المذكور في كتب
 القدم في توجيه ذلك يروى ان التصديق بالقلب هو الاصل في
 الايمان والاقرار بالاشارة لاجراء الاحكام او ركن زائد فاختر
 في الاقرار الذي ليس بمقصود اصل الاشارة التي هي ليست بمقصودة
 ثم قالوا فان قيل ان النفي بالاشارة غير مقصود ايضا بل الاصل فيه القلب
 كالأشبات وقد اثير فيه النفي قصد نفي ان يكون في الاشبات

كذلك

كذلك ايضا واجابوا عنه بما ذكره الشارح من الفرق بين ما في كلام
 الشارح قصر المسافة ولعل لا يخلط على وجه اذ يصح ان يقال رأت
 ان اختيار الاشارة في الاقرار بالوضعية تعالى بالنسبة الى النفي
 المقصود المترجم به والمقام كما يصح ان يقال انه بالنسبة الى التصديق
 المقصود فليتبين **قوله** لان كل عاقل يعرف به والدعوى المثل
 لوجود الصانع ليس بتأمل والمتمشكون وان كان نظرا
 فخر جائر من على مقتضى العقل لكن سحافة رأيه اظهر
قوله ولتأمل ان يقول الاستثناء نص انه مأخوذ من شرط
 المفني للعالي ويمكن دفعه بان معسر سرت الى البصرة قطع
 سري في البصرة وما يدل على جأون به ليس هذا السير
 الجرد وبالغاية بل السير حديد ابتداء كما في قولنا سرت
 الى البصرة ثم سرت منها الى اياها فاعيا فيكون ذلك يصح
 ان يقال في الاستثناء ايضا جأون في القوم الا ان يدل في ما بعده
 انه لم يأت أو لا مع القوم وجاء بعده واما ما ذكر في ضرورة
 الاستثناء فليس عوارضا للمصدر المذكورة في الغاية
 فلا عبرة لعدم جواز ثم ان وجه الصحة في الصور كما هو
 ان الاشارة انما تعتبر عند عدم العبارة في خلافها
 فليتبين **قوله** ولتأمل ان يقول انما لم يخرج استثناءه ما هو
 من شرط المفني للعالي وقد اجاب عنه المولى الفاضل

بأنه لا وجه للفرق بينهما بذلك والآلادى استثناء البعض أيضا
 إلى التناقض ولا اختلاف الزمان مشترك إذ تحلل العمل ليس بلان
 للاختلاف الذي يدفع التناقض على ما قاله **قوله** بأن لا يكون المستثنى
 من جنس الأول فيه كلام لأن محو قولك جازي القوم الآريه من غير
 بالقدم الجماعة خالية عن زيد استثناء منقطع على ما نطق به
 كتب هذا الفن والحق ولا يشمله ما ذكره قول المصنف لا يلحق
 استخراجه من الصدر شامل فلا وجه لافاده بالتخصيص المذكور
 الكثرتم إلا أن يحمل على التثنية **قوله** فإطلاق لفظ الاستثناء عليه
 مجاز قال في التلويح قد استثنى فيما سبغ ان الاستثناء حقيقة
 في المنصل مجاز في المنقطع والمراد صيغة الاستثناء وأما لفظ الاستثناء
 تحقيق اصطلاحية في القسمين بلانفراج انشئ وعلى هذا ينبغي
 ان يكون المراد بقول الشارح لفظ الاستثناء صيغة الاستثناء
 وان كان غير ما يتبادر كما أول صاحب **الشرح** **قوله** صاحب
 التوضيح والمراد ان الاستثناء يطلق على معنيين أحدهما بطريق
 الحقيقة والثاني بطريق المجاز حيث قال هو محمول على ان
 الاستثناء أى الصيغة التي يطلق عليها هذا اللفظ مجاز في
 المنقطع فإن لفظ الاستثناء يطلق على فعل التكليم وعلى
 المستثنى وعلى لفظ الصيغة انشئ لكن كلام صاحب الكشف
 حيث قال والمراد ان إطلاق اسم الاستثناء على هذا النوع

بطريق

المجاز من حيث اختلاف ما حققه والتصديق لتأويله ايضا خروج عن الاتصاف
 فتدبر **قوله** أي جلا قال الرض وقد تطلق الكلمة على الجمل مجازا **قوله**
 أي جميع ما تقدم ذكره قال في التلويح لا خلاف في جواز رده إلى
 الجميع وإلى الأخير خاصة وإنما الخلاف في الظهور عند الإطلاق
قوله والجامع كون كل واحد منهما لما نفع الحكم بهذا الكلام بعد
 كالخبر لغيره لا معا ولم اصلا **قوله** وإنما يتبدل به الحكم جعل المص
 الشرط بينهما بيان تبدل مخالف لعدة آيات فيما سبق من قسم
 بيان التفسير بقا باللام في كماله وأصل ذلك ان المسئلة
 المذكورة هي هذا ليست بذكر في أصول في الاسلام بل هي
 مأخوذة من اصول شمس الأئمة وتندرج ان الشرط بيان بتدبر
 لا بيان تفسير فاتباع المصنف في ذلك ولم يغير كلامه على ان
 صاحب الكشف قال التحقيق ان هذا الاختلاف في العبارة دول
 المعنى **قوله** أي البيان للحاصل لاجل الضرورة قال صاحب الكشف إضافة
 الجنس الأنواع كعلم الطب **قوله** بل بالسكوت عنه لو اسقط عما
 عنه لكان اظهر على تقدير ان يكون البيان فعل المبين قال في التحقيق
 هو هذا امور ثلثة اعلام أي تبين ودليل يحصل به الاعلام وعلم
 يحصل من الدليل ولفظ البيان فيطلق على كل واحد من هذه المعاني
 الثلاثة **قوله** فكذا سكوت الصيغة بمعنى انه ايضا قابل بدلالة
 حل الحكم ثم قول وذلك مشروط بالبيعة القسرين فما يقتض

حسن الترتيب عدم تعويضه بين سكوت الصحابة ومثاله قد بد
قوله ومنفعة ولد المذمور وهو من بطاء امرأة تعذر على ملكي يان
او تكال على ظن انها حرة فتلد منه ثم تتحق وولده يندحر
بالقيد كذا في التحقيق **قوله** لا يضمن بالانكلاف المجرى يعني بدون العوة
او بشبهة **قوله** وهذا فيما ثبت في المعاملات الى في عاشرها حالا
او موجلا بخلاف بخلاف مثل الثوب فانه انما يثبت في الذمة وعقد
فاص وهو السلم كما يجب **قوله** اي التبديل هو النسخ فيه كلام
اذ لا يتعلق بذكر المعنى اللغوي للفظ التبديل حصلنا غرضه و
ليس من دالم المصن ثم ان اراد بالنسخ الذي فسر به المعنى للتبديل
المعنى اللغوي له فهو تفسير بالاخيه لان المعنى اللغوي للتبديل يعرف
كل احد بخلاف المعنى اللغوي للنسخ **قوله** يختلف في تعيينه الغزل
ولذا قال المصنف في الشرع في النسخ في اللغة التبديل يقال نسخت الشرع
الظلال الامر في كيف عكس ذلك وان اراد به المعنى الشرعي كما
هو الظن من قوله واحصل التفسير فسر والتبديل بالنسخ فلام
صحته ولا يدل عليه الاية المذكورة ولا تفسيرها المذكور لان
المذكور فيها ليس مطلق التبديل والكلام فيه والحق ما في
شرع جلال الدين التتاي حيث قال اي القسم الخامس من
اقام البيان بيان بتبديل وعرف المصنف بانه نسخ فيكون
تعميرا لفظيا ثم عرف النسخ بانه بيان آه وتحقيق وذلك

انه لا جرى ماق الكلام من هنا على تسمية هذا القسم بيان
التبديل وتما يتوهم الناظر ان يكون ذلك شيئا اخر غير النسخ
لان التعبير عنه ببيان التبديل ليس بمشهور كمشهرة
تسمية بالنسخ بانه اولا على انه مراد في النسخ ثم اشار
الى تفسيره علما انه في قوله وهو النسخ التبيين من اول الامر على ان
بيان التبديل منحصر في النسخ وليس الشرط بداهل فيه كما
قال بعضهم على ما نشرناك عليه فيما سبق **قوله** وهو ان تكال
الاخوات كما في مشروعا في ما فيه والصواب وهو قوله تعالى
ما ننسخ من اية او ننسخها فاننا نخرج منها او نغفلها كما في شرع
المصنف وقد جعل ذلك في الكشف دليلا على وجود النسخ المستلزم
لجواز عقلا ثم انه فسر المقتضى وبعض الشرع بالدليل على حرمة
الجمع بين الاثنين فانه ناسخ لشريعة يعقوب عليه السلام
ولا يذهب عليك انه تفسير للكلام على خلاف مراد صاحبه
نعم لو علم النص بجميع ما ورد من النصوص دليلا على
النسخ لكان له وجه لكن ظاهر كلام المصنف في الشرع ليس ذلك
قوله قلت ثبت بالتواتر امر آدم عليه السلام يعني بتزويج
بناته من بنيه **قوله** قلت لا اخفاء ان هذا الجواب انما يستقيم
اذا كان في شرح الفخر للقال وقد اجيب عنه بانه لا اخفاء ان التكن
في عقد القلب بشرط اتفاقا وان وقعت التكن منه غير وقت

فلا يلزم اجتماع الحسن والقبح في وقت واحد علمنا ذهب ايضا
 واجاب عنه المولى الفناوي بان المجتمع في زمان واحد في تلك الصورة
 انما هو الفعلان المأثور به والمنكر عن الحسن والقبح **قوله**
 ولان لا يكونا مشروعا كالإيمان اه كذا في النسخ والصواب وبطلان
 كما لا يخفى **قوله** وهو ليس بمحمل النسخ يعني فيجوز استنتاج النسخ
 فيه لكونه جبر الاللتايبيد والكلام لانه يلزم منه البدء وهو عبارة
 عن الظهور بعد الحقاء من قولهم بطلان والامر اذا ظهر بعد
 تخالفه من قولهم بطلان وانما استنع عليه ان منشأه الجبريل
 بعواقب الامور كذا في الكشف ثم ان دليل المنه مطلقا وعامة
 المعبرات هو ان تحقيق المنجز عنه من خبر من لا يجوز عليه الكذب
 والخلف من الواجبات والنسخ فيه يؤدي الى الكذب والخلف
 فلا يجوز وما ذكره الشارح هو دليل التزبيف قول من قال انه
 يجوز في الاخبار التي يكون في المستقبل فتدبر **قوله** ولقائل ان يقول
 لفظ ان يقول التايبيد هو في السؤال هو قول المصنف او
 تأييد ثبت نقضه ان هذا ما تمسك به من ذهب من الاجماع
 المجوز نسخ الحقيقة تأييد وقد اجاب عنه المخالفون بها
 اجاب به الشارح على ما ذكر في الكشف والتلفيح **قوله** ثم ان
 المذكور في المتن وهو قول المصنف والشيخ ان منصور الحافري
 والقاضي زيدا وفخر الاسلام وشمس الائمة خلافا لبعض اصحاب

الشافعي وبعض اصحابنا منهم ابو اليسر فانهم جوزوا نسخ
 الحقيقة تأييد وتوقيت **قوله** على انه منقوض بالنصوص التي
 تدل اه يعني انما نسخة بقوله تعالى ويغير ما دون ذلك لمن
 يشاء وقد اجاب عنه الكشف بانها مقيدة او مخصوصة **قوله**
 وقال بعض النسخ يجوز في الاخبار امكان الواجب تعديج
 هذا الكلام على قوله ولقائل ان يقول اه ليقع المناسب فيجب
 التاكيد والفصل بينهما بقوله ولقائل ان يقول اه مع كونه
 اجنبيا عن الطرفين لا يظن له وجه معقول **قوله** وبجوابه ان قوله
 ان لا يجوز من باب القيد والاطلاق يعني انه مطلق صورة وقيد
 حقيقة بشرطه في اللغة الامر ثم ان عدم ذكر قوله ولا تعري في الجواب
 من قبيل الاكتفاء **قوله** ولقائل ان يقول تعيدا لمطلق نسخ
 عندنا اه بجوابه ان ذلك وان كان نسخا عندنا لكنه ليس كالنسخ
 الحقيقي في الاحكام قال صاحب الكشف في بحث الجز المشهور
 ان المشهور يجوز الزيادة به على كتاب الله وان لم يجر
 النسخ به مطلقا وهو اختيار القاضي الامام الزيد وعامة
 المتأخرين **قوله** فكان نسخا قبل التمكن من الفعل لان التمكن
 منه يكون في يوم وليلة والنسخ كان في ليلة **قوله** قلنا ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم احد الكافرين في سورة وهذا
 لانه عليه السلام منقذ الامة واسوتهما فكان هو وحده

في حكم كلهم وساد مسد جميعهم ولا شك انه عقد قلبه
على ذلك فكان الكل اعتقدوه انتم وهذا اعتبار آخر
ما ذكره الشارح كما لا يخفى **قوله** ولان الراي لا مجال له كذا قالوا
وتعقبهم ابن الرهام في التحريم بانه ليس من قبيل الراي الذي
لا دخل له في الاشهاد **قوله** لان التخصيص بالدليل العقلي جائز
وكذا بالاجماع وغير الواحد بخلاف النسخ **قوله** والاعمال من اجماع
كان يقول لا يجوز نسخ الكتاب بالنسخة كذا في النسخ والمقول
عن الاعمال في الكشف وغيره لا يجوز ذلك بالقياس الشبه
ويجوز بقياس مستخرج من الاصول في من الشارح الامانة
وقياس الشبه من اقسام القياس على المصطلح الشافعية وقد
ذكر في المنهاج وغيره **قوله** ويجوز بقياس مستخرج من الكتاب
كان الظاهر ان يقول من الاصول كما قال صاحب الكشف
فقله بان يقول كل قياس مستخرج من الكتاب يجوز نسخ
الكتاب به وكل قياس مستخرج بالنسخة يجوز نسخ النسخة به
فكانه اراد به ان الاجماع يتصور ان يكون لمصلحة ثم يتبدل
اه ولا يتصور ان يكون ناسخا للكتاب والنسخة اذا لا يعقد
الاجماع بخلافها كذا في التلويح **قوله** بسند في عليهم
الاعمال اجاع الاجماع الاول **قوله** وظهر بعد التنبؤ عليه السلام
كذا في التلويح والذي يظهر ان يقال وظهر بعد انعقاده اذ

ليس

ليس الغرض على ان يكون الاجماع الاول في زعمه عليه السلام بل
الاجماع في زعمه عليه السلام فتدبر **قوله** مع لزوم كونه على خلاف
النص الضمني الجبر للاجماع الثاني والمراد بالنص ما يستدل به
الاجماع الاول كائنتين من قوله فيما سيجي وانما يكون كذا لو لم
يستدل بالنص راجح على النص الاول الذي يجعله منسوخا به
قوله فان قلت بما يجزئ سند الاجماع الثاني فيما ساقاه يتصور
صدوره بعد التنبؤ عليه السلام فلا يلزم المذهب السابق **قوله** ولما كان
يقول لان ان المجمع المخالف لما قال ابن الرهام في التحريم واذا فرض
تحقق الاجماع عن نص استخرج من الفقه ولو ظهر نص ان جملة المصنف
ذلك الحكم قطعيا بالاجماع فلا يجوز مخالفة فلا يتصور الاجماع
بخلافه انتم ثم ان عبارة التلويح ان الاجماع المخالف للتصديق
تغير الشارح تلك العبارة خصوصا هذه العبارة ليس له وجه **قوله**
وفيه نظر لان النص اذا لم يعرف او يمكن ان يجاب عنه بان المراد
بعدم العلم بالترخي هو عدم علمنا العلم اهل الاجماع لاحسان
الظن بهم واما نحن فالحق نعلم به الترافي لا نحكم بكونه ناسخا
وهو صرحنا غير معلوم لنا فلا يمكن لنا ان نقول به بل الاجماع المستند
اليه فتدبر **قوله** لا يكون ناسخا لاشهاد الحسن يعني ناسخا فان الترافي
شروطه النسخة حتى ذكر اكثر الاصوليين في تعريفه يعني بل يجب
2 ان يحل على المقارنة فيثبت التعارض **قوله** لان المؤلف تلويع

١٥ هم قوم من اشراف العرب كان النبي عليه السلام يعظمهم من الصوقا
 بعضهم دفعا لاداءه عن المسلمين وبعضهم طعنا في اسلامه وبعضهم
 تثبتا لقرب عمره بالاسلام فلا ولي ابو بكر رضي الله عنه ذلك فقال
 انقطعت الرثوة لكثرة المسلمين كذا في المغرب **قوله** وجوابه ان المراد
 من المخالفة اه وقد يقال المراد ما عرضوه على كتاب الله تعالى اذ لم يكن
 في الصحة بحيث ينسخ به الكتاب بدليل سياق الحديث وهو قوله
 عليه السلام بكسر لكم الاحاديث من بعد فانه يدل على ان المراد خبر
 لا يقطع بصحة حيث لم يقل فاذا سمعتم مني على ان بعض
 اهل الحديث قال ان هذا الحديث من اوضح الموضوعات **قوله**
 وجوابه ان المراد بقوله لتبين لتبلغ ولو سلم فالنسخ بيان
 مدة الحكم **قوله** نسخ آيات المسألة ان المسألة وهي اكثر من مائة
 اية **قوله** على ان شريعة من قبلنا انما ينزلنا بطريق اه قال القائل
 قلنا شرايع من قبلنا لا يصير معنى في حقنا الا ان يقر الله او رسوله
 فلما لم يوجد في الكتاب ذلك كان بطبيعة بالسنة وهو موافق
 لما قد تناه في تعريف القرآن نقلا عن شرح المص فلا يذهب
 عليك ما في كلام الشارح سنة لتبين على الاطلاق من القصور
 ثم ان ما ذكر في السؤال وهذا الحكم ثابت بالكتاب اه غير موجه
 لان شريعة كون الشيء دليلا فيعمل به بالكتاب لو دل على كون الشيء
 بذلك الشيء ثابت بالكتاب لا اختل النظام لان غير الكتاب من

من الادلة انما ثبت كونه دليلا بالكتاب فلا ينبغي ان تفتح هذا
 الباب بل يجب سده على اولى الالباب **قوله** بدليل قوله من بعد
 فانه بمنزلة التأييد الظاهر هذا على ان يكون التقدير من بعد هذا
 الزمان والجواب على ان يكون التقدير من بعد النسخ اذ يكون دلالة
 وعلى بحر التحريم **قوله** فان قلت ما ثبت الا مرتبط بمحدث عابث
 رضى عنه فيكون ذلك السنة المتواترة استطرأ لما كانت في الحكم المذكور
 مساوية للكتاب **قوله** بطريق الاشبهة فيه اي التواتر قوله استثنى
 بقوله على السلام كذا قال بعض اصحابنا وقال في الاسلام هذا ليس
 بصحيح وانما نسخت باية الموارث فالحق بالمتواتر الخاق بالشرع
 ايضا كاف في المقام لما صرح به صاحب التوضيح من ان المشهور في
 المتواتر **قوله** وهو ما نسخ من القرآن اه كان الاصل ان يورد
 على طريق التمثيل فانه غير منصرف فيه على ما نطق به عانة كتب الفقه
 وانما قيد بحجوة عليه السلام لان ذلك بعد وفاته غير جائز لقوله
 تعالى انما نحن نزلنا الذكر والاله حافظون **قوله** ومثل قراءة من
 قراءة فاقطعوا ايمانها وخرجوا من عبادة وما نسب الى ابن عباس
 كما ذكره الشارح ايضا في بحث الامر هل يفيد التكرار ام لا ابن عباس
 وما نسب الى ابن عباس صرحنا في الشرح انما هو قراءة فافطر
 فعده من ايام اخر على ان التمثيل في هذا المقام بقراءة ايمانها غير صحيح
 لان ايمانها في هذه القراءة يدل على ايمانها والا فيلزم ان يكون جميع القراءات

من باب النسخ ولم يقل به احد فتدبر **قوله** ولا اقلوب ذنك
الراويين ينفي الحكم لقراءتها ولا يثبت التلاوة
بما يثبتها لعدم النقل المتواتر الذي يثبت القرآن
كذا في شرح المص **قوله** وكذا قال الامام في الاسلام عبارة
يكذا اما نسخ التلاوة والحكم فنقل صحابه اصحيح فانها
نسخت اصلا اما بصرفها عن القلوب او بجموع العلماء
والشارح نقل كلامه هذان القسم الاول للقسم
الثالث ومن مغلبي اصحيح الى القراءتين المذكورتين
فجعل ما فعل من التغيير ثم ان مراد في الاسلام بصرف
القلوب عن الحفظ هو الانشاء لا غير كما يدل عليه كلام
صاحب الكشف ولم يتفطن به الشارح حيث زاد قوله
او بالانشاء ثم ان قوله في السؤال الآتي والامامة
خاتمة القول في الاسلام او بجموع العلماء في تحقيق حسن
النظام في الكلام هو التعرض له هنا ولم يتعرض له الشارح
قوله ولما قل ان يقول النسخ رفع حكم شرعيه هذا
ما خود من شرح المفيد للفقهاء وانما يتوجه اذا ثبت
كون هذا التعريف مسلما عند فخر الاسلام وهو مع بل
ليس تذكر في كلامه اصلا فيجوز ان يزيد عليه شيئا
يدخل به في الحذف بطريق الانشاء والامامة ايضا

كما اشار اليه صاحب الكشف حيث ذكر ان هذا التعريف
غير جامع لان الرفع بطريق الانشاء نسخ عند الجمهور
فاذن لا بد من زيادة مثل كما ان يقال هو رفع الحكم
الشرعي بدليل شرعي او بالانشاء ثم انه يظهر من
كلامه هذا ما في قوله الشارح في السؤال فلا يكون ذلك
من الغفول على هو من ذهب الجمهور في الانشاء وقد
بين ذلك على شيخ او من من بيت الفكر كما اشار
نعم كلام العلامة التفتازاني في المطرح صريح في ان
الرفع بطريق الانشاء او بجموع العلماء ليس نسخ
حتى جزم بكون ذكره في هذا البحث استطرعا لئلا يكون
عبارة في الاسلام صريحة في خلافه فليدبر **قوله** وبق
حكمها الظاهر مرتبط بقوله قبل السؤال نسخت لاولها
فكان الواجب تقديم على السؤال اذ لا تعلق له به اصلا
كما لا يخفى **قوله** ولولم يثبت فيما رواه فلا يكون قرأته
يجعل ما نسخت تلاوته **قوله** ولما قل ان يقول ان قرأته
لما تواتر آه هو بعينه السؤال المذكور قبل المطرح بقوله فان
قلت القرآن يثبت بالتواتر اه وجوابه جوابه فذكره
ليس الا في قلة التقديم **قوله** والتقيد اثبات القيد
فيكون ايضا معنى آخر يقصد اصل الكلام **قوله** وفيه بحث

انه ان اراد المقيّد انه مأخوذ من التاميم وقد اجاب عنه بولي الغنا
 بان المقيّد يلحقه بدون القيد بالعدم الاصل والحق الجواز الشرعي
 بالعدم الاصل حكم شرعي وفيه تأمل لانه اذا لم يعتبر المضموم يكون
 المقيّد كالناعم من عدم الاجزاء بدون القيد ويكون ناطقا بجزءه
 فكيف يكون ان كانت ناسخا للناطق **قوله** فهو قول بغير مضموم للمنفك
 كذا في النسخ والصواب بغير مضموم المخالفة كما في التاميم **قوله** فلا يكون
 حكما شرعيا فلا يكون ناسخا للزوم كونه حكما شرعيا **قوله** قلنا التخصيص
 لا يوجب اه ويا يوجب المقيّد من الحكم غير ما يوجب المطلق فان
 موجب المطلق الجواز ياتي فردا كان او موجب المقيّد عدم الجواز
 الا بافرا من المقيّد كذا قالوا **قوله** فاذا قلت التخصيص احصون من
 النسخ فلا يصار الى نسخ عند مكانه مساق الكلام على امكن
 ذلك فلا يكون الا به او السؤال المذكور صرحنا كثيرا بنظام فتدبر
قوله وتقرّب عام يقال غريبه اذا ابعد **قوله** ومنه الكتاب اه
 وهو صرحنا **قوله** في الراية والنزاع فاجلد وكل واحد منهما مائة جلدة
قوله وعند تخصيص هذا يوافق ما في المتن وقد يقال لا يقول الشافعي
 بان الزيادة على النص تخصيص الا لو كان النص عاما وما مثل زيادة
 النقي على الجلد فلا يكون تخصيصا **قوله** لان قوله جلد ولا يتناول
 الجلد والنقي والجب ان كلام المصنف في الشرع انما يوافق ذلك حيث
 في صدره تقرّب كلام الشافعي فان قلت زيادة النقي على الجلد ليست

بتخصيص

بتخصيص قلت ليس الشرطان يكون الزيادة تخصيصا بل الشرطان
 لا يكون نسخا ويكون بياننا **قوله** المراد صرحنا افعال اختيارية صالحة
 للاقتداء بها لا يذهب عليك ان تقيّد صرحنا صالحة للاقتداء
 بها لا بلايج استثناء النسخ فيها والذي يظهر ان يقتصر على تقيّد
 بكونها اختيارية اذ لا يدخل فيها النسخة لان المقصد بها مقرر على
 ما صرحنا به فيصير الاستثناء وايضا انظر ان افعاله على السبيل المخصوص
 به داخل في هذا التفسير ولا يتصور فيه المصلحة للاقتداء لا يحتمل
 ثم انه لا يبيح حاجة على ما قرناه الا المخذلة عن التعرض للذلة
 دون غيرها مما يصلح للاقتداء فان غير ما كان سهوا وبكون في حالة
 النوم والاغلا لا يتعلق به المقصد فيخرج من الاعمال على التفسير المذكور
 بخلاف الذلة فتعذر الاستثناء عليها وذلك لان منشأ الحاجة
 الى تلك المخذلة هو خروج الذلة وغير على السوية من الاعمال على التغير
 المذكور في الشرع **قوله** لان الباب لبيان اه فعلى انه قرينة تلك الآية
قوله وانما تعرض للزلة دون غيرها مما لا يصلح للاقتداء بيان انما لا
 ليست بمعصية هي صدرت اه فيه تأمل التاميم الا ان يكون المراد انه قد
 تقرر عقلا ونظرا ان الانبياء معصومون عن المعاصي فلما ذكرت
 الذلة في افعال على السلام ودل سباق الكلام على جواز صدورها
 منه علم انما ليست بمعصية على ان كون هذا البيان مقصودا
 يعترّ ببيان في هذا المقام خصوصا بالعبارة المذكورة مستبعدا

بتحليل بيان

قول لان الانبياء عن الكباش والصفاء اه كذا في الكشف وقال
 في الواقع وشرحه للشراف اما الكباش عند فتح الجهور صدورها
 عنهم الا الحشوية واما سرهم فمجموع الاكثرون والاختلاف واما
 الصفاء عند فتح الجهور فمما ليس من الصفات الحسنة الا
 الجلال واما سرهم فمما جاز اتفاق من اصحابنا واكثر المعترضين
 الا الصفات الحسنة كسرقة لقمه فانها لا يجوز اصل الاعدا ولا
 سرهم انتهى **قول** متابع لغير الاسلام وشتم الائمة **قول** وسائر
 الاصوليين منزع القاضي الامام ابو زيد **قول** وادخلوا الواجب
 في الغرض كذا في عامة النسخ والاصواب بالكل لان احد المذكورين
 في كلام من ثلث القصة انما هو الواجب دون الغرض كما نقله صاحب
 الكشف والاصواب ان يقال ارادوا بالواجب الغرض كذا في الكشف
 كيف وهو يعقل بالذات الواجب الاصطلاحي لا يتصور في حقه عليه
 السلام وادخال احد حواجز الاخر انما يستلزم على ان يكون نفسا متصفا
 فلا يلازم اول كلامه شارح آخره كالا يخفى وقد يقال مرادهم بالواجب
 ما يشترط الغرض فلا يخالف بين التفسيرين في المثال **قول** وحي يتصور فيه
 الواجب الاصطلاحي كما ان يجعل العزم واجبا عليه السلام لا مستحبا او
 فرضا كذا في التلويح **قول** وفيه اشارة الى وقوع الاختلاف فيه حيث
 قال والصحيح **قول** كالتلويح على ركني العصر المذكور في الكتب
 سرهم عليه السلام به حديث زب الدين والذكر فيه انما هو

تسليم

تسليم عليه السلام على رأس المكة في الظهور دون الغرض ويحتل
 ان يكون مرويا لكن لم نصل اليه فالعهدة في ذلك عليه وحمله على
 مجرد الغرض غير موقفة **قول** وان كان غيرهما قال بمضام اه هذا
 الاختلاف اذا كان فعلا من جملة القرب والعبادة واما اذا كان
 فعلا من جملة القرب والعبادة واما اذا كان فعلا من المعاملات
 ففعلا يدل على الاباحة بالاجاز كذا في ذكره صاحب الكشف نقلا
 عن ابن اليسر **قول** وفيه نظر لان القصة غير حاضرة اه كذا في الشرع
 الاكمل لكن يحتمل ان يكون من المعتبرين اعني شتم الائمة بقوله
 ان كان يمنع الامة من ان يفعلوا مثل فعل ما يستتره التوقف
 من المنع الضمني فلا عليه ما ذكر **قول** والحق ان يقال التوقيف
 الشك كذا في النسخ لكن المنع من فعله والذي يظهر ان يقال موجب
 الشك بفتح الجميع كما في الشرع الاكمل **قول** وقال الكر في متقدم في الاباحة
 يعني في حقه عليه السلام واليكمل لنا اتباعه فيه الا بدليل كما لا يثبت
 العيوب والندب الا بدليل لانه قد ثبت اختصاصه عليه السلام
 باباحة بعض الاعمال **قول** وجه القول المختار وهو قول المختص
 واختاره القاضي الامام ابو زيد وفيه الاسلام وشتم الائمة **قول** يتصور
 المصداق وحاصله اعتقاد الاباحة في حقه عليه السلام وجوز اتباعنا
 فيه حتى يقوم دليل الاختصاص والاشتراك بعارض فلا يثبت
 الا بدليل كذا في التحقيق **قول** نفث زور في بطن الراعي القلب

يعني ان جبر الله على السلام التي في قوله نزل في شأن القرآن
 رث القول واللفظ جليل قالوا في حق القرآن ان تجدوا فتراموا على
 الله من نفسه وليس بمنزلة عليه **قوله** ولا فرق بين الاجتهاد في
 امر الحرب أه الظان هذا اجمال لما فصل في الكتب استدلالا على جواز
 الاجتهاد منه عليه السلام بل انه كان يجتهد في الحروب احيانا
 من غير مشاورة ولا فرق بين الاجتهاد في امر الحرب وبينه في
 حوارث الاحكام لان الجهاد ايضا محض حق الله تعالى **قوله**
 احدهما انه يجوز الخطاء وهو مختلف فيه لكن اكثر اصحابنا
 ذهبوا الى ذلك **قوله** وان التكليف يقتضي جواز وبه اخذ
 الشافعي ثم ان قوله عايشة رضي الله عنها لانه جعلت جزاء
 على مباشرة هذا الفعل بطلان الحج والجهاد واجزية للبرامع
 لا تعرف بالرمي **قوله** الا العطاء وهو ما يخرج للجهدي من بيت
 المال في السنة مرة او مرتين كان الرزق ما يخرج له كل شهر
 وقال الخلفاء في كل سنة او شهر والرزق يوما بيوم كذا
 في المغرب **قوله** فاشتريت منه في الكشف فاشتريت منه قبل
 محل **قوله** قالت بئرا شريفا اى بعثت كما في قوله تعالى فشره
 بشن بنحو **قوله** بما يملك الاحتراز عنه الباء متعلق بضاع **قوله**
 علمان رايه في القوة والضعف لو اقتصر على ذكر القوة كمال
 اظهر **قوله** وكان شمس الائمة يختار هذه الآية ولم يعبر

رواية

رواية النوار وذكرا لا خلافا ان قول الشافعي لا يقيد به **قوله**
 وهو في اللغة الاتفاق اقتصر على ذكر ما هو الا نسب بمقتضى الشرع
 المقصود بالذكر ههنا والاخر هو يحيى بمعنى العزم ايضا كما في جوابه **قوله**
 فقيده الامة آه يعني انه يحذر عليه السلام واللام بدل عن المضاف
 اليه لنفي توهم جميع الاعصار لان معناه زمانا ما يحل
 او اكثر **قوله** واما من اعتبرها فيما لا يحتاج فيه الى الرأى و
 من رجم المص كما سيظهر **قوله** فقال هو اتفاق اصل عصرين
 هذه الامة على الامر لا يذهب عليك انه ليس بجامع لما
 انه يخرج منه الاجماع فيما يحتاج الى الرأى اذ لا حاجة
 فيه الى اتفاق اصل عصر بل هو اتفاق المجتهدين فقط
 والصواب ان يقال هو الاتفاق في عصر على امر من جميع
 هو اصله من هذه الامة كما في التحقيق فقوله من هو اصله
 يشمل المجتهدين فيما يحتاج فيه الى الرأى ويشمل الكل
 فيما لا يحتاج فيه الى الرأى فيصير جامع **قوله** ولا يدعوا عليهم
 عطف على المنصوب بان **قوله** في موضع الحاجة متعلق
 ساكت فكان الاظهر تقديم على قوله شيطان اخرس
 كما في الشرح الاكمل ولنا انه لو شرط الانعقاد الاجماع
 التخصيص من الكل لادل ذلك الى تعذر انعقاده قال
 القاضي لا يخفى ان هذا لا يكون الا بالشافعي لا بشرط

لا خلاف ان قول الشافعي ليس
 على وجه يتركوه ان يعكس وانما
 الخلاف في قوله هل يقيد به
 في اجماع الصواب في الاستح
 اجماعهم مع خلافه
 عندنا يستدبر

تنصيص كل واحد بل تنصيص الأكثر وتعذر ذلك ثم انتبهوا
بمنى كلامه المفعول عن ان الشافعي في المسئلة قولين كما صرح به في
الشرح الاكمل فاذا ذكرنا الغالي من عدم شرط التنصيص في الكل
احد قوليه وهو الذي سيندك الشارح ايضا لقوله وقبل صرح
عن الشافعي وموافق كلامهم صرحنا على قوله الاخر لا يبرح لفظا
المصنف في الشرع عند شرع قوله وفيه خلاف الشافعي فانه قال الاجماع
لا ينعقد الا بتنصيص الكل **قوله** انه خالف عمر بن الخطاب فقال لا يعمل
في الغرايض اصلا وهو ان يرد على المخزومي شئ من اجزاء اذا ضاق عن
فرض وحاصله ان المخزومي ما ضاق عن الوفاء بالفروض المجتمعة فيه
يرفع التركة الا بعد اكثر من ذلك المخزومي ثم يقسم حتى يدخل النقصان
في فرايض جميع الورثة على نسبة واحدة **قوله** وصحة وهو الموجود
في رواية ومنعني عن ذلك دلت عليه رواية اخرى كما ذكر في التحقيق
والشارح جمع بين الروايتين كما جمع السراج الهمداني في شرح المغني
ويحتمل ان يكون الجمع بينهما رواية ثالثة لم يذكرها صاحب التحقيق
ثم ان وصية وزنا ومعنى ويمكن الزام الشافعي اه هذا الزام
لصاحب المغني والسؤال الاتي لشارحه الغالي ولعله مأخوذ
من تقرير صاحب الكشاف حيث قال وجه قول من اعتبر الاكثر ان
يجعل الاقل تبع الاكثر فاذا كان للاكثر سكوت يجعل ذلك سكوت
الكل واذا ظهر القول من الاكثر يجعل ذلك كظهوره من الكل **قوله**

وحديث ابن عباس غير صحيح ولم سلم فالواجب انما هو اظهار
الخلاف وقد وقع ذلك وانما سكوت عن المناظرة وهو ليست
بواجبة **قوله** فان اجماع العوام فيه كاجماع المجتهدين لا يذهب
عليك ان في هذه العبارة ايها الم خلاف الواقع وهو ان ينعقد
الاجماع باتفاق العوام فقط ولا يظهر في العبارة ان يقول فان
اتفاق العوام فيه معتبر كاتفاق المجتهدين ثم انه قال في التوضيح
ليس المراد انه لو لم يوافق جميع العوام لم ينعقد الاجماع حتى
لا يكفر الجاحد بل لا يمكن لاحد من المخاص والعوام مخالفة حتى لو خالف
يكفر وتفصيله فيه **قوله** وفي الصحاح عزرة الرجل اه قال الغالي عزرة الرجل
عليه السلام هم على وفاطمة والحسن والحسين ولولادهم ثم ان عبارة
الصحاح الادنون وهم جميع الا الذين من الدين وعبارة الشارح
في جميع ~~الادنون~~ النسخ الادنون والظاهر سريوس قلنا
قوله وقيل هو شرط الظن ان الضمين ان الغارز قوله فقال عليه السلام اني
لم كنت فيكم اه كما في اكثر النسخ غير حسن بل الصواب تبدلها بالاول
ليكون الكلام من باب الآف والنشر والافلا يتنظم ثم ان قوله قلنا
اه جواب عنهما ثم ان عن ذهب الاول وهو قوله او في الاصغر في
الظاهرة واحمد بن حنبل في احكامه وايضا عنه ومن ذهب الى الثالث
هم الزيدية والروافض **قوله** وهم بالامر بالمعروف وهم الاصول وكذا
في النسخ عن المتكفر من قبل الاكتفاء وتقريب ذلك ان الاجماع انما

صارحة بصفة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما ذكره **اقوله** وقال
الشافعي ليس اصح قولية بل هو يوافقنا فيما ذهبنا اليه على الاصح
قوله وبانه محمول على نفي الخبث في زمنه عليه السلام ولا اجماع في زمنه
كما مر غير مرة **قوله** بعضنا بعد الانعقاد قال في التلويح وعند القائلين
بالاشتراط ينعقد الاجماع لكن لا يبق حجة بعد الرجوع وقيل لا ينعقد
مع احتمال الرجوع انتهى وكلام الشافعي هذا على القول الاول اذ لا يكون
الرجوع عند الشافعي على القول الثاني بعد الانعقاد بل يكون مدار حجة
عدم الانعقاد فتدبر **قوله** وقد اختلفت الصحابة ثم اجمعت التابعون
بعدهم على انه لا يجوز **قوله** اي بالاجماع زعم بعض الناظرين في كلامه
انه قيد للمسئلة بمعنى ان ذلك يجمع عليه حتى قال ان يقل الخلاف بعد
ذلك عن المعتزلة بنا فيه قوله هذا وهو سبيل موطا فانه تعيين لمرجع
التصريح المجزئ لا غير **قوله** قيل لولم يسبق من المجتهدين الاولاد اه الاظ
ان تعريف الاجماع باتفاق مجتهدين انتهى محمد عليه السلام كما سبق
غير مقبول عند ذلك القائل **قوله** يدخل تحت النصوص الدالة اه الاظ
ان قوله عليه السلام لا يجمع امته على الضلالة ليس بداخل فيها لان
الاجماع بطلان عن الصدق على الواحد **قوله** كما اذا ثبت الاجماع ببعض
البعض وسكونه الاخرين يخالف ما سبق من التلويح من ان الاجماع
السكر في من الادلة العطفية بمنزلة العام نعم قال في الكشف نقلا
عن صدر الاسلام ابي السرانه دون القواطع من وجوه الاجماع

لكنه

لكنه مع هذا تقدم على العيان والمعلوم منه ان لا يكون هو من
الادلة القطعية **قوله** وانما تنقيد بالحكم الشرعي التقييد بما هو في
كلام فخر الاسلام وليس في كلام المصنف اذا الشرعية فيه ليست صلبة
للمحكم بل قيد للشعوب الدراس الا ان يكون مراده ان الشعوب شرعا
انما يكون فيما يكون الحكم شرعا **قوله** فانهم اذا اجتمعوا على الحكم في موضع
معين قيل لا ينعقد اجماعا قال في الكشف قال بعضنا لا يكون الاجماع
فيه حجة وقال بعضنا لا يكون حجة وذكر في الميزان ان على قول من جعل
الاجماع حجة فيه قيل يجب العمل به في العصر الثاني كما في الاجماع في
امور الدين فان لم يتغير الحال يجب وان تغير لا يجب انتهى
ان يجعل لفظ اجماع في كلام الشافعي تميزا ويكول مراده بالاجماع
الاجماع المعتد به وهو يكون حجة فتدبر **قوله** اراد ابراهيم الصاقين
في كل الامور والا لزم منه موافقة المخمين لان كل واحد منهما صادق
في بعض الامور **قوله** لا نالا نعرف بعضا باعيانهم فتعصرهم بمعنى
ان التكليف بالاتباع يستلزم القدرة عليه ولا قدرة الا معرفة
اعيانهم **قوله** ويكون من الكتاب اه لا يذهب عليك ما في قول المصنف
قد يكون من اخبار الاحاديث الصحيحة الى تقدير ذلك وكذا لا تقرب كونه
من السنة المتواترة او المشروقة **قوله** وقال بعضنا لا ينعقد الا بغير
قطع وجههم داود الظاهري واتباعه والشيعة ومحمد بن جرير
والغاساني من المعتزلة فقالوا لا ينعقد بغير الواحد والقياس كذا

في الميزان واحول شمس الائمة ويبدل عليه ما في اصول فخر الاسلام ايضا
 والمذكور في عامة الكتب انهم وانفقوا في انقطاع الاجماع عن جنس الواحد
 وانما اختلفوا في انعقاد عن القياس كذا في الكشف لكن المذكور في شرح
 المص هو ان عدم انعقاده عن القياس هو ما ذهب اليه جبريل وغيره من المعتزلة
 مذهب ارباب الظواهر التي ولعل وجوبها ان ارباب الظواهر يتكرونها
 للقياس كما سيجي **قوله** لان غيره لا يوجب القطع يعني والاجماع قطعي
 فلا يثبت الا على قطعي وجوابه مذکور في الكتب البسطة **قوله** كونه
 عبدة سليمان بفتح العين وكسر الباء وفيه السبل وسكون اللام
 منسوب الى من مراد واصحاب الحديث ينحصر في اللام وهو من
 اصحاب علي وابن مسعود رضي الله عنهما وفات النبي عليه السلام بسنتين
 ولم يره مات سنة اثنين او ثلث وسبعين من الهجرة **قوله** وتؤكد
 الامر بالخلو الصحاح هو مثال آخر ذكره في الاسلام وليس بمقارنه
 عبدة بل المذكور في روايته بدل هو لانها بالفتح **قوله** بل الاجماع
 الظني والذي يظهر من كلام ذلك القائل هو التزام كون كل اجماع
 قطعيا او ظني انه كذلك عندنا ويحتمل ان يكون مبناه بناء الكلام على
 ما هو الاصل في الاجماع وهو القطعي كما ذكر المص **قوله** ولما قلنا ان
 يقول السكون في الدلالة كذا في شرح المغني للتاثيري ولعل جوابه
 ظاهر فان اراد الصحابة اقوى من ارادهم غيرهم لا محالة
 لما يدرهم انما الرعي ومعرفة باب التزليم اختصارا

ببركة حجة النبي عليه السلام وان سكوتهم في التخصيص لا يقتضي
 في امر الدين وعدم اهتمامهم بالتفصيل **قوله** لكان الاختلاف
 فيه حيث قال بعضهم ان اصل الاجماع ليس الا الصحابة كما قرئ
قوله لان المعدوم ليس بشئ لان الشئ عند التكليم عبارة
 عن الذات المتقرر لكن تعليل عدم الصحة بذلك ما يلوح عليه عدم
 الصحة فان بناءه ان يكون لفظ الشئ مأخوذا في تعريف السابق والمتأخر
 ولا ضرورة اليه وما ذكر من عدم الصحة غير موقوف عليه فالاصح
 اسقاطه قال جلال الدين التبراني في شرحه قد اعترض على هذا
 التعريف الذي اقارنه المص بان لا يصح بجماعه لانه يخرج عنه
 القياس بين المعدومين لان الاصل اسم لشيء بنى عليه غيره والغرض
 اسم لشيء بنى على غيره والمعدوم ليس بشئ ولان الاصل
 سابق والغرض لاحق ووصف المعدوم بالسبق والتاخر
 لا يصح انتهى فقد عرفت ان في تعريف الاعتراض المذكور المذكور
 طر يقين وقد خلط الشارع احداهما بالآخر فوقع في ما وقع فقدم
قوله غاية الامر ان يكونا عدييين فيه اشارة الى انه يمكن منع ذلك ايضا
 بان لا يؤخذ في تفسيرهم عدم العلم على انه لا يلزم من اتصاف شيء بالعدم
 ان يكون هو ايضا عدييا للعلم والاعمى **قوله** والشئ ما يصح ان يعلم ونحوه
 عنه فستر به سبويه يعني ان المراد به حصرنا به معناه اللغوي وقد
 تنبهت بما نقلناه عن شرح التبراني ان ذلك جواب عن الاعتراض

المذكور على ان يكون تعريفه بان يقال ان الاصل اسم بشئ عليه غيره
 والفرع اسم بشئ يبنى على غيره والمعدوم ليس بشئ ثم ان هذا جوابه على
 وقد اجاب عنه المصنف في الشرح بمنع تفسير الاصل والفرع بذلك كان
 يقال مثلا الفرع صورة اريد الحاقها بالآخر فلهذا الحكم لوجود العلة
 الموجبة للحكم فصرنا والاصل الصورة المحققة بها **قوله** والخذ الصحيح ما
 ذكره صاحب الميزان اسنده صاحب الكشف وغيره الى ان ينصروا لما تبي
 ثم ان الاول كان ذكر ذلك عقيب الاعتراض قبل ان يجاب عما يدعى على
 تعريف المصنف او ببدل لفظ الصحيح بالواضح اذ المتبادر من لفظ الصحيح
 هو التعريف لتعريف المصنف كما لا يخفى **قوله** وانما قال مثل حكمه اه وكذا قوله
 بمثل علة **قوله** اجته من ابطال التعيين بالكتاب اه قد ذكر الشارح عن
 كل من هذا سببي قيل قول المصنف والاصل في بطلان **قوله** اولاد السبل
 جمع بمعنى سببية يعني انهم اتخذوا الجوار سرديات فولدت لهم
 اولاد غير نجباء **قوله** قلت قول الرسول عليه السلام دل اه ايضا انما
 يريد ان لو قال فان لم يكن فاما اذا قال فان لم يجد فلا كذا في شرح المصنف
 وغيره **قوله** وكذلك وجود مثل معنى الحكم اه علة ثم ان لفظ الحكم
 يوجد في عامة النسخة موقفا باللام والصواب بتجديدها واضافة
 اليه بعد ليصح ارجاع ضمه وغيره في الموضعين الى النص ص لان هذين
 الصبرين يجب ان يكونا عبارة عن اصل التعيين فاذا كان لفظ المنصوص
 صفة للحكم لا يكون في الكلام ما يصلح مرجعا لها بخلافه لوجوه فتدبر

قوله

قوله قلت ان اريد به الاعتبار عاما في المثالات وغيرها فهو
 دليل اه لما تقر بان العبر لعموم اللفظ لا خصوص السبب
قوله ان غير الفاظ الحقايق فيه مشاركة الى ان المراد بالحقايق
 صرنا بها المعاني واطلاق الحقيقة على المعنى بجزا واقع
 صحيح كما صرح به العلامة التفتازاني في التلويح الى الاستعارة
 غير الفاظ الحقايق لتلك الحقايق وعبارة عن الاطلاق الاستعارة
 غير حالها وفسرها صاحب الكشف على هذا ولا وجه الوجه ثم
 ان ضمير غيرها يجب عبارة عن الفاظ فاما ان يرجع الى اللفظ
 فانها عبارة عن الفاظ الموضوع للمعاني كما صرح به التفتازاني
 في بعض تصانيفه او الى الحقايق بطريق الاستخدام والفظ
 من كلام صاحب الكشف بها الاول حيث فسر حقايق اللفظ
 بمعاني الفاظ **قوله** كالنامل في الانسان معنى الشجاع
 مفعول التامل ويجوز اعمال المصدر المحل باللام وان كان
 قليلا ثم ان الموافق لتفسير كلام المصنف بما فسر به ان يعقل صرنا
 كالنامل في معنى الشجاع وهو الانسان الموصوف بالشجاع
 لاستعارة غير لفظ وهو اللاد كما في الكشف **قوله** قلت لا
 ان هذا قيل اه وايضا هذا قيل عقلا والكلام في التعيين
 الشرعي فلا يلزم اثبات الشيء بنفسه كما لا يخفى **قوله** بان نصب
 هذا التقيد انما هو على اختيار المصنف وتفسيره لفظ الحديث

كما سيظهر **قوله** وجاء الذئب ايضا تقديره اه وقد يجعل الرفع
على ان يكون قائما مقام الفاعل للفعل المجزوء المقدور وهو محسوس ثم
انه يتأتى جميعا كسبائي من المص على هذه الرواية ايضا لما ان
عن الشارع جار مجرى الامر **قوله** الى الخطا شئ من شأنه الكيل اه
كما يقال الماء ثمرة فان لم يكن الفطرة مربية ولكن لها صلاحية الارواء
عند نظام الفطرات ليس **قوله** دون غيره الفهم للقدور **قوله** ولان
حقبة اه بفتح الماء وسكون الفاء ملوء الكف **قوله** اذ لم يبلغ نصف
صاع يحواد في ما يجري فيه الربوا من الاشياء الكيلة **قوله** لان الربوا
لهم لكل زيادة في احد البدلين يعني وهو حرام ولو قال لهم لم زيادة وهو
حرام كما في شرع المص كان اوضح **قوله** فيكون القدر والجنس على العلة
وذلك لان العلة الداعية الى وجوب التسوية هو كونها امثالا تسوية
وكونها امثالا لتساوية ثابت بالقدر والجنس فيضاف وجوب
التسوية الى القدر والجنس بهذه الوسطة فهو وجه قول المص الذي
اليه القدر والجنس **قوله** ولا الجنس اشارة الى المناصب لقوله
والى الصوفى ان يقول صرنا الى المعنى **قوله** فان التفاوت بينهما
قد سبق في الوصف اه يعني واقام تنبئ الماثلة لا يظن الفضل
فكان ينبغي ان لا يجري بينهما الربوا مع انه جار حيث لم يجز
تفريق جيد بغير روي ودرهم وبهذا عرفت ان قول الشارع
ولو باع متعلق بقوله فان التفاوت بينهما قد سبق والواو حالية

واما قوله فان من باع شربا فهو تعليل بقوله فان الثانية تنزوا بالجرة
قوله وهو قوله عليه السلام جيد حادد ويتربا سواء فلا يجزئ مسألة
التفريق لوجود الفضل الخالي عن العوض بناء على سقوط قيمة
المجودة والا لا يمكن جعل الفل في مقابلة المجودة تسمى بها للعقد
اذ لا اعتبار من عن المجودة صحيح اذ الى كنت مع الاصل كما اذا
اختلف الجنس وكما اذا لم يكن البدلان او احد هاتين اموال
الربوا كذا في الكشف **قوله** ان يكون الداعي الى وجوب التسوية القدر
اه وفي الشرح الاكل الى هذا الذي ذكرناه من الاموال الثلاثة وهو
وجوب التسوية والحمة عند فواتها والداعي النص وفيه ما فيه
لان قول المص او احكم النص اشارة الى وجوب التسوية لا الحالة
كما صرح به الشيخ اكمل الدين نفه ايضا فيؤدي تقرير المذكور
الى التكرار كما لا يخفى **قوله** وهو يكون العقد خاليا عن العوض كذا
في عامة النسخ والصواب كون الفضل وقدر رايته في نسخ **قوله**
بان الحكم لواعليه يعني قاصدين لفرضه **قوله** فمكر المناقعة في البراء
بان لا يكتفى بالنظر ان تغذية مكر بالي يتفهم معنى الاشتراء **قوله** فالى
عليهم يعني البرع عليه السلام والجلاء بفتح الجيم الجزع من البلد
قوله الوقت اول الحشر كما في قوله قد قذفت لحيوا في **قوله** وهو شترهم
بالى الشام كمن الاول ان يقول لا الشام او لا الان حشرهم الثاني
ايضا الى الشام كسبائي **قوله** فاني امر الله اشارة الى ان قوله

تعالى الله تقدير مضاف **قوله** ومعز تخريب بيوتهم يعني
بايديهم ثم انه لو قال **يسدوا** فواؤه الازمة كما في الكشف لكان
او ضح **قوله** املعن الآية فالقرآن منزله تبيان لكل شيء والعياض
شئ من تلك الاشياء المبينة فامثبت بالعياض يكون مبنيا للكتاب
بالوسط كما في ما سبق عند التكلم على حديث معاذ وقد اوجب
عنه في الكشف بما حاصله ان الكتاب تبيان لكل شيء بظاهره و
معناه اذ لا يمكن ان يقال كل شيء في القرآن بآله الموضوع له لغة
فقد يكون ذلك المعنى جليا كما في الاحكام الثابتة بدلالة النص وقد
يكون خفيا كما في الاحكام الثابتة بالعياض واخر كلام الشارح
بتمايل ايج الجواب **قوله** واما عن السنة فالمراد به الراي القائل
اه قال في شرح النص المنزه عنه هو عياض ما لم يكن في التورية بما كان
فيها ونحن نقول ملكان بل كان لانا نبين ان حكم النص لمعنى
هو ثابت في الفرع انتهى يعني انهم يقيسون في نصب الشرايع
واما العياض الذي نحن بصدده فانه في التحقيق اظهار ما قد كان
ورد مشروحا في نظائره وبرهنا عرفت ان تعليل الشارح بقوله
لانه لا مماثلة بين ما مترج مفرد **قوله** واليه اشار بقوله اه كما
صرح بالاول بقوله لانه والاصول في الاصل معلولة **قوله** اي قبل التعليل
وفي شرح النص ان قبل دلالة التبيين **قوله** ان النص معلول في
حالة العياض وليس بمقتصر على مورد بل تعدى حكمه الى غير حكم

الثابت بالخارج من السيلان تعدد المشغوب السرة بالاول
فيجوز تعليله بعدد بوصف قام الدليل على كونه علة **قوله** ولا يكون
كون الاصل في النصوص التعليل لانه ثابت من طريق الظاهر
قد وجدنا من النصوص ما هو غير معلول بالاتفاق واحتل ان يكون
هذا النص العاين من تلك الجملة فلا يصح التمسك بذلك الاصل
والا لزام به على الغير مع هذا الاحتمال لان الظاهر يلججته للدفع لا
للا لزام كما في استحباب الحال لكن هذا الاصل وهو كون التعليل
اصلا في النصوص لم يستطع بالاحتمال ايضا حتى جاز التعليل للقول
به قبل قيام الدليل على كونه معلولا وان لم يصح الا لزام به على الغير
كذا في الكشف **قوله** وهو النص الدال لو قال هو الدليل الدال
كما في الكشف لكان قوله من نص او اجاج ابعده عن شبهة
تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره **قوله** والفرع هو قبيح الارز
يعني الحكم الثابت بالعياض **قوله** ويستقبح اطلاقه على المحل
بالمعنيين ابا بالمعنى الاول فظا واما بالمعنى الثاني فلا فتقار
الحكم ودليله الى المحل ضرورة من غير عكس لان المحل غير
مستقر في الحكم ولا له دليل **قوله** وقيل الاثب هو الثاني
لان الذي يستبنى على الغير هو الحكم دون المحل فيه ما فيه لان
هذا امر جريح لكون الفرع عبارة عن الحكم كما ان ما ذكره
بقوله والاثب هو الاول ثم جرح لكون الاصل عبارة على

المحل فلا يتوارد القولان على محل واحد كما هو الظاهر من
 كلامه اللهم الا ان يقال اذا تحقق كون الفرج عبارة عن
 الحكم يلزم ان يكون الاصل هو الدليل الدال على الحكم لان الفرج
 ما يتبنى على غيره اى على الدليل فتدبر ثم انه قال في التحقيق واما
 الفرج فهو المحل المشبه عند الاكثر كما لا ريب في المثال المذكور وعند
 الباقيين هو الحكم الثابت فيه بالعلل كتحريم البيع بجنب
 تنافضه وهذا اول لانه الذي يتبنى على الغير ويتقرأ به دون
 المحل الا انهم تاسموا المشبه به اصلا سمي بالآخر **قوله** اى
 منقروا مع حكمه بذلك المحل فيكون المختص به غير مذکور على هذا
 الوجه **قوله** والفرق بين استتعال الباء آه هذا الفرق ليس بمعهود
 عند اصل العربية كيف واما بجمع مع على التمام الصاحبة كما في
 بام الضم وشرائط الاستدانة فيها لم يقل به احد ولا يساعد عليه
 موارد الاستتعال **قوله** اى سب نقص آخر انما يلاحظ هذا التفسير
 قول ابن مالك حيث ادن في باء الاستعانة في السببية والاعرف
 ان يكون مقابلة لها كما في معنى التليب ولذا فلا بعض الشراح
 الباء في قوله بعض الاستعانة ويجوز ان يكون للسببية **قوله**
 وهو قوله تك وشرطه واشترطه بين يعنى في شهادة حرة
 ويكون ذكره هنا على طريق التمثيل وكان الظاهر عن
 قوله المصنف شهادة حرة كما لا يخفى وان كان المراد من الاصل

محل الحكم بهذا مع كونه موافقا لمذهب الجهر وسأتم افادة لكون المختص به
 مذکور في الكلام **قوله** وهو ندخل على المقصود كثيرا فيجعل على القلب
 لما ان الاستتعال الباء في المقصود عليه وهو الذي يتبادر اليه الوهم
 كثيرا كذا في التلويح لكنه قال في شرحه الفتاح عند قوله المصنف اما الى الـ
 الية يقتضى الفصل فري اذا كان مرادهم الحكم تخصيصه للسببية
 بالسند الباء في المقصود ولا يخفى ما بين كلاميه من التذاف لان
 ظل العبارة العربية على القلب بمجرد تبادر خلافة لا يكاد يفتى ثم
 ان كلام الشريفي في شرح الفتاح على انه يتضمن معنى التميز والافراد
قوله فصحت شهادة امحاصلة الاستثناء من القاعدة العامة **قوله**
 مع ان النصوص ان متعلق بقوله فجعل شهادة كشرادة وجلبين
قوله لانما في حديثنا الحكم الاخر ابطالنا المضمومة الثابتة بالنص
 كذا في عامة الكتب لكن القائل قال في شرح المغني قلت وفي جعل اختصا
 خريجة من هذا القبيل نظرا اذ لم يرد فيه نظر آخر يدل على خصوصية
 الحكم بخبرية **قوله** يعنى ان لا يكون الاصل عادلا آه لانك اذا قلت زيد
 ذهب به يكون زيدا يجب المعنى في اصحاب وهذا هو مراد صاحب التحقيق
 حيث قال ويكون معناه مع الباء بمعنى الفاعل نعم ان ما قيل ولا يبعد
 ان يجعل من العدل وهو الصرف فيكون مستغنى بالسر من كان لفظا
 وانما ذكره صاحب التلويح وليس فيه لفظية **قوله** وهو قوله عليه السلام
 ثم صوبك بكسر التاء وفيه اليتم الشدة على صيغة الامر قال في المغرب

ثم على امره ايضا وانه لا يقصد كونه على امره امضا ومنه ثم
على صوابك ثم انه لا يوجد في نسخ الشرع لفظ على الصواب وجودها
رواية ودراية كما في الكشاف بل في عامة الكتب **قوله** وانما اطولك ثم
وسعاك الذي السبق عليك النسيان في اكلت وشرب **قوله**
فانه يخالف للتعليل لان التعليل يوجب افساد صوم وان كان ناسيا
لان الشرع لا يبيح مع منافيه **قوله** خلافا لما في كونه لا يكون متباينة
قوله فلا يجوز ان يكون شرطه لان حكم الشرع هو الاثر الثابت
فلا يكون الا متأخرا ومثان الشرط التقديم **قوله** مجازا يعني في
الاعتناء ولو حمل على التماثل لعلنا لان اول **قوله** قلنا الدوران لا يقبل
التعليل كذا في النسخ والصواب لا يصلح للتعليل كما لا يخفى **قوله** وما
ذكره من الاقيسة في الكتب ثابت بالتحقيق اذا عرفت فونا مثلا
ان كل مصدر له فاعل فاذا سميت فاعل الضرب ضاربا كان ذلك عن
توقيف لا عن قياس **قوله** فليس السفر جليل على التغافل في كونه ربويا
بعلة الطعم ثم فاسد اه الظاهر ما فاسد كما لا يخفى **قوله** والرابع
ان يكون العمد بعينه من غير تغيير في زيادة او سقاط ثم ان اسم
ضمير راجع لا الحكم **قوله** والخامس كون الفرع نظير الاصل في العلة
والحكم لا يذهب عليك ان كون الفرع نظير الاصل في الحكم هو الشرط
الرابع بعينه فالصواب في علة الحكم وهو الموافق لما في الشرع
الاكمل ايضا **قوله** والشرط السادس ان لا يكون في الفرع نصا وهذا

مذهب عامة اصحابنا واقطار القاض ابو رشيد ومن تابعه لكن
مشايخهم قد اختلفوا فيهم جواز التعليل على موافقة النص كما لا
على معنى انه لو لا النص لكان الحكم ثابتا بالتعليل **قوله** وهذا متفرع
على الشرط الثالث من الشروط الستة اه الصواب تأخير هذا الكلام
من قول النص لاثبات اسم الزنا للواطئة فان مجرد قوله فلا يستفهم
التعليل ليس بمختص بالشرط الثالث **قوله** وعند الشافعي يصح
ظواهر في حرمه كذا في النسخ فهو في التعليل والضمير المرفوع
لظواهر والمختص بالوطئ **قوله** والواجب على الظاهر اه
يهدايبا للتفسير بوجه آخر وكذا قوله والواجب بالنص وان
اقتصر المصنف في المتن على المذكور او لا **قوله** هذا متفرع على
الشرط الخامس اه قد سبق ان بقاء الصوم بالاكل
ناسيا بعدد ول به من التعليل فكذا يكون جوابا شليما
من قياس الشافعي وليس ينظره في اثبات الكرامة
لان الحرام سب المقت والمذللان لسب الاكرام وال
الاحسان والمصاهرة ثابتة بطريق الكرامة من حيث ان
فيها الحاق الاجنبيات بالميراث ولها من الله تعالى بقوله
وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا والحكم
للايمان الا بما هو نعمة **قوله** قلت الاصل في ثبوت اه اي
اي الاصل في ثبوت حرمة المصاهرة الولد للذي هو المقصد
بالنكاح فانه لما استحق سائر كرامات البشر من الولاية

والولاية والملك ونحوهما المستحق لهذه الكرامة وهي حرمة
المحارم فيجزم عليه اعتبارها في بناءاتها ان كان ذكرها واثباتها
ابيه وابناؤه ان كان الشئ **قوله** ثم يتعدى ذلك الى ابوين
ان كانا صار الشخصا واحدا قال في الاسلام فصار
اباؤه وابناؤه كما بانها وابنائها وامراتها وبنائاتها
مثل ابراهيم وبيان ذلك ان المائتين لما اشترجا بحيث
لا يمكن محترما احدهما عن الاخر وخلق منهما الولد وثبت
الكل واحدهما بكمالها صار ما هو جزء الام منه مضافا الى الا
بالبعضية وما هو جزء الاب منه مضافا الى الام بالبعضية
فيثبت بينهما بواسطة دفع بعضية واحدا وهو معنى قول
كانما صار شخصا واحدا يعز في حصول ما هو المقصود
بالشك 2 كز وفي خفها باب واحد وخف واحد باعتبار
معلق المقصود بهما جميعا كما في الكشف **قوله** ثم اقيح ما هو
مقامه اه لان حقيقة العلق امر باطن لا يمكن الوقوف
عليه فلا يدرك ان الولد يخلق ما من مائة او من مائة غير
فاقيح ما هو سبب تفضيل اليه مقامه كما اقيمت الخلق
مقام الدخول في تكميل المهر واجاب العدة **قوله** ويستوي
في ذلك الوفاء الحلال والحرام فما اصل الجواب ان ذلك ليس
بطريق التعدية **قوله** وانما صر 2 به ليمتنع عن الشروط
المتضمنة في ضمن الشرط الثالث فيه تأمل ثم ان لمفظ

المتضمنة على صفة المفعول **قوله** لان قبل التعليل خاص وبعده
يعم صوابا بحسب الظواهر والآفا حكم في الحقيقة عام والقياس
مظهر لعموم **قوله** قلت معناه لا يتغير عما هو المصنوع من
النص قبل التعليل به فيه تأمل لان المخصوص ايضا كذلك
فلا بد لا خراج من قبل **قوله** فانه على الاطعام بالتلك
قال في صر 2 النص وذلك مثل اشتراط التملك في الاطعام
في الكفارات فانه يتغير الحكم النص لان الاطعام اسم لفعل يسمى
لازيم طوعا وهو الاكل فكان متعدية جعل الفيل اكل اوذا يتحقق بالاباحة
وكان اشتراط التملك فيها على الكسوة تغير الحكم النص انتهى فقد
عرفت منه ان في كلام الشافعي صرنا خرازة الى خرازة وان كان مأخوذا
من الشرع الاكلى يعني وذلك لان العزج هو الاطعام والاصل الكسوة
والحكم المعدى هو اشتراط التملك واما تعليله فليس بذكر في هذا
السياق لعدم تعلق فرض على تخصيصه صرنا فصر 2 فانه على الاطعام
بالتملك غير صحيح من وجوه بين احدهما جعل الاطعام معللا والمعلل
انما هو الحكم الاصل المنصوص عليه والثالث جعل التملك علته وليس
كذلك على ما ثبت عليه ولقد صادق الحق في قوله فلما علم بالتملك قبلها
على الكسوة من وجوه دون وجه **قوله** فلان لا يجوز على وجه يتغير حكم النص
في عين المنصوص عليه اولى الظواهر ان اد بالنصوص عليه ما يعبر الاصل
والعزج وان كان التبادر مع الاول لان ما نحن فيه انما هو من قبيل الثاني

الايم لا قول صاحب التعويض فلا يصح شرطية التملك في طعام الكفارة
 فيلحق الكسوة لانها تفيل قوله في طعام عشرة مأكلات **قوله** يعلم التعديل
 والكثير فكان ينبغي ان يعجب الحوت في القليل الذي لا يكاد يبرجها
 في الكثير الذي يكال فخصتم العليل اه حيث جعلتم العلة الكليل والمنس
 فخرتم ببيع العليل بالقليل مع عدم التساوي **قوله** لان المراد من التساوي
 اما لاقتصار على ذلك التساوي مع ربنا بنا على ان ذلك في قول المصنفين
 يثبت ذاك اشارة اليه فقط وفيه ما فيه قال المصنف في الشرع ولن يثبت
 بهذه الاحوال الا في الكثير لان التساوي انما يعتبر بالكيل بالابحار و
 بالنص والتفاضل انما يكون عند وجود الفضل على احد التساويين
 كماله والجملة انما هي عارية عن عدم العلم بالساولة كيدا والكل لا يتاقي
 الا في الكثير اشترى وانما يعرف منه ان يكون الاشارة الى الاحوال وامر
 تذكير الاشارة سريل **قوله** حال من النص ويجوز ان يكون خبر صار
 اي صار التفسير الحاصل بالنص مصاحبا او يكون خبرا بعد خبر كذا قال احب
 التحقيق ثم انه فسر مصاحبا بموافقا **قوله** اي باذنه الثابت الضمين اليه
 سبحانه **قوله** بمقوله انما الصدقات للفقراء الباء متعلق بقوله المص
 امر **قوله** من بين الضمين للمعسر بمعنى لا يحتمل ذلك من جهة عينة ولو
 قال لا يحتمل من عينة لكان اوضح **قوله** كما هو مذهب مشايخ عراقي و
 عليه القاضى الامام ابو زيد وفيه السلام وشيخ الائمة ومن تبعهم
 كما هو مذهب بعض مشايخنا وهم مشايخ سمرقند وغيرهم

مذهب جرد الاصوليين **قوله** ولا ما ملأ الله بيوتهم الا ان علم الفرج
 موثقة قد حصل الجواب عنه من تقرير مشايخ العراق كما لا يخفى **قوله**
 ويمكن ان يقال في هذا المقام المراد من قوله ما جعل علما على حكم النص
 اينما كان اه كذا في النسخ وعل الجوز عن المبتداء اعني قوله المراد قوله
 ما جعل علما اه وليس بمقول القول كما يتبادر بل الاضافة في قوله
 به قوله للعهد فيغنى عن ذكر القول ولو قال المراد من قوله ما جعل علما
 على حكم النص ما جعل علما على حكم النص اينما كان لكان اوضح **قوله**
 فيرتفع الخلاف كان الظان يقول فينتظم المذهبين **قوله** اي يثبت
 حكمه به تفيل بقوله المص ما جعل علما على حكم النص **قوله** عدد بعلى
 لتضمنه معنى البناء فيه ما فيه قال في القاموس اشتمل على لام احاط به
 والمراد اشتمال النص على الاوصاف كما اشتمل المحيط للحارط والمراد
 الم لالة اجالا كما قوله النجاة بدل الاشتمال **قوله** الا ان ذلك المعنى اللفظي
 انه استدراك من عدم قوله او لغير صيغة فيكون التعويض في سباق
 بهذا الكلام لما ثبت بالنص صيغة استطراد **قوله** اي للاصل تعيين
 لموضع الضمير قوله والاصل في حكم المذكور دلالة السباق على المعنى
 من الشرع الاكمل انه للنص لانه بمعنى للنصوص ويحتمل ان يكون كلام الشارع
 بيانا للحاصل فتدبر **قوله** احترس من هذا عن العلة العاصفة سوانك
 مستنبطة او ثابته بنص او اجازي والقسم الثاني وان كان محليا بالافاق
 لكنه ليس به كمن للعليل والكلام فيه فلا وجه لقوله من قال انما النسخ

مستنبطه واما الثابتة بنص او اجماع فالتعلييل بها صحيح بالاتفاق **قوله**
 اذ ليست بركن للعيان لا عندنا ولا عند الشافعي فان التعلييل بها وان
 كان صحيحا عندنا لكنه لا يكون قبيحا كما سيجي **قوله** وكلام المص وان لم
 يكن مرجحا في كون الثلاثة اه معنى غير الوصف الجامع وهو المراد بالمعنى
 المذكور **قوله** بعلة التنية باصل الخلقة لان الذهب والفضة خلقا
 جوهر الاثمان لا يغار فيها هذا الوصف بحال **قوله** لانه تعليل بالعلة
 القاهرة لا غير الجبرين لم يخلق في الكذا في التوضيح وذلك ان المص
 في باب الزكوة من الفضة والذهب المضروب بخلاف المنصوص في باب
 الميراث ان ذكر هذا الرد بهنا استطراد والمقصود بالبيان هو
 ان يكون العلة وصفا لازما جابيا عندنا وهذا المضمون **قوله** كما لا يخفى
 وهو السيلان الدائم **قوله** فان الدم اسم علم اي موصوفه يعني انه
 ليس مراد القوم بل اسم العلم صريحا ما هو مصطلح اهل العربية **قوله** ولا يشيان
 والادفان عند مالك اي يشترط الجنسية وكذا الجنسية مخطوطة عند الشافعي
 كما ذكر في الهداية واقتنيات المصنف اتحادها قولنا يقال فاته فاصاب
 كحر فرفقه فانه تنق **قوله** بالدينية الثابتة في الذمة فيه شامح لان
 الثابت في الذمة بعد الدين نفسه لا الدينية **قوله** في جواز اداء الدين
 انظر انه يريد به دين الله **قوله** كتحريم النساء بالذلة لا غير يقال بعض
 بنساء ونسب وينسب كذا في المغرب **قوله** كقوله عليه السلام انما ائمتنا
 الطواقيين اه واعلم انه اما ان لا يكون معنى كلام المص انه يجوز

ان يكون

ان يكون ذلك المعنى مذكورا في النص ويجوز ان لا يكون ثانيا بمرجع
 النص واما ان لا يكون يجوز ان يكون ذلك المعنى ثانيا في النص
 عليه ويجوز ان لا يكون ثانيا في بل في غيره ولكن من ضرورتها
 في الكشف وبعض عبارات الشارح ينتظم الاحتمالين دون
 بعضها **قوله** ولكن ليس في النص لانه معنى في العاقد اي دون السلم
 وفيه تأمل لان ذلك لا يقتضي عدم كونه مذكورا في النص الا ان يكون
 تحت هذا الكلام على الاحتمال الثاني ويكون النص بمعنى المنصوص
 عليه **قوله** كتعلييل جواز السلم اه وهذا التعلييل يصح على ما ذهب
 الشافعي حتى يعتد به من المعجل الى الحال وعندنا لا يجوز لشعوبه بخلاف
 العجل كذا في شرح المص ولذا قال بعض الافاضل المراد به لو عطل لعطل
 بذلك لكنه علة قاصرة ثم ان نظير المتفق عليه تعليل النهر عن بيع
 الابق بالعجر عن التسليم كما قرأنا **قوله** والاعدام صفة اي المخرصة
 ذلك العاقد **قوله** كما ان شهادة الشامدين اه ضمن كلامه الاشارة الى
 ان عطف العدالة على الصلح ليس تفسيريا بل هو امر آخر **قوله** لا يقبل
 عالم يثبت عدالة اي لا يجب قبوله والا فلا كلام في الجواز وكذا
 يجوز العمل بالوصف بعد الملائمة ولكن لا يجب به العمل الا بعد العدالة
 بظهور التائيد كذا في الكشف وغيره **قوله** اي عين العدة وجنسها
 المراد من العين هنا النوع ومن الجنس القريب كذا في التمهيد المعنى
 للقافي **قوله** تذكير الصبر باعتبار كونه مصدرا وباعتبار الجز **قوله**

بان لا يكون ثابتا عن طريقتهما بنا الشاعنة تجازي وتباعد كذا في
 المرامون **قوله** قال الفرائد المراد به يعني باعبر عنه المصن باللائمة
 منك بفتح الميم بمعنى النكاح ويحي المصدر من الثلاثي المجرى على
 مفعول بفتح الميم والعين قيلما بطرد امر 2 به في الشافية **قوله**
 قال في الكشف المناكح جمع منكح اسم المكان او الزمان من النكاح
 او ولاية ثبت وقت النكاح او في مكان النكاح اوجه منكح
 بمعنى المصدر من الانكاح ويحي المصدر على وزن المفعول قيلما
 في المريد اشترى ولعل ما اختاره الشارح اهون **قوله** وتعالى ان
 يقول المصدر لا يجمع الا اذا ريد به الانواع اه يمكن ان يقال ان
 يستخرج بحسب القرابة فتكاح البنت مثلا نوع ونكاح بنت الاخ نوع آخر
قوله وما قيل انه جمع متكونة قيل قائله المبداء في وذكر ان القيل المناكح فحذف
 التاء تخفيفا **قوله** والثاني جمع المفعول على مفاعيل معصوم على السماع يري
 بالمفعول ما يعتم المذكور والمؤنث والافلا يتبع التقريب ثم ان المعصوم
 على السماع يوجه المفعول على غير التصحيح مطلقا لا على مفاعيل مخصوصه
 كما ذكر في الشافية حتى عد الشارح ايضا من الشواهد **قوله** فيما اذا زوج الاب
 البالغة من غير رضاها اه في من الواجب تقييد البالغة بالبكاره والا لا يكون
 صحت الخلاف فانه في اثبت البالغة لا يستند بالاتفاق ثم ان قوله من غير كفو
 شومفيلان المسئلة بها لها في صحت الكفو ايضا **قوله** في اثبات الولاية
 في مال الصغير انما هو ملا الصغير **قوله** لانه مثل الطوارف الذي على له اه

فان العلة وان كانت في احد المصدرين العجز في الاخر الطوارف كلها
 مندرجيان تحت جنس واحد وهو الضرورة ولكم في احد المصدرين
 الولاية وفي الاخر الطهارة وحامختلفان لكنهما مندرجان تحت جنس
 جنس وهو لكم الذي يندفع به الضرورة فالماصل ان الشارح اعتبر
 الضرورة في اثبات حكم مندفع به الضرورة كذا في التوضيح **قوله** فانه
 اذا وجد شغل بشي اخر غير الغضب وقوله او غضب عطف
 على لا على لفظ شغل والظاهر قول في الاسلام ولا يحل له القضاء عند
 شغله بغض الغضب **قوله** واذا لم يوجد شغل القلب او غضب الوجوه
 في النسخ هي او الفاصلة ولعله سر من القلم والصواب اذا الظرفية
 والاصوب قول في الاسلام لانه يحل له القضاء وهو غضبان عند فراغ
 القلب ثم ان في الاسلام قال في رد ذلك ان الغضب معلول بشغل
 القلب وقط لا يوجد غضب بلا شغل فلا يحل له القضاء الا بعد كونه
قوله ومجرد الاطراد لا يتبين اه هذا دليل آخر له ذهب غير ما ذكره المص
 كما لا يخفى ثم ان المص قال في الشرح فان قالوا سلمنا ان الوجوه عند
 الوجود قد يكون اتفاقا فكان دليل على انه علة قلنا لعدم عند لا يدل
 على العلية لانه يراه الشرط اشترى فيجوز حمل الشارح ايضا على دفع
 ذلك فتدبر **قوله** وكونه غير بال لا يمنعه اه وقد قال الشافعي انه ليس
 بمالك الحدود فكل لا يستند الحدود بالنساء فكذلك النكاح **قوله**
 لانه لم يوجب عليه السلون ان لم يعلموا خيلهم وركابهم في

تحصيله من وجف الفرس والبصر عدا وجيفا ووجف صاحبها
 كذا في المغرب **قوله** لان قولنا ايمنه اه كذا في النسخ والصواب قولنا
 كما في سائر الكتب **قوله** وهو لكلم اه اي شجرة ام واللام عوض عنه
 والضمير في انه عائد عليه **قوله** وفي هذا التعريف بحث فيما فيه لان كلام
 القوم على انه فعل المستدل الا ترى ان صاحب الكشف اورد له اربعة حدود
 كلها على ذلك وفي المصباح المنير استصحت الحال اذا تمكنت بما كان ثانيا
 وغاية ما قاله في اطلاقه على الدليل ايضا ولعله على الايراد به الحاصل بالصدر
قوله وقيل هو ابتداء ما كان اه يد عليه ايضا ما اورد في التعريف الاول وقد
 عرف حاله **قوله** لان المستدل اه يناقض ما تقدم من ان الاستصحاب ليس
 بفعل التجريد وكذا قوله فيما سيجي عند قول المصالح ان استصحاب حال البقاء
 على ذلك ثم ان في قوله يجعل الحكم اه اشارة الى انه يستعمل الا شيئين قال
 في الكشف الاستصحاب طلب الصحة ويقال استصحاب الكتاب وغيره
قوله وهو ليس بحجة عندنا يعني حجة ملزمة كما ستظهر **قوله** كما ثبت في الشرايع
 لوقال كما بقيت كما في الشرايع الا كما كان اول **قوله** لان الشبهة ينسك
 بالاصل اه المعطف تفسيري **قوله** ثم اختلفوا بالاقوال المولى دخلت الدار
 اليوم وقال العبد لم ادخل **قوله** وانما المعبر بما قام الدليل القطع على
 اعتباره كما في كتابنا وخبر الواحد ثم الظاهر ان الدليل العقلي او الظني
 لا يشتمل مع قوله ولم يوجد صرحنا دليل قطعي ولا ظني الا ان يكون
 من قوله ولا ظني مجرد قصد البالغة **قوله** ومن شرط التعارض انما المحل

فلا يكون

فلا يكون الدخول في محل وعدم الدخول في محل آخر تعارض فيه فلا يصح سببا
 للشك **قوله** بخلاف سور الحار لان تعارض الدليلين ثبت في الرد
 امدح ما يوجب بحجة والاخر يوجب طهارة فيصلي للشك عند تعارض
 الترجيح وليس كذلك صرحنا **قوله** ولان غاية ما بالباب بهذا دليل اخر
 يكون احتياج المذكور فاسدا وليس من النظر كما يتبادر **قوله** لانه ان
 جعل نفس المس مقبلا عليه لزم قيل المس على المس ارسن الذم
 يمكن ان قيل شيء على نفسه ويتعدم الاصل الذي يلحق به الفرع **قوله** وان
 جعل مع وصف آخر وهو قوله بيول لا يوجب ذلك في الفرع وانت فغير
 ان يؤدى هذا الشق ليس كون ذلك مقبلا بل مقبوس عليه فكان يبقى
 ان يقتصر في تعليقه على الشق الاول ويتعرض لا بطلان هذا الشق بوجه اخر
 كما في الكشف فتدبر **قوله** لان الكتابة لا يمنع جواز الاعتقاد من التكفير
 عندنا ما لم يؤد شيئا من بدل الكتابة **قوله** اذ لا اشتر للثقتان اه وعدم جواز
 الصلوة بما دون الآية لانه لا ينطلق عليه اسم القران **قوله** متفرقة او
 متوالية لفظا الخالص له على ما نقله صاحب الكشف متوالية فان لم يحس
 بمتفرقة ولا يذهب عليك ان في عبارة الشارح تغييرا لنفسه لانه
 لا تغيد ما افادته **قوله** وقال بعضهم الضمير الى اصحاب الظواهر كما
 يتبادر الى الوهم وقد غير صاحب الكشف عن هو لاد القائلين
 باحل العلم **قوله** لا في الاثبات ولا في النفي صورة الاثبات ليست
 بدافئة فيما هو محل النزاع وانما ذكره استطراد اشارة الى حكمها

واحد من غير فرق وفيه من التأكيد لا يخفى **قوله** وما في الشرعيات قد
 للاشبات كوجوب شيء ونذبه مدحها يعني فيطالب بالدليل **قوله**
 وذلك ليس بحكم شرعي اه هو ممنوع لان حكم الشرع نوعان
 اثبات ونفي الايماء **قوله** عليه السلام لا زكوة في مال حتى يحرم عليه
 الحول وقوله لا زكوة في مال الا بل العلوقة كذا في شرح المص **قوله**
 على النفي والاثبات جميعا يعني نفي قول المسلمين الجنة واشبات
 دخول اليهود والنصارى فيها **قوله** قلت لا دليل انما يكون دليلا
 اذا كان البناء على ما بجميع الادلة ولهذا صح هذا النوع من
 من الاجتهاد من صاحب الشرع بقوله قل لا احد فيما اوحي الي
 لانه هو الشارع فشهادته لعدم الدليل الموجب دليل قاطع
 على عدم الحرمة كذا في شرح المص وفيه تلخيص الجواب عن
 استدلال اصحاب الطواغر بالاية المذكورة كما سبق **قوله**
 يحرم النسبة ولم يشار الى النص في اصول في الاطلاق بدلالة النص **قوله** لان
 النقص غير من النسبة ولم يسقط اعتبار كونه حاصلا بصفة العباد فخلل
 الجودة كونه خلقية كذا في شرح المص **قوله** الا ان الطبرية هي الحقيقة وهذا
 ابواب ابواب الربو المار وان النبي عليه السلام نزل عن الربو والشبه
 ان عن الفضل الخالي عن العوضه وشبهه **قوله** وهو قوله عليه السلام في
 فمن من الا بل السائمة شاة كذا في الكشف وذكر القاضي بدر الدين
 سماوية في خبره ان الاستدلال به مبني على المفهوم وليس غيبنا

وقال الزيلعي في شرح الكثر عند سرف الدليل عن طرف مالك ولا يجوز
 حمل المطلق من المنصوص على المقيد وقوله عليه السلام في خمس
 من الا بل السائمة الصدقة لانه تعيد لا شيء في السب وفيه لا يحمل
 المطلق عليه لاسيما اذا اخذ في مخزاة العادة فانه متفق عليه فيكون
 كل واحد منهما على ما عرف في موضعه انتهى ثم قال في الجواب عن
 طرفنا قلنا لم يحمل المطلق على المقيد وانما نقينا الزكوة عن العلوقة
 والعوامل بما روينا من النص من انتهى وفيه ان كتب الفقه مشحونة
 بالاستدلال به وقال صاحب العناية لم يحمل المطلق على المقيد وانما
 جعلنا المقيد متأخر لئلا يلزم النسخ مرتين فان الاصل هو الاطلاق
 لكونه عمدا ولو قد بنا المقيد من الاطلاق ثم المطلق ينسخ فمكسناه
 دفعا لذلك وفيه ما فيه لان هذا امر يمكن اعتباره في كل مطلق ومقيد
 ورد على شرح واحد فيضيه ما فيه من الخلاف ويختل ما يترتب عليه
 من الاحكام ولا بعد ان يقال ان الشافعية موافقة لنا في اشتراط
 السوم فاستدلوا بهذا الحديث كما انهم قاتلون بالمفهوم ثم خلط
 بعض المصنفين اكثرهم بادلتها تسامحا للاتفاق في المدلول ايضا
 الخالف هو مالك وهو من يقول بالمفهوم فيجوز ان يكون **قوله**
 هذا الدليل الزايل لا تحقيقا ثم انه قد سبق في مباحث المفهوم
 ان من شرائط عند القائلين به ان لا يكون المنطوق السؤال او
 حادثة كما اذا سئل عن وجوب الزكوة في الا بل السائمة فقال بناء

على السؤال في الابل السائمة زكوة فوضعها بالسوم هذا لا يدل على اشتراط
 السوم عندنا فاللين به اشتراط الظان ببناءه بمجرد الفرض لا ان حديث
 السوم وقع كذلك ويؤيده تغيير العبارة فتدبر **قوله** خلافا لما لك
 والشرط عنده الاعلان **قوله** نهى عن النيران تصغير النيران تأنيب الابتر
 وهو في الاصل المقطوع الذنب ثم جعل عبارة عن الناقص كذا في
 المغرب **قوله** خلافا للشافعي حتى جوز العترة بكعة **قوله** والمزيد لا بد
 ان يكون من جنس المزيد عليه وقضية ان يكون فريضة الا انها انتخت
 الفريضة لشبهة الدليل فيثبت الوجوب لا مكان اشباهة بمثل كذا في
 الكفاية **قوله** لانه اعتبر العلة المستنبطة بالعلة المنصوص عليها لان
 التعليل بالعلة القاهرة المنصوص عليها ينقض اوجاج صحيح بالاجماع
قوله وهذا ليس بشيء الاشارة الى ما ذهب اليه الشافعي لا الى ما قبل
 وان كان المتبادر ذلك وذلك سقوى تعليله انما هو من سيق المنز
 دون البناء ولا يلزم من بطلان الاول بطلان الثاني وفي شره المصنف قبل
 مع قول الشافعية حكم الاصل ثابت بالعلة انما الباعثة على حكم الاصل
 وقول الحنفية يثبت بالنص فلا يثبت بالعلة ان النص عرف الحكم
 فلا خلاف في المعنى **قوله** لا خلاف في ان اثبات سبب او شرط اه وكذا
 في اثبات اوصاف تلك الامور كما يظهر من التعليل **قوله** وانما الخلاف
 في اثباتها الى السبب والشرط **قوله** فالمراد من قول المصنف والتعليل
 للاقسام باطل اثباتها ابتداء لا بطريق التعدية اه وهو الظ

من لفظ الاثبات لان مؤدى التعدية انما هو الاظهار لا غير مرة ان
 التعليل مظهر لا مثبت على انه لو عزم لا يكون بطريق التعدية
 لا يكون بطريق ايضا يلزم ان يناقض آخر كلامه اوله لان الحكم
 هذا الثلاثة بقى صرحنا بحث وهو ان حاصلها ذهب اليه المصنف
 على هذا ان السبب والشرط والحكم سواء وان اثبات كل واحد
 منها غير صحيح ابتداء ويصح بطريق التعدية فلا وجه لتخصيص الحكم
 بالذكي في قوله والرابع تعدية حكم النص اه لان تعدية السبب
 والشرط ايضا صحيح كما لا يخفى اللهم الا ان يقال اراد بالحكم ما يعبر
 به التكليف والوضوح فيدخل فيه السبب والشرط فتدبر **قوله** لكنه
 ليس بجائز اذ لم يدخل فيه الاستحسان الثابت بالانز وكذا الثابت
 بالاجماع او الضرورة وقد يقال ير يد صاحب هذا الحد تعريف
 الاستحسان التنازع فيه كما يتضح وقد قال في التلويح لفظ
 الاستحسان اغلب في اصطلاح الاصول على التعليل الحق خاصة واما
 في الفروع فاطلاق الاستحسان على النص والاجماع عند وقوعها في
 مقابلة القياس الجلي **قوله** فانه مقابل التعليل الحق الظ
 يعارض كما هو عبارة الحد ثم ان الضمين في انه للتعليل الذي ذكره
 الاستحسان **قوله** دون الجلي فان التعليل الجلي هو هذا القياس
 بعينه **قوله** ولم يذكر له آجلا لانه اذا ذكر الاجل يكون من باب السلم
 فيثبت بما يثبت به السلم من النص لا بالاجماع ولذلك قيد به والا

خلافا بين ما ذكر فيه الاجل وبين غيره في ان كلا منهما ثابت على خلاف
 التعيين **قوله** والنص في خصوص قبل الاجماع بالسلم اه قال الراوي انه
 النبي عليه السلام عن بيع ما ليس عند الانسان وفيه فصل في السلم
قوله لانه لا يمكن صحت الماء حتى تظهر له الحماة وتظهر وذلك لانه كلما
 صب عليه الماء يتنجس بملاقاة النجس والنجس لا يفيد الطهارة
 وتوضيحه ان الماء اذا غل مرة فقد يتنجس بالماء وهو وان اريق
 الا انه يبقى في الاناء شئ من النجس فلا يغسل ثانيا يتنجس الماء الثاني
 ايضا وهكذا حتى ان هذا في الاناء الذي لم يكن في الغل ثقب ذكره
 في الكشف **قوله** كسور سباع البرهايم فانه ايضا حرام لكونه حراما
 وقوله فيما بعد ونجاسة سور صا باعتبار انها ياكل لسانها فيخلط
 لعابها النجس بالماء ويصح المذلل لما ان نجاسة اللسان بينة على
 نجاسة اللحم لكونه متولد منه **قوله** بهذا شروع في بيان صحة
 الاستحسان على التعيين فيه ان الاقتصار على ذكره ليس كما ينبغي
 لان عكس ذلك ايضا ذكره في هذا البحث كما سيظهر **قوله** وهذا
 قول بالتشريع هو ايضا من كلام الطاعن وقوله انهم تعليل
 للرد **قوله** لانا نفي به دليلا من الادلة المتفق عليها من الكتاب والسنة
 والاجماع والتعيين **قوله** وان كان المتنازع فيه هو الاستحسان
 بالرد فقط فان ترك التعيين بغيره من هذا الدليل مستحسن
 بالاتفاق كما ذكره صاحب الكشف **قوله** برديان من اثبت حكمه

توجيه الكلام الشافعي تصدق له التفات في التلويح وتفتيا
 بين كلامي الفريقين **قوله** بدليل جواز الانتفاع بجلده وكذا
 بمظلم وبدليل جواز اصطباعه وبيعه بخاثة ولو كان
 نحن العين لما جاز كالحزب **قوله** ان شاءاه قبل معناه
 ان شاء ركنه شاعدا على حدة للتلاوة ان شاء سجدا لها
 وقيل معناه ان شاء اقام ركوع الصلوة مقام سجدة التلاوة
 واليه مال اكثر المحققين كذا في التحقيق والقول الثاني هو
 عن ان الشارع الا لاطرف **قوله** يعني يقيم الركوع اه بان اراد
 يركع ركوعا على حدة لاجل سجدة التلاوة على الفور غير
 ركوع الصلوة او اراد ان يقيم ركوع الصلوة مقام سجدة
 التلاوة على الفور غير ركوع الصلوة او اراد ان يقيم
 ركوع الصلوة مقام سجدة التلاوة على الفور كذا في التحقيق
قوله فلان لا ينبغي عن سجدة التلاوة كان اولها ان القرب
 بين ركوع الصلوة وسجدة هاهنا حيث ان كل واحد منهما
 موجب للتحريم يظهر من القرب بينة وبين سجدة التلاوة
قوله ولم يصح نذر الى لا يلتزم بالنذر كما لا يلتزم الطهارة
 به وهو فرع عدم كونه قرينة بقصود فلو بدل الواو بالفاء
 كان احسن **قوله** وعند محرمي التحالف بين الوارثين
 وكذا في الاجارة **قوله** وهو الزمان عن زان وحدها في شام

لان موت الزوج ليس بداخل في مفهوم المفوضة وقد سبق
 تفسيرها في اوائل الكتاب **قوله** قد صلوة ولو كان الكل صوابا ولو لم يكن
 قبلة لما خذت **قوله** وانما سمي به هذا المعنى تخصيصا في كلامه اشارة
 الى قول من ظن ان الخلاف المذكور ينسج على القول بعدم عموم
 للعاني في قوله قال به قال بتخصيص بالعلة ومن لم يقل به لان التخصيص
 مسبوق بالعموم فيه لا تخصيص فيه وذلك بيان انه ليس المراد
 بالعموم والتخصيص ^{في الاعمال} هنا ما هو المطلق منها **قوله** لان الامارة لا تستلزم
 وجود الحكم في كل المراض بل الشرط فيها غلبة وجود الحكم عندها
 كالفتح الرب امارا للطرف قد يتخلف في بعض الاحوال **قوله** في هذا
 بالمتنبطة لان تخصيص العلة المنصوصة يجوز بعض من لم يجوز
 تخصيص المتنبطة فيه بحث لان التقييد انما يرد في سياق تقرير
 قول المجوزين دون المانعين نعم لو كان بعض من يجوز تخصيص
 العلة قائلا بجوازها في العلة المستنبطة لا المنصوصة لكان للتقييد
 وجه لكنه خلاف الواقع كما صرح به صاحب الكشف وغاية ما يمكن
 ان يقال مراد الشارح بذلك تحريم محل النزاع بين المجوزين و
 بين جهور القائلين بعدم الجواز قال صاحب الكشف هذا
 الاختلاف في العلة المستنبطة فاما في العلة المنصوصة فاتفق القائلون
 بالجواز في المستنبطة على الجواز فيها ومن لم يجوز التخصيص في ^{المتنبطة}
 فاكثروا في المنصوصة وبعضهم منعه في المنصوصة ايضا

اشترى

اشترى ثوان الاصول في ذكر ذلك القيد عند قول الله
 قلنا لا يجزى تخصيص العلة كما لا يجزى ذكرها في جامع الا
 اه لكنه مأخوذ من الكشف وقد اعتذر فيها جعل الشارح
 مستدلل بان هذا القائل لما شرع في بيان الموانع ذكر القيد
 للاولين تنبيها للتقيد لانه بناها على التخصيص اشترى
 على ان الاشارة الى تخصيص العلة لا محالة فيلزم ما عده
 محذورا وان كان ينسج على صفة المجهول لا يقال يجوز ان
 يكون الاشارة الى تخصيص العلة هو يكون معناه البناء عليه
 كونه متشأ لتقيد الموانع حيث تضمن ذكر المانع في
 الجملة لان هذا الاعتبار يتأخر عما ان يكون ينسج على صفة
 المعلوم فتدبر **قوله** كما المتوجه في الدار فانه يصاب بالبحر
 فيه كما يصاب بعلة **قوله** ولم يقولوا لا يتعين قصد ايعز
 مكان قولهم فلا يتأذى الا بتعين النية **قوله** فان قلت القول
 بالموجب مؤدى الى القول بتخصيص العلة اه هذا السؤال
 مع جوابه المذكور من المشرع لا محال ولعله غير وارد على
 اصله لان بناءه يتخلف لمانع وهو محتمل لان الحكم على
 السائل هو غير تعيين النية مثلا ولا يذهب عليك انه ليس
 بمختلف وانما المختلف تعيين النية قصد وليس بين الكلام
 عليه والا لا ينبغي قبيل القول بالموجب **قوله** كل ما او بعض ما تدل

من قوله ما ذكره المحلل لامن مقدمات الدليل لفساد المعنى **قوله** قلنا لاسم
ان الكفارة متعلقة بالجماع لا بالايح ظاهر قوله السابق بان يقول
لاسم ان الوصف الذي تدعيه علة موجود في المتنازع فيه الا ان يقال
يريد بذلك كونه موجودا بصفة ثم ان فرق هذا القسم على التعريف
المذكور من القسم الرابع يحتاج الى تدبر فتدبر ثم انه قال في التحقيق
وقيل في الفرق بين المانعة في نفس الوصف وبين المانعة نسبة الحكم
الى الوصف ان الاول هو منه تعلق الحكم بالوصف المذكور في النوع
مع تسليح تعلقه به في الاصل انتهى ولعل تمثيل المانعة في الوصف
بالمثال المذكور على الوجه الذي قدرنا مما يحسن على هذا التفسير كما يظهر
من التحقيق ولا ينظر له وجه على تفسير الشارح الابطح كذا
قوله بل الكفارة متعلقة بالافطار اذا اكمل حنابة كذا في التحقيق **قوله**
فتقول لاسم ان وصف البكارة صالح لهذا الحكم يعني بهذا الحكم
اثبات العلية **قوله** وهو يحصل بالاستيعاب يعني الاحتمال في المسح
يحصل به فلا يصار الى التكرار لعدم الضرورة **قوله** بل تفيد وصف محل
الفصل من الطهارة الخ غيرها يعني ان غير معقول المعنى انما هو ذلك
التفصيل **قوله** وللمفهم ان يمنع كونه من بلاه يمكن ان يقال هذا
المنع غير مفيد لان اعتبار الشرع قد يحصل ببعض الامور الاعتبارية
تميزه التحقيق وهذا ليس بعزيب ثم ان المدعى انما هو كونه الماء
عاملا بطبيعته فلا يحتاج في استعماله في البنية سواء استعمل لازالة النجاسة

الحقيقة او الاعتبارية فتدبر **قوله** لان الخروج وشبه حدث
في السيلين بالاتفاق بهذا كلا استطرادته ولا مدخل في
تعريف الذبح كما لا يخفى **قوله** لان الخروج هو الانتقال من باطن
الظاهر ولم يوجد هذا المعنى في الم يسل لان النجاسة
بعد في علمها لم ينتقل عنها فان تحت كل جلدة وطوبى وفي كل
عرف دما والجلدة ساترة لها فاذا زالت الجلدة صار ما تحتها
ظاهرا لا خافيا لعدم الانتقال كمن كان في بيت اوجبة مسترا
به اذ ارفع ما كان مسترا به يكون ظاهرا لا خافيا وانما يسمى
خارجا اذ افاق البيت او الخيمة كذا في التحقيق فيجب الدفع
صحيحا لا يند صعب عليك ان المقام ليس مقام التعرض
لنتيجة وان كان ايراد ذلك لربط ما بعده من المقام
به ففيه ايضا ما فيه **قوله** وهي الخروج ماصلة ان عدم
الحكم هناك لعدم الوصف مفعلة وان وجد مفعلة **قوله**
يكون مرجحا للعلية فكيف يكون نقضا **قوله** ولكن تأخر حكمه
الى ما بعد خروج الوقت والحكم الوقت والحكم قد يصل
بالسبب وقد يتأخر عنه لما نوع كايح بشرط الجواز **قوله**
لان السائل يستلزم مستدلا يعني في المعارضة **قوله** اي
قول اصحاب الشافعي ان الاسلام ليس من شرائط
الايمان حتى لو زحف الذمي الحر الشيب يرحم عندهم

قوله لان جلد الماشية غاية حد البكر والرسم غاية حد الشب البكر
 والثيب يتعان على الذكور الاثنى **قوله** لان النعمه كمال كانت
 الحبل فالجناية عليها الفحش فيفظل العقوبة **قوله** يعني جعل السائل
 وصف المعلن شاهد فيكون المصمم عبارة عن المعلن **قوله**
 اعلم ان مخبر الاعتراف اه يعني بطريق القلب كما يشهد
 به تعليله **قوله** ان الشروع في النوافل اه من الصوم والصلوة
قوله وقد اختلف في هذا النوع من القلب وهو الذي يسهل
 لقوم قلب التسوية **قوله** لانه لما ثبت الاستواء يلزم كون
 الشروع من ما كان لئلا وهو خلاف دعوى المستدل **قوله** وهو
 رد الشئ على طريقة الاول وهو تعريف العكس مطلقا وكذا
 المثال المذكور بعده مثال له والافليس من العكس المذكور في
 المتن بل مثاله ما بهما المذكور فيه قال المصنف في الشرح ان العكس
 رد الشئ على سنه وهو نفعان احدهما يصلح لترجيح العمل
 وليس من هذا الباب لانه لا يقدر في العلة ولكنه لا يستعمل
 في مقابلة القلب الحق به والثاني ان يرد على خلاف سنه
 وقد مثل للاول بالمثال المذكور والثاني بما ذكر في المتن **قوله**
 وهذا النوع من العكس يصلح للترجيح ولهذا يذكره
 المعلن دون السائل **قوله** وبالعكس قولي كون ظن اه كذا
 والنسخ والصواب ظن كون الوصف **قوله** والنسخ

الثاني من وهذا سماع المذكور في المتن اذ لا تصدق حد العكس
 عليه وهو رد الشئ على طريقة الاول كما مر **قوله** ولكنه لا يمكن
 بثها بالعكس اه لا يذهب عليك ان المصنف ايضا انما ذكر هذا
 النوع في القلب كسائر الاصوليين فالاستدراك مستدرك
 والصواب ان يقول في جواب ما ساءه عكسا بديل قوله اورد
 في هذا القسم قد ب **قوله** وهذا النوع خمسة اقسام يعني
 به المعارضة في حكم الفرع **قوله** كالمسوحات عبارة صاحب التحقيق
 كسح الخف وهو الاوضح بل الصواب **قوله** لا يدفع هذا
 الاشكال لانه قيد المعارضة الخاصة اه وايضا قد تبين فيما
 سبق ان المعارضة التي فيها المناقضة المعارضة فيها مقصدي
 والمناقضة ضمنية فيكون قسم الشئ في حاله **قوله** ولم ارم
 جوابا شافيا فيه اشارة الى ان الجواب المذكور في الشرح الاكمل
 ايضا وهو ان القلب مشتمل على اعتبارين وقطع النظر عن احداهما
 جائز فايراده صريحا بذلك الاعتبار لان اعتبار المخلصين
 عن ذلك ايضا كما لا يخفى **قوله** بل المعنى سماع الاقليات والاذخار
 هذا قول مالك **قوله** بان يقول المعنى في الاصل هو الطعم وهو
 قول الشافعي **قوله** لا يصلح دليلا الى لا يصالح عدم العلة دليلا
 على عدم الحكم **قوله** تقول الشافعي في اعتناق الراضع العبد
 المرحون نقد عتقه عندنا سواء كان الراضع موصرا او معصرا

الا انه اذا كان معصرا يفر العبد بالسبابة اذا قل من قبله ومن الدين ثم
 يرجع على المولى عند سبب وعند الشافعي لا ينفذ اعتناقه اذا كان
 معصرا قولا واحدا وله قولان في الموصر كذا في التحقيق **قوله** كالبيع
 الى كماله باج المرحوم فان لا ينفذ بيعة بالايجاج **قوله** وقال
 السائل من اهل الطرد من اصحابنا كذا في الشرع **الاكمال** لان البيعة محتمل
 بحتمل الفسخ بعد وقوعه فيظهر ان الشرع في المرحوم في المنع من النفاذ فينفذ
 على وجه يمكن المرحوم من فسخه **قوله** والعنف لا يحتمل بيعه بعد ما هو
 من اهل له وفي محله فلا يظهر ان الشرع في المرحوم من النفاذ فينفذ
 لانه **قوله** حتى لو اجاز المرحوم لا ينفذ اعتناقه معصرا عند صاحب هذا
 التعليل الى الشافعي وهو يفر مع على قوله تبطل اصلا واما قوله
 فلان العبد والمولى اه فم هو تعليل لقوله لا لا يجوز فسخه بعد
 بيعة **قوله** بل المتأخر ناسخه ان عرف التاريخ صراحة او دلالة
قوله واجيب عنه بان المضاف محذوف اه وفي شرح المغني للقاضي
 انه من قبيل ذلك الموصر واردة الاثر **قوله** ويمكن ان يقال وج
 عبارة من جملة التعريف فيه شامح لان كون الضرب ايضا
 من التعريف ليس له وجه **قوله** حتى ان جر 2 رجل رجلا يعنى
 فطما **قوله** وفيه بحث لانه ذكر في المعارضة ان حكم التعارض
 بين الاثنين اه لعل جوابه واضح لان العدة لا دليل اخر انما هو
 لشرها من الدليلين الاولين وتساوطهما لا يتفق احدهما يدل

على ذلك

على ذلك ان التعارض اذا وقع بين الاثنين انما يصار الى السنة
 ولو وجدت اية اخرى تدل على ما يدل عليه احدى ما اوله كان يتقدم
 احدهما كان ينبغي ان يصار الى تلك الاية الاخرى كذا في القوة
 فوق السنة وكذا الحال اذا وقع بين السنتين لانه انما يصار الى
 ما دون السنة فقوله الشارح اذا لا وجه بجواز العمل به الا بهذا
 غير موقف نعم يلزم في ضمن ذلك تعاقب الاية والسنة لكنه ليس
 مدار الترجيح بهذا فليدبر **قوله** ولان الاية كما تعارض الاية كذا في
 المنع وفيه تأمل ولعل الصواب ترك الاول ليقع تعليل لقوله
 لا وجه بجواز العمل به الا هذا **قوله** فان قلت انهم جعلوا العلم الصوم
 الفرض لا مطلق الفرضية اه فيه ما فيه لان التعرض لكونه صوما
 يجوز ان يكون بيان للمانع لا لكونه معتبرا في العلية يؤيد ذلك
 عبارة صاحب المغني حيث قال وتولنا انه متعين اثبت في سقوط
 التعليل من قوله فرض في دلالة على التعليل فاقصر على ذلك الفرضية
 وبهذا عرفت حال ما سياتي من البحث فليدبر **قوله** فيظهر ثمرته
 عند المعارضة فانه اذا عارضه يرجح آخره لانواع الثلاثة الاول
 كان ذلك مقوما عليه **قوله** الاول الترجيح بما يصلح على بانفرادها
 ذكرنا في اول فصل الترجيح يعنى عند قوله وصفا وحاصله ترجيح
 التعليل بالتعليل ثم انه لا اشارة في كلام المصنف بهذا الى هذا الترجيح
 فقوله اشار الى معان ترجح بها بعض اصحابنا ربعة محتمل تأمل الا ان

يريد به ذكره فيما سبق وان كان خلاف المتبادر من كلامه **قوله** ولم يرد
 عندهم فان كثيرا من اصحاب الشافعي لم يرد نحو المتعدية على القام
 وقالوا بما بسواهم صاحب القواطع والفرائد ونحوه بعض اصحاب
 القاهرة على التعدية من احوالهم **قوله** الاسفراين كذا في الكشف **قوله**
 اكثر تأثيرا من ذا وصفين لعدم تدفعها في اثبات على شيء آخر **قوله** لا
 هي التداولة بين اهل اللغة كذا في النسخ وهو من قلم النسخ
 والاصواب اهل اللغة كما في الكشف **قوله** فانتقل المعلن المعلنه اخر
 بان يقول مثلا ليس الصبي اهل للحفظ وايداع المال الى من ليس
 اهلا للحفظ تسليط على اهلا **قوله** من يدل الكتابه بيان لعدم
 شياء وعند في قوله عن كفارة اليمين متعلقه بالاغتاف **قوله** بان
 الكتابه عقد المعاوضة بمثل النسخ كونه معاوضة لا يتعلق به
 عرض صريحا قلوا لا عقد بمثل النسخ كما في التوضيح لكان أولى
قوله فهذا اثبات الحكم يريد بالحكم الحكم الثاني يعني الذي انتقل
 اليه وبيان ذلك ان الخصم اذا سلم الوصف الذي اثبت به الحكم
 الاول واراد المستدل ان يثبت بذلك الوصف حكما اخر ولم يمكن اثبات
 الحكم الاخر الذي انتقل اليه بالعله الاولى فانتقل المعلنه اخرى
 لا ثباته كذا في شرح المغني لسراة الدين الرندي **قوله** على الوصف
 اخر يعني المعلن **قوله** فقال هذا عقد معاوضة بمثل النسخ لا يذهب
 عليك ان هذا هو العلة الاولى وبعينها وايضا تقريره المذكور على

ما ذكره

ما ذكره في تقرير القسم الثاني لا فرق بين الآبالات والتفصيل
 والاصواب لقاط قوله بمثل النسخ والاقتصار على قوله عقد
 معلنة كما في التوضيح والشرح الاكمل ثم ان عبارة التوضيح عقد
 معاوضة وهو الاوضح **قوله** انتقل الحجته اخرى وهو قوله فان
 الله يأتى بالشمس من المشرق فأتى بها من المغرب **قوله** لان القبال
 لا يعرف الآب لانه لتعدية حكم معلوم الوصف ثابت بسبب
 وظهوره في محل آخر وذلك لا يتحقق الا بعد معرفة هذه الجملة **قوله**
 قبل ان تميز قابله صاحب الكشف فيكون من قبل الله دونه فاما
 ورد ذلك بان التمييز في المشتق ضعيف عقلا ونقلا **قوله** وفي
 الله فيه غالب بهذا عندنا وعند الشافعي حق العبد فيه غالب
 فيجوز فيه العفو والارث **قوله** وهو اذلاء العالم عن الفساد
 وفي التحقيق وهو ان القتل جناية على النفس والله تعالى فيها حق
 الاستبعاد **قوله** وهو غالب بحر بان الارث وصحة الاعتياض اه
 وفي الشرع الاكمل ولذلك جرى فيه الارث والعفو فعمله دليل
 يحتاجوا به هذا الشرع دليل **قوله** ونوعه البدن اصل لان المال
 وقاية له يعني ان الصلوة شرعت شكر النعمة البدن والزكوة
 شرفت شكر النعمة المال فيكون الزكوة دون الصلوة **قوله** ولا فيج
 في صفة الفقر يعني ان الزكوة شرعت لدخلة الفقير كما ان
 الصلوة شرعت لمنع النفس عن الميل الى الشهوات فيكون صفة

الغفر واسطة في الزكوة كمثل النفس الشهوات في الصوم **قوله**
 فكان الحج بمنزلة الوسيلة الى الصوم فانه اذا اضعف نفسه قدر
 على صومه بالصوم **قوله** مثل حرمان الميراث بالقتل قبل الميراث بالجمع
 وقوله وعقوبات قاصرة الواحد اذ ليس في هذا الا هذا المثال ولهذا
 قال شمس الائمة وعقوبة قاصرة وكذا في نسخ المنتخب ويحتمل
 ان يلحق حرمان الوصية بالقتل وجوب الكفاية من حيث ان معنى
 العقوبة فيها قاصرة بهذا القسم فيحمل اللفظ على حقيقة ولا
 يحتاج الى حمله على الواحد كذا في التحقيق **قوله** لانه يصرف الاصناف
 الزكوة سببا لحفظ الارض بسبب الدعاء فيكون احد صوابك ان
 بلا طائل **قوله** الدافعيل مشرك الكفرة فيبقى الاراضى في ايديهم
قوله واما جبرية غلبة المؤنة حيث قيل مؤنة فيها معنى العبادة
 بخلافه في صدقة الفطر **قوله** من غير ان يكون له سبب مقصود يجب
 على العبد ادائه اي يجب على العبد باعتباره ذلك السبب ادائه
 فذلك الحق **قوله** فان قلت لم لا يجوز ان يكون الجهاد سببا مقصودا
 اي بحسب القنايص فلا صواب ان يذكر هذا السؤال مع جوابه بعد
 قول المصنف كنحس القنايص **قوله** لسلان الجهاد ما شرع الا لاعلاء
 كلمة الله يعني انه لا يصلح ان يكون سببا مقصودا **قوله** ولهذا جاز
 الخمس بنحوها ثم تفرع على قوله من غير ان يتعلق بذمة العبد
 شئ يعني من طاعة او غير **قوله** كما قال قل الاقلال لله والرسول

معنى الحج بين ذكر الله والرسول ان الحكم والامر ليس بهما مع لانه
 خالص حقيقة ولا حق لاحد منه والرسول عليه السلام ينفذه في
 بين المسلمين كذا في التحقيق **قوله** المعدن اسم لما خلقه الله
 وبيان كون المعادن حق الله ما ذكره صاحب الهمدانية انها
 كانت في ايدي الكفرة ثم حوت ايدينا فكانت غنية **قوله** حتى
 ان البصر اذا وقع اه واعلم انه بعد ما صار اوا احد ابو الصغر
 خلقا من ادائه صار تبعية اهل الدار خلقا عن ادائه احد الابوين
 اذا لم يوجد واذا لم يوجد تبعية اهل الدار صارت تبعية
 الغائبين خلقا كذا في التلويح ولا يذهب عليك ان المسئلة
 المذكورة انما هي من فروع تبعية الغائبين وليست بمذكورة
 صريحا بل المذكور انما هو تبعية اهل الدار فلا يظن لذكرها
 بطريق التفريع وجه **قوله** لكن البعض مرتب على البعض
 من الترتيب لامن الترتيب كما وقع في بعض النسخ يعني
 ان تبعية الابوين مثلا يعتبر مقدمة على تبعية الدار **قوله**
 فانها لما انتعشت موجه للبراه لا مكان من السماء والجملة
 الا انه معدوم عرفا وعادة فاستقل الحكم الى الخلف **قوله** الى
 من جبرته كونه على حقيقة الصواب طر من كالا يخفى **قوله**
 بدليل صحة تعليق الطلاق بان قال ان تزوجتك فانت طالق
قوله احترز به عن الشرط فان الشرط يضاف اليه وجود الحكم

من حيث انه وجد عنه لا وجوب كذا في التحقيق وقال الشيخ
اكمل الدين قوله يضاف اليه وجوب الحكم بشئ المحدود وفيه
وبقوله ابتداء خري عنه علة العلة والسبب والشرط والعلة
ولعله اولى لما فسروا الوجوب بالثبوت فتدبر **قوله** والتعليل
اه لا يذهب عليك انما من قبيل الشرط فيخرج بما يخرج به الشرط
قوله اعلم ان العلة الشرعية الحقيقية تتم ما وافي ثلثة
احدها اه فاذا تمت هذه الاوصاف كانت علة حقيقة واذا لم
يوجد فيها بعض هذه الاوصاف كانت علة مجاز او حقيقة
قائمة على اختيار بعض المشايخ **قوله** وصح باعتبار اشكال هذه
الاوصاف اما الضمير للعلة مطلقا للعلة التامة كما يتبادر
لفساد المعنى **قوله** لانها توثق فيه كذا في النسخ والاصواب
تذكير الضمير **قوله** الى صورة فيه بحث **قوله** ولغايل ان يقول
اه ويمكن ان يجاب عنه بان اليمين موضوعة للبر لا محالة
والكفارة خلف البر فكانت اليمين كما نراها موضوعة في الشرع
للكفارة **قوله** وعلة العلة مع حكمها مضاف الى علة العلة **قوله**
فلذا ارجع المذكور ضمنه الآية كما اذا ارجع الشرع **قوله**
لكن لما امكن وجوده بدون كل واحد منها النظام لا يرد
الوجود في الخارج بل في الاعتبار كما يدل عليه قوله فيما سجد
ولكن المص لشرية بالاسباب جعله قسما آخر فتدبر **قوله**

ولكن النعم المخصوص سببا ظاهر بخروج النحر فان
مكتنا او مضطجعا بسبب لاسترخاء المفاصل وهو دليل
الخروج **قوله** وذلك كالشرط الذي سلك عن معارضة العلة
فيقوم لذلك مقام العلة ثم ان هذا القسم سيذكره
المص في الشرط لانه لما كان شرطا لم تكن العلة بان ايراده
في كل من الموضعين **قوله** كحفر البئر في الطريق فانه شرط
في معنى العلة لثلف ما يتلف بالقوط كما سيجي لبعض
السلامة عن معارضة العلة فيه ان الثلف يضاف الى
الشرط ولم يقتصر على العلة لان ما اعترض على الشرط على
الشرط من القوط هناك حصل لا عن اختيار حيث لم
يكن عالما بعقد ذلك المكان فلم يصلح لقطع الحكم
عن الشرط و اضافته اليه **قوله** قيد بالحقيقة لان العلة
العقلية اه فيه ان الاحتراز بالحقيقة عن العلة العقلية
غير صحيح على ان مدح المص هو ان العلة العقلية كانت
او شرعية يجب معارضة المص العلة فالاحتراز الاجمع
يقارن حركة عن العلة العقلية يكون على خلاف مراده **قوله**
حركة الاصبع مع الحاشية فان حركة الاصبع يقال ان حركة
قوله وذهب بعض الوجوب تعديها الصواب الى جواز تعديها
كما قال اولوا اذ لم ينقل عن احد القول بوجوب التقدم

في شوب النب لا يذهب عليك انه مفيد لان تحرر
 الدواعي في الاعتكاف والحج ايضا من هذا القيل **قوله**
 والحاجة الى الطلاق بيانه ان الطلاق امر مظهر في
 الاصل لما فيه من قطع النكاح المستون ولكن المظهر
 قد يحمل مباشرة للضرورة كتناول الميتة وقد يقع الحاجة
 الى الطلاق عند العجز عن المضي على تقصير العقد واثباته
 فحق الله تعالى المتعلقة بالنكاح فلم يقدّر على الطلاق
 لا قلب المشروع للمصالح منفردة فشرح الطلاق للحاجة اليه
 ثم هو امر باطن لا يوقف عليه فاقبح دليل الحاجة وهو
 الاقدام على الطلاق في مجرد الرغبة اليها وهو الطرد
 الحالى عن الجاه مقام حقيقة الحاجة **قوله** ولا بد ان
 يزيد قيد آخر لا يذهب عليك ان المتبادر من قوله ما يتعلق
 به الوجود هو المرفوع وقد يقال ولا بد من تعريض المرفوع
 المستمى بالركن لان القسم الخارج المتعلق بالحكم وهو
 ليس بخارج كما لا يخفى ولعله غير كلمه مادة الاشكال
 فليتدبر **قوله** وليس بعله لانه قد يوجد المشرع فيه بلا وقوع
 وفي التحقيق وليس بعله بدليل انه لو نام في موضع فحفر
 ما تحته او نام على سقف فقطعه ما حوله او كان على عمن
 فقطعه العمن يحصل الوقوع بدون الشر فعلم ان سب

وليس

وليس بعله انتزاعا وحاصله التعليل بان الوقوع قد يوجد بلا
 شرع على ما قاله الشارح **قوله** كحفر البئر والعقل الطبيعى فيه
 هو الشغل **قوله** فطار الطير يعني في جوف الغنم او الخلاف فيه
 فانه اذا طار بعد ساعة لا يضمن الفاجر بلا خلاف وفي ذكر الفاء
 اشارة اليه **قوله** قلنا اجمع الائمة على تشيئة شرط فانهم قالوا
 ان للصلوة شرط الصلوة كذا في شرح المغني للقاالى **قوله** او قال هذه
 المرأة طالق كذا في النسخ والاصواب هذه المرأة التي تدخل الدار كما
 في الكشف لان الكلام في الموصوفة وعلته ساقط من قوله **قوله** بخلاف
 ما اذا اجتمع شروط الشرط والعلته وهي اليدين مثلا صريح اذا كثر
 عدلان على ان المولى علق عتق عبده بدخوله الدار فراهنا صاحب المصنف
 وشهدا آخران بان العبد قد دخل الدار فراهنا صاحب الشرط **قوله**
 وشعرت التمتع منهن بالشهادة الكاذبة **قوله** وليكن سلما انه
 شرط عند البعض لقول كذا قاله البعض لكان اصوب لان ذلك امر
 مقرر كما قرئ به فيما سبق فلا تقفله على التسليم **قوله** وصرفنا
 شروط العلة وهي التي ناصحنا في تسامح وكان الاصواب خارج
 لفظ الشرود **قوله** على ان هذا الشرط وهو الاصل انظر انه مرتبط
 بقوله انفا وليكن سلما انه شرط عند البعض فلا يجوز اضافة الحكم
 اليه لان شرط الشرط ايضا قد يرد **قوله** يعني لا يدخل في معرفة
 حسن الاشياء وفهمها واه وليس معناه في اعتبار مطلقا

اذ لا نزاع للاشارة في ان الشرع يحتاج الى العقل وان للعقل
 دخلا في معرفة الاحكام حتى مر جوابان الدليل اما عقلي تصرف
 واما مركب من عقلي وسوي ويمتنع كونه سمعيا صريحا لان
 صدق الشارع بل وجوده وكلامه انما ثبت بالعقل كذا في التلويح
قوله قلت ان ادعاه يعز المعزلة **قوله** ولولم يكن العقل حجة اهنا
 استدلال به انه وانت خير بان يجوز ان يكون مبني ذلك على الفهم
 لشرائع من قبلهم من الانبياء بلاد دليل فتدبر **قوله** الى مطلب الايمان
 الظالم الحق كما في التحقيق وغيره **قوله** وحملوا قوله عليه السلام دفع
 القاي من ثلث الحديث تمامه هكذا عن المجنون حجة معتقة وعن
 الصبح حجة محتاجة وعن النائم حجة يتيقظ **قوله** فرب عاقل يرتد
 في زمان قليل لا يرتد غير عاقل **قوله** الكلب لا يرتد
 اليه غير في زمان كثير وهو واضح **قوله** لان غفلتكم عن الايمان
 بعد اذ راكمدة التأمل اه كذا في الكشف وقال صاحب التوضيح
 ولا يضمن قاتل الشاهق ولو قبل مدة الهجرة فلهذا الدليل يكون
 اخص من المدعي وفي التلويح فان قيل الشاهق لانه يكلف بالايمان
 كان ينبغي ان لا يهدر دمه بل يضمن قاتله فلما لم يرد ان العصمة
 لا يثبت بدون الاحراز بدار الاسلام حتى لو سلم في دار الحرب
 ولم يهاجر اليها فقتل لم يضمن قاتله **قوله** من يمكن بقوله تعالى
 اه معز الاشرية في كون من غفل عن الاعتقاد حقا معك اولي

قوله

قوله حتى ثبت له ملك الرقبة وكذا ملك النكاح بنكاح الولي **قوله**
 فلم يكن له ذمة صالحة اه تفريغ على مجموع الامر من **قوله** الحدود
 والقصاص قد ذكر القصاص انفا فيما كان عقوبة من حقوق
 العباد وهو الحق لانه ما اجتمع فيه حقان وحق العبد فيه
 غالب كما سبق ولا اعتبار بالغالب فلو اقتصر صرنا على ذكر
 الحدود لكان اولي قال صاحب الكشف وما كان عقوبة من
 حقوق الله تعالى لم يجب على الصبي الحدود كما لا يجب ما هو
 عقوبة من حقوق الله تعالى وهو القصاص وكان الشارع
 قصد التنبيه بذكره في المقامين على عدم الوجوب فيه لاسيما
 جملة حق الله تعالى ولا من جرته حق العباد **قوله** اشار المص الى
 احكام هذه الاقسام عباد عن الاحكام لكن اضافة الاحكام اليها
 لا باس بها لما ان المرات بالمضاف اليه الاحكام الشرعية بخلاف المضاف
قوله واما حرمان الارث اه اشار المدفع سؤال من شأوه قوله
 لانه نفع محض ثم انه ليس المراد منه حرمان الصبي بخصوصه
قوله لانه شرع عام لا يبطل **قوله** فان من سلم بلسانه اه انت
 خير بانه عكس ما نحن فيه الا ان يقال هو تغليب القول لان احدكما
 يتفصل عن الآخر ومبني الكلام على عدم القائل بالفصل ولكنه لو ذكر
 عكس ذلك وهو من اعتقل لثانته في مرض موته قال سلم ذلك
 في تلك الحالة قبل ان يعاين الاحوال صح اسلامه فهو مسلم في احكام

الاخرة ولا يصح في احكام الدنيا حتى يحرم عليه احكام الكفارة
 فلا يصح عليه ويدفن في مقابر المشركين او جوع سرهما كان
 كلامه **قوله** ولم توجد فيه قبل البلوغ لان اختلاها بالعلماء
 في صفة الاسلام حال الصبي يشبهه في اسقاط القتل كذا في التلويح
قوله وقال ابو يوسف والشافعي لا يصح رده في حق احكام الدنيا
 فيرث اباه الكافر بعد الاسلام ولا تبين منه امراته المشتركة **قوله**
 وانما حكمنا بهذه الاسلام يعني في احكام الاخرة كما صرح به صاحب
 الكشف اذ قد سبق انما ان الشافعي لا يقول بصحة ايمان في حق
 احكام الدنيا **قوله** فان فيها ازالة ملكه من غير نفع يعود اليه لا يقطع
 وان اذن وليه ولا بمكثرة الولي من قبل الصبي الا ان تعرض القاطن
 ماله بخلاف سائر الاولياء كذا في التلويح **قوله** لان جوارحه انت
 فليس بان ساق كلام المص لا يختص بقوله اذ خيفه وضع يده عنه
 كما هو المفهوم من هذا التقرير بل ينظم على قولها ايضا حتى ينقد
 تصرفه بالغفل الفاضل مع الاجانب وان لم يملك الولي ذلك
قوله وعندنا تفرد قهر فاته باعتبار انضمام اليه الولي فيصير كالمشرك
 الولي **قوله** فيثبت شبهة النيابة في تصرفه اه لانه وان كان في
 الملك اصيلا لكنه في الرأى اصيلا من وجه دون وجه لان له اصل
 الرأى باعتبار اصل العقل دون وصفه اذ ليس فيه كالا العقل
 كذا في التوضيح **قوله** وبينها ولو سواها كان ذكرا وانثى وعندها

ان كان الولد ذكر الحق الحصانة للام الى ان يستغنى عنها بان
 يأكل وحده ويشرب وحده ويولد وحده ويستحي وحده
 ثم يدفع الى الاب وان كان انثى فالام احق بهما الى ان يختص
 ثم يدفع الى الاب ولا يجبر بوجه ولا يعتبر عجارتة فيه شرعا
 كذا في الكشف **قوله** لانه فاذ من قدرة العبد فكانه نازل من
 السماء **قوله** يترك وضع الجناية عنه اسقطها كذا في القاموس **قوله** يعني
 لو لم يمس اه هذه المسئلة ايضا من فروع قول المص حتى اذا اذ كان
 فرضا فذكره صريحا خصصا بتصديق يعني ليس كما ينبغي ومعنى
 قول المص وضع عنه الاداء انه التكليف بالايمان يعني في حال
 الصبي كما يشهد بذلك كلام المص في الشرع **قوله** كما في الحرمان
 عن الميراث يعني ان الحرمان عن الميراث بسبب القتل انما يكون
 فيما يكون بطريق العقوبة جزاء على الجناية **قوله** لان الرق والكفر
 ينافيان اصلية الارث مطلقا **قوله** والارث بين علي العلابية الا ان
 المأثورة عز وجل اخيار عن ذكرنا على السلام فرب لم يلدنك
 وليا يرثك فانه يغير الى ان الارث بين علي العلابية **قوله** المحملة
 للسقوط احتران عن الايمان لانه يصير مؤمنا بشع لا بوجه او
 لاحدهما وان لم يصح ايمانه بنفسه **قوله** عند علمائنا الثلثة الخ لا
 واقيلاس عدم وجوب العبادات كلها اصليا كان او عارضا
 قليا كان او كثيرا كما هو قول زفر والشافعي لان اصلية الاداء

تفوت بزوال العقل وبدون الاصلية لا يثبت الوجوب
قوله حق لو افاق قبل مضي الشهر هذا في حق الصوم والمراد
 بالشهر شهر رمضان كما ان قوله او قبل تمام يوم وليلة
 في حق الصلوة **قوله** من وقت البلوغ الظاهر سره من قبل
 والاصواب من وقت الجنون كما لا يخفى **قوله** وجه الفرق اه
 ووجه المساوات بينهما في الحكم ان الجنون الحاصل قبل
 البلوغ من قبيل العارض ايضا لما زال فقد دل ذلك على
 حصوله من امر عارض على اصل الخلق لا للنقصان جيل عليه
 دماغه فكان مثل العارض بعد البلوغ **قوله** هو منزلة العارض
 فيلزم ما مضى **قوله** على ما خلق عليه من الضعف قال في التحقيق
 ان الجنون الحاصل قبل البلوغ حصل في وقت نقصان الدماغ
 لاقلة مانعة عن قبول الكمال ببقية له على ما خلق عليه من
 الضعف الاصلية والكاشح قصد ايجاز هذا الكلام فاحل
 بالمرام فتدبر **قوله** ما لم قصر الصلوة ستا الى الصلوة الفاتية
 وهذا انما يكون بدخول وقت السابقة كما سيظهر من
 المسئلة الآتية **قوله** قال صحيح انه لا يلزم القضاء لان
 الصوم لا يفتح فيه ثم ان كلامه تلميحا الى اختلاف فيه وقد
 صرح به صاحب التحقيق **قوله** لانها محل السلام الضيق للعقد
 مطلقا **قوله** لم يفتح قرأته بهذا هو المختار والمذكور في التوارد

خلافه **قوله** لم يفد صلوة لانه ليس بكلام لصدر عن لا
 يتميز له وهذا هو المختار في الاسلام **قوله** واذ قرأه لا يكون
 حذفا فلا تفد صلوة **قوله** ولكننا استحسننا بحديث علي ان
 عمار بن ياسر اغشى عليه اه كذا في النسخ والعبارة في سائر الكتب
 يكذب بحديث علي رضى فانه اغشى عليه اربع صلوات فقصا
 وعمار بن ياسر اغشى عليه يوما وليلة فلم يقض الصلوة فقد
 عرفت منه ان حديث علي لا تعلق له بحديث عمار وما فعله
 الشارح تصحيف وتخريف **قوله** نعرفنا ان امتدادا في حق
 الصلوة خاصة فيه ما فيه **قوله** ولو قال نعرفنا ان امتدادا في حق
 الصلوة بما ذكرنا لا بما ذهب اليه الشارح كما في التحقيق وغيره
 لكان له وجه **قوله** حتى يبقى العبد رقيقا وان لم يبق الى
 الاولاد وان لم يوجد من سواه الاستكفاف **قوله** فالعق
 ان ثبت **قوله** يعني في صورة اعتناق البعض **قوله** ان لم يكن
 ثابتا بالكل الى ان لم يثبت اصلا قوله اذا اترق شرع عقوبة
 اه وهو فالصحيح ان الله تعالى وليس للعبد ولاية كقاط
 ذلك قصد وكذلك العتق الذي هو قوة شرعية ليس
 في وسع العبد اثباته قصدا لان ذلك الى الله تعالى واما
 لزوم ذينك الامر من من تصرف العبد في نفسه فلا يثبت
 به لما قرر ان كم من شيء ثبت ضمنا ولا يثبت قصدا **قوله**

واذالة الالية يكون اسقاطها اه في الشر الاكل الاعناق ازاله
الى العبد والعبد لا يملك نفسه فكان اسقاط الالية واسقاطها
يوجب زوال الرق والظان يكون مراد الشايع ايضا ذلك قد علم
قوله واسقاطها يوجب الرق فان المولى لما ازال ملكه مع وجود
احتياجه اليه فانه فك كمال استغنائه وغاية كونه بسبي
صبار الكرم ان لا يزيل حقه الذي يوجب الرق **قوله** فيعقبه العتق
ضرورة لا تسمى له ارتفاع الفديتين اذ لم يكن لهما ثالث **قوله**
فيسى العبد عنده قال ابو جعفر الاعناق يتجزي حتى لو اعتق شقها
من عبيد لا يهتق الكل ولكن يفسد الملك في اباقه حتى لم يكن له
ان يملكه الغير ولا ان تبعه في ملكه بل يصير كالمكاتب حتى كان
احق بمكاسبه ويخرج الى الحرية بالسعاية **قوله** فان قلت لم
لا يجوز ان يكون مملوكا اه قال في التلخيص الرق يبطل مالكية المالا
لان الرقيق مملوك مالا فلا يكون مالكا لان المملوكية والالية
تتبع عن العجز والابتذال والمالكية عن الفدوى والكرامة
فيتنافيان وليس المراد انه مملوك من حيث انه مال فلا يصير مالكا
مالا حتى يرد عليه انه لم لا يجمع ان يكون مملوكا من جهة انه
مال مبتذل ومالك من جهة انه ادمي مكرم انتهى وبه يظهر
ضعف ما يوجب من تضعيف الجواب فتدبر **قوله** فيوصم ذلك
جواز السرى بخلاف المذموم اذ لم يوجد فيه شر من اشارة الحرية

قوله لان اسقاطها للمولى المالية او بدنية الا ما استثنى منها في سائر
القرابات البدنية كما سيجي **قوله** لان العتق الذي بها يحصل العدم
او صلوة الغرض المراد بالعدم بعد العدم ايضا الغرض وكان
من قبيل الاكتفاء **قوله** ثم يستغنى التقييد به لما ان ظهور الثمرة
انما هو على ذلك حيث لا يلزم عليه حج آخر لانه اذ لم يستغن
لا يقع ما اداه فرضا ولو قالا وبخلاف الغرض اذ حج حيث يقع
حجة عن الغرض ولا يجب عليه الاعادة اذ استغنى كما في سائر
المغني لسراج الدين الرندي كان اوضح **قوله** ليس للمولى
بالاجماع بل العبد فيها مبني على اصل الحرية **قوله** فليس له اصلية
ملك البيلين كذا في السخ والصواب بالعراق **قوله** حتى لا يملك العبد
الا امراتين حرتين كذا في الامتثال **قوله** سواء كان العتق وحي
عبارة عن حرية تعرضه بالاتلاف **قوله** او بقوة وحي الذي قد جوب
الظمان والاسم ثم ان كان التعرض عدا بالظمان فهو القصاص
وان كان خطأ فالدية ثم ينفع في العتقين بالكتفات ان
كان خطأ وبالتوبة والاستغفار ان كان حذرا **قوله** ينقص
منها عشرون دراهم ولا يزداد على ذلك وان كانت قيمة عشرين
الف او اكثر **قوله** وحي يتحقق اه الا لا تكسر الضمن لانه عائد
الى الكمال لا الى المالكية كما يتضح من ماق الكلام **قوله** فالاولى
منفعة في العبد يعني في الجملة لا بالكلية حتى يرد عليه ما في التحقيق

س

بل عامة الكتب من ان مالكية المال لم تنزل عنه بالحكمة فانها نزلت
 عنه بامر من ملك الرقبة وملك التصرف والعبد وان لم يبق اهلا
 للاول فهو حاصل للثاني كيف وهو مدار الفرق بين العبد والمرأة
 حيث ينصف دية المرأة دون دية **قوله** فيجب ان ينقص عن
 القيمة ان عن دية الحر **قوله** وقد وجدت المساواة في المعنى الاصل
 الذي يتنى عليه القصاص وهو كونه محتملا لا امانة الله تعالى اذا تحمل
 والاداء لا يمكن الا بالبقاء لا يتحقق بدون العصة **قوله** هذا
 اشار الى وجوب اكمال اه هذا مأخوذ من مشروع منتخب
 الاحكام والمعنى لكن عبارة الشارح بذلك بخلاف عبارة المصنف
 بل هو تقريظ ايضا على كون العبد مثل الحر في العصة **قوله** في
 نسخ وهو ان جلال الدين التتائي قد صرح بان قول المصنف و
 اقرار بالحد وهو القصاص اه تفريع على ان الرق لا ينافي مالكية
 غير المال من الدم والحياة وعلى هذا ينبغي ان يعتم الاشارة
 في قول المصنف ولهذا ما خسر به الشارح فتدبر **قوله** بدليل صحة
 امان المأذون في القتال احترابه عن المأذون في السرقة
 اه قال في التحقيق اي صحة اقرار العبد بالسرقة المستلزمة لمأذونه
 كان او مجورا فتقيد الشارح بالمأذون ليس كما ينبغي **قوله** ارام
 بالسرقة كذا في النسخ والصواب السروق كما لا يخفى **قوله** قطع
 ويرد ولا خلاف فيه **قوله** فيصير المال الذي هو محل قضاء الدين

مشغولا

مشغولا بالدين فيخلفه الغريم **قوله** فيمد يد فيه تساهل لان ما جاز
 عن التصرف **قوله** لولا النص وهو قوله عليه السلام اه فيه ما فيه اذا لم
 يتأوه بالحدث والجنابة على كل حال على ان النص المذكور لا يتعلق
 له بالحدث والجنابة والصواب ان يقال فيجوز ان يتأوه مع الحيض
 والنفاس ايضا لولا النص كما في الكشف ولعله ساقط من قوله **قوله**
 والراجع ما شرع حاجته لكن لا يصلح حاجة الميت لكان الصواب **قوله**
 وقد سقطت المطالبة صرنا معنى ان ثواب انما يصرف بالمطالبة
 وقد سقطت صرنا نعلم ان الدين كلسا **قوله** قال بعض
 الشارحين صرنا قسم آخر وهو اه هذا القسم المذكور في اكثر
 نسخ التتائي ايضا بهذه العبارة وما شرع صلت بطل الا ان يوصى
 فيلحق من الثلث وكلام سائل الشراح قاطبة على تلك النسخة
 وهو موافق لما في اصول فخر الا سلام ثم ان صاحب الكشف فسر
 ما شرع عليه بطريق الصلة بما ذكر فيه وعليه ما اوردناه الشارح
 ولعله الصواب الاقتصار في تفسيره على نفقة الحرام وعلى بيت
 بدخلة فيما سبق لان كونها من القرب غير معروف فيتحلف الكلام
 عن التكرار **قوله** لان حاجته اليه اقول من حاجته الى الميراث الظاهر
 في العبارة الاخلافة الوارث عنه في المال كما في التحقيق **قوله** اي بقيت
 الكتابة بعد موت الكاتب عن وفاء وهو من ذهب على وابن مسعود
 وبه اخذ علماؤنا **قوله** وقال زين بن ثابت ينسخ الكتابة وبه اخذ

الشافعي

وانما قيد بكونه عن وفاء لانه لو مات من غير وفاء فانه يموت عبداً لكن
 ينفخ العقد في الموت ويرجع به انشاؤه وعقده قبيل موته كذا في التمهيد
قوله كقولهم عليه السلام ان ندمي ورثتك اغنياء اه العالين هم عائل
 بمعنى المحتالين من عال يقبل عبلا وعليه اي اقتصر في القاموس يقال
 تكلف السائل اي طلب بكلفة **قوله** لما يورث في اصله ما يورث في
 حال حيوة كذا بن ابن اهل **قوله** وهو الضغن قال في المغرب
 الثار المقدوسه اذكر ثاره اذا قتل قاتل حية والظان قوله
 وتشق الصدر عطف على ذكر الثار في عبارة الماتن لقوله ولا بقاء
 الحية على الاولياء ولو كان عطفاً ايضا يكرر اللام لكان ابعد عن
 الاشتباه **قوله** ولا بقاء الحية اذ لم يقبل القاتل بصير قاصداً
 قتلهم وجرياعليهم **قوله** وقال ابو حنيفة رحمة الله لكبير ولاية
 اه يريد بذلك هذه المسئلة هل ينما يتدكون الاستيفاء ثم رفا
 في خالصه اذ لو كان ثم رفا في حق الصغير لما جاز ذلك كما اشير
 اليه في شرح المص **قوله** او بعقد البعض قال الشرح او بعقد بعض
 الورثة او عفو بعض الدم وعبارة الشارح تحتمل **قوله** من عقل
 زوجها اي دية لكونه خارجاً عن حقيقة الانسان لا يذهب عليك
 ان هذا يجعله عارضا **قوله** اولاد لما كان قادراً على ان ياتيه اه علة
 يجعله مكتسباً فذكر حواشي قرون واحد خصوصاً باو القاصلة
 ليس كما سفي **قوله** كذا ذكر المص في شرحه وهو مخالف لما نقل

من شيخ الاسلام وكذا لا ذك في الهداية وغيره وقد يقال يمكن
 التوفيق بحول ما ذكره المص على افتائه فعليه بالقسا ولا مطلقا
قوله وهذا لا يكون عذراً في الاخرة وجه التقييد في الاخرة غير
 كيف ويجب قتلهم على المسلمين ويضمنون مال العادل **قوله**
 فاذا لم يكن له منعه المنعة بالتحريك جميع مانع وهو في عمر ومنعه
 محرمة ويسكن اي من يمنعه من عشرية كذا في القاموس **قوله** ايست
 لها الجنان ان شارت قامت مع زوجها وان شارت فارقت
 يستل هذا خيار العاقرة **قوله** كان الجهل عذراً حتى كان له بحس العلم
 بعد ذلك **قوله** للتداوي بخلاف الشرب بقصد السكر فانه حرام ولهذا
 ذكر في المبسوط ولا بائس بان يتداوى الانسان بالبيخ فاذا اراد
 ان يذهب عقله به فلا سفي ان يفعل ذلك لان الشرب على قصد
 السكر حرام كذا في شرح المعتمد سر في الدين الهند **قوله** بالقتل او بغيره
 العضو متعلق بالكرة في عبارة الماتن **قوله** يعني ان يكلم السكران بكلمة
 الكفر لا يحكم بكفره بهذا استثناء وفي التماس ونحو قول ابو يوسف
 بصير مرتداً وتبين امراته **قوله** وانما قيد الاقرار بالحد ولانه
 لو نكح في سكرة اه لا يذهب عليك انه ليس بهذا الكلام محل محرم
 فان المسئلة المذكورة لا اقرار فيها قال في التحقيق واصرر بقوله
 الاقرار بالحدود عن مباشرة سب الحد فانه هو اخذ بانفعال
 حيزه لو نكح في سكرة بعد اداها **قوله** وظللا ايضا لانه قوله اه

يجوز ان يكون من باب الميل الى المعنى فانه في العطف شائع وذلك ان
 بهذا الاعتبار **قوله** لانه اراد به معنى المستعمل باطلاق لفظ الملب
 على السبب وهو ان يلجئك لان تاتي آة كذا في المغرب ثم قال وسبح
 التلجة ما لي اليه الانسان بغير اختياره وذلك ان يحاف الرجل
 السلطان فيقول لاخر اتي اظن ان بعث واري منك وليس
 يبيع في الحقيقة وانما هو تلجة ويشهد على ذلك قال في المبسوط
 معنى الجي اليك دار اجعلك ظهرا لا يمكن بحاكم من صيانة
 ملكي يقال التجا فلان والباء ظهرا المكا والراد هذا المعنى وقيل
 معناه انما يلج مضطرا لما ابا شره من البيع معك وليست تقاعد
 حقيقة ثم ان ضيق الفاعل في يلجئك ينبغي ان يكون الى امر من الامور
 او يتخصص من الاشخاص وليس المذاق المتعاقدين كما هو التبادر
 من مثله لفساد المعنى اذا اجمعا ليس منه **قوله** لان التلجة انما
 يكون عن اضطراره وقد يكون بدون ذلك قال الشرح الاكل ولان
 التلجة يكون بناء على المراضعة السابقة والمزل قد يكون سابقا
 وقد يكون متاخرنا وكذا التلجة يكون في الاموال والزبل يجري في
 الاموال وغيره كالتكاح والطلاق والعنقاق بقصرنا كلام
 وهو ان الزل اذا كان اعم كان التشبيه للواقع في كلام المص
 ريك كما جذا كقولك الانسان كالحيوان اللهم الا ان يقال التشبه
 انما هو في المفهوم يعني ان التلجة في المفهوم كالحزل الى قريب

منه فيكون

منه فيكون في حكم التعريف اللفظي او يد بالهزل احد قسميه
 بقربية المقام **قوله** والاظهر انها سواء في الاصطلاح لكن مقاما
 كلام المص على الفرق حيث افر دكل واحد منهما بالذكر وقال
 والتلجة كالحزل الى انفق على ان ينسب العقد على تلك المراضعة
 لو قال على انها بيننا العقد لكان كلامه ابعد عن الاشتباه **قوله**
 لعدم الرضا لو قال لعدم الاختيار لكان أولى لانه المانع عن الملك
 لعدم الرضا كالمشترى من الملك فانه يملك بالقبض لوجود الاختيار
 وان لم يوجد الرضا كذا في التلويح **قوله** بخلاف سائر البيوع القاسية
 حيث يثبت الملك فيها بالقبض وهو ممنوع بثبوت الملك في البيع
 الصحيح فحق القاسد او كذا في التحقيق وفيه نظر فان ما نحن فيه
 ليس فيه خيار الشرط بوجه من جوه على ان النساء انما نشاء من
 نبائها العقد على الهزل لان العقد قاسد قبل هذا الاعتبار كما
 هو المؤدى الكلام المذكور فتدبر **قوله** يكون قبوله شرط في البيع الى
 في البيع بالغ وبصير كما قال بعثك بالغين على ان لا يجب احد
 الاغين فيفسد البيع لان الشرط المذكور ليس من مقتضيات
 العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين اولها **قوله** لان هذا بيع
 بلائمن لانها مقصد الهزل بما سمي ولم يذكروا في العقد ما قصدوا
 ان يكون ثمننا ولا يلتفت بالذك قبل العقد بل شرط ذكر البذل فيه
 فيبقى العقد بلائمن **قوله** لان اعتبار المراضعة فيه بعدم المسمى

لان العمل بالهزل يقتضي ان لا يكون الذنا غير ثمتا وان يكون الدراهم
 ثمتا والثمن ما يكون مذكرا في العقد والدراهم غير مذكورة
 في العقد فلما اعتبرنا مواضعها وقع البيع بلا ثمن **قوله** او فيما
 لا يحتمل النسخ فيه ما فيه والظاهر ان يقول فيما وقع فيه الهزل كما
 قال فيما سيجي **قوله** وانما كان الكلف صوته في هذه الامور المال مقصور
 في هذه الامور انه لا يجب اه لكان اوضح **قوله** حتى لو شرطوا طلع
 الحمار لهما اه كما اذا قال الرجل لامرأته انت طالق ثلثا على الف درهم
 على انك بالخيار ثلثة ايام فقالت قبلت فعندما يقع الطلاق
 ويلزم المال وعنده ان ردت الطلاق في ثلثة ايام بطل الطلاق
 وان اختارت اولم تترجع مضت المدة فالطلاق واقع الالف
 لازم كذا في التلخيص **قوله** بل يتوقف على اختيار المال او على اختيار
 المرأة الطلاق بالمال المسمى بطريق المدة واستقاط الهزل **قوله**
 هذا معطوف على محذوف تقديره وان كان غير مشروع باصله اه
 يعني ان ان وصليته والواو الدخلة عليها للمعطوف على مقدار كني
 الموجود في النسخ وان كان غير مشروع بالواو والصواب ان يحاط بها
 لان هذه الجملة معطوف عليها **قوله** وفي هذه القول اشارة الى
 الاصطلاح يعني يتعين ان المراد بالعمل المخصوص وذلك ان كتاب
 جميع المنظومات سنة حقيقة الا ان السفة الذي تكلم فيه النسخ
 وتعلق به الاحكام من منع المال وجود الحجر هو السرف والتبذير

في المال مقصور

ولم يصرح

ولم يصرح عند اطلاق **قوله** ان تكلم معصية اخرى مثل شرب الخمر
 والزنا والسرقه وان كان ذلك سفرها حقيقة كذا في التحقيق **قوله**
 يعني اذ ابلغ الانثى سفيها يمنع ماله عنه باجتماع العلم او الظن
 في حجر من صار سفيها بعد البلوغ فيمنع ابو يوسف ويذكر كذا
 في التلخيص **قوله** وان لم يونس منه الرشيد وذلك نادر ولذلك
 لم يكن مدار الاجتهاد فان سن الجدة لا ينفك عنه غالبا **قوله**
 لكونها مدة يصير الانثى فيها جدا لان اقل مدة البلوغ اثني عشر
 سنة واقل مدة الحمل نصف سنة **قوله** لان السفيه يذر
 في ماله اه لكنه كالهزل فان كلاهما يخرج كلامه على غيرهما
 كلام العقلاء لا الفقهاء عقله **قوله** وفي تأخير وجوب الصوم
 فيه ما فيه والصواب وجوب اداء الصوم لان نفس الوجوب
 يثبت بشهود الشبهة محالة **قوله** اما الرخصة التي يتعلق
 بها احكام السفر من الاحتياج الى هذا التاويل غير ظاهري
 لوقال احكام السفر من حيث الرخصة لكان له وجه **قوله**
 يقع به الطلاق عندنا قضاء لادبائه كذا في فتح القدير
قوله او لا يعدم الرضا ولا يفيد الاختيار قال بعض الافاضل
 عند هذا القسم من الاكره ثم القول بوجود الرضا فيه مشكل
 فان من يقول بانه اكره يقول بانتفاء الرضا عنه فصاحب المنار
 غير مصيب فيما فعله انتهى لكن المصنف في ذلك الشرع **قوله**

والعهد عليه ولعل اعتبار الرضا فيه في الجملة غير مستبعد ويكون المجرم
في الاكراه عدم تمام الرضا وعدم تمام الاعدام **قوله** اي يفتح المنكره
او معناه يقصد المنكره بجنس ابن المنكره او ابيه كذا في الكشف
قوله او زوجه او ابيه وكذا يحمل ذي رحم محرم منه كذا في الكشف
قوله اعلم انه لا حاجة الى ذكر الاجابة لدخولها اه اجاب عنه
صاحب التلخيص بان المراد بالاجابة انه يجوز له الفعل ولو تركه
وصبر حتى قتل لم يأتس ولم يوجر وبالرخصة انه يجوز له الفعل
لكن لو صبر حتى قتل يوجر عملاً بالغرامة اشترى وفيه بحث فان
صحته يتوقف على وجود قسم يجوز فعله ولو تركه لا يؤثم
ولا يوجر عليه وهو مسموع ومثال هذا القسم في التوضيح بلعادة
الكتب هو الاكراه على افطار الصائم وقد صرح صاحب الكشف
بان الصائم اذا كان مسافراً ما ثم على التزك وان كان مقيماً
يوجر عليه فتدبر **قوله** ولم يوجر في الاكراه ما يتساوى الاقدام
عليه والامتناع عنه عند الاكراه في الاشتم والشواب وعدسها
بمعنى انه لا يترتب على شيء منها ثواب ولا عقاب انت خبير
بما فيه من التشويش وغاية ما يقال في التعجيب ان ذكر التساوي
في الاشتم وفي الشواب استلزام ذلك توطئة والمقصود بالذكر
عدم ما قال في الكشف ولا يوجد ما لا يتعلق بفعله ثواب ولا
ولا يترك عقاب اشترى ثم انه لا يذهب عليك ان القسم

الذي جعله في التردد رخصة حيث قال ان كان اجابة فعل
المنكره وعدم الاشتم في الصبر على الامتناع عنه اه يصدر عليه
على ما قرره ان يقال لا يتعلق بفعله ثواب ولا يترك عقاب
الا ان يقال المراد بعدم الاشتم في الصبر عدم الاشتم مع الثواب
وهو حق لان مثال الرخصة في عادة الكتب هو اجراء كلمة
الكفر على اللسان وتقدم جواب بان المنكره عليه ان صبر حتى قتل يكون
ما جاور وكذا الاكراه على افطار الصوم اذا كان مقيماً فاذا اضطر
صبر حتى قتل يكون ما جاور ذلك صاحب الكشف **قوله** ان حكم الفعل
على المنكره يريد بالقول ما يعم القول **قوله** كالأكراه على الزنا لا يحجب
الحكم بهذا اذا كان الحد بالمبلى واما اذا كان بغير المبلى فيجوز
قوله لانه لا يمكن ان يجعل المنكره غاصباً للطعام لان ضمان الغصب
لا يجب الا بازالة يد المالك ولا يتصور الا زالة مادام الطعام
في يده او في يده فساد الفراش ان كانت المرأة منكوبة
الغير **قوله** ولهذا سقط الاشتم والحد عنها كذا في الكشف فيه
ان الاكراه اذا كان ملجئاً الى القتل وقطع العضو يسقط الحد
عن الرجل ايضا كما مره انفا وانما الفرق بين الرجل والمرأة
في الاكراه بغير المبلى حيث يسقط الحد عنها لا عنه فلا يلزم
اخر الكلام باوله والعجب ان صاحب الكشف قرر المسئلة
بعد اسطر على ما قلنا **قوله** بان صاحبه الضمير لال الغير فالاولي

ان يذكر ذلك بعد قول المص كنناول مال الغير

هذا آخر ما يشتر ايراد من نتائج الافكار عند الاستغفار
عطالة مشرح المناق و لله الحمد على نعمة الانعام وعلى نبية
الحجة الصلوة والسلام وعلى اله ومحرماته واصحابه
المتشرعين بشرعة والتأديبين بادابه ورضي الله
عنهم ممن تبعوا من العلماء والاضياء والائمة البررة
الكبار خلصنا الله من هولاء المذمومين والقيامة
بشاعة هولاء المشفقين الكرام

Süleyman

Hasan Hüsnî P.

522